السودان بعيون غربية

بدر الدين حامد الهاشمي



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد
اسم الكتاب: السودان بعيون غربية
«الجزء الرابع»
اسم المؤلف: بدر الدين حامد الهاشمي
تصميم الغلاف: إياس عوض الهاشمي
رقم الإيداع : ٤١٥٥/ ٢٠١٥

الطبعة الأولى ٢٠١٥م

مكتبة جزيرة الورد
القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com

إهــداء

إلى والدى ... كما ربيانى صغيرا

وإلى كل من علمنى حرفا

وإلى وطنى الكبير وعائلتى الصغيرة...

الجزء الرابع

تقديم
دكتور منصور خالد

◇◇◇◇◇◇

معرفتي ببدر الدين الهاشمي سبقت لقياي إياه صِفاحا عند زيارته لي في داري بصحبة الصديقين: إلياس فتح الرحمن وعادل الباز. لم يلبث بدر الدين في الدار إلا غرارًا لأنه، فيما لمست، كان بين طائرتين. معرفتي السابقة بالرجل السابق كانت خلال متابعة ترجماته من الإنجليزية إلى العربية لبعض ذخائر المعرفة في التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والعلاقات الإنسانية التي سجلها الإداريون والأكاديميون والسواح الغربيون عن السودان. تلك المقالات نشرها بدر الدين، وما زال ينشرها، في الصحافة السودانية في مقالاته المعننة "السودان بعيون غربية". بادئ ذي بدء ظننت أن بدر الدين مترجم بالمهنة؛ ولكني أدركت فيما بعد أنه ذو باع في مجال هو أبعد ما يكون عن الترجمة: علمي الأدوية (pharmacology) وخصائص السموم (toxicology).

الترجمة ليست عملًا آليًا ينقل فيه المترجم العبارات والمصطلحات من لغة إلى أخرى، بل هي عمل يتطلب غوصاً في أعماق النصوص المترجمة لإدراك ما استهدفه الكاتب أو المؤلف. وفي أدب الكتابة عند الأقدمين كان هناك دوماً ماتن وشارح، الماتن يصوغ المتن والشارح يعلق على الكتاب ويبين معانيه. بدر الدين لم يكتفِ في ترجمته لما ترجم بنقل النص المترجم عن الإنجليزية إلى العربية بدرجة كبيرة من التدقيق، بل ذهب إلى تضمين المادة المترجمة إشارات وتنبيهات. بعض هذه

الإشارات كان يهدف به الكاتب إلى فك الطلاسم (deciphering) التي تضمنتها النصوص، والبعض الآخر للكشف عن بعض الأخطاء التاريخية أو الوقائعية التي وقع فيها الكاتب إما لجهله بمعاني الكلمات، أو دلالات الأسماء العربية. وهذا منهج في البحث لا يلجأ إليه إلا باحث يسعى لأن تكون بحوثه محكمة رواصن.

بهذا التدقيق والتجويد قدم الكاتب قبل الفصول التي بين يدي القارئ ثلاثة مجلدات تضمنت ترجمات جيدة السبك لما كتبه مؤلفوها حول موضوعات شتي. تلك الموضوعات، تناولت، من بين ما تناولت، الأمثال السودانية، عادات القبائل الشمالية، الطقوس عند بعض القبائل الجنوبية، شخصيات بارزة في التاريخ السوداني، نشوء وتطور المدن، لمحات عن الاسترقاق في السودان، الإدارة الاستعمارية في السودان، انطباعات السواح الأجانب عن السودان. والكثير من تلك البحوث أو الخطرات ظل بعيدا عن متناول القارئ السوداني الذي لا يعرف، أو لا يجيد، اللغة التي كتبت بها، أو لسوء الظن غير المبرر بأن كل ما يكتبه الغربيون عن السودان، خاصة الإداريين من بينهم، هو تلبيس استعماري. جنايات الاستعمار في السودان وغيره من الأقاليم الأخرى التي استعمرت عصية على الحصر إلا أن وراء ظاهرة اتخاذ الاستعمار شماعة للأخطاء عاملين: العامل الأول: هو تهيبنا، إن لم يكن جفولنا، عن نقد الذات؛ والثاني: هو التقديس الأعمى لقياداتنا الوطنية. فرغم طول معرفتي ببلاد الله الأخرى لم أعرف بلدًا واحداً غير السودان ما انفك حتى بعد مضي أكثر من نصف قرن على رحيل الاستعمار عن دياره يعزو أدواءه المزمنة للاستعمار، كما لا أعرف أمة واحدة غير أمتنا تقدس التاريخ بما في ذلك جوانب منه أورثت السودان كروبًا وكادت أن تمزق لحمته عن سداه.

ترجمات بدر الدين أجلت على القارئ السوداني صفحات من التاريخ تتجاوز السياسة بل تنفذ إلى غور المجتمع وتبين العلائق بين أهله. رغم ذلك بقيت أذخار

نافعة في مجالات الزراعة والبستنة والمعمار عساها تجد ذا همة مثل همة بدر الدين لنقلها للعربية مثل كتاب الزراعة في السودان لتوتهل (عميد كلية غردون ومدير الزراعة البريطاني)، ونباتات السودان (٣ أجزاء) لأندروز رئيس قسم النباتات بمصلحة الزراعة، والمباني المرجانية في سواكن لجان بيير قرينلو مؤسس مدرسة الفنون بالخرطوم، ولعلها الأثر الوحيد الباقي في السودان حول المعمار الإسلامي. علني أضيف إلى هذه الآثار كتاب آخر سجله إداري بريطاني هو مفتش الفولة مايكل تبس Michael Tibbs بعنوان غروب الشمس في السودان (A Sudan sunset). لم يشدني إلى ذلك الكتاب فقط وصفه الرائع لحياة إداري في بلد غريب وتعاطفه مع أهل ذلك البلد، وإنما أيضًا الدروس البليغة التي احتواها حول إدارة التنوع العرقي بين المسيرية والدينكا. وما أغشى بصرنا عن تشوف الظلال في الألوان المختلفة الكامنة في التنوع إلا تركيزنا على الألوان غير المشتقة (primary colors)، فكل شيء عندنا إما أبيض أو أسود.

سعدت أيضًا أيما سعادة لانتقاء بدر الدين في هذا الجزء الرابع من "السودان بعيون غربية" أمورًا كاد أن يهملها التاريخ. مثال ذلك "حادثة عنبر جوده" والذي أشك كثيرًا في إلمام الأجيال المعاصرة به؛ أو إلقاء أضواء كاشفة على ما يدور اليوم في دارفور والتي يتعامل معها المعلقون وكأنها نبت شيطاني بلا جذور؛ أو المعارضة الداخلية للحركة المهدية وهي موضوع يحسب البعض أن الخوض فيه ضرب من عدم الوطنية. ولعل هؤلاء لم يقرؤوا ما كتبه المؤرخون الفرنسيون عن "عهد الرعب" في الثورة الفرنسية المجيدة التي غيرت مجرى التاريخ. ولو صمت المؤرخون الفرنسيون عن الفظائع التي اجترحتها تلك الثورة لما كانوا أحقاء بالاسم.

الموضوعات الأجدر بالإشادة في هذا الجزء الرابع من منظومة ترجمات بدر

الدين هي تلك التي تناولت الرق في السودان. ذلك موضوع لم يقدم مؤرخ شمالي على الاقتراب منه إلا وفي يده قفاز واقي. فرغم أن الرق ظاهرة عرفها العالم ولم تتمكن الإنسانية من القضاء عليها إلا بالاعتراف بها وبآثارها الاجتماعية. ومن بين ما انعكست فيه هذه الآثار في بلادنا التراتيبيات الاجتماعية الصلدة (solid social stratifications) التي صحبته أو نتجت عنه. فأغلب ما كتبه المؤرخون الشماليون عن الرق في السودان تراوح بين الإنكار للظاهرة، أو الاعتذاريات (apologia). المنكرون والاعتذاريون تركوا مهمة البحث في حقائق الرق السوداني لرجل قمين بالذكر ما لقيت فرصة إلا وأشدت به: أحمد العوض سيكينجا.

شكري لبدر الدين باسم كل باحث عن الحقيقة في السودان، وكل سادن على المعرفة فيه.

تقديم
بروفيسور أحمد إبراهيم أبو شوك

◇◇◇◇◇◇

دار جدل قديم عن الترجمة في الأروقة الأكاديمية: هل هي عِلمٌ أم فنٌ؟ فكانت الإجابة المُجمع عليها: إنها تجمع بين الاثنين، فإذا نظرنا إليها من الناحية الأكاديمية فهي علمٌ له قواعده، وأسسه، ونظرياته المرتبطة بعلم اللسانيات، ولكن مخرجات العمل المُترجَم تتأثر بملكات المُترجِم اللغوية، وثقافته الأدبية والمعرفية، وقدرته على توليد المترادفات في اللغات؛ ولذلك يقال أنَّ المُترجم كاتب ثانٍ للنصّ؛ لأنه يتقمص روح المؤلف، ويتوخى الدقة في نقل إحساسه الكامنة وراء الألفاظ والمعاني. ويصدق في ذلك قول إريك بوري (Eric Boury)، المتخصص في الأدب الأيسلندي: "إنَّ المترجم يجب يختفي وراء صاحب النصَّ حتى يبلور أسلوبه"، فالاختفاء وراء النصّ ليس عيبًا، بل فضيلة تبرهن أمانة المُترجم؛ لأن القارئ الحصيف لا يمنح النصّ المترجم ثقته الكاملة في بعض الأحيان؛ إلا إذا كانت الترجمة جيِّدة الصنعة، وجاذبةً بجمالياتها ورسالتها السامية في تواصل الشعوب والثقافات. ومن زاوية أخرى نلحظ أنَّ النصَّ المترجم يعكس نظرة المؤلف تجاه الآخر الذي يختلف عنه ثقافةً، إذا كانت الثقافة تُعرَّف بأنها الدين لغة؛ أي معتقدات الناس، وتقاليدهم، وعاداتهم، وتاريخهم المشترك. ولذلك أفلح الأستاذ الدكتور بدر الدين حامد الهاشمي بعنونة سلسلة الأعمال المختارة عن السُّودان التي ترجمها إلى العربية في ثلاث أجزاء سابقة: "السُّودان بعيون غربية". وأشار إلى ذلك في مقدمة إحدى المقالات التي نقلها إلى العربية في الجزء الرابع: "ونترجم هذا المقال من أجل نشر الوعي ببعض آراء الغربيين في الماضي القريب،

وما سجلوه في كتبهم وصحافتهم عن جزء مهم من تاريخ السُّودان؛ إلا وهو تاريخ الدولة المهدية وقادتها. ولا يجد المرء حاجة ليذكر بأنَّ ذلك التاريخ مكتوب بأقلام المنتصرين، ويغلب على كثير منه الغلو، والتحيز، والميل، والهوى، وعدم الإنصاف، تمامًا كما هو الحال مع التاريخ الذي يكتبه ويحفظه ويردده المناصرون (دون تبصر)، والذين لا يرون في قادتهم الوطنيين التاريخيين إلا أبطالًا عظامًا، لم تشب أفعالهم وأقوالهم شائبة، ولم تكن أفعالهم إلا خدمةً خالصةً للدين والوطن، بل وقد يلتمسون لهم الأعذار في ما ارتكبوه من انتهاكات، ومخازي، ومجازر. ولكن لا بد من القول بأنَّ كاتب هذا المقال قد أبعد النجعة في زعمه بأن الخليفة [عبد الله] "ربما يكون أقسى رجل في التاريخ"، فكل من له معرفة متواضعة بالتاريخ يعلم بأنه مرَّ على هذا العالم، شرقه وغربه - ومنذ آلاف السنين وحتى يومنا هذا- عشرات، بل مئات الطغاة الذين قد يُعدُّ الخليفة بالمقارنة بهم حاكمًا منصفًا وجزلًا رحيمًا... لا يخفى أنه يجب قراءة مثل هذه الكتابات الغربية عن المهدي والمهدية قراءة ناقدة فاحصة؛ ليس فيها تصديق كامل، ولا رفض مسبق، مستصحبين الظروف التاريخية، والأهداف والنوازع السياسية والثقافية التي دعت لكتابتها ابتداءً".

بهذه الكيفية طرق الأستاذ الهاشمي على بعض جوانب المنهج التاريخي، والمعرفة التاريخية التي تستند إلى مصادر الماضي وآثاره التي يُعاد تركيبها وفق منهج بحثي يقوم على الاستقراء، والتحقيق، والنقد، والتحليل الذي يتناول المؤثرات الداخلية والخارجية التي أحاطت بالمشكلة التاريخية موضوع البحث، وأسهمت في تشكيلها. لكن حجم المصادر، ودقة الاستقراء، ومخرجات التحقيق، ومهنية النقد، وجرأة التحليل لا تفي وحدها لإعادة تركيب الماضي؛ لأن عملية التحليل والإعادة تحتاج إلى منهجٍ قادرٍ على استيعاب ديناميات الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، الناظمة لمفردات الحدث التاريخي. وهنا يظهر الفرق بين معايير القراء؛ لذلك يرى الهاشمي من فوائد الاطلاع على كتابات الآخرين أنها

تعرفنا على ذواتنا عند أولئك الآخرين، "وكيف ينظرون إلى كثير مما نغفل نحن عنه، بحكم الألفة والتعود، رغم أن البعض منا تضيق صدورهم بالنقد أنى كان مصدره، وتبغض نفوسهم أن توجه إليهم سياط النقد من غير أهل البلاد، خاصة ممن حكمونا في العهد الاستعماري. وصدق من قال: إنَّ المعاشرة حجاب."

تقودنا هذه التوطئة إلى خلاصة فحواها أنَّ الترجمات والملخصات التي جمعها الأستاذ الهاشمي بين دفتي الجزء الرابع من سلسلة "السُّودان في عيون غربية" تخدم أكثر من غرض بالنسبة للقراء السُّودانيين.

أولًا: تُسهم في تثقيف القارئ العادي بنظرة الآخر إلى بعض القضايا الإشكالية المرتبطة بتاريخ الرق وتجارة الرقيق في السُّودان، وبعض الجوانب المتعلقة بالفكر المهدوي وممارسات الدولة المهدية، وبعض التساؤلات المشككة في وضع دارفور في دولة السُّودان الحديثة، وجذور بعض المشكلات ذات الصلة بواقعها المأزوم؛ وتتطرق أيضًا إلى طرفٍ من تاريخ الناقل الوطني: الخطوط الجوية السُّودانية؛ فضلًا عن أدب الرحلات الذي دوَّنه نفرٌ من الإداريين والمعلمين البريطانيين الذين عملوا في خدمة حكومة السودان لفترات مختلفة، ونقلوا لقرائهم الكثير والمثير عن غرائب السُّودان وعجائب الأسفار فيه، على سنة الرحالة ابن بطوطة.

ثانيًا: تضيف ترجمات الهاشمي وملخصاته لبعض الباحثين السُّودانيين الذين لم يطلعوا على أصولها بُعدًا آخر في مصادر أبحاثهم ذات الصلة، وتثقفهم أيضًا بالمنهجيات العلمية المتبعة في معالجة القضايا الشائكة في تاريخ السُّودان، علمًا بأن بعض المقالات المترجمة قد كتبها باحثون مقتدرون في مجال الدراسات السُّودانية، باختلاف مساقاتها العلمية (التاريخ، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع، وعلم الأنثروبولوجيا)، ونذكر منهم ركس شون أوفاهي (O'Fahey.R. S.)، وبيتر ودوارد (Peter Woodward)، وهيزر شاركي (HeatherSharkey)،

وروبرت كريمر (Robert Kramer)، أهارون لايش (Aharon Layish) ورتشارد لوبان (Richard Lobban)، وروبرت كولنز (Robert Collins)، ودقلاس جونسون (Douglas Johnson)، وإلينا فيزانـدي (Elena Vezzandini). فلا غرو أنَّ الاستئناس بمناهج هؤلاء العلماء في مجال البحث العلمي يفيد في تجسير الروابط بين العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة، ويُسهم في توليد المناهج البحثية المتكاملة في إطار أدبيات الدراسات البينية.

ثالثًا: تعين ترجمات الهاشمي وملخصاته قادة العمل السياسي والفكري في استيعاب أبعاد بعض المشكلات السياسية في السُّودان، فمثلًا: الدكتور بيتر ودوارد طرح في المقالين اللذين ترجمهما الأستاذ الهاشمي حزمة من المشكلات الجوهرية المتعلقة بإدارة الحكم السُّودان، وذلك في إطار عنوان مقاله الاستنكاري: "هل السُّودان قابل للحكم؟" وفي مقال الآخر بعنوان: "التحولات السياسية في ماضي وحاضر السودان". وعلى النسق ذاته ناقش الدكتور أوفاهي قضية دارفور في ضوء سؤال محوري: "هل لدارفور مستقبل في السُّودان؟" فلا مندوحة أنَّ قراءة مثل هذه المقالات بتدبر من قبل الساسة السُّودانيين وسدنة "العقل الاستراتيجي" ربما تُسهم في معالجة بعض مشكلات إدارة الدولة، ونظم الحكم، وصراعات الهُويَّة في السُّودان.

تؤكد هذه الأغراض الثلاثة المشار إليها أنَّ الأستاذ الهاشمي كان يختار موضوعات ترجماته وملخصاته بعناية فائقة، غير ذاهلة عن مقاصدها، بل تدل على سعة ثقافته، واطلاعه، ووعيه بثقافة القارئ الذي يخاطبه، بالرغم من أنه لم يكن متخصصًا في الدراسات السُّودانية بفروعها الاجتماعية والإنسانية؛ لكنه هاوٍ لتاريخ السُّودان، وصاحب رسالة هدفها تثقيف القارئ السُّوداني بنظرة الآخر إليه؛

لإخراجه في دائرة الانكفاء على الذات إلى دائرة استيعاب نظرة الآخر إليه، التي ربما تساعده في فهم بعض مشكلات السُّودان الآنية، والبحث عن حلول مناسبة لها.

ومن زاوية أخرى يدرك القارئ المتمعن في متون النصوص المترجمة في الجزء الرابع من سلسلة "السُّودان بعيون غربية" والأعمال الأخرى أنَّ الأستاذ الهاشمي قد أثبت بجدارة أنَّ الإبداع يكمن في الهواية إذا توفرت الملكة لصاحبها، فالتخصص في علوم اللسانيات لا يكفي وحده لجعل عطاء المترجم عطاءً ثرًا، بدليل أنَّ عَالِمِ علم الأدوية والسموم استطاع أن يترجم إلى العربية سلسلة من الأدبيات الإنجليزية المهمة في مجال الدراسات السُّودانية بضروبها المتنوعة، والشاهد في ذلك سلسلة "السُّودان بعيون غربية" بأجزائها الأربعة؛ وروايتي الأستاذة الروائية ليلى أبو العلا: "مئذنة في ريجنت بارك"، و"حارة المغنى". ولذلك تصدق شهادة الدكتور الدبلوماسي خالد محمد فرح: أنَّ الأستاذ الهاشمي "من أغزر السُّودانيين إنتاجًا... وأميزهم عطاءً كمًا وكيفًا" في مجال الترجمة من الإنجليزية إلى العربية، وتقودنا هذه الشهادة إلى نتيجة مفادها أنَّ الأستاذ الهاشمي استطاع أن يؤسس لنفسه موقعًا متميزًا في قائمة السُّودانيين، الذين احترفوا صنعة الترجمة وعجموا عيدانها، أمثال صلاح الدين عثمان هاشم، وجمال محمد أحمد (١٩١٥-١٩٨٦م)، والجنيد على عمر (١٩؟ - ١٩٨٩م)، وهنري رياض سكلا (١٩٢٧-١٩٩٥م)، وعلي محمد المك (١٩٣٤-١٩٩٢م)، وعبد الرحيم أبو ذكرى (١٩٤٤-١٩٨٩م)، ومحمد على جادين.

وبناءً على ذلك أؤكد للقارئ الكريم أنه سيجد متعةً فائقةً ومؤانسةً لطيفةً في قراءة هذا الجزء الرابع من سلسلة السُّودان بعيون غربية، تشكل تراكمًا معرفيًا للذين قرؤوا الأجزاء الثلاثة الأولى منها، وتحفِّز أيضًا الآخرين على قراءتها؛ لأن هذه

السلسلة تذخر بكمٍ وافرٍ من المعلومات المثيرة للجدل عن تاريخ السودان، والفوائد التي تُعرِّف القارئ ببعض مفردات التراث السُّوداني في نظر الآخرين الذين دوَّنوه بأقلام ذات ثقافات ومنطلقات فكرية متباينة، تجمع بين القراءات الأكاديمية الجادة، وأدب الرحلات ومؤانساته، والروايات الاستشراقية المثقلة بنظرتها الاستعلائية تجاه الآخر.

تقديم
السفير الدكتور نور الدين ساتي

◇◇◇◇◇◇

اطلعت بالمزيد من المتعة والسرور على الجزء الرابع من ترجمات الدكتور بدر الدين الهاشمي.

وتحفل المقتطفات التي اختارها الدكتور بدر الدين، بالإضافة إلى أهميتها الكبيرة بالنسبة لنا كجزء لا يتجزأ من "تراثنا"، حتى وإن كان ذلك التراث يتعلق بالحقبة الاستعمارية، فإنها تحفل بالفعل بالكثير من المعلومات والتفاصيل المتعة، بل والمثيرة في أحيان كثيرة. وبالرغم من تعدد موضوعات الكتاب واختلافها فإن ثمة خيطا رفيعا يربط بينها، ويعطيها ما كان من الممكن أن ينقصها من التوافق والانسجام إلا وهو الشأن السوداني، أو قل المعضلة السودانية التي تستعصي على الفهم، حتى بالنسبة للذين يظنون أنهم أكثر فهما لها من غيرهم.

وتتناول موضوعات الكتاب تلك المعضلة في كافة جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويمكنك أن تقرأ الكتاب كرواية ممتعة إن أنت تحليت بالتجرد المطلوب في الذي يجعلك أكثر مقدرة على استخلاص دروس التاريخ دون تعصب أو انفعال.

وقد ظللت أتابع جهود الدكتور بدر الدين الهاشمي المقدرة في مجال ترجمة بعض المؤلفات ذات القيمة التاريخية الكبيرة بالنسبة للقارئ والدارس السوداني، بل ولغير السودانيين المهتمين بالشأن السوداني لسبب أو لآخر. ومجال الترجمة، كما هو معروف، من المجالات الحيوية بعيدة الأثر والخطر، لا سيما في هذه المرحلة الدقيقة،

بل والحرجة، من تاريخ بلادنا التي صرنا فيها أكثر وعيا من ذي قبل بأهمية الترجمة من وإلى اللغة العربية، التي هي اللغة المشتركة لأهل السودان.

وفي هذا الصدد نلاحظ أن ذاكرتنا التاريخية، أو قل وعينا التاريخي اللاشعوري، قد استبطن آخر وأكبر "منجزاتنا" التاريخية في مجال الترجمة في العصر العباسي الأول حين نقل العرب العلوم والمعارف من اللغة الإغريقية إلى اللغة العربية ومنها إلى اللغات الأوربية الأخرى. ولا شك في أن "تراثنا" العربي يزخر بالمزيد من تلك الإنجازات في العصور اللاحقة، لا سيما في عصر النهضة العربية في مطلع القرن العشرين. إلا أنه يبدو أن العقل العربي عقل "متحفي" مولع بالقديم حتى صار متحفا للشمع منشغلا بأشباح الماضي أكثر مما هو مهتم بمفردات الواقع النابض بالحيوية والتجديد والإبداع. ومجال التعددية اللغوية والنقل من وإلى اللغات الأخرى هو بلا شك من المجالات التي يمكن أن تعيد إلى ذلك العقل حيويته المفقودة، وإلى الانفتاح على العالم الذي يعج بالمؤلفات والمبتكرات الجديدة كل ذات صباح بينما نحن في خمولنا الفكري لا زلنا متشبث بمنجزاتها التالدة والسالفة التي صنعت لزمان آخر.

وقد أتاح لي هذا السفر الفرصة لكي أسترجع بعض أفكاري فيما يتعلق بقضية الترجمة في بلادنا، بل وفي البلاد التي تعيش ظروفا مشابهة ولبلادنا، وما يرتبط بتلك القضية من قضايا أخرى هامة، كقضية تجربة التعريب في بلادنا، والتعددية اللغوية، والتواصل والتبادل الثقافي والحضاري، وحوار الحضارات والثقافات وما إلى ذلك من قضايا حيوية أخري. ومما يمكن أن أقوله في هذا المجال هو أن قضية التعريب في بلادنا قد عولجت علاجا خاطئا وذلك بمعالجتها من منطلقات أيديولوجية بعيدة عن الواقع، مما نتج عنه انهيار شبه تام في المستوى الأكاديمي في جامعاتنا ومعاهدنا العليا. فقد أفسدنا التعليم دون أن نصلح اللغة العربية. وفقدنا بذلك ما كنا نمتاز

به على الدول المجاورة الأخرى في أسواق العمل الإقليمية والدولية. وقد آن الأوان لأن نعيد النظر في كل ذلك بإصلاح شامل للمناهج الدراسية ووسائل تعلم اللغة العربية واللغات الأجنبية كأدوات أساسية من أدوات التعبير والتخاطب والتفاعل والانفتاح على العالم ومواكبة المستجدات في المجالات العلمية والتقنية والفكرية والثقافية.

وتثير تجربة الدكتور بدر الدين في الترجمة قضية جوهرية ومركزية بالنسبة لنا وبالنسبة ولأولئك الذين يعيشون ظرفا تاريخيا مماثلا لظرفنا، إلا وهي قضية تعاملنا مع التاريخ، سواء أكان ذلك التاريخ القديم، أم ذلك الذي هو أكثر قربا إلينا، والذي يعالجه الدكتور بدر الدين في ترجماته العديدة. إلا وهي علاقتنا بالتجربة الاستعمارية وما خلفته تلك العلاقة في وجداننا وفي سلوكنا، بل وفي واقعنا وما ينبثق عن ذلك الواقع من رؤى ومناهج وسلوكيات وتصرفات تترك بصماتها وآثارها على حياتنا اليومية وعلى تصورنا لنظم التربية والتعليم والإدارة والحكم وما إلى ذلك من قضايا هي من صميم اهتماماتنا، إذ تشكل حاضرنا وتضع اللبنات المؤسسة لمستقبل الأجيال القادمة في بلادنا.

ولا شك في أن الدكتور بدر الدين قد قصد أن يفرد حيزا كبيرا لكتابات بعض الأكاديميين والعلماء والباحثين التي تتعلق ببعض القضايا التي ما زالت تفاعلاتها تلقي بظلالها على واقعنا المعاش بدءا كتاريخ وثقافة دارفور في مختلف العصور. ولا شك في أن هذا الاهتمام موفق هو الآخر إذ أن تلك الكتابات تلقي أضواء على قضية دارفور من زوايا مختلفة مما يلقي أضواء جديدة على الظروف والملابسات التي نشأت فيها، والتعقيدات التي اكتنفتها. كما تطرق إلى بعض الملابسات التي جعلت مجتمع دارفور مجتمعا قابلا للانفجار، وإلى تخرصات بعض الكتاب أو إيحاءاتهم بأن دارفور ربما لا تكون جزءا من السودان في يوم من الأيام. كما يوحي بذلك العنوان الذي تخيره "أوفاهي" لمقالته بعنوان ". هل تبقي دارفور جزءا من السودان؟".

وذلك المقال الآخر عن الزبير باشا والذي هو بمثابة مذكرات مبتسرة نوعا ما للزبير باشا والتي تسعى لأن تنفي عنه أنه كان تاجرا للرقيق. ويذكرني ذلك بالسفر الذي يعكف على إنجازه وطباعته صديقنا اللواء (م) يحيى الزبير حفيد الزبير باشا، والذي يسعى هو الآخر إلى أن يدفع عن جده الكبير تلك الفرية الظالمة.

وربما كانت قضية الرق هي من أهم القضايا التي يثيرها الكتاب والتي بالرغم من أهميتها لم تحظ بالاهتمام اللازم من مفكرينا وكتابتنا ومثقفينا، ومن القلائل الذين تطرقوا لهذه القضية المرحوم الأستاذ محمد إبراهيم نقد في كتابه "علاقات الرق في المجتمع السوداني" وأستاذنا المرحوم محمد سعيد القدال في عدد من كتاباته، وصديقينا سليمان بلدو وعشاري أحمد محمود في كتابهما الذي أصدراه في ثمانينات القرن الماضي كرد فعل لمجزرة "سفاهة." إلا أنه لم ينشأ حوار موضوعي وبناء حول هذه القضية التي استخدمت لتعكير صفو العلاقة بين السودانيين ذوي الأصول "العربية" وذوي الأصول غير العربية. ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الرق كان موجودا بالسودان إلى عهد قريب نسبيا وأن السودانيين من شمال السودان، أو من يسموا بـ "بالجلابة" قد أسهموا بدور فيه. وليس المجال هو مجال تبادل التهم بسبب هذه الوصمة التاريخية أو إيجاد تبريرات لها، بل يجب الاعتراف بأن تلك الظاهرة كانت جزءا من أمر واقع ومن ممارسات شاركت فيها العديد من الأمم مما شكل منظومة متشابكة من المصالح المتداخلة ما بين وسط القارة وشمالها وما بين القارة الأوربية، من ناحية، وما بين الجزيرة العربية من ناحية أخري، وما بين "الأراضي الجديدة" في الأمريكيتين. وقد أفلح الغربيون في كسب معركة "العلاقات العامة" بتحميل الوزر الأكبر للعرب والمسلمين ودق إسفين القطيعة بينهم وبين الإفريقيين، رغما عن أن الجزء الأكبر والأغلب من تجارة الرقيق كان بين أفريقيا والأمريكيتين، كما أن نهج العرب والمسلمين في التعامل مع الأرقاء كان نهجا اندماجيا، علما بأن ذوي الأصول "الرقية"، وهم المماليك حكموا مصر وأجزاء كبيرة من العالم

الإسلامي على مدى ما لا يقل عن خمسة قرون. أما النهج الذي تعامل به الغربيون مع الأرقاء فقد كان نهجا إقصائيا، ولعل هذا النهج مستمر إلى يومنا هذا.

ولا شك في أن السلوك الذي تنتهجه "داعش" اليوم بإعادتها قضية استرقاق الأسري يعيد إلى الأذهان ما كان الناس قد نسوه، أو تناسوه، بصدد مشروعية استرقاق الأسري غير المسلمين في الإسلام. وهذا مما يستوجب الانبراء له كأمر لا يقبله العقل أو المنطق أو الشعور العام في زماننا هذا.

ولا شك في أن الدكتور بدر الدين قد تخير الموضوعات التي قام بترجمتها بعناية فائقة بحيث يوعز للقارئ من خلال تخيره لموضوعات بعينها، ومن طرف خفي، ما يمكن أن يخلص إليه فيما يتعلق ببعض القضايا الحيوية كقضية الأثر الذي تركه المستعمر من آثار إيجابية في بعض المجالات الحيوية كإدخال التعليم الحديث، وتدريب الكوادر الوطنية الأولى في مجال الإدارة والتقنية الحديثة في ذلك العهد، وشبكة المواصلات والنقل والاتصالات والمشروعات الزراعية وعلى رأسها مشروع الجزيرة. كما تشير بعض الموضوعات إلى "المعاملة الخاصة" التي كان يحظى بها السودان من ضمن المستعمرات البريطانية الأخرى، إذ أن غالبية الكوادر الإدارية البريطانية كانت من خريجي أفضل الجامعات كأكسفورد وكمبريدج، والأمر الذي لا مراء فيه هو أن بعض أولئك الإداريين تركوا بصمات واضحة وأثرا لا يزال باقيًا، مما أوردته إحدى المقالات عن الدور الذي قام به هارولد مكايكل في تغليب التوجه العروبي في الاختيار للوظائف في الدولة، على قلتها، وافتتان بعض الإداريين بشمال السودان وإهمالهم للجنوب، مما زرع البذرة الأولي للفتنة فيه على النحو المعروف. وقد عبر صديقنا الدكتور حسن عابدين خير تعبير عن العلاقة بين السودانيين وبين الإنجليز في مقالته الإسفيرية: "سودانيون وإنجليز: إنسانيات العلاقة التاريخية... وأصداء الحنين المتبادل"، والتي، كما علمت، هي مقتطفة من كتاب له سيصدر في العام ٢٠١٥م.

وبطبيعة الحال فإن ذلك لا ينسينا كيف أتى الاستعمار والتضحيات الجسيمة التي بذلها أجدادنا في مقاومته بدءا بمعركة كرري التي راح ضحيتها في يوم واحد عشرات الألوف من شهدائنا الأبطال. ولعل هذا ما جعلنا ننكفئ بصورة شبه دائمة على اجترار ذلك التاريخ وتغليب النزعة العسكرية في مجتمعنا واللجوء إلى القوة والعنف في حل المشاكل صغرت أم كبرت. وقد انقلب ذلك العنف المضاد للأجنبي المستعمر إلى عنف قمعي لبني جلدتنا ولمواطنينا. وقد تم تكريس روح الحماسة والفداء، وهي بلا شك مشاعر حميدة ومجيدة، إلا أن تلك المشاعر التي كانت موجهة إلى الأجنبي الغازي أصبحت موجهة إلى داخل الوطن الواحد. ومما تجدر الإشارة إليه أننا منذ خروج المستعمر من بلادنا لم نحارب حربا واحدة ضد جيش غازي، بل إن حروبنا أصبحت حروبا أهلية، بل إن عدد من قتلوا منذ استقلال بلادنا من المواطنين في حروبنا الداخلية يفوق بكثير عدد أولئك الذين استشهدوا في معاركنا ضد المستعمر. إلا يدعو ذلك إلى التأمل وإلى إيجاد منهج بدليل لتعاملنا مع قضايانا الوطنية.

ومن تلك القضايا، التي أورد الكتاب جنبا منها قضية الهوية التي كانت، ولا تزال، مربط الفرس بالنسبة لوجودنا وتماسكنا في إطار الدولة الواحدة. وقد كان فشلنا في إدارة التنوع سببا في الكثير من المعاناة التي عانتها بلادنا منذ حقبة الاستقلال. وقد آن الأوان للاعتراف بذلك التنوع والتوافق على صيغة لإدارته تكفل لبلدنا الاستقرار السياسي والتعايش السلمي بين كافة مكوناته الاجتماعية والثقافية، ومدارسه الفكرية والمذهبية.

ولفرط ما عانى الناس من إحباطاتنا المتكررة فإنه قد برزت في الفترة الأخيرة بعض الدعاوى التي تدعو إلى إعادة التأمل في علاقتنا مع المستعمرين السابقين. وهذه دعوة جديرة بالتأمل. فنحن لن نتمكن، حتى وإن أردنا، تغيير الماضي، ولكننا يمكننا تزييفه أو تكييفه لكي يتماشى مع أحلامنا أو آمالنا أو مخاوفنا أو أوهامنا.

وربما نتمكن في بعض الأحيان من خلق أو 'توليف' ما يمكن أن نسميه بـ "الميثولوجيا التاريخية" التي هي مزيج من الحقائق والوقائع والخيالات والأوهام، ممزوجة في محلول من رغبات القوة والسلطة والسيطرة والاستغلال. ومثل هذه 'التو ليفة' موجودة في كل الأقطار والأمكنة والأزمنة، وفي كل المجتمعات، خاصة تلك التي تتحكم في المعرفة وأدواتها فيها سلطة أوليقاركية دنيوية أو دينية. ولا شك في أن قبضة مثل هذه السلطة تتضاءل تضاؤلا عكسيا مع تنامي الوعي واتساع دائرة الصعود على سلم المعارف. حينئذ تتسع دائرة الضوء وتنحسر دوائر الظلام، وتزول الغشاوات التي تخلفها في الذهن والعقل البشري قرون طويلة من الخرافة والدجل ورغبات السيطرة والاستغلال.

في هذا الإطار، ننظر إلى الجهد الجبار الذي يقوم به، منفردا، الدكتور بدر الدين الهاشمي، فنراه يندرج ضمن الذين يعملون على اتساع دائرة الوعي، الذي هو الهدف الأسمى للعملية التربوية والتثقيفية. وعي الإنسان بذاته، وكينونته، وتراثه، ووعيه وإدراكه بتلك القوي الروحية الخفية التي ترانا ولا نراها، والتي تريد أن تسمو بنا حين يسعي الآخرون إلى إحباطنا والقعود بنا عن بلوغ غاياتنا ومقاصدنا السامية، والتي لا سبيل إليها إلا سبيل العلم والمعرفة.

أتمنى للقارئ الحصيف والأريب سياحة ممتعة في هذا السفر الجميل، الذي هو إضافة هامة لمكتبتنا السودانية ولمنجزات الدكتور بدر الدين الهاشمي الضخمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المترجم

◇◇◇◇◇◇

يسعدني أن أقدم للقارئ هذا الجزء الرابع من كتابي "السودان بعيون غربية"، وهو كسابقيه مجموعة من المقالات والأوراق المترجمة التي نشرها كتاب غربيون باللغة الإنجليزية في القرن الماضي، وأيضًا في القرن الحالي، تناولوا فيها مختلف شؤون الحياة السودانية في علوم التاريخ والسياسة والاجتماع والاقتصاد والأنثروبولوجيا وغيرها.

وكما ذكرت في مقدمة الكتاب الأول من هذه السلسلة، فقد كان لتعلقي وشغفي الشديدين بتاريخ السودان (خاصة في عهود التركية السابقة والمهدية والحكم الثنائي) أكبر الأثر في انتقائي لهذه المقالات والأوراق. فكثير من تلك الموضوعات "حقول ألغام" يدور من حولها كثيرون ويتحاشونها؛ أعني الذين يؤثرون أن يدعوا "الكلاب النائمة على حالها"، كما يجرى المثل الغربي الشهير، بمظنة أن " الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها" بفهم مغلوط للحديث النبوي الضعيف في كثير من المصادر. وذلك لأسباب عديدة أهمها عندي الخوف من مواجهة الحقائق، وربما إنكارها، أملا (كاذبا) في أن تطويها الأزمان ويغمرها النسيان: وثانيها أن ذكر حقائق ماضينا وحادثاته بما اعتورها من تجاوزات وفظائع ومخازٍ، لا سيما بمعايير العصور الحديثة، يبقى عند كثير منا في عداد المحظورات التي ربما أثارت حفائظ قبائل وجماعات وزعماء وأفرادا يُستهاب غضبهم وتُسترهب ثورتهم. والأمر عندي على غير ذلك. فأول وسائل "رتق النسيج الاجتماعي" كما جرى المصطلح المعاصر، في رأيي المتواضع هو الاعتراف أولا بجرائر الماضي، مهما

بلغت سوءاتها وطفحت مراراتها، دون الحاجة إلى محاكمة أو لوم أحفاد من قاموا بها في أزمان فائتة، فذلك مخالفٌ لمقتضى العدل والنصفة. لا بد إذن، من التخلي عن نزعة الدفاع عن تاريخ زعمائنا وكبرائنا، ممن لم نر فيهم إلا أبطالًا عظامًا، لم تشب سيرتهم شائبة، ولم تكن أفعالهم إلا خدمة خالصة للدين والوطن، فلا نلتمس الأعذار لما ارتكبوه من خروقاتٍ وانتهاكات ومخازٍ ومجازر. وقد يقول قائلٌ متنطع من هؤلاء قولة حق أريد بها باطل بأننا يجب أن نحاكم (إن جازت الكلمة هنا) قادتنا السياسيين والطائفيين وغيرهم بحسب معايير زمانهم، وليس بمعايير اليوم. وما دروا بأن القتل والتعذيب والطغيان كانت وما تزال محرمةً ومستهجنةً عند البشر منذ قديم الزمان.

وعلى كل، فالأجيال الحالية ليست مسؤولةً عن جرائر من سبقها، غير أن عليهم، بالتأكيد، تقع مسؤولية فتح ملفات الماضي وتقويمه، لا بغرض التراشق وتبادل الاتهامات، بل بنية استخلاص عبراته وتجاوز أوضاره. فعسى أن يهدينا ذلك إلى استشراف مستقبلٍ طليق، خالٍ من عقابيل الماضي، متحرر من مراراته.

ويظل هدفي من نشر هذا الجزء – كغيره من الأجزاء السابقة، وربما اللاحقة إن شاء الله–هو الإسهام بقدر المستطاع في جهد التنوير الثقافي، وتسليط الأضواء الكاشفة على جوانب من تاريخ بلادنا، قد لا يقع عليها الكثيرون، لا سيما أجيالنا الطالعة من الشباب. وذلك بإزاء، وفي مواجهة المقررات الدراسية المتحفظة، والمتسترة، التي تتمركز حول مقولة أن جُلّ ما سطره الغربيون، إن لم يكن كله، عن تاريخنا، مزوّرٌ مكذوب. وربما حالت بين هؤلاء وبين هذه الجوانب التي سطرها الغربيون حواجز اللغة، أو عسر الحصول على المراجع، أو غير ذلك من العقبات عن الوصول إلى بعض ما وقعتُ عليه مصادفةً عند مطالعتي لبعض المراجع، أو سعيت له سعيًا ونقبت عنه تنقيبًا في بطون الكتب والدوريات القديمة، أو زودني به بعض الأصدقاء ممن شاركوني ذات الهم. وأدين بشكرٍ وعرفانٍ لا حدود له لكل

هؤلاء، إلا أنني أتحمل وحدي وزر أي خطأ أو تحريف غير مقصود قد يجد طريقه إلى هذه الترجمات.

وقد يجد البعض في بعض الآراء والمعلومات الواردة في كثير من هذه المقالات الغربية المترجمة كثيرا مما قد لا يروقهم ولا يوافق ما رسخ في أذهانهم مما ظنوه حقائق لا يأتيها الباطل بين يديها أو خلفها، وما دروا أن للعملة وجهان، وأن حوادث التاريخ قلما تُروى من طريق واحد، أو تفسر بتفسير وحيد ليس له من نظير. ولكن الحقيقة تبقى وهي أن المؤرخ المحايد المستقل (تمامًا) - كما وصفته في مقال منشور – هو المستحيل الرابع، بعد الغول والعنقاء والخل الوفي!

وأعيد هنا نصيحتي المتواضعة للقراء الأفاضل أن يقرؤوا هذه المواد "بعقلٍ منفتحٍ مستبصرٍ وعاطفة إصيلةٍ صادقة، ترنو إلى معرفة ما سطره هؤلاء الغربيون عنا، دون عظيم انبهار أو شديد بغض.

وبعد، فهذا كتابنا بين يديك، فإن أصبنا فمن عند الله، وإن أخطأنا فمن عند أنفسنا، والله نسأل أن يوفقنا إلى العلم النافع، والعمل الصالح، والإخلاص له تبارك وتعالى.

هل لدارفور من مستقبل فى السودان؟

Does Darfur has a future in the Sudan?

ر. شون أوفاهي R. S. O'Fahey

◇◇◇◇◇◇

مقدمة: هذه ترجمة (بتصرف) لشذرات مختصرة من مقال للبروفسيور ر. د. أوفاهي بعنوان "هل لدارفور مستقبل في السودان" تم نشره في الدورية الأكاديمية التي نشرها جامعة تفتس الأمريكية "منتدى فليتشر للشؤون الدولية "The Fletcher Forum of World Affairs" في عددها الثلاثين والصادر في عام ٢٠٠٦م. ويعمل البروفسيور ر. ش. أوفاهي أستاذا للتاريخ في قسم تاريخ الشرق الأوسط وأفريقيا بجامعة بيرجن بالنرويج. وبدأ اهتمام الرجل بدارفور وتاريخها في عام ١٩٦٨م، ونشر نتائج أبحاثه في مقالات كثيرة وكتب عديدة منها كتاب "الدولة والمجتمع في دارفور" و "تاريخ سلطنة دارفور. وهنا أقتطف – مرة أخرى- بعضا مما أورده الأستاذ عبد المنعم خليفة خوجلي عن أوفاهي في استعراضه لكتاب الرجل "تاريخ سلطنة دارفور":

"يحظى بروفسور أوفاهي باحترام واسع ومودة وسط الشباب الدارفوريين والزعماء التقليديين بدارفور، الذين يرون فيه تمثيلًا لذاكرتهم التاريخية التراكمية. كما أنه إلى جانب هذا التقدير الشعبي يحظى بالتقدير الرسمي كذلك، حيث تم تكريمه في عام ١٩٩٣م من قبل حكومة شمال دارفور (في احتفال أقيم بمركز التراث الدارفوري بجامعة الفاشر عن أعماله الخاصة بتاريخ دارفور؛ كما أقيم له احتفال رسمي بمبنى مجلس الشعب قاده والي الولاية). من الطريف أنه بعد ختام

ذلك الاحتفال احتفل به أصدقاؤه الدارفوريون بطريقتهم الخاصة في زاوية الطريقة التيجانية حيث استقبلوه بجوقة من الصبيان كانوا ينشدون مدائح الطريقة التيجانية ... وهو يصف تلك اللحظات بأنها "مثيرة للعواطف". وتعبيرًا عن التقدير المتبادل بينه وبين أصدقائه الدارفوريين ذكر في مقدمة كتابه عن " تاريخ سلطنة دارفور": أنه يهديه لقرائه – وللدارفوريين بشكل خاص "كهدية من صديق في زمن عصيب". وكذلك عبر بإيجابية عن عراقة تاريخ دارفور، وثقته في مستقبلها بهذه الكلمات: "أرجو أن أكون قد بلغت شيئًا عن مكانة دارفور وزمانها وأهلها الذين هم أناس أصيلون، وأصحاب تاريخ وهوية ؛ وسوف ينالون مستقبلًا ذا شأن بإذن الله".

المترجم.

***

هل لدارفور من مستقبل في السودان؟ أقوم بطرح هذا السؤال إذ أنه ليس لدارفور تاريخ وماضي بعيد في السودان. فعلى الرغم من تاريخ التداخل والتفاعل الذي قام بين دارفور ووادي النيل (الآن شمال السودان ومصر)، فإن دارفور لم تضم نهائيا للسودان إلا في عام ١٩١٦م. وكان للتجاهل والإهمال الذي عامل به المركز دارفور في غضون سنوات الاستعمار والحكم الوطني دورا مهما في ظهور حركة احتجاج سياسية في منتصف ستينيات القرن الماضي في ذلك الإقليم. وغدا ذلك الاحتجاج تمردا مسلحا ملأ الدنيا وشغل الناس منذ عام ٢٠٠٣م. ومنذ ذلك التاريخ أصبح وضع دارفور في السودان موضع تساؤل في مختلف الأوساط العالمية.

ودعني – ومن البداية– أقول بأني مؤمن بأن مستقبل دارفور هو "مع السودان"، ولا أقول "في السودان"، ولكنه مع سودان يحكم بطريقة مختلفة تماما عن ما هو حادث في سودان اليوم.

ولمناقشة ودراسة مستقبل دارفور بين أقاليم السودان الأخرى ينبغي دراسة وفهم تاريخها أولا.

الخلفية الجيو – سياسية

لم يخطر ببالي أبدا في كل كتاباتي عن دارفور وتاريخها أن أسأل إن كانت دارفور هي حقا جزءًا "طبيعيا" من السودان. فمن ناحية تاريخية ليس من إجابة لهذا السؤال غير النفي القاطع. فالسودان الحديث كيان اصطناعي أقامه المستعمر المصري – التركي، ثم المصري – البريطاني. ففي عام ١٨٢١م، قام محمد على باشا (والذي حكم مصر بين ١٨١١ – ١٨٤٨م)، ولأسباب تتعلق بطموحاته في منطقة الشرق الأوسط والخلافة العثمانية بغزو السودان النيلي بحثا عن الذهب والرقيق (لتجنيدهم في جيشه). وكانت من نتائج انتصاره في حملته تلك توحيد كل المناطق التي غزاها فيما يعرف الآن بـ "شمال السودان". وكان محمد على يخطط أيضا لغزو دارفور، غير أنه انشغل عن ذلك بإخماد ثورة خطيرة اندلعت ضده في المناطق النيلية. ولم يجد محمد على في السودان على كل حال إلا عددا قليلا من الرقيق وكمية بالغة التواضع من الذهب، فلجأ للفلاحين المصريين وجندهم في جيشه. وقام المغامرون الأوربيون، والمصريون، والسودانيون الشماليون، ومنذ عام ١٨٣٩م، بدخول جنوب السودان بحثا عن العاج والرقيق، وبذا ردمت تلك الهوة التي كانت بين شمال السودان (المسلم) وجنوبه (غير المسلم). ثم تم بعد سنوات من ذلك القضاء على الحكم المصري- التركي إثر ثورة دينية قادها المهدي، وورثت على أثرها الحكم المصري للسودان بين عامي ١٨٨٢ -- ١٨٨٥م.

وفي ذات العام الذي أعلن فيه محمد أحمد أنه "المهدي المنتظر" (١٨٨٢م)، احتلت بريطانيا مصر، دون أن يكون لها أي اهتمام بالسودان وحكمه، وأمرت مصر بإجلاء الحامية المصرية من السودان، وبعثت بغردون للقيام بتلك المهمة.

وتواصلت تباعا انتصارات القوات المهدوية والتي توجت في يناير ١٨٨٥م بسقوط الخرطوم ومقتل غردون. وأثار مقتل ذلك الجنرال غضب واحتجاج منظمات محاربة الرق البريطانية والشعب البريطاني، والملكة فيكتوريا نفسها، والتي كانت تعد غردون بطلا من أبطال الإمبراطورية. ثم تغير موقف الحكومة البريطانية اللامبالي بالسودان في عام ١٨٩٦م لأسباب تتعلق بالسياسات الأوربية فقررت، متحججة بذرائع شتى، "استعادة / إعادَة احتلال السودان" إِنابَة عن مصر. وفي عام ١٨٩٨م قضت القوات البريطانية – المصرية الغازية على دولة المهدية وسيطرت تدريجيا على كردفان وجنوب السودان. وفي ذات العام أفلح السلطان على دينار في إعادَةِ سلطنة دارفور، وهو أمر أذعنت له – مؤقتا- السلطات الاستعمارية في بداية الأمر. وقرر البريطانيون في عام ١٩١٦م، وإلى حد كبير نتيجة لتقدم القوات الفرنسية شرقا نحو بحيرة تشاد، الضغط على السلطان على دارفور فحاربوه وقتلوه وبسطوا سيطرتهم على كامل سلطنته.

وما سبق ذكره ما هو إلا سرد مبسط ومختصر للوضع الجيو – سياسي لبعض أوجه تاريخ ما يعرف الآن بـ "السودان". ومن المفارقات أن لدارفور المسلمة كجزء من السودان تاريخا أقصر عمرا من تاريخ جنوب السودان غير المسلم. فقد كانت دارفور وحتى عام ١٨٧٤م دولة مستقلة. وقام تاجر الرقيق الزبير باشا (؟- ١٩١٣م) بغزوها واحتلالها، غير أن المصريين خدعوه وسلبوه انتصاره فاحتلوا دارفور لتسعة أعوام بين ١٨٧٤ – ١٨٨٣م. ولا يعد المؤرخون أن الزبير باشا ولا أنصار المهدي قد أحكموا فعليا سيطرتهم كاملة على دارفور. وعرفت تلك السنوات التسع في دارفور بـ "أم كويكة"، وهي أقرب إلى ما يمكن أن يعرف في ايرلندا بـ "سنوات الاضطرابات والمشاكل". وعانت دارفور في تلك السنوات أحوالا مشابهة لما تكابده اليوم من اغتصابات وانتهاكات وجفاف وتصحر ونهب وأفعال شائنة لأمراء الحرب وغير ذلك. وفر من دارفور يومها الكثيرون مثلما فر

لاجئو دارفور لتشاد في عام ٢٠٠٣م. ونجح السلطان على دينار في عام ١٨٩٨م في السيطرة على دارفور وأخمد الاضطرابات والمشاكل فيها، رغم أن أساليبه وطرقه كانت عنيفة وقاسية إلا أنها كانت فعالة جدا (أورد المؤلف في الملحق أن على دينار كان قد اختير من قبل عشيرته الملكية في ١٨٩٢م كسلطان على دارفور، وعندما جاء إلى الفاشر من أم درمان في ١٨٩٨م كان يعد نفسه السلطان الشرعي للإقليم. المترجم). وورث البريطانيون عنه بعد أن هزموه منطقة بالغة الاستقرار والهدوء، وحكموها بين عامي ١٩١٦ - ١٩٥٦م بأقل قدر ممكن من السيطرة والتحكم، غير أنهم لم يولوا أمر تنمية الإقليم أي قدر من الاهتمام، وتركوا السكان يسيرون حياتهم كما كانوا يفعلون منذ عقود مضت. ومضى حال دارفور هكذا في سنوات الحكم الوطني كأحد أقاليم السودان المستقل.

وفي العام الذي استولى فيه المستعمر البريطاني على السودان (١٨٨٩م) كان أكبر همه هو منع الفرنسيين من الوصول لجنوب السودان. ودخل القائد البريطاني كتشنر في مواجهة مباشرة مع نظيره الفرنسي النقيب مايكل مارشاند في فشودة مما كاد يتسبب في صدام عسكري بين بريطانيا وفرنسا. وكان ذلك يعني أن البريطانيين كانوا يصرون على أن الجنوب هو جزء أصيل من السودان (المفترض)، وتركوا دارفور – مؤقتا على الأقل- ليحكمها على دينار حتى عام ١٩١٦م. وظل الجنوب، ومنذ أن اخترقه القائد التركي محمد سليم القبطان عبر سدود النيل الأبيض، أقرب لشمال السودان من دارفور على امتداد تاريخها (أزال محمد سليم القبطان هذا باختراقه لسدود النيل الأبيض جنوبا بغرض اكتشاف منابعه أسطورة أن النيل الأبيض ينبع من القمر الخ... وورد ذكر للرجل في كتاب دكتور عبد الله جلاب بالإنجليزية "مجتمع مدني مؤجل" المترجم). ويحدثنا التاريخ بأن الزبير باشا كان قد غزا دارفور وهزم حكامها في عام ١٨٧٢م وهو آت من جنوب السودان، مما يعني أن الجنوب كان بين عامي ١٨٣٩ – ١٨٨٢م - وبصورة ما- جزءًا من السودان

الشمالي بأكثر ما كانت عليه دارفور. وبحساب السنوات كان الجنوب جزءًا من الشمال من ١٨٣٩م وحتى الآن (المقصود بالطبع حتى تاريخ صدور هذا المقال في ٢٠٠٦م. المترجم) أي لـ ١٦٦ عاما، بينما كانت دارفور جزءًا من شمال السودان بين عامي ١٨٣٩ إلى ١٨٧٤م، ومن عام ١٩١٦م إلى الآن (أي ما مجموعه ١١٣ عاما).

يجب كذلك القول بأن ما من أحد أتى على دارفور بذكر في الفترة الانتقالية التي سبقت استقلال السودان بين عامي ١٩٥٣ – ١٩٥٦م. وكان البريطانيون وساسة الحركة الوطنية وصفوة رجالها في مفاوضاتهم يدركون أن أمامهم "مشكلة الجنوب"، إلا أن أحدا من الجانبين لم يثر "مشكلة دارفور". لماذا؟ ربما كانوا يؤمنون بأنه ليست ثمة مشكلة في دارفور، وأنهم من سكان شمال السودان، فقط لأنهم من المسلمين! وهذا هو ذات الخطأ الذي وقع فيه الفرنسيون في غرب أفريقيا حين حاولوا ضم السنغال إلى موريتانيا باعتبار أن سكان البلدين يدينون بذات الدين (الإسلام) دون أي اعتبار لاختلافات الأصول العرقية واللغة عند شعبي البلدين. ولعل هذا الخلط المريع بين الهوية الدينية والعرقية هو ما يربك الحال في سودان اليوم، تماما كما حدث في ماضيه، وهو أس المشكلة في دارفور، وسيظهر بالتأكيد في المستقبل القريب في شرق السودان. فصفوة (نخبة) سكان شمال السودان (وهم يمثلون نحو ٥٪ من سكان البلاد، ويتكونون عرقيا من الجعليين والشايقية والدناقلة والنوبيين (الحلفاويين) وكلهم – عدا المجموعة الأخيرة- يتحدثون العربية ويعدون أنفسهم عربا (ويعرفون أيضا بـ"أولاد البحر"، ويقصد بالبحر النيل، أو "أولاد البلد"). ولا مجال هنا للخوض في أمر هذا التصور والإدراك الشائع والمعقد الأسباب والنتائج (ضرب المؤلف لما يذهب إليه عن أن النوبيين لا يتحدثون العربية ولا يعدون أنفسهم عربا مثالا بالبروفسيور محمد إبراهيم أبو سليم، فأورد أن الرجل لا يتحدث العربية في بيته وبالقطع لا يحسب نفسه عربيا، وعلى الرغم من ذلك كان يمارس عمله كمؤرخ عربي، بل وشغل منصب رئيس

الجمعية العربية لمسؤولي الأرشيف عدة مرات، ويعتقد بروفسيور أوفاهي أن ذلك متسق مع موقف بلاده التي نالت عضوية الجامعة العربية على الرغم من أن أكثر من ٦٠٪ من سكانها من غير العرب- وكذلك فعلت الصومال!؟ المترجم).

فمن منظور المؤرخ فالأمر الأشد أهمية هو كم من العرب الرحل أتوا للسودان في العصور الوسطى؟ وكيف تشكلت عرقية وهوية شمالي السودان؟ لابد أن بروفسيور يوسف فضل يعتقد أن عددهم كان كبيرا، بينما يرى بروفيسور جايي سبويلدنق عكس ذلك. وليس لأي منهما دليل قوي، ويصعب، على كل حال، تفسير ما تحت أيدينا من قرائن ودلائل. ولا أعتقد أن بروفسيور يوسف فضل وبروفسيور جايي سبويلدنق يؤمنان حقيقة بأن ما يزعمانه هو الحقيقة التي لا يأتيها الباطل من بين يديها أو خلفها. ولكن يصعب إنكار أن السلطنتين العظيمتين اللتان قامتا في شمال السودان وغربه في القرنين الخامس عشر والسادس عشر (أي سلطنة سنار وسلطنة دارفور) كانتا تستندان على قاعدة (شعبية) من الفونج والفور وهم مسلمون من أصول أفريقية (اختلف المؤرخون في أصول الفونج العرقية، وذكر زعيم قبلي معاصر من الفونج قبل سنوات قليلة حديثا في مقابلة تلفزيونية لبرنامج "أسماء في حياتنا" أن للفونج أصولا عربية من سلالة بني أمية. المترجم).

وشهد عهد المهدويين انتصار عنصر "الجلابة" (التجار المتجولون، غالبا من الدناقلة أو الجعليين) وإعادة صياغة السودان بحسب أيديولوجيتهم. ولكنهم لم يصيبوا نجاحا كاملا في مسعاهم إلا في أمر واحد ألا وهو توريث المستعمر البريطاني أجندتهم هذه، والتي "ابتلعها" البريطانيون كاملة كما هي، إذ قبلوا – دون تبصر أو نقاش- بفكرة أن سكان شمال وغرب وشرق السودان هم من العرب، ولم يتفهموا التعقيدات الاثنية (العرقية) التي تقبع تحت السطح.

وتكشف السجلات الباكرة عند رجال الحكم الثنائي عن عنصرية طاغية. ففي عام ١٩١٥م كان هارولد ماكمايكل يعمل جاسوسا لحكومته في مناطق كردفان ودارفور يجمع الأخبار ويلتقط الإشارات ويفسر مجريات الأحداث في سلطنة دارفور استعدادا لغزوها (أو استعادتها بحسب التعبير البريطاني). وكتب مذكرة عن دارفور في عام ١٩١٥ حلل فيها – بعنصرية متحيزة– تركيبة دارفور العرقية والسياسية بدارفور، وشدد على التفوق العنصري والأخلاقي والفكري لمن وصفهم بـ "العرب" في دارفور، ودونية سواهم من سكانها. بل وكان يرى أن سبب نجاح عشيرة الكيرا في تأسيس مملكتهم في دارفور هو الدم العربي في عروقهم (عشيرة الكيرا – من التنجر وسليمان– هم أول من أسس مملكة في دارفور في القرن السابع عشر. المترجم).

وكان المستعمر البريطاني يرى السودان كبلد عربي، إذ كان محور اهتمامه هو الخرطوم العاصمة والمركز الإداري والتعليمي، والأبيض في كردفان حيث ينتج الصمغ العربي والذي يجلب تصديره الأموال للحكومة، وواد مدني في الجزيرة حيث يزرع القطن بمشروع الجزيرة، ومدينة الثغر بورتسودان حيث منفذ البضائع الصادرة والواردة، وأتبرا، حيث تقع مقر إدارة السكة حديد. وإن قمت برسم خط في خارطة السودان يربط هذه المدن ببعضها البعض تجد أن هذا الجزء من السودان (في نظر البريطانيين على الأقل) كان جزءًا صغيرا نسبيا من السودان ككل، إلا أنه كان هو الجزء الوحيد المفيد/ النافع *utile* لهم، وما عداه كان قليل الأهمية *inutile*. وما تسابق الشمال والجنوب للاستحواذ على مناطق إنتاج النفط في وحول بانتيو في السنوات القليلة الماضية إلا مواصلة لسياسة المستعمر البريطاني القديمة. وكان البريطانيون في "المناطق النافعة" يهدفون لتحصينها وإبعاد مصر وأهلها عنها، ويهدفون أيضا لإبعاد السودانيين عن مصر وأهلها. ولهذا الغرض عملوا على خلق كادر متعلم و"متفرنج" (في السودان المفيد/ النافع) يحل محل

الكتبة وصغار الموظفين من المصريين. وخلق هذا الكادر من خريجي كلية غردون (القديمة) ووادي سيدنا وحنتوب وخور طقت وجامعة الخرطوم جيلا يجيد لغة القوم والتعامل معهم. غير أنه كانت لذلك الجيل (خاصة في عشرينيات وثلاثينات القرن الماضى) معضلة هائلة، ألا وهي الهوية... من هم؟ كانوا مسلمين ويتحدثون العربية (رغم أن اللغة الأولى للنوبيين منهم لم تكن العربية) إلا أنهم يحملون أسماء عربية ويزعمون لأنفسهم أنسابا عربية...ولكن هل هم من العرب فعلا؟ إن أول دليل على خطل زعمهم هو لونهم الأسود (قد يجادل البعض في هذا النوع من التبسيط. المترجم). ثم ظهر في بدايات العشرينيات اتجاهان في أمر الهوية، كان أولهما هو على عبد اللطيف وأعضاء جمعية اللواء الأبيض (وغالبهم من ضباط الجيش ومن أصول من جنوب السودان وغربه). وكان هؤلاء قد أكدوا على إفريقيتهم، غير أنهم هزموا في ١٩٢٤م، ثم نهج الحزب الشيوعي السوداني وحركة تحرير السودان، والتي تدين بالكثير للحزب الشيوعي، ذات النهج (يجب هنا تذكر حقيقة مطالب جمعية اللواء الأبيض... وللمزيد عن هذه الجمعية يمكن النظر لمقال المؤرخة إلينيا فيزاديني عن تلك الجمعية، والمترجم في هذا الكتاب بعنوان "برقيات وطنية: الكتابات السياسية ومقاومة الاستعمار في السودان بين عامي ١٩٢٠ – ١٩٢٤م". المترجم). وكان الاتجاه الثاني هو تجمع المثقفين والشعراء "العروبيين" في مجلتي "النهضة" و"الفجر" في ثلاثينيات القرن الماضى، والذي كان يميل إلى مصر. ثم أتت طائفة الختمية وحزبها الموالي لمصر، وطائفة الأنصار وحزبها الموالي لبريطانيا، رغم أن زعماء الطائفتين كانوا على وفاق ووئام تام مع البريطانيين (انظر للمزيد في هذا الجانب في كتاب "العيش مع الاستعمار" لهيزر شاركي الصادر في ٢٠٠٣م. المترجم).

وفي مسألة لون البشرة يجب الاعتراف بأن للعرب (مثلهم مثل الغربيين) لونا (أو ألوانا) مفضلة عن غيرها. وكتب كثير من الشعراء (مثل الفيتوري وتوفيق

صالح جبريل وحمزة الملك طمبل) عن لون بشرتهم وعن غموض والتباس علاقتهم بالعالم العربي. ولي عدد من الأصدقاء السودانيين حدثوني عن ما صادفوه في مصر وغيرها في شأن لون بشرتهم. وتزخر الحصيلة اللغوية للعربية السودانية بكلمات عديدة لوصف اللون، غير أن مثل هذه الأمور لا تناقش كثيرا، ولم يبدأ الحديث عنها إلا مؤخرا، ربما بسبب خلفية الرق المرتبط بها خاصة في شمال وغرب السودان.

دارفور: الحقائق الماثلة الآن:

لا يمكن الوصف الإعلامي لدارفور ومشاكلها إلا بأنه بالغ التبسيط. فهو يركز على أن أس المشكلة هي الصراع بين "العرب" و "الأفارقة" وأن الحكومة تستخدم العنصر الأول في التطهير العرقي للعنصر الثاني، وذلك بغرض الاستيلاء على الأرض (وربما النفط في جنوب دارفور) في نهاية المطاف. وقد يتطرق البعض للمشكلة من زاوية أوسع وأشمل بحيث تناقش في سياق الأزمة العامة بين الشمال والجنوب.

لا ريب أن موضوع "الهوية" هو ركن مهم من أركان الصراع في دارفور. وهو صراع أيضا بين الرحل (العرب) والمجموعات المستقرة (الأفارقة)، ومساندة الحكومة للمجموعة الأولى. وقد كان أهل دارفور يعون دوما تلك الاختلافات الاثنية (العرقية)، إلا أنهم كانوا يحاولون إخفائها بتغييرهم لمهنهم أو لغاتهم أو بالزواج المختلط. و بذا غدت الهوية العرقية، ومنذ عقود، ضبابية ومائعة وسياقية. فليس هنالك من وحدة إدارية في دارفور ذات "نقاء عرقي" واضح. ولكن ظهرت في السنوات الأخيرة حالات تشدد وتصلب في الانقسام بين السكان على أسس أيديولوجية وعنصرية أجج من نيرانها تدخل خارجي (ليس من الواضح إن كان الكاتب يقصد "التدخل الخارجي" من خارج السودان برمته أم من خارج دارفور.

المترجم). والوضع بالغ التعقيد والتباين. ففي بعض المناطق يسكن أفراد من اثنيات/ أعراق مختلفة جنبا إلى جنب دون مشاكل تذكر، بينما تحدث مجازر وتطهير عرقي في مناطق أخرى (في غالب الأحوال بتأييد حكومي لفريق دون آخر)، ويتأرجح موقف بعض العناصر الدارفورية، فهي "عربية" في بعض الحالات، و"أفريقية" في حالات أخرى! وهنالك عناصر أخرى (ربما تكون ثانوية) في الصراع، منها تكون صفوة محلية (خاصة عند الزغاوة) من التجار الأثرياء العاملين في دارفور ودول الخليج الفارسي، ورغبة كثير من الرحل في هجر حياة الترحال والاستقرار، وهذا يدفعهم للبحث عن أراضي يتملكونها ويقيمون فيها حيث يفترض أن يجدوا التعليم والرعاية الصحية والوظائف. وبالمجمل فإن المجتمع الدارفوري الحالي هو الآن (المقصود حتى كتابة المقال في ٢٠٠٦م) في حالة من التفكك، أو على الأقل التحول السريع، حيث يختفي حكم القانون والنظام بمعدل سريع (أو التغير لأشكال جديدة، إن كنا من المتفائلين)، وحيث لا تجد أطراف الصراع (الحكومة والعرب والأفارقة والمليشيات الأخرى) في نفسها شرعية ولا قدرة للحديث أو التفاوض مع غيرها من الأطراف.

قد أكون (مجرد) مؤرخ، ولست مسؤولا أو خبيرا عالميا بشؤون السياسة والإدارة، غير أن لي بعض الأفكار عن ما يمكن فعله لتحسين الأوضاع في دارفور. ويجب في البدء الاعتراف بأن ما حدث في دارفور في الأعوام الماضية كان عملية بالغة القسوة والإفراط لخلق "مدن جديدة" من خلال إقامة معسكرات كبيرة للنازحين الدارفوريين، مع ما يترتب على ذلك من نتائج. أولها أن عددا قليلا فقط من سكان تلك المعسكرات سيرضى بالرجوع لمنطقته الأصلية لأسباب سالبة (مثل انعدام الأمن والشعور بالأمان) ولأسباب موضوعية منها أنهم عند عودتهم سيبدؤون رحلة جديدة للبحث عن وظائف وتعليم ورعاية صحية الخ. هنا يجب تذكر أهمية إشعار هؤلاء المواطنين بأن لهم حقوقا مشروعة حيث يقيمون، وأن

يشعروا بأن مطالبهم المشروعة تجد الاستجابة في حدود القانون وفي إطار ثقافتهم المحلية. وهذا يعني ببساطة ضرورة إقامة إدارات محلية يختارها ويقودها من يثق فيهم المواطنون (وهذا خلافا لما يحدث اليوم من فرض حكومة الخرطوم لقادة محليين من اختيارها)، وعلى كل حال فليس للخرطوم (المركز) أن يقرر في الشؤون المحلية لدارفور (أو غيرها) فليس لديها الموارد ولا الشرعية لإقامة إدارة على النمط الحديث.

والأمر الثاني هو وجوب وجود قانون متفق عليه من قبل جميع مكونات المجتمع، وليس القانون المفروض من قبل الحكومة في دارفور. وأنا أرى وجوب سن قانون يوائم بين الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية، بحيث يجد القبول من أفراد المجتمع المحلي، وينص فيه على وجوب منح تعويضات مناسبة عن ما ارتكب من جرائم في السنوات الأخيرة، ويحدد ملكية الأراضي بحيث ينصف القبائل المستقلة والرحل كذلك. ويتطلب كل ما سبق ذكره بالطبع اتفاقا يجد القبول عند الحكومة والمجموعات الدارفورية المتصارعة.

إن مشاكل دارفور قابلة للحل إن توقف القتال، إلا أن هذا أمر يجب أن يترك لأهل دارفور، والذين يجب أن يدركوا/ يتعلموا (بأنفسهم) ما يجب أن يقرروه بشأن مستقبل علاقتهم بالسودان.

التمرد والعنف وتكوين الدولة فى دارفور فى سنوات الاستعمار الباكرة

Rebellion, Violence and State Formation in Early Colonial Darfur

Chris Vaughan كريس فون

◇◇◇◇◇◇

مقدمة: هذه ترجمة وتلخيص موجز لبعض ما ورد في مقال للدكتور كريس فون (والذي يعمل الآن محاضرا للتاريخ في جامعة ليفربول ببريطانيا) مستل من بحث قام به قبل سنوات قليلة عن ثورات دارفور في سنوات الاستعمار الباكرة وقدمه لجامعة دارم البريطانية لنيل درجة الدكتوراه في عام ٢٠١١م. وقد نشر هذا المقال في مجلة "تاريخ الاستعمار (الإمبريالية) والكومنويلث The Journal of Imperial and Commonwealth History " في عددها رقم ٤٢ لعام ٢٠١٤م.

المترجم

***

أرسلت في سبتمبر من عام ١٩٢١م لتيننت ماكنيل المفتش البريطاني في منطقة جنوب دارفور تقارير (استخباراتية) تفيد بأن هناك تحركا في منطقته لقوات شعبية مضادة للحكومة يقوده رجل دين (فكي) يسمى عبد الله السحيني كان قد أعلن أنه "النبي عيسى"، وقد بعثت به العناية الإلهية لطرد المسيح الدجال (البريطانيين). وعلى الفور قام المفتش البريطاني بالاستعداد لذلك الخطر القادم للدفاع عن نيالا

مركز جنوب دارفور. ولم يكن الرجل على علم بما هو قادم نحوه، فقد كانت تعوزه المعلومات الاستخبارية اللازمة عن عدد أنصار ذلك الفكي المتمرد. ولم تزده اتصالاته ورسائله مع الفاشر (عاصمة الإقليم، والواقعة على بعد ٢٠٠ كلم شمالا) إلا شعورا متعاظما بالوحدة والشعور بالشك والاضطهاد.

وبعد ثلاثة أيام من تاريخ إبلاغ المفتش بنبأ هجوم السحيني، انقضت قوة مكونة من ستة آلاف من المتمردين على نيالا في أكبر تمرد على الحكم البريطاني في تاريخ السودان البريطاني – المصري. وقتل في ذلك الهجوم – من ضمن من قتلوا– المفتش تينتت ماكنيل والطبيب (المفتش) البيطري للمنطقة شاوون. ولم ينقذ سمعة الإمبراطورية البريطانية يومها غير صمود الجنود السودانيين بقيادة اليوزباشي (النقيب) أفندي رزق، والذي أشادت به الصحف البريطانية – بحسب ما جاء في صحيفة الأهرام الصادرة في ٢٨/ ١٠/ ١٩٢١م- كبطل عظيم لصموده مع أفراد قوته الشرطية، واستبسالهم في الدفاع عن نيالا، وزغاريد نسائهم تشعل من تصميمهم وتزيد من حماستهم.

وغدت تلك "الملحمة"– كما يحلو للبريطانيين وصف ما حدث يومها- ضد الفكي السحيني مادة للأساطير الاستعمارية، تدور غالبها حول البطولة الخرافية للمسؤولين البريطانيين ومن تحتهم من المرؤوسين السودانيين المخلصين. وكان يوم تلك الموقعة عند سكان نيالا يوما حافلا بالأحداث، حفظته ذاكرة من كان شهودا عليها، كما وضح من مقابلات أجراها معهم م. س. وورد ويرث في عام ١٩٤٠م. وفي أعقاب المعركة مع أتباع السحيني قامت قوة عسكرية بالغة العنف والقسوة (أطلقت عليها الحكومة البريطانية على سبيل التلطيف كلمة "دورية حكومية) بسحق من تبقى من أتباع ذلك الفكي وصادروا أعدادا هائلة من الماشية التي كانوا يملكونها.

وتبدو انتفاضة نيالا من الوهلة الأولى مثالا كلاسيكيا لما ذكره مايكل أداس من أنها كانت واحدة من: "حركات تنشيطية/ تجديدية مبعثها الهام نبوي عند غير الغربيين (الأهالي) ضد الأنظمة الاستعمارية، أعقبها سحق استعماري عنيف ضد كل المشاركين فيها... "، وهذا يطابق وصف مؤرخ "المهدية الجديدة" السوداني حسن أحمد إبراهيم لتلك الأحداث. غير أن توصيف ما حدث بتلك الطريقة "التبسيطية" يشير ويفترض ضمنا وجود انفصام بين المستعمر ومن يستعمرهم، وهذه هي الفكرة التي سادت عند الكتاب والباحثين في أيام المقاومة الباكرة للاستعمار. إلا أن عددا من الأبحاث الجديدة في هذا المجال أثبتت أن تصوير حركات التمرد ضد المستعمر كتعبير أو مظهر للوطنية الأصل (أو الوطنية الأصلية) هو في حقيقة الأمر نتاج للانقسامات بين المجموعات (السكانية) المحلية. فقد كانت تلك الحملات التي سميت حملات المستعمر للتهدئة (والتي لم تنل بعد ما تستأهله من دراسة تاريخية وافية) تتميز أيضا بـ "سياسات تحالف" بين الدولة الاستعمارية ومجموعات محلية معينة تستغل القوة العسكرية للدولة كأحد مصادرها في سبيل تحقيق أجندتها الخاصة ضد المجموعات (المحلية) المنافسة الأخرى. وجعلت الدولة الاستعمارية من بعض المجموعات المحلية حلفاء لها، بينما استعدت مجموعات أخرى (كما حدث في جنوب السودان مثلا عند وقوع الصدام الدموي بين المستعمر وقبيلة النوير، والذي حرضت عليه، بل وشاركت فيه بصورة مباشرة، قبيلة الدينكا المجاورة، وتكرر حدوث ذلك مرة أخرى في دول أفريقية أخرى مثل كينيا وثوار الماو ماو). وحدث ذات الشيء في تمرد نيالا، إذ أدى الصدام بين أتباع السحيني والحكومة لزيادة المشاعر الناقمة على الحكومة في جانب، ولكنه أدى في جانب آخر لخلق مجموعات محلية متنافسة ومتشاكسة تؤيد الحكومة، وزاد ذلك أيضا من حدة الصراع بين كثير من تلك المجموعات. وبذا بقي تمرد نيالا (١٩٢١ – ١٩٢٢م) مثالا على قدرة الحكم الاستعماري على استخدام سياستي الإكراه والتفاوض مع المجموعات المحلية المتفرقة.

وفسر بعض المسؤولين البريطانيين انتفاضة نيالا (في تبسيط شديد لا يخلو من بذرة حقيقة) بأنها وقعت بسبب عدم اعتياد من شاركوا فيها على وجود "حكومة مستقرة" قبل مجيء الحكم البريطاني، وقالوا بأن نقمة هؤلاء المتمردين لم تكن ضد جوانب محددة في الحكم الاستعماري، بل كانت موجهة أساسا ضد هيمنة الدولة على شؤونهم المحلية. فقد كانت المنطقة التي حدث فيها ذلك التمرد في جنوب دارفور تقع على أطراف سلطنة دارفور المسلمة التي قامت في أخريات القرن السابع عشر، ولم تكن علاقة سلطان دارفور بمواطني جنوب دارفور حسنة أو مستقيمة أو مستقرة أبدا.

وتعد منطقة جنوب دارفور جزءًا من "قوز دارفور" وتهطل فيها أمطار تكفي للزراع والرعاة معا، ويقطنها عرب البقارة (وهم رعاة ماشية) والرزيقات والهبانية والتعايشة وبني هلبة (وهم شبه – رعاة). غير أن نحو ٨٠٪ ممن كانوا قد شاركوا في تمرد نيالا في ١٩٢١م كانوا من المساليت (وهم غير عرب) و الفلاتة الرعاة (يسمون أحيانا بالفولاني). ومن المهم جدا فهم طبيعة العلاقة بين المزارعين المساليت وبعض جيرانهم من البقارة الرعاة عند حدوث تمرد نيالا، فهي من القضايا المركزية في ذلك التمرد وفي ما حدث بعده من قيام ما سمي بـ "حملات التهدئة". ففي تلك السنوات التي سبقت الاستعمار لم يكن لأي من سلاطين دارفور سيطرة تامة على كافة مناطق سلطنته، وكانت العلاقات بين السلاطين والبقارة – ولفترات متقطعة- تتراوح بين العداء الشديد والغارات المتبادلة في بعض الأوقات، والجنوح إلى السلم في أوقات أخرى (بفضل الديات والإتاوات التي كان يدفعها البقارة لأولئك السلاطين). غير أن هنالك جانبا مهما آخر، وهو الجانب الاقتصادي. فقد كانت هنالك علاقات اقتصادية وثيقة بين جنوب دارفور والسلطنة. فالرعاة في جنوب دارفور كانوا يهاجرون ببهائمهم بصورة دورية لوسط مناطق السلطنة بحثا عن المياه، ويقومون ببيع (أو مقايضة) مواشيهم هنالك

للمزارعين الفور في مقابل الحبوب. وكان الجانبان يشتركان في تجارة واحدة وهي الغزو على دار فرتيت (الواقعة جنوبا) للحصول على الرقيق، وشكل هذا سببا إضافيا (ومستمرا) للاحتكاك بينهما.

وحكمت سلسلة متتابعة من الأنظمة دارفور بين عامي ١٨٧٤ - ١٩١٦م، وتسابقت جميعها على ضرورة التوسع جنوبا في "جنوب دارفور". واستولى الحكم التركي – المصري في عام ١٨٧٤م على دارفور عقب تفجر الصراع والتنافس بين تاجر الرقيق الزبير باشا وسلاطين دارفور لأسباب مختلفة أهمها بلا ريب تجارة الرقيق. واستمر الحكم التركي – المصري لدارفور حتى ١٨٨٣م حين تمكن المهدويون، وبمعاونة قوية من سكان جنوب دارفور، من هزيمة وطرد الحكم المصري – التركي، وحكم دارفور لمدة خمسة عشر عاما، حفلت بثورات ومصادمات دموية مع سكانها، لعل أشهرها الصدام مع "أبي جميزة" في غرب دارفور، والذي كان قد زعم أنه أحد "خلفاء المهدي". وغربت شمس الحكم المهدوي في دارفور بسقوط أم درمان في ١٨٩٨م ووصول على دينار (حفيد أحد سلاطين دارفور السابقين) للفاشر كسلطان لدارفور، يعترف بسيادة الحكم البريطاني – المصري للسودان ويدفع له سنويا جزية معلومة. وفي غضون سنوات حكمه أفلح السلطان على دينار في إخماد عدد من الحركات الموالية لـ "المهدية الجديدة". وفي منتصف سنوات الحرب العالمية الأولى (وتحديدا في ١٩١٦م) هاجمت قوات الحكم البريطاني – المصري السلطان على دينار، ربما خوفا من ميله – كحاكم إسلامي – نحو الخلافة العثمانية، وقتلته واستولت على كامل سلطنته (لبعض المؤرخين آراء مختلفة تفسر سبب غزو الحكم الاستعماري واستعادته لدارفور، كان منها التنافس البريطاني – الفرنسي على دارفور. المترجم).

وبعد سنوات من استيلاء الحكومة الاستعمارية على دافور اندلعت انتفاضة نيالا بقيادة مدعي العيسوية الفكي السحيني، ربما كردة فعل طبيعية ضد هيمنة الدولة لمناطق ظلت مهمشة، وخارجة، ولسنوات طويلة، عن أي سيطرة لدولة منظمة. وكانت لمشاركة الفلاتة في تلك الانتفاضة أهمية تاريخية كبيرة، فهؤلاء الأفراد أصلهم في شمال نيجيريا، حيث قاد من قبل عثمان دان فودة ثورة جهادية ضد المستعمر (الكافر) في بداية القرن التاسع عشر، وكانوا هم أيضا من أهم المشاركين في ثورة مهدوية ضد المستعمر في شرق السودان في ١٩١٨م. ولم تغفل الحكومة الاستعمارية، رغم تركيزها على "التعصب الديني" كسبب لانتفاضة الحسيني، عن مشاعر الحرمان والمظالم المادية التي دفعت بالناس في جنوب دارفور (خاصة المساليت) للتمرد على السلطات. وكان من بين تلك المظالم ارتفاع الضرائب والمكوس وعدم العدالة في تقديرها، وقسوة وسائل استخلاصها من الناس، خاصة من قبل رجال الشرطة والشيوخ المحليين والمعاونين (وهم من السودانيين الذين كانوا يعملون كمساعدين للمدراء والمفتشين المستعمرين). فلم يكن هنالك أي قدر من المرونة في الضرائب المفروضة حتى عند حدوث كوارث طبيعية مثل المجاعات أو غزوات الجراد التي كانت تقضي على المحاصيل، أو الطاعون البقري الذي حدث ذات عام في غرب دارفور. ومن القصص المحزنة التي ظل الناس يتذكرونها عن ظلم المعاونين السودانيين ما قام به أحدهم من ربط عدد من عمد المساليت (كحزمة جرجير. المترجم) وجلدهم في ساحة عامة لعدم جمعهم لما قرره من ضرائب ومكوس. وكان ذلك المعاون مشهورا أيضا بأخذ من يريد من النساء عنوة في كل قرية كان يطوف عليها حتى قبل أن يقابل شيخ تلك القرية. وإلقاء مثل ذلك اللوم على المعاونين السودانيين كان أحد سياسات الحكام البريطانيين للدفاع عن حكومتهم. بيد أن ذلك كله لم يكن شيئا جديدا على دارفور، فسنوات حكم المصريين والأتراك لدارفور (وكانت تعرف بـ "أم كويكة") كانت سنوات فساد

وقتال وبؤس وخراب. وكان ذلك الحكم، وما أعقبه من حكمين مختلفين وغربيين (المهدية والاستعمار المصري- البريطاني) يمارسان، وعلى وجه العموم، ذات الممارسات الظالمة فيما يتعلق بالضرائب وتقديرها ووسائل جمعها.

وعبر المتمردون من أنصار السحيني في نيالا عن رأيهم في ممارسات أولئك "المعاونين" السودانيين في هتافاتهم ضدهم، والتي كانت تجري قريبا من هذا النحو: "يا عبيد الترك... أين ستشربون الليلة؟ الفاشر بعيدة من هنا...".

وعلى الرغم من أن ذات المظالم التي كان يجأر بالشكوى منها سكان جنوب دارفور كانت تقع أيضا في غيرها من المناطق (خاصة في غرب دارفور)، إلا أنه لم تحدث في أي منطقة أخرى من دارفور انتفاضة مثل تلك التي وقعت في نيالا، والتي كانت قد اجتذبت كثيرا من المساليت القاطنين جنوب دارفور، ربما بدافع تدخل الحكومة في السياسة المحلية المتعلقة بالأرض، وتفضيلها لمجموعات سكانية في المنطقة بعينها على غيرها.

وكان المساليت (وهم مزارعون) في جنوب دارفور يجاورون الهبانية والفلاتة (وهما من الرعاة)، ولا تتوفر أي معلومات عن طبيعة العلاقة بين هذه المجموعات في السنوات التي سبقت عام ١٩١٧م، غير أن بعض الخرائط كانت تشير إلى أن المساليت لم يكن يجاورون الهبانية قبل أخريات القرن التاسع عشر، وربما كان لأحداث الثورة المهدية في جنوب دارفور علاقة سببية بتلك المتغيرات في جغرافية دارفور السكانية. غير أنه من الثابت أن المساليت كانوا على غير وفاق – في غالب الأوقات- مع البقارة إذ كان يقع بينهم ما يحدث عادة بين المزارعين والرعاة، وكانا يتنافسان أيضا في الإغارة جنوبا على دار فرتيت لجلب الرقيق وعلى ملكية الأرض. وذكر الباحث (محمود) ممداني أن بعض السلاطين قاموا بعملية تنظيم لحيازة الأرض أزالوا بموجبه تخصيص الأرض لقبيلة بعينها، ومنحوها للأشخاص

المرضي عنهم كـ "حواكير". ولا يتفق المؤرخ أوفاهي مع هذا الزعم، ويجزم بعدم وجود أدلة على تمدد نظام "الحواكير" في جنوب دارفور لأبعد من نيالا، والتي تقع على بعد نحو ثمانين ميلا شمال المناطق التي يسكنها المساليت. ومن الثابت أيضا أن الإداريين البريطانيين (وأشهرهم ماكنيل) قاموا في سنوات الاستعمار الأولى بعمل تغييرات مهمة في "السياسة المحلية" التي كانت قائمة بين المساليت والهبانية، وأزالوا ما كان معروفا وثابتا عند القبيلتين من حدود قامت على أساس الوجود العرقي في المنطقة المعينة. وكان هذا أحد أهم أسباب الاحتكاكات والصراعات التي وقعت لاحقا بين أفراد القبيلتين. فالمساليت في جنوب دارفور كانوا يرون أن الحكم الأجنبي قد ظاهر عليهم قبيلة الهبانية، وشعروا بالمرارة والحرمان من حقوقهم ونتج عن ذلك مساندتهم للفكي العيسوي السحيني في تمرده على الحكومة الاستعمارية.

وإن كان سبب التمرد الرئيس عند عوام المواطنين في جنوب دارفور هو الشعور بالغبن والظلم في أمر الأرض والضرائب، فقد كان لبعض خواصهم أيضا مآرب أخرى في الانتفاضة على الحكم الاستعماري. فمنهم من كانت له طموحات شخصية في القيادة، ومنهم من كان قد وجد نفسه مهمشا ومعزولا عن القيادة (مثل زعيم الإيبا (الأندوقا) – وهو فرع من فروع الفلاتة- كان قد عزله الإداري البريطاني ماكنيل من منصبه وعين مكانه شخصا آخر هو أبو حميرة). ويرى البعض أن من أسباب تعضيد ومشاركة المساليت في تمرد نيالا هو قيام المفتش البريطاني ماكنيل بسجن الزعيم المسلاتي ملك دود في الأيام التي سبقت انتفاضة نيالا، وترك حبسه فراغا خطيرا في السلطة الشعبية. وكانت تلك من الأخطاء التي رأت الحكومة لاحقا أنها ساهمت في إشعال فتيل الأحداث، إذ أن ذلك الرجل كان مسموع الكلمة عند شعبه، وربما كان بمقدوره حث مساليت جنوب دارفور على عدم المشاركة في ذلك التمرد إن لم يكن قد أودع السجن.

وأظهرت الحكومة غلظة شديدة تجاه المواطنين في أعقاب هزيمة تمرد السحيني. وكان ذلك من أسباب محاولتهم التجمع مرة أخرى والقيام بتمرد جديد. وأسهمت تلك الأحداث في ظهور نذر عدد من حالات محاولات التمرد والانتفاضة في بعض مناطق الإقليم الأخرى. وفي محاولتها كبح جماح تلك المحاولات في مهدها أقرت الحكومة خططا إستراتيجية شملت إظهار شوكة الدولة وقوتها الضاربة لكل من تسول له نفسه القيام بتمرد عليها، وفي ذات الوقت القيام بعمليات مصالحة وترضيات ورد للمظالم التي كان يشتكي منها المتمردون، والعمل على زيادة وتكثيف رقابة الحكومة على كافة شؤون الإقليم الداخلية، إذ كان البعض يرى أن ضعف نفوذ الحكومة في جنوب دارفور هو ما أغرى المتمردين للقيام بما قاموا به في نيالا في ١٩٢١م. فقد كانت حامية نيالا قد سحبت منها قبل فترة ليست بالطويلة من قيام التمرد. وكان حضور الحكومة (وأسلحتها الحديثة الفتاكة) والتي جلبت لغزو دارفور في ١٩١٦م غائبة عن جنوبها. لذا قرر السيد/ سافيل حاكم دارفور استعراض قوت الحكومة وأسلحتها، ليس فقط في نيالا، بل في سائر أجزاء جنوب دارفور في شكل دورية منتظمة (سميت الدورية ٩٩) تجوب سائر مناطق الإقليم لتري المواطنين أن خلف المفتش المنعزل في نيالا قوة ضاربة فتاكة وساحقة. وشملت الدوريات سريتين للمشاة المحمولة، وثلاث سرايا للهجانة، ومائة من فيلق المشاة من عرب الغرب، وسبع مدافع فايكرز و٢٠٠ من المقاتلين المساندين كانوا يتألفون من كل الأعراق في جنوب دارفور عدا المساليت والفلاتة.

وقام في نهاية يناير ١٩٢٢م ما بين ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ من المتمردين الذين أعادوا ترتيب صفوفهم عقب هزيمتهم في العام المنصرم بالهجوم على تلك الدورية العالية التسليح، فأمطرتهم الدورية بوابل من رصاص بنادقها ومدافعها الرشاشة، وقضوا على معظمهم، منهين بذلك فعليا تمرد نيالا في عامي ١٩٢١- ١٩٢٢م.

وعقب ذلك أعلنت الحكومة عن عفو عام لكل من سبق له الاشتراك في تلك الأحداث، عدا قادة التمرد، والذين لاحقتهم الدورية ٩٩، وصادرت ما وجدته عندهم من أسلحة وذخائر، وصادرت أيضا ما وجدته عندهم من أبقار وخيول ومواد غذائية، وأمر حاكم دارفور بهدم مساكن الذين شاركوا في التمرد وتسويتها بالأرض عقابا لهم على حرق مبنى المركز في نيالا، غير أن السكرتير الإداري في الخرطوم منع تطبيق ذلك الإجراء على كل المشاركين في التمرد، ونصح بقصره فقط على قادتهم.

وسلك بقية المفتشين في أجزاء دارفور الأخرى ذات المسلك في إظهار قوة الحكومة وشدة بأسها. فقام البمباشي (الرائد) كريق باستعراض قواته العسكرية في كبكابية بشمال دارفور، وأثار ذلك هلع غالب السكان فاختبؤوا في بيوتهم حين مرور تلك القوات المسلحة.

وكان من أدلة قلة معرفة الحكومة بالأوضاع الداخلية لدارفور هو اعتمادها التام على المخبرين (الجواسيس) المحليين في الكشف عن هوية قادة حركات التمرد في أوساط السكان. ولم يكن هؤلاء على قدر كبير من الثقة والأمانة دوما. وقامت الحكومة بعرض عطايا مجزية لمن يدلهم على قادة التمرد. غير أن المسؤولين البريطانيين كانوا في واقع الأمر يفضلون (ببساطة) قتل من يشك في أنه من قادة التمرد أكثر من اعتقاله وتقديمه للمحاكمة، وذلك لأن غالب من يعتقلون كانوا ينكرون تماما اشتراكهم في التمرد ويصعب إثبات التهمة عليهم. وجاء في إحدى الوثائق أن حاكم دارفور سافيل عبر عن سعادته لمقتل أحد قادة التمرد (واسمه آدم الجلابي) حتى يتجنب "مهزلة" إقامة محكمة قد لا تجد بينة تدينه بها!

وكان المسؤولون البريطانيون يعرضون جثث ورؤوس من يظفروا بهم من قادة التمرد لتقوية شعور المواطنين بشدة بأسهم وعظمة قوتهم الضاربة. وكانت تلك من عادات سلاطين المنطقة في ما قبل دخول الاستعمار حين يظفرون بأعدائهم.

وقامت القوات المساندة (والمكونة من الرزيقات وعرب المسيرية وقليل من رجال المساليت الذين بعث بهم الملك المسالم دود) في يناير من عام ١٩٢٢م بقتل اثنين من قادة التمرد وقطعت رأسيهما ووضعتهما على عامودين أمام مركز شرطة نيالا. وعرضت الحكومة أيضا جثة قائد للتمرد كان قد مات متأثرا بجراحه في سجن نيالا وأمرت أربعة مساجين بحمله على عنقريب مكسور والطواف به في شوارع المدينة ليراه الناس. وفي نهاية ذلك العرض أحرقت الجثة أمام النظارة في مشهد مسرحي! وتمت كل تلك الأفعال رغما عن احتجاج ونقد حاكم دارفور، فقد كان هم مفتش نيالا الأول هو إزالة أي لبس أو شك في أذهان سكان جنوب دارفور في من هو المسؤول والآمر الناهي بها، وتثبيط همة كل من تسول نفسه مجرد التفكير في معارضة الحكومة ذات الشوكة.

وكما هو مشاهد في كثير من البلدان، فإن الإجراءات الصارمة والقاسية التي تتخذها الدولة الاستعمارية في مستعمرة عادة ما تتيح فرصا عديدة لبعض الممثلين المحليين لطرح وتمرير أجندتهم الخاصة، ولاغتنام الفرصة للثراء الشخصي (وقد حدث هذا في كينيا في سنوات ثورة الماو ماو). وظل الحكم الاستعماري في جنوب دارفور (وغيرها) يعتمد على تأييد بعض القبائل ويستعدي قبائل أخرى، وهو في هذا كان يتأسى بما قام به الحكم المصري - التركي (والجنرال غردون) قبله من تقريب وتأييد البقارة في جنوب دارفور في مقابل استعداء القبائل المحلية الأخرى. وكان من نتائج انتفاضة نيالا أن ألقى بعض كبراء نيالا وصفوة رجالها (خاصة من الرزيقات والهبانية) بثقلهم في أحضان الحكومة، وجمع بعضهم من ذلك مالا وفيرا. فقد صودرت - بحسب تقرير من المخابرات صدر في يناير من عام ١٩٢٢م- أعداد كبيرة من ماشية الفلاتا والمساليت (المعارضين للحكومة) وأودعت كـ"أمانات" في زرائب النظار الموالين للحكومة وقتها. غير أن تلك "الأمانات" انتقلت لملكية هؤلاء النظار بعد وقت قليل. ونال بعض أولئك النظار ميداليات فضية وبرونزية عرفانا بدفاعهم عن نيالا ضد المتمردين.

الخلاصة

كانت انتفاضة (أو تمرد) نيالا آخر عمل عسكري منظم وضخم ضد سلطة الدولة، وكانت السياسة المحلية المتعلقة بالأرض وملكيتها، وطرق تقدير وفرض وتحصيل الضرائب، وعدم المرونة في تقدير الظروف الاقتصادية والمالية للمواطنين، والتفرقة بين القبائل من أهم أسباب تلك الانتفاضة. وشارك في تلك الانتفاضة الفلاتة والمساليت بصورة رئيسة تحت قيادة الفكي السحيني والذي ادعى العيسوية. ومثل ذلك التمرد على السلطة نقطة تحول بارزة في تاريخ العلاقة بين الدولة الاستعمارية والمجتمعات المحلية في جنوب دارفور، وفي كامل الإقليم على حد سواء. وأظهرت الحكومة (ولأول مرة في جنوب دارفور) عن قوتها الضاربة لإخافة وردع كل من يتصور أن بمقدوره معارضة سلطة الدولة. ومارس المسؤولون الحكوميون في المنطقة عنفا مفرطا وقسوة شديدة في التعامل مع الذين كانوا قد اشتركوا (أو كان يشتبه في اشتراكهم) في انتفاضة نيالا. وكان ذلك العنف هو مدخل الحكومة في التفاوض مع معارضيها.

العنف والضبط في حدود دارفور - تشاد (١٩٠٩ - ١٩٥٦م): مراقبة حدود استعمارية

Violence and Regulation in Darfur – Chad Borderland (1909 – 1956): Policing a colonial boundary

Christopher Vaughan كريستوفر فون

◇◇◇◇◇◇

مقدمة: هذه ترجمة وتلخيص موجز لبعض ما ورد في مقال للدكتور كريستوفر فون (والذي يعمل الآن محاضرا للتاريخ في جامعة ليفربول ببريطانيا) مستل من بحث قام به قبل سنوات قليلة عن ثورات دارفور في سنوات الاستعمار الباكرة وقدمه لجامعة دارم البريطانية لنيل درجة الدكتوراه في عام ٢٠١١م. وقد نشر هذا المقال في مجلة "تاريخ أفريقيا J. African History" في عددها رقم ٥٤ لعام ٢٠١٣م. والشكر موصول للمؤلف على مدي بنسخ من مؤلفاته عن دارفور.
المترجم

***

حدث في عام ١٩٢٤م والمفاوضات بين المسؤولين البريطانيين والفرنسيين حول التحديد النهائي للحدود بين السودان (البريطاني – المصري) وأفريقيا الاستوائية (الفرنسية) تشارف على نهايتها أن عبر ٢٠٠ من الرعاة من قبيلة السلامات العربية (مع نحو ٤٥٠٠ من ماشيتهم) ما ظنوه الحدود بين السودان وتشاد. وزعموا فيما بعد لمسؤولي الحكومة السودانية أنهم عبروا الوادي الذي هو معلم الحدود عندهم، وبعد عبورهم لذلك الوادي - وبحسب لتقرير م. أ. أفندي عبد الرضي في دار الوثائق القومية- قالوا فرحين: " نحن الآن في أراضي إنجليزية ولا أحد بمقدوره إيذائنا". ورغم ذلك فقد قام السلطان بخيت صيام سلطان دار

سينار (وهي إحدى السلطنات الحدودية التي دانت للفرنسيين) بالهجوم على هؤلاء الرعاة السلامات بقوة ضخمة وقتل منهم ثلاثين رجلا وغنم ثلث ما كان معهم من ماشية (أي ١٥٠٠ رأسا). واحتج البريطانيون بالقول أن ذلك الهجوم وقع في أراض سودانية، وساندوا مطلب السلامات بدفع تعويضات مجزية. غير أن الفرنسيين لم يلقوا لتلك المطالبات بالا.

وتلقي تلك المجزرة وما أحاط بها من ظروف، والقضايا التي أثارتها نقاطا عديدة لها علاقة بالصورة الأشمل لتاريخ الحدود بين دول أفريقيا المستعمرة، وبدور الزعماء المحليين في حراسة ومراقبة الحدود تحت ظروف موارد شحيحة، وبحركة المهاجرين عبر الحدود (التي وضعها المستعمر) لما يحسبونه مناطق "العشب فيها أكثر اخضرارا"، وبالاحتكاكات والصراعات الناتجة عن التغول على المناطق التي تعيش فيها أو تسيطر عليها قبيلة أو قبائل بعينها.

ولم يجد – وإلى الآن- تاريخ الحدود بين الدول الإفريقية اهتماما كبيرا من المؤرخين على الرغم من وجود عدد وافر من الدراسات حول الحدود بأقلام متخصصين في دراسات الانثربولوجي والتنمية. وتغير عند المؤرخين – ومنذ ثمانينيات القرن الماضي- مفهوم تأثر وتأثير الحدود الاستعمارية ودورها في إفريقيا. فمفهوم "الوطن- الدولة nation –state“ مفهوم غريب على أفريقيا، ولكنه يبدو وكأنه مفروض عند الجمهور من المؤرخين الآن، ولا يناسب في الواقع حقائق الأوضاع الاجتماعية والسياسية في أفريقيا. ولا ريب أنه، وعلى وجه العموم، فإن ما خلفه المستعمرون من حدود اصطنعوها بين الدول الإفريقية المستعمرة كانت له آثارا مدمرة على تلك الدول، ولم يلق لها السكان المحليون بالا في غالب الأوقات. إلا أن هنالك بعض الاستثناءات، مثل الحدود بين غانا وتوجو، والتي لم يفرضها المستعمر، بل أتت بفعل إرادة الشعبين على جانبي الحدود.

إنشاء الحدود (١٨١١ – ١٩٢٣م):

لم ترسم الحدود بين دارفور وتشاد بصورة اعتباطية كلية، فقد احتل البريطانيون والفرنسيون الدولتين حين كانتا محكومتين بدولتين وطنيتين منفصلتين تحت سلطة دارفور وسلطة وداي، وكانتا آخر الدول التي احتلها مستعمر أوربي. فقد احتل الفرنسيون سلطنة وداي في عام ١٩٠٩م واحتل البريطانيون سلطنة دارفور عام ١٩١٦م.

ولقد كانت تلك المنطقة هي منطقة حدود متنازع عليها بين دولتين متنافستين، وكان جزء كبير من تلك الحدود حدودا مخططة ومعروفة من قبل مقدم المستعمر الأوربي. وشهد كثير من الرحالة الذين عبروا دارفور في سنوات حكم السلطان علي دينار (١٨٩٨ – ١٩١٦م) على وجود صفين من التلال مقوية بالصخور والزرائب الشوكية (وتعرف محليا بالترجا *tirja*)، كانت تعد كعلامات للحدود بين سلطنات دارفور، خاصة عند المساليت المزارعين، والذين كان ولائهم موزعا بين سلطنتي دارفور ووداي. ولعل أول من ابتدع وضع تلك الزرائب الشوكية كمعالم للحدود هو الحكم المصري – التركي لدارفور بين سبعينيات وثمانينات القرن التاسع عشر، رغم أن الرحالة الألماني جوستاف نايتنقيل (والذي زار دارفور ووداي قبل تلك السنوات) سجل أنه شاهد عددا من معالم ومحطات الحدود بين السلطنتين المتنافستين، كانت مهمتها تقدير وتحصيل المكوس والجمارك على البضائع العابرة للحدود، ووضع المرضى في "حجر صحي" قبل إدخالهم، والحفاظ على الأمن في المنطقة. وكان الرحالة التونسي قد شاهد أيضا في عام ١٨١١م مسامير حديدية ضخمة مثبتة في جذوع الأشجار كمعالم للحدود بين السلطنتين. وكانت تترك بين حدود السلطنتين (خاصة في مناطق المزارعين المستقرة) مسافة خالية كمنطقة عازلة ليست تحت سيطرة أي منهما، تعادل مسيرة يوم كامل. بينما لم تكن

هنالك أي معالم للحدود بين السلطنتين في مناطق الرعاة الرحل في الأطراف الجنوبية والشمالية.

وكانت للعلاقات الجانبية لكل من سلطنتي دارفور ووداي مع السلطنات الصغيرة المجاورة ذات أهمية كبيرة في تحديد سلطة ونفوذ كل منهما على بقية السلطنات. ففي القرن التاسع عشر كانت دار سيلا مثلا تدفع جزية tribute لكل من سلطنتي دارفور ووداي، وتحتفظ في ذات الوقت بسيادتها واستقلالها عنهما.

وفي عام ١٨٩٩م (أي قبل ١٧ عاما من احتلال البريطانيين لدارفور و١٠ سنوات من احتلال الفرنسيين لوداي) اتفقت بريطانيا وفرنسا على تحديد مراكز نفوذهما في المنطقة، آخذين في الاعتبار مطالباتهم بـ "حقوقهما" التاريخية. وكانت مراكز النفوذ تلك - وبحسب ما أورده ثيوبولد في كتابه عن السلطان على دينار- تقضي في الواقع بفصل مملكة وداي ما كان يشكل في عام ١٨٨٢م "مديرية دارفور"، وشكل ذلك اعترافا للسيادة البريطانية على تلك المنطقة بحدودها "الجديدة". غير أن احتلال الفرنسيين لغرب دار المساليت في عام ١٩١١م كان قد أحدث تغييرات دراماتيكية على "النطاق الإقليمي territorial scope" لتلك السلطنة الحدودية.

وعندما حاولت لجنة الحدود في عامي ١٩٢٢ و١٩٢٣م تطبيق اتفاق عام ١٩١٩م بشكل نهائي على الأرض، وجد وجهاء المنطقة المحليين الفرصة لإثبات مطالبهم (وحقوقهم المزعومة) في الأرض والسلطة استنادا على معرفتهم بالتاريخ المحلي للمنطقة. وبدا واضحا أن محاولة وضع حدود ثابتة وصارمة بين المستعمرتين البريطانية (دارفور) والفرنسية (وداي) ستفرض قيودا على الأنماط المرنة المتعارف عليها للحقوق المحلية المتعلقة باستخدام المياه والأراضي، بل وستهدد وجودها. ولكنها من جهة أخرى ستتيح الفرصة للنخب المحلية لتقديم أقصى ما لديهم من

مطالبات وحقوق تاريخية في الموارد المتوفرة بالمناطق الحدودية، والحصول على موافقة الدولة على تلك المطالبات. وكان المسؤولون يدركون تماما الطبيعة العملية والنفعية لتلك المطالبات التي تقدمها تلك النخب المحلية المتعلقة بالأرض والموارد المائية وغيرها.

وعلى الرغم من كل محاولات الدولة الاستعمارية رسم أو إيجاد حدود دائمة ومتفق عليها، إلا أن تلك المحاولات تعثرت كثيرا بسبب الخلافات المحلية والمطالبات المتضاربة والمزاعم المتباينة لمختلف القبائل في المنطقة.

الغزوات الحكومية وغير الحكومية:

وكانت الدولتان الاستعماريتان (بريطانيا وفرنسا) قد توقعتا أن تخطيط ورسم الحدود بين دارفور ووداي سيجلب الاستقرار للمنطقة، كما يحدث عند غالب الدول المعاصرة بحدودها المخططة والمرسومة بدقة. بيد أن ذلك لم يكن ليحدث بين دارفور ووداي. فقد كانت قبيلة القرعان الرعوية المتنقلة (الرحل) في الصحراء الواقعة شمال منطقة الحدود، والكبابيش في كردفان (والذين كانوا يهاجرون موسميا للرعي في دارفور) في حالة اقتتال مستمر. وكان عام احتلال بريطانيا لدارفور (١٩١٦م) عام عدم استقرار وقتال مستمر في المنطقة وغزوات متبادلة خطف فيها عدد كبير من الأطفال والنساء، ونهبت فيها آلاف الماشية. وكانت هنالك مجموعة من القرعان (تحت قيادة محمد أربيمي) ضالعة في تلك الغارات مما دعا المستعمر الفرنسي لتصنيفها كعصابات متمردة. وكما ورد في وثائق فرنسية عام ١٩١٧م أتهم المستعمر البريطاني أولئك القرعان باللصوصية وبأن "فيهم استقلالية ووحشية، ولم يسبق أن خضعوا يوما لسيطرة قوة ما". وسجل المسؤولون في وثائقهم أن عيش القرعان في أماكن نائية وعرة الطبيعة وشحيحة المياه ولم تستكشف بعد، قد جعلت عملية السيطرة عليهم أمرا متعذرا. وكان تنقل القرعان

السريع وغير المتوقع من مكان لآخر يسهل عليهم تفادي حملات القوات الحكومية.

وكانت سياسة المستعمر الفرنسي تجاه مقاومة وعصيان القرعان (وغيرهم) هو الرد عليهم دون تساهل أو رحمة. فكان المستعمر الفرنسي يقيم معسكرات دائمة لقواته في منطقة وفيرة المياه والكلأ تنطلق منها حملات للمناطق المجاورة الأخرى التي بها آبار ومراعي كي "تلقي القبض على بعض النسوة والأطفال هنا، وتخطف بعض الإبل هناك... وربما تقتل بعض الرجال هنا وهناك". وكانت تلك السياسات الفرنسية البالغة العنف تلقى القبول عند البريطانيين، إلا أن التعاون والقيام بأعمال عسكرية مشتركة بين الدولتين ضد المتمردين القرعان (وغيرهم) ظل في غالب الأحوال أمرا نظريا. وبقيت كل محاولات "تهدئة" أو حسم أمر تمرد القرعان تراوح مكانها، وظل القرعان، وحتى الخمسينيات يقومون بالهجوم على مناطق على حدود السودان. وفي عام ١٩١٧م استغل البريطانيون بقيادة الضابط سارسفيلد – هول العداء التقليدي بين القرعان والكبابيش لتعبئة رجال من القبيلة الأخيرة للمساعدة في المجهود الحربي لقوات الحكومة ضد القرعان. فعسكر رجال الكبابيش في مناطق الآبار بجبل الميدوب، وهي المنطقة التي كان من المتوقع أن تتراجع إليها عصابات محمد أريبمي إن هوجمت. غير أن الكبابيش (كما كان يفعل الفرنسيون) قاموا بشن غاراتهم (الخاصة) على القرعان مستخدمين الأسلحة التي وفرها لهم البريطانيون، وغنموا منهم ٣٠٠ من الإبل. وهنا يتضح أن "الدولة" استخدمت الممثلين المحليين (واستخدمت هي أيضا من قبلهم) في ما أسماه الكتاب جامي منسون "سياسة الأحلاف القابلة للاحتراق". ويتضح من كل ذلك أن مناطق الحدود الشمالية بين السودان وتشاد لم تكن منطقة مقاومة للمستعمر فحسب، بل كانت تعج بديناميكيات عنف متبادل بين المتمردين والحكومة، وبين المتمردين وقبائل محلية متحالفة مع الحكومة.

وحتى سنوات كتابة هذه السطور (المقصود هو أعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٣م) ظلت مناطق الحدود الصحراوية شمال حدود السودان وتشاد مناطق نزاع وعمليات حربية للمتمردين تجعلها خارج سيطرة الحكومتين التشادية والسودانية.

مراقبة الحركة عبر الحدود

لم يكن العنف موجها فقط ضد الغزاة العابرين للحدود، بل كان موجها أيضا ضد الجماعات (غير المحاربة) التي كانت تعبر الحدود بصورة راتبة. وبذا أصبح الصيد عبر الحدود أمرا محفوفا بالمخاطر. فعلى سبيل المثال هاجمت القوات الفرنسية في عام ١٩٢٥م مجموعة من الصيادين البقارة الذين عبروا الحدود السودانية إلى بانقي – شار Ubangi-Shar (وهي مستعمرة فرنسية في أفريقيا الوسطى) وقتلت عشرة منهم. ويزعم التعايشة الصيادون أن الجنود الفرنسيين كانوا يصوبون نيران أسلحتهم عليهم قبل السؤال عما إذا كانوا يحملون تصريحا بالصيد أم لا. ولذا لم ير هؤلاء البقارة ضرورة لاستخراج رخص للصيد والحال كهذه. وفي عام ١٩٤٧م اشتكى التجار السودانيون للحكومة السودانية من سوء معاملة رجال شرطة وجمارك الحدود الفرنسية لهم في أبشي، والذين كانوا يجبرونهم بوسائل تعذيب شنيعة على الاعتراف بتهريب البضائع.

وكان البريطانيون – بعكس الفرنسيين في تشاد- يرحبون بعبور البشر (دون كبير تدقيق) لداخل السودان من تشاد، إذ أن هؤلاء المهاجرين الاقتصاديين كانوا مصدرًا جيدا للعمالة والضرائب. وكان هؤلاء غالبا ما يستقرون في شرق السودان. غير أن الفارين من تشاد بسبب الاضطهاد الفرنسي (والذين كانوا يفضلون الإقامة في دارفور) كانوا يمثلون معضلة للمستعمر البريطاني لأسباب مختلفة.

وسمح الاتفاق بين الفرنسيين والبريطانيين المبرم عام ١٩٢٤م للساكنين على جانبي الحدود السودانية – الشادية بالعبور بحرية بين البلدين والبقاء في أي منطقة

فيهما لفترة لا تزيد عن ستة أشهر. غير أن السلطات الاستعمارية الفرنسية تضايقت من نتائج ذلك الاتفاق إذ اشتكت من "الهجرات الجماعية" لسكانها في تشاد إلى السودان البريطاني – المصري، مما يتسبب في حرمان الدولة الفرنسية المستعمرة من العمالة ومن الدخول المتوقعة من الضرائب. واشتكى المستعمر الفرنسي من أن جاره المستعمر البريطاني كان يبث "دعايات مغرضة" عبر عملاء له في تشاد لجذب "الرعايا الفرنسيين" لأراضيه، وحث السلطان بخيت لمنع تدفق سكان تشاد عبر الحدود لداخل السودان. ونتج عن ذلك معارك عنيفة قادها القادة المحليين الشاديين ضد من يحاولون الهجرة لداخل السودان، واستمر هذا الحال حتى أواخر الثلاثينيات.

وكانت هنالك أيضا موجة هجرة جماعية لسكان أفريقيا الاستوائية الفرنسية نحو السودان، حيث عبر كثير من هؤلاء الحدود السودانية بذريعة الذهاب لمكة لأداء فريضة الحج، بينما توجه قسم كبير منهم لمشروع الجزيرة للعمل فيه كإجراء. وكان من الصعوبة بمكان التمييز بين من كان يعبر حدود السودان بغرض العمل والكسب المادي، ومن كان يريد أداء فريضة الحج. وكان هنالك أيضا من عبر الحدود إلى داخل السودان لتفادي دفع الضرائب في منطقته الأصلية، ومن كانت هجرته للسودان بسبب اعتداءات المستعمرين الفرنسيين على السكان (خاصة النساء والأطفال) وقطعان الماشية. فقد نقل زعيم تشادي للمسؤول البريطاني في دارفور في عام ١٩٢٧م أنه وعمه و٣٩ رجلا من عشيرته كانوا قد عقدوا العزم على الهجرة للسودان، ولما سمع الفرنسيون بذلك خدعوهم بالدعوة لاجتماع لبحث مشاكلهم في مكان حددوه. وهنالك قاموا بشد وثاقهم بالحبال وقتلوهم طعنا بالسكاكين، وتركوه هو ليحيا ويحكي القصة المرعبة للآخرين على سبيل العظة. وكرر تلك القصة ومثيلاتها للمسؤولين البريطانيين عدد كبير من الشاديين الذين كانوا يرغبون في عبور حدود السودان. بل وصرح شيخ كبير من هؤلاء المهاجرين

أنه "في دار الإنجليز يمكن للرجل الفقير أن يعمل، وللرجل الضعيف أن يحمى". ويبدو أن ذلك الضرب من اللغة والخطاب مع المسؤولين البريطانيين كان محفوظا ومعادا عند الشاديين من راغبي الهجرة للسودان، وكان يجد منهم كامل التعاطف. فقد كتب مفتش بريطاني إلى رؤسائه قائلا إنه لا يستطيع – من أجل الإنسانية المجردة– أن يعيد أولئك الراغبين في الهجرة للسودان إلى ديارهم وهو يعلم تماما ما سيحيق بهم عند عودتهم (من قبل الفرنسيين). وكتب السكرتير الإداري للمسؤولين بدارفور خطابا يذكرهم فيه بأنه ليس عليهم إرجاع المهاجرين الشاديين لبلادهم الأصلية، غير أنه ذكرهم أيضا بضرورة أن يعللوا ذلك بـ "عدم القدرة" وليس لـ "عدم الرغبة" في إرجاع هؤلاء المهاجرين!

ولكن ما أن تم الاتفاق على ترسيم وتحديد الحدود بين الدولتين (على الأقل نظريا) حتى أصدر حكام دارفور المتعاقبين (وبضغوط من الحكومة الفرنسية) أوامر صارمة للمفتشين البريطانيين بضرورة التشديد في أمر ضبط هجرة الشاديين للسودان. ومن بعد ذلك بدأ البريطانيون في ممارسة "عنف الدولة" والكتابة سلبا عن هؤلاء المهاجرين ومهاجمتهم. فقد وصف المفتش البريطاني في دار مساليت في عام ١٩٢٩م المهاجرين الشاديين بأنهم مجهولي الهوية، ولا يدفعون أي عشور أو ضرائب، وليست عليهم أو لهم التزامات أو روابط عائلية (كالمساليت)، وبعضهم قد ينقل أمراضا معدية كالجدري، وبعضهم يشتغل بالإجرام، خاصة نهب الأبقار. وهنا يتطابق الموقف البريطاني مع الموقف الفرنسي (القديم) المعادي للهجرة عبر الحدود السودانية بدعوى أن المهاجرين ينقلون الجريمة والأمراض المعدية والفوضى للبلاد التي يهاجرون إليها. وقد حدث أن اتهم المستعمر الفرنسي في عام ١٩٢٠م الرعاة والمزارعين السودانيين بذات الأوصاف. فقد هاجم الفرنسيون في ذلك العام رعاة رحل من قبيلة البديات عبروا الحدود من دارفور لتشاد وسلطوا عليهم جنودا لتخريب معسكراتهم وطردهم من تشاد. وقام البريطانيون في

عام ١٩٢٩م بإحراق عشر من القرى في مناطق الحدود مع دار مساليت. وقاموا في زالنجي بجلد العائدين من تشاد، ووضعوا "شعبة" حول عنق كل واحد منهم على سبيل التعذيب والإهانة. ورغم كل تلك الأصناف من "عنف الدولة" فقد كان الفشل نصيب تلك المجهودات المناهضة للهجرة، وكان ذلك لعدة عوامل منها قدرة المهاجرين على تفادي قبضة الحكومة، وطول الحدود واتساع رقعتها، وضعف إمكانات الدولة. فكثير من المهاجرين الشاديين الذين كانت السلطات الاستعمارية البريطانية تلقي القبض عليهم وتحاول إعادتهم لبلادهم كانوا يفلتون من قبضوا الشرطة وهم في رحلة العودة لتشاد، وينتشرون مرة أخرى في تلك المديرية الواسعة وتصعب ملاحقتهم.

وأخيرا، وفي عام ١٩٤٤م وافق الجانبان البريطاني والفرنسي على "السير مع التيار وليس ضده" فسمحوا في ذلك العام للرعاة من البديات والزغاوة بعبور الحدود الشمالية بين تشاد والسودان متى وأنّى شأوا بحسب الموسم والظروف الاقتصادية والروابط العائلية، شريطة أن يدفع هؤلاء الرعاة ما عليهم من ضرائب ومكوس لشيخ قبيلتهم بغض النظر عن الجانب الذي يكونون فيه من الحدود.

وكان موقف السلاطين المحليين على طرفي الحدود بين تشاد والسودان مختلفا تماما. فقد كان موقف سلاطين الجانب السوداني – على عكس نظرائهم في الجانب الشادي – مرحبا بالمهاجرين وحاميا لهم. فقد لاحظ المسؤولون البريطانيون في عام ١٩٣٨م بمزيد من الارتياح أن سلطان أندوكا في دار مساليت (ولعله محمد بحر الدين أبوبكر. المترجم) كان يرحب بالمهاجرين من تشاد ويكرمهم، مما جعله (على الأقل في مخيلة البريطانيين) حاكما محبوبا عند شعبه، ومكروها عند المستعمرين الفرنسيين في تشاد، والذين اتهموه بأنه يشجع على الهجرة من تشاد بمنحه فترة إعفاء من دفع الضرائب والمكوس قدرها ثلاثة أعوام لكل من يصل لسلطنته. بينما

رد البريطانيون على تلك "الفرية" بأن الضرائب والمكوس على البهائم والزروع كانت تقدر كل ثلاث سنوات على أية حال، وأن سلطان أندوكا (رغم ترحيبه بالمهاجرين) كان ينفذ – وعلى الفور – أي أمر يصدر له من السلطات البريطانية بإعادة أي مهاجر تحدده الحكومة لبلاده الأصلية.

وعلى وجه العموم كانت الدولة الاستعمارية في السودان لا ترغب في التدخل بأكثر مما يجب في شؤون دارفور، وكانت تكل أمر إدارتها المحلية للزعماء الوطنيين، خاصة في ما يتعلق بحفظ الأمن والسلم والهجرة والتجارة عبر الحدود وغيرها. كذلك يجب القول بأنه لم يتم عمليا أي ترسيم حقيقي أو مراقبة فعالة للحدود بين الجارتين: السودان وتشاد طوال فترة الحكم الاستعماري وذلك لأسباب عديدة تم ذكر بعضها في ما سبق.

قلاقل في دارفور
Trouble in Darfur
من فصل في كتاب "المحاربون السودانيون"

هـ. س. جاكسون H. C. Jackson

مقدمة: هذا تلخيص لما ورد في فصل بعنوان "قلاقل في دارفور" في كتاب صغير الحجم عنوانه "المحاربون / المتحاربون السودانيون The Fighting Sudanese " صدر عام ١٩٥٤م عن دار نشر ماكميلان بلندن لمؤلفه ها. س. جاكسون، الذي عمل في السلك الإداري في دولة الحكم الثنائي لخمسة وعشرين عاما متصلة في بربر وحلفا ومدني وغيرها من مدن السودان.

يشيد الكتاب بالسودانيين كشعب محارب شجاع، ويذكر طرفا مما شهده من حروبهم، وأهدى لهم كتابه هذا بقوله: "إلى شعب السودان، والذين خدموا بإخلاص وحاربوا بشجاعة من أجل حرية البشرية". ونشر المؤلف أيضا كتبا أخرى عديدة عن السودان منها "عثمان دقنة" و"السودان: أيام وعادات" و"الزبير باشا السلطان تاجر الرقيق" و"السودان الحديث" ومقالات متنوعة منها مقال شهير عن الأمثال السودانية سبق لنا ترجمته. المترجم

***

انطلقت في نهاية أغسطس عام ١٩٢١م إشاعة غامضة في أوساط رجال القبائل حول مدينة نيالا بقرب حدوث قلاقل في المنطقة. وفي الخامس من سبتمبر وصلت لأسماع السيد/ تنينت ماكنيل باشمفتش المديرية أنباء عن تزعم الفكي عبد الله ود السحيني لقوة كانت تنوي مهاجمة مدينة نيالا، والتي هي من أقصى النقاط

الإدارية في السودان، فهي تبعد نحو ١٢٠ ميلا جنوب الفاشر (عاصمة مديرية دارفور)، ويفصلها عن الأبيض (آخر مدينة تصلها السكة حديد في غرب البلاد) منطقة شبه صحراوية طولها ٣٩٦ ميلا، وتبعد الأبيض نفسها عن الخرطوم مسافة قدرها ٤٢٨ ميلا.

وكانت دارفور هي آخر المديريات التي ضمت لدولة الحكم الثنائي (المصري – البريطاني)، إذ أن الحكم الجديد بعد تسنمه لسدة الحكم في عام ١٨٩٨م كان قد سمح لعلي دينار بحكم دارفور مقابل دفعه لجزية رمزية. إلا أن على دينار استجاب في عام ١٩١٦م لإغراءات ومداهنات الألمان والأتراك وتخلى عن حلفه مع دولة الحكم الثنائي، والذي لم يتردد في الإطاحة بحكمه في حملة قصيرة لكنها ناجزة، ومن بعد ذلك ضمت دارفور لدولة الحكم الثنائي بصورة تدريجية. وأثار هذا الضم بالطبع بعض المشاعر العدائية عند كثير من الدارفوريين الذين أضر بهم حرمان الحكومة لهم من فرص سابقة كانوا يزدادون بسببها ثراءً على حساب جيرانهم.

وكان يقطن في نيالا أناس من أعراق مختلفة، ولا يجمع بينهم غير كرههم لأي سلطة تفرض عليهم من قبل حكومة مسيحية. ومما زاد الطين بلة وصعب من مهمة الحفاظ على الأمن والنظام في نيالا هو نقص عدد الموظفين الحكوميين في كل المجالات. فقد كان من المتعذر على المفتش البريطاني زيارة كل المناطق البعيدة الواقعة تحت سلطته بالتواتر المطلوب، وكان غيابه عن تلك المناطق البعيدة – كما تبين لاحقا- يشجع البعض، وبصورة متزايدة، على القيام بانتهاكات وفظائع. وكان بعض الشيوخ والعمد ممن أوكلت إليهم مهمة تقدير وجمع الضرائب والعوائد يأكلون أموال المواطنين بالباطل. وكان كثير منهم يحذو حذو من سبقهم من المصريين والأتراك في استخدام وسائل غير إنسانية في جمع الضرائب، بل وقاموا بتقييد وضرب بعض زعماء القبائل البارزين وجلدهم بالسياط علنا من أجل ابتزاز مزيدا من الأموال منهم. وكما كان الحال في عهد التركية، كان بعضا من هؤلاء

يستغلون بعض نساء القرى التي كانوا يجمعون منها الضرائب. وبهذا تنامت المظالم الاقتصادية والسياسية عند الأهالي واختلطت بمشاعر التعصب الديني فخلقت مزيجا خطيرا شديد الانفجار.

وعندما سمع السيد/ تنينت ماكنيل باشمفتش المديرية بأنباء تلك القلاقل لم يجد أمامه سوى خيارات أحلاها مر. فقد كان يمكن له أن يفترض أن تلك الأنباء كاذبة أو مبالغ فيها، وأن لا يفعل شيئا البتة وينتظر إلى أن تتضح صورة الموقف ويحصل على مزيد من المعلومات. غير أن ذلك التأخير قد يجعل من فعل أي شيء لاحقا أمرًا مستحيلا. وكان يمكن أيضا للباشمفتش أن يرسل طلبا لتعزيزات عسكرية، بيد أن ذلك كان سيهز الثقة في سلطاته الإدارية إن ثبت خطل تلك الأنباء عن تمرد ذلك الفكي، لا سيما وأن الثقة في النظام الإداري كانت ترتكز على هيبة (بيريستيج) المسؤول البريطاني المنعزل الوحيد الذي تسنده قوة غامضة على بعد أميال وأميال.

قرر السيد/ تنينت ماكنيل أن لا يتسرع في طلب مدد عسكري حتى يتيقن من عدم إمكانية العثور على حل آخر ممكن. كان يدرك أن الفكيا Fekis (جمع فكي) ظلوا دوما مصدر كل القلاقل وحالات التمرد في السودان، بيد أن كثيرا من تلك الحالات لم تكن تسبب غير إزعاج مؤقت للسلطات ليس له من كبير تأثير أو خطر. فقد كانت طلقة نارية واحدة من بندقية شرطي في اللحم كفيلة بأن تثبت بأن طلقات الحكومة النارية لن تستحيل ماءً كما كان الفكي يعد أتباعه، وكانت تلك الطلقة النارية تنجح دوما في تفريق الجموع. هل سيصدق هذا السيناريو في هذه المرة يا ترى؟ صعب على السيد/ تنينت ماكنيل أن يبت في الأمر، فقد كان رجلا مريضا وفي حاجة عاجلة لاستراحة طويلة، وكان مسؤولا في منطقة تبعد حوالي مائة ميل من أقرب مكان به رجل أبيض، وبذا لم تكن لديه الفرصة لمشاورة أي إنسان من بني جلدته. ولعل الرجل قد اعتقد بأن مرضه قد يؤثر سلبا على مقدرته على الحكم على الأشياء ويضخم له من المشكلة التي تجابهه. ولم يتضح إلا بعد ذلك

التاريخ بكثير أن الفكي عبد الله ود السحيني كان مثالا نموذجيا للقائد المتعصب دينيا والذي كان قد أفلح في إقناع أعداد كبيرة من التبع الجهلاء بأنه مجدد للدين، وبامتلاكه لقدرات هائلة معجزة. وكان بعضا من مريديه يزعمون أنهم قد سمعوا بآذانهم طبول الجنة تدق فوق رأسه، وبأن ثمانية من النسور البيضاء تهبط من السماء وتحرسه من الأمام ومن الخلف حين يقوم بفرش فروته على الأرض، وبأنه إن غرز حربته العريضة في أرض ما، فلن يكون بمقدور كائن من كان أن ينزعها عنها، وبأن له القدرة على تحويل طلقات رصاص الحكومة الناري إلى ماء لا يضر. وكان ذلك الفكي قد قام بعمل استعراض لبعض "معجزاته" أمام بعض أتباعه بعد أن استبدل سرا الرصاص الذي كان محشوا في طلقة نارية وملأها بالماء، وأطلق الرصاص فسال الماء أمام أعين المريدين فازدادوا به إيمانا!

سمع السيد/ تنينت ماكنيل بقرب حدوث الهجوم على نيالا فأرسل العيون لمحاولة معرفة تحركات الفكي المتمرد ونواياه. وأثبتت الأيام لاحقا بأن أولئك البصاصين لم يكونوا مخلصين أو مجيدين في عملهم. وفي يوم ١٧ سبتمبر قرر السيد/ تنينت ماكنيل أن الفكي عبد الله عاقد العزم على الهجوم على نيالا فأرسل رسولا إلى الفاشر يحمله رسالة مفادها أن هنالك رجلا اسمه عبد الله قد أعلن الجهاد ضد الحكومة، وأنه يزعم أنه "النبي عيسى"، وأن له ٢٠٠ من الأتباع، وأكد لمدير المديرية أنه بصدد القبض على ذلك الفكي المتمرد. وتبين فيما بعد أن السيد/ تنينت ماكنيل كان يجهل في الواقع العدد الحقيقي لأتباع ذلك النبي المزعوم.

بعد ثلاثة أيام على بعثه لتلك الرسالة جاءه من يبلغه بأن نيالا ستهاجم في تلك الليلة فأصدر أوامره لمن تحته من رجال الشرطة وحرس السجون (ولم يكن عددهم يزيد على الأربعين رجلا) بالاستعداد، وصرف للموظفين السبعة العاملين في إدارة محطته (مثل القاضي وعامل البناء والحلاق وغيرهم من العاملين) بنادق صغيرة وذخيرة إضافية. وقام أيضا بتزويد التجار ببنادق عتيقة كانت قد غنمت من جيش علي دينار في عام ١٩١٦م وذلك لحماية ممتلكاتهم في سوق المدينة.

وبحلول الساعة الثامنة من ليل ذلك اليوم كان الجميع في أقصى حالات الحذر والترقب والاستعداد لهجوم ذلك الفكي المرتقب. ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، ومرت تلك الليلة بسلام. وفي صبيحة اليوم التالي انشغل الجميع بحفر خندق حول المدينة لمنع دخول المتمردين القادمين على ظهور الخيل، وقاموا أيضا بوضع أسلاك شائكة كثيفة على بعد ثلاثين ياردة من مكاتب الحكومة حماية وتأمينا لها، إلا أنه سرعان ما تكشف ضعف تلك التحصينات عندما قام حصان شرطة هائج بالاندفاع نحو السلك الشائك واختراقه لحظة الانتهاء من نصبه!

ظل الجميع في حالة من القلق والتوتر والتوجس لأربعة أيام بلياليها وهم ينتظرون الهجوم المحتمل إلى أن قدم أحد بصاصي الحكومة وجواسيسها يوم ٢٤ سبتمبر وأعلن أن الفكي عبد الله وجنده على بعد مسيرة يوم ونصف من نيالا، أي أنهم سيهاجمون نيالا في ليل السادس والعشرين. وهنا دعنا نترك أمر تلك الحامية الصغيرة المؤلفة من نحو خمسين رجلا تنتظر هجوما كاسحا من جيش قدره بعضهم من فرط القلق والتخوف والرعب بعشرة آلاف مقاتل متمرد، ولنذهب لمعرفة ما حدث للرسل الذين بعث بهم السيد/ تنينت ماكنيل إلى الفاشر لإبلاغ المسؤولين هنالك بأنباء ذلك الغزو المحتمل.

في ١٧ سبتمبر غادر المندوب الأول الذي بعثه مفتش نيالا إلى الفاشر مدينته حاملا أنباء التمرد، وقطع المسافة بين نيالا والفاشر والبالغة ١٢٠ ميلا في المدة المعتادة وهي خمسة أيام.

وعلى الرغم من أن السيد ماكنيل مفتش نيالا لم يطلب عونا عسكريا، إلا أن السيد نكولوس نائب مدير مديرية دارفور أحس بأن الأخبار الواردة من نيالا خطيرة بما فيه الكفاية وأن عليه إرسال تعزيزات عسكرية لنيالا.

وعلى الفور أمر بأن تغادر الفاشر قافلة مكونة من أربعة وستين جنديا من فيلق عرب الغرب عند الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٣ سبتمبر وأعطيت لها أوامر صارمة بأن تكون في نيالا في أو قبل يوم ٢٨ سبتمبر.

وتصادف أن كان الضابطان البريطانيان الوحيدان في الفاشر مريضين فتولى القيادة ضابط سوداني هو النقيب بلال أفندي رزق، في رفقة ضابط سوداني آخر هو ملازم ثاني سعد أفندي عمر كنائب له.

وفي غضون الأيام القليلة التالية بعث السيد ماكنيل من نيالا بخمس رسائل إضافية وصلت إحداها للفاشر في يومين فقط.

وكان واضحا أن السيد ماكنيل كان في حالة كرب شديد وخطر عظيم. فقد جاء في رسالته ما يلي: "لقد حصنت مباني المركز ونصبت أسلاكا شائكة حولها. وإلى الآن لم أتبين حقيقة الفكي السحيني أو أتلقى أي معلومات عنه. يبدو الأمر غريبا الآن، وأخشى أن تكون هنالك مؤامرة شاملة، وأن الأهالي بالمدينة والذين يدعون أنهم سيحاربون بكل ما لديهم من قوة على علم مسبق بهذه المؤامرة... لدي الآن خطاب بعث به إلى الناظر أبو الحميرا مع مندوبين يفيد بأن لهذا الفكي عدد كبير من الأتباع، وسمعت من المندوبين أن للرجل نحو ثمانمائة أو تسعمائة من الجنود. ولدي شعور عميق بأن هؤلاء المندوبين من الخونة، بيد أني أصدق تقديرهما لعدد أتباع الفكي. حسنٌ... إن كان عدد هؤلاء كما زعم هذان الرسولان فسوف تكون أمامنا معركة حامية الوطيس. إن سمعة الدارفوريين أمام نيران البنادق ليست حسنة، وسنذيقهم إياها نارا لهبا. وليس أمامهم من سبيل غير إضرام أسقف بيوت المركز، ولكننا سنصمد حتى النهاية..... آسف جدا لأنني أشعر الآن بالاكتئاب، ولكن يجب أن لا تقلقوا علينا، وأن تدركوا أن كل فرد منا هنا سيفعل أقصى ما في وسعه.... وإن بعثتم لنا بتعزيزات فستجري الأمور على ما يرام."

وبـدأت فرقـة المشاة المحمولـة سيرها بـبطء نـسبي، وقبـل أن تقطـع مـسافة طويلة قابلت أحد رسل السيد ماكنيل وهـو يحمل للمسؤولين في الفاشر رسالة مكتوبة باللغة الإنجليزية لم يستطع أحد قراءة كلمة واحدة منها.

ولكن خمن النقيب بلال أفندي رزق، وبعد أن رأى بعض الكلمات مكتوبة بالقلم الأحمر على ظرف الخطاب، أن الأمر جد خطير فجذ في السير.

وعند منتصف الليل، وبعد أن كان الجنود قد ساروا ثماني ساعات، توقفوا لأخذ استراحة قصيرة، ولكن سرعان ما جاءهم مندوب يحمل رسالة إلى النقيب بلال أفندي رزق تنبئه بأن الحالة في نيالا حرجة جدا، وأن عليه أن يصلها ليلة الأحد أو قبلها.

وهب الجنود من فورهم عقب سماعهم لفحوى تلك الرسالة لمواصلة مسيرتهم القاصدة نيالا دون توقف ولم يضيعوا دقيقة واحدة إلا لتناول لقيمات، ولإطعام خيولهم وسقياها.

وفي العاشرة من مساء يوم السبت وصلت فرقة الجنود إلى منواشي وحينها لم تعد البغال التي كانت تحمل المؤن قادرة على مواصلة السير، ولم يكن هنالك من بد من إنزال ما عليها من أثقال، ووضعت على قليل من تلك البغال الذخيرة وملابس الضباط.

وواصل بعد ذلك الجند مسيرتهم وهم يرددون الأهازيج الحماسية في روح معنوية عالية وفي شوق عارم لخوض المعركة المنتظرة. وعند الثالثة صباحا من يوم الأحد لاحت لهم من بعيد معالم نيالا، والتي وصلوها بعد ٤٨ ساعة من تحركهم من الفاشر، ودون أي خسارة في الرجال أو الخيول.

وفي الفاشر، وبعد مغادرة تلك الفرقة لها بساعات قليلة آب الرائد شون (وهو من الفيلق البيطري الملكي) إلى مطعم الضباط بعد يوم طويل قضاه في صيد البقر الوحشي.

وعندما سمع بأنباء القلاقل في نيالا تطوع من فوره للذهاب لنيالا، حيث أنه كان قد وعد زميلا له بزيارة السيد ماكنيل في نيالا في أقرب فرصة تتاح له.

كان الرائد شون يدرك مقدار الأخطار التي قد يتعرض لها في نيالا، بيد أنه لم يلق لها بالا وقام بتوديع الرقيب الذي يعمل معه وهو يقول: "من الممكن أن لا أعود ثانية... فلا تبتئس!"

بدأ الرائد شون رحلته في رفقة رجل شرطة وخادمين عند منتصف الليل، وقطع في اثنين وعشرين ساعة مسافة قدرها اثنين وسبعين ميلا قبل أن تنهار الجمال التي كانت تحمل الأمتعة.

عندها أركب شون خادميه على جمل واحد، ومضى مواصلا الرحلة الطويلة إلى أن انهارت قوى حصان رجل الشرطة الذي كان يرافقه، وبدأ حصانه هو في العرج.

لم يثنه كل ذلك فمضى في سيره مشيا بالأقدام تحت حر قائظ حتى وصل نيالا قبيل الساعة الثامنة من صباح يوم الاثنين ٢٦ سبتمبر بعد رحلة عسيرة استمرت دون انقطاع ستين ساعة كاملة.

دلف إلى المدينة من الناحية الشمالية الشرقية فوجدها مهجورة خاوية على عروشها، إلا أنه وجد على الأرض بعض قصاصات من أوراق مكتوب عليها "لا تخافوا... هذه التعويذة (البخرات) ستحيل رصاص الحكومة إلى ماء" مما أكد له أن العدو كان قد حل بهذه المنطقة. سار شون نحو مبنى المركز حيث وجد السيد ماكنيل، وأفراد فرقة المشاة المحمولة ورجال الشرطة وبعض الكتبة والتجار، وكلهم في حالة من اليقظة والحذر والاستعداد لصد الهجوم المرتقب.

تقع نيالا على الخط الذي يفصل شمال السودان القاحل عن جنوبه الوافر الخضرة. وتعد تربتها الرملية الحصبائية امتدادا للظروف المناخية التي سادت المنطقة، إلا أن وجود أشجار الأكاسيا الصغيرة ومجموعات أشجار الدوم والتبلدي الضخمة تبين أن المياه الجوفية ليست غؤُورًا تحت الأرض، وعادة ما تهطل في فصل الصيف أمطار تكفي لجني محصول وافر من الذرة والدخن والسمسم يسد حاجة سكان لا يقومون بكثير من الأنشطة البدنية.

وعلى بعد مائة وألف ياردة إلى الجنوب من مبنى المركز يوجد خور لا تجري فيه المياه إلا عقب هطول أمطار غزيرة، بينما تحيط بالمكان من جهتي الغرب والجنوب أشجار اللعوت الكثيفة.

وأما من جهة الشرق فتوجد مساحة خالية مفتوحة ليس فيها غير بعض قطاطي الأهالي وشجرة تبلدي ضخمة (ستبين لاحقا أهميتها في المعركة التي دارت بالمكان). وإلى الشمال يقع السوق، والذي بعث له ملازم ثاني سعد أفندي عمر مع خمسة عشر من الرجال من أفراد فرقة المشاة المحمولة.

قد يبدو للوهلة الأولى أن تشتيت قوة صغيرة كهذه ليس من الحكمة في شيء، ولكن - وكما أثبتت الأحداث لاحقا- فقد أنقذ ذلك التحرك الموقف في ذلك اليوم.

لم تكن لنيالا في أيام التمرد تلك أي نوع من الدفاعات، إذ لم تكن في أي مبنى فيها حلقات تحصين، وكانت أسقفها من القش اليابس والذي يسهل إضرام النار فيه.

ولا يوجد في السودان قاطبة إلا فيما ندر أي مبنى يمكن أن نطلق عليه بحق اسم "قلعة"، وحتى عند وجود هذه "القلعة" فهي في حقيقة الأمر لا تعدو أن تكون زريبة من نبات شوكي يحيط بمعسكر حربي.

وكانت سياسة الحكومة تعتمد على الدخول المسالم (الناعم) لضابط أو موظف مدني يطوف مع رجل أو رجلين من الجيش أو الشرطة. ولم تكن القوة العسكرية تستخدم إلا عندما تثور قبيلة جامحة وتتحدى السلطات أو تغير على جيرانها وتنهب أبقارها وعبيدها كما كان يفعل كثيرا منهم في الأيام الخوالي.

وكانت نيالا مدينة تصعب السيطرة عليها، إذ لم يكن فيها ما يعرف عند العسكريين بـ (field of fire) فعند الخور في جهة الجنوب يمكن لجند العدو أن يحتشدوا دون أن نراهم، ولا يمكن لنا رؤيتهم وهم على بعد سبعمائة ياردة إلا بعد أن يعبروا بسلام التلال الرملية. ولا يمكن لمن وضعناهم من جنود الاستطلاع على سقف السجن أن يعلموا شيئا عن تحركات العدو إلا بعد أن يكون على بعد أربعمائة ياردة فقط منا.

وبعد عشرين دقيقة من وصول الرائد شون ثار النقع وغطت موجة عاتية من الغبار المكان معلنة عن بدء المعركة المنتظرة، وتعالت صيحات الدراويش وطبولهم وهم يرددون: "الدين منصور...منصور الدين....نجاهد في سبيل الله" ويندفعون للقاء جنود الحكومة. وكان ملازم ثاني سعد أفندي عمر مع خمسة عشر من جنوده يحرسون منطقة السوق في شمال شرق المدينة، بينما تمركز في جهة الغرب نحو ثلاثمائة وأربعمائة جندي من "قوات صديقة" كانوا (وباستثناء قوات سلطان كبكبيه) لا يعتمد عليهم. كان السيد ماكنيل قد صرف لهؤلاء الجند شارات حمراء ليميزهم عن قوات الفكي المهاجمة، إلا أن معظمهم أطلق ساقيه للريح لحظة المعركة، بينما نزع آخرون شاراتهم الحمراء وانضموا للمتمردين.

وفي مبنى المركز نفسه بقي السيد ماكنيل والرائد شون مع أربعين من المدنيين وحرس السجون بقيادة الملازم أول حسن محمد الزين مسلحين بالبنادق الصغيرة، وخمسين من رجال فيلق عرب الغرب بقيادة النقيب بلال أفندي رزق.

كان المتمردون يحملون الحراب والسيوف العريضة ويتقدمون على ثلاثة محاور وتحت رايات تسع نسج أو كتب على كل منها آيات قرآنية.، بينما أتى الفكي عبد الله السحيني مع مائتين إلى ثلاثمائة من الخيالة وتقدموا شرقا حتى يقطعوا الطريق على كل من يضطر للانسحاب والتراجع للفاشر. تقدم بعض المتمردين شمالا نحو قطاطي الأهالي فأضرموا فيها النيران.

وفي هذه العملية فقد المتمردون المئات من رجالهم، وكانت خسائرهم ستكون أفدح لولا خشية ملازم ثاني سعد أفندي عمر من أن تصيب نيرانه بالخطأ من هم بالمركز. كذلك أفلح سلطان كبكبيه في صد المعتدين من جهة الغرب. ولكن كانت الكثرة هي الغالبة فتدفق المتمردون عبر الأسلاك الشائكة واستولوا في أقل من عشرة دقائق على المركز، وقتل في ذلك الهجوم الرائد شون وثلة من رجال فيلق عرب الغرب. وقتل كذلك السيد ماكنيل وهو يحاول التسلل للإسطبل مع بعض رجاله من أجل الانسحاب ومعاودة الكرة مع العدو في يوم آخر.

وعند الساعة التاسعة إلا ربعا صباحا كان الموقف كالتالي: كان نحو خمسين من الدراويش يعيثون فسادا في المركز ويسلبون ويحرقون مباني الحكومة، (! المترجم) وكانت قطاطي الأهالي تحترق، بينما تمركز الفكي عبد الله تحت شجرة التبلدي الضخمة في شرق المدينة.

وبقي ملازم ثاني سعد أفندي عمر في منطقة السوق مع رجاله الخمسة عشر (والذين لم يهاجمهم المتمردون) دون ذخيرة بعد أن استنفدت بالكامل. وكان بقاؤهم في تلك المنطقة يعني الموت المحقق فقرر الرجل أن يغامر بمحاولة استعادة مبنى المركز، والذي كان جزء منه يحترق ربما بسبب نيران كان حراس السجن قد أشعلوها لطبخ طعامهم وذلك قبيل هجوم المتمردين.

وهكذا انتهى الفصل الأول من معركة نيالا.

عند تقدم الملازم ثاني سعد أفندي عمر نحو المركز فر المتمردون وهم يسابقون الريح محاولين النجاة من زخات طلقات البنادق التي كان يقذفهم بها رجال الشرطة وحراس السجون (وبعضهم كان مصابا بجراح خطيرة). واتخذ النقيب بلال رزق والملازم ثاني سعد أفندي عمر وجندهما (والذين بلغ عددهم الآن ستة وأربعين رجلا) وعدد آخر من الموظفين موقفا دفاعيا في جهة الشرق على بعد مائة ياردة من مباني الحكومة، بينما كانت طبول نقارة الفكي السحيني تدق منادية جنده للتجمع حوله تحت شجرة التبلدي.

صدم الملازم ثاني سعد أفندي عمر عند استرداده للمركز عندما وجد أن ما كان عند فيلقه من الذخيرة قد أشرف على النفاد، بيد أنه سر أيما سرور عندما أخبره ابن لأحد الكتبة أن بالمخزن نحو أحد عشر ألفا من الطلقات النارية.

ساد الصمت مسرح المعركة لدقائق معدودة، ولم يكن الملازم ثاني سعد أفندي عمر يريد أن يتيح للفكي السحيني ودراويشه فرصة إعادة تنظيم قواتهم ففتح عليهم نيرانا كثيفة لاستفزازهم كي يهاجموا قواته. وبالفعل فعلوا ما أراد لهم فعله، وكانت قوة نيرانهم بسبب عددهم الضخم كبيرة جدا.

والآن بدأت أكثر حوادث تلك المعركة بطولة، إذ شاركت زوجات رجال الشرطة وحراس السجن الرجال في القتال. ومع أصوات الزغاريد العالية الحادة كن يقاتلن، ويحثن الرجال على الصمود، ويجلبن الذخيرة والماء من حوض كان على بعد خمسين ياردة جنوب سور الأسلاك الشائكة المحيطة بالمركز.

لم يحفظ لنا التاريخ غير أسماء قليل من هؤلاء البطلات (بطلات من منظور الكاتب بالطبع.. المترجم) بكل، وهن: حمدة زريقة ومريم أم ديرا. وفي تلك المعركة استولت مريم على صندوق للذخيرة وحاولت فتحه برميه على الأرض مررا، إلى أن عثرت على فأس حطمت به الصندوق. وفي قصة أخرى من قصص بطولات

النساء قامت حمدة زريقة بمساعدة رجل اسمه زيتون كان يحرس نساء مدينته بسيف وحيد. جمعت تلك المرأة عددا كبيرا من الحراب، وظلت تقدم للرجل تلك الحراب واحدة بعد أخرى ليقذفها في وجوه المهاجمين. وكذلك أبدت شجاعة فائقة عندما تصدت لمن سرق متاع سيدها وناقته وحماره، وجرت خلفه وافلحت في إجباره على التخلي عن ما سرقه!

لم تكن هنالك لحظة من لحظات المعركة لم تشارك فيها النساء بجهد ما. وعندما كانت البنادق تصبح حارة لا يمكن مسها، كن يجلبن الماء في جرار ويقمن بتفريغها على البنادق حتى تبرد.

ورغم صمود المدافعين، فقد ظل المتمردون يتقدمون رغم خسارتهم لأرواح بعض منهم مع كل ياردة يكسبونها، ولكن بدا تقدم المتمردين برغم كثافة النيران المصوبة تجاههم وكأنه تصديق لنبوءة الفكي السحيني بأن رصاص الحكومة سيستحيل ماء.

ومضت المعركة تزداد أوارا، ومع مرور الدقائق والساعات أخذت ذخيرة جند الحكومة في النفاد، حتى حدث فجأة ما قلب موازين القوى، وكانت تلك من اللحظات العابرة والتي كثيرا ما غيرت نتيجة الحرب في كثير من أرجاء العالم عبر تاريخه. شاهد أحد جنود الحكومة الفكي السحيني من على بعد مائة وخمسين ياردة في رفقة حامل الراية وضارب النقارة ونافخ البوق (البروجي). أطلق الجندي طلقتين ناريتين على ضارب النقارة والبروجي فصمتا وإلى الأبد فتزعزع المهاجمون لهنيهة إلا أنهم استفاقوا بعيد تلك الصدمة واستأنفوا الاندفاع. وانتهز الملازم ثاني سعد أفندي عمر السانحة وأمر أحد رقبائه المجيدين بالتصويب على الفكي السحيني وحصانه، وما هي إلا لحظات وقد هوِي الفكي جريحا من على فرسه، والذي أصيب هو الآخر في مقتل.

وجَم المهاجمون عندما رأوا رأي العين زعيمهم مجندلا على الأرض، فلم يكن الرجل بالنسبة لهم قائدا عسكريا فحسب، بل كان رجلا ذا قدرات غير طبيعية نجح باستغلالها في غسيل أدمغتهم وإيهامهم بأنه النبي عيسى. وبسقوطه سقطت هممهم وانحسر هجومهم.

ولم يبق أمام المتمردين إلا أن ينسحبوا ليتبعهم جنود قوات سلطان كبكبيه الصديقة، ويمطرونهم زخات من نيران طلقات البنادق التي ورثها هؤلاء من رجال الشرطة الذين سقطوا صرعى.

وعند العصر وارت قوات الحكومة جثث قتلاها الثرى، وظل رجال الحامية المنهكون واقفين وسط أكوام قتلى المتمردين وجرحاهم وهم في ضيق من أنينهم وتأوهم، يحرسون المركز ويترقبون هجوما جديدا من المتمردين لم يقع أبدا (لم يذكر المؤلف ما فعل بمن قتل أو جرح من أتباع الفكي السحيني. المترجم).

وكانت فرقة المشاة المحمولة قد سارت في غضون الخمسة وسبعين ساعة الأخيرة نحو عشرين ومائة ميلا، وقضت ليلة كاملة دون نوم أو راحة وهي في أقصى درجات الاستعداد، وخاضت معركتين شرستين، ومع ذلك فقد توجب عليهم مكابدة ليلة أخرى ملؤها السهد والترقب. ولم يكن حال المدنيين الذين كتب عليهم القتال بأحسن حالا من العسكريين، فقد كانوا قد قضوا الأسبوع الماضي كله في كرب وضيق وتحسب.

ونفخ جندي حكومي بوقه ليعلن للناس أن المركز ما زال في يد الحامية، وأن النصر كان حليف الحكومة.

لم يعرف العدد الحقيقي لمن قتل من أتباع الفكي السحيني في تلك المعركة، إلا أن حقيقة أن ستة عشر ألفا من الطلقات قد صبت نيرانها عليهم تكفي للتدليل على أن عدد القتلى لا بد أن يكون كبيرا.

ولم يبق من الناجين من أُتُونُ تلك المعركة كثير من الرجال ليحكوا تفاصيل ما حدث وكم كان عدهم.

غير أن شهادة أحد سجناء سجن نيالا واسمه الغالي تاج الدين (وقد ثبت فيما بعد أنه كان قد اتهم زورا وبهتانا بخيانة الأمانة وأدين بها) قد تلقي بعض الضوء على ما حدث في غضون ساعات ذلك الهجوم والذي كان السجين يراقبه من باب السجن المصنوع من الأسلاك.

ذكر ذلك السجين أن عدد الدراويش الذين هاجموا المركز يساوي تقريبا ضعف عدد أفراد قبيلته عندما يخرجون في استعراض عسكري، مما قد يعني أن عدد المهاجمين كان يتراوح بين أربعة وخمسة آلاف رجل. ولكن لا ينبغي افتراض أن كل هؤلاء كانوا مشتركين فعليا في المعركة، فمعلوم أن بعضهم كان قد وضع كقوة احتياطية في الخور. ويعني هذا أيضا أن نسبة عدد جنود الفكي الحسيني إلى عدد جنود الحكومة ومن معها كان أربعين إلى واحد في الهجوم الأول، وربما ثمانين إلى واحد فيما تلاه من هجوم.

لقد انتصرت القوات الحكومية حقا، إلا أنه كان انتصارا مأساوي الكلفة.

فقد قتل في المعركة الرائد شون والسيد ماكنيل مع أربعة من الكتبة. وقتل سبعة عشر من فرقة المشاة المحمولة، وكان عدد أفرادها خمسة وستين جنديا. وقتل نصف عدد رجال الشرطة الأربعين.

وبالجملة يمكن القول بأن نصف عدد المدافعين قد قتل في تلك المعركة، وكان عدد القتلى يساوي ضعف عدد الجرحى مما يشير إلى ضراوة المعركة وإصرار المحاربين من الجانبين على انتزاع النصر.

وتم فيما بعد منح قواد المعركة مثل بلال رزق وحسن محمد الزين نيشان الخدمة

الممتازة بينما نال الضابط سعد عمر "الصليب العسكري"، ومنح الآخرون ما يستحقونه من تكريم نظير إيقافهم لتمرد كان من الممكن أن يقود لو كتب له النجاح إلى تمرد وفوضى واسعة الانتشار. وبالفعل كانت قد سرت في بعض مناطق كردفان ودارفور إشاعات عن هزيمة الحكومة شجعت قيام ثلاث حوادث محدودة للتمرد، إلا أن الحكومة قامت، وبسرعة، بإخماد تلك الحركات في مهدها فلم تقم لها قائمة.

لم تنس الحكومة دور النساء اللواتي شاركن في تلك المعركة فتم منحهن من أبقار كانت الحكومة قد صادرتها من المتمردين الذين ساهمت أولئك النسوة في دحرهم. وبذا تم تأمين أمر معاشهن في مستقبل الأيام.

***

من أحداث تلك الأيام الغريبة قصة مندوب كان قد أرسل للفاشر فور انتهاء المعركة وحمل صندوقا مغلقا به قائمة بأسماء من قتلوا أو جرحوا في المعارك خشية أن تصل لعاصمة المديرية أنباء كاذبة وإشاعات مغرضة عن أعداد قتلى وجرحى المعركة. ولكن كان ذلك جهدا ضائعا إذ إن أحد خدم السيد ماكنيل كان قد انسل خلسة من نيالا مع أول اشارة لبدء المعركة وهرب للفاشر التي تبعد مائة وعشرين ميلا يسابق الريح فوصلها في أربعين ساعة فقط، وهناك أشاع أخبارا وأرقاما كاذبة عن حصاد تلك المعركة. كانت حكاية ذلك الرجل وجبنه مصدرا للتندر والأغاني السفيهة، والتي عاشت بعد مماته لسنوات وسنوات، وظلت متداولة حتى بعد أن طمر النسيان اسم ذلك الخادم.

وظل الناس لعهد طويل يتداولون في جلسات سمرهم المسائية قصص تلك المعركة ويتحدثون عن شجاعة من شاركوا فيها وعن من قاتلوا ببسالة رغم جروحهم النازفة حتى نفدت ذخيرتهم، ويحكون حكاية الغالي تاج الدين، ذلك السجين البريء، والذي جلبت له زوجه سيفا له مقبض فضي منع به من أراد من

المسجونين الهرب والالتحاق بجنود الفكي السحيني، وهو يصيح فيهم: "الدين منصور".

وبقي الناس يذكرون حامد طمبل، ذلك الصبي الغض الذي كان أحد حراس خيول المركز، والذي قتل بمفرده اثني عشر من جنود الأعداء (من وجهة نظر الكاتب بالطبع. المترجم.)، ولم يفقد حصانا واحدا مما كان يحرسه.

أما حارس السجن العريف موسى رحمة فقد أبى بشمم أن تنتزع من فخذه اليمنى إلا بعد انتهاء القتال حربة من النوع الذي يشابه صنارة صيد السمك، وتهتك الجسد عند دخولها وعند إخراجها أيضا. وطلب الرجل من رفيق له أن يكسر رمح الحربة ثم ربط فخذه بلفافة قماش ومضى يزحف على مؤخرته مستندا على يده اليمنى وساقه اليسرى حتى وصل خط إطلاق النار على بعد ثلاثين ياردة.

كانت تلك بعض لمحات لصور من البطولة والبسالة التي سجلتها ذاكرة من شهدوا تلك الموقعة، ولا ريب أن هنالك ما يماثلها أو يفوقها من صور بديعة قبرت مع من فقدوا أرواحهم وهم يقاومون ذلك التمرد.

***

طافت بخاطري ذكرى تلك المعركة وأنا في زيارة لمدينة أبي حمد بمديرية بربر حين طلبت زيارة قبور الجنود السودانيين والبريطانيين الذين قتلوا في المعركة التي دارت في السابع من أغسطس من عام ١٨٩٧م أثناء حملة النيل. وكما نبه من قبلي السير رينال روود (شاعر ودبلوماسي وبرلماني بريطاني شهير. المترجم) فقد نبهت أنا أيضا إلى ضرورة أن تكون زيارتي لتلك القبور في النهار، إذ إنه (وكما يعتقد بعض الأهالي) ما أن يرخي الليل سدوله فإن الجنود السودانيين الأحد والعشرين يقومون على حراسة قبري الضابطين البريطانيين الرائد هـ. م. سيدني والملازم اي فيتزكلانس المدفونين بقربهم ويطلقون النار على كل من يقترب من المقبرة!!!

قصة تاجر الرقيق والسلطان الزبير باشا

The story of el Zubeir Pasha, salver and sultan

H. C. Jackson هنري. سيسيل جاكسون

◇◇◇◇◇◇

تقديم: هذه ترجمة لشذرات مختصرة من كتاب

Black Ivory and White, or the Story of el Zubeir Pasha, slaver & sultan

بقلم هنري سيسيل جاكسون، والذي عمل في مجال الخدمة المدنية في السودان لأربعة وعشرين عاما متصلة، وحكم مديريتي بربر وحلفا، ولخص تجربته في الحكم والإدارة في عدد من المقالات والكتب والتي وصف في بعضها عادات السودانيين في مختلف المديريات التي عمل فيها، وأرخ في بعضها الآخر لبعض الشخصيات السودانية مثل عثمان دقنة والزبير باشا رحمة. وقد سبق لنا ترجمة بعض مقتطفات من كتب ومقالات هذا الكاتب.

وكتاب الزبير باشا، والذي نعرض هنا لقليل مما ورد فيه، هو طبعة معادة لبعض الوثائق المحفوظة في مكتبات جامعة كاليفورنيا. وهو أيضا قصة حياة الزبير كما حكاها لنعوم بيه شقير في عام ١٩٠٠م، وأضاف إليها المؤلف ما سمعه من الزبير نفسه عند مجيئه لأم درمان، ومن النور بيه عنقرة ومحمد آدم عمدة الجيلي، والذين رافقا الزبير في حروبه الباكرة.

لا أجد نفسي على اتفاق مع معظم آراء المؤلف التي وردت في نهاية هذا المقال. المترجم.

١. الأصل والعائلة:

أنا الزبير بن منصور بن على بن محمد بن سليمان بن النعام بن سليمان بن بكر بن شاهين بن جمعة...بن غانم العباسي. كان جدودي العباسيون قد فروا من بغداد في عام ١٢٧٨ بعد هجوم التتار عليهم، ولجؤوا لمصر حيث وجدوها تحت سيطرة الفاطميين. ولما لم يحتملوا العيش تحت حكمهم، هاجروا للسودان، واستقر بعضهم في النيل الأبيض، بينما هاجر البعض الآخر لدارفور ووداي، وانتشرت البقية على ضفتي النيل. وأنا من أصلاب هذه الفئة الأخيرة من قبيلة الجميعاب. والتي استقرت على النيل بين جبل قري وجبل الشيخ الطيب، واشتهرت بالشجاعة وحب الوطن. وعند دخول إسماعيل باشا للسودان عام ١٨٢٠م رحب به زعمائنا. وكان من ضمن هؤلاء الزعماء والدي رحمة وشقيقة الفيل، والذي ظل وفيا حتى وفاته للمعاهدة التي عقدها مع إسماعيل باشا، وظللت أسير على خطاهم مظهرا الطاعة المخلصة للخديوي حتى يومي هذا.

ولدت بجزيرة وواسي في السابع عشر من محرم عام ١٢٤٦هـ (١٨٣١م). وعندما بلغت السابعة من عمري بعثت لمدرسة الخرطوم للدراسة حيث تعلمت الكتابة والقراءة والقرآن والفقه المالكي على يد على عمر والبصري. وعندما بلغت الخامسة والعشرين تزوجت ابنة عمي، وعملت بالتجارة...

***

٢. فتح (إخضاع) دارفور (١٨٧٣ - ١٨٧٤م)
الحرب ضد الرزيقات وإخضاع شاكا في ١٨٧٣م

في أيام معركتي مع النيام نيام، قامت قبيلة الرزيقات بنقض عهدي معها، وانتشر قطاع الطرق في المنطقة، يقتلون التجار وينهبون قوافلهم. وعندما وضعت حربي مع النيام نيام أوزارها أرسلت للرزيقات عددا من الخطابات أستوضحهم

أسباب موقفهم المعادي، فلم أجد منهم غير السباب والشتائم المستقبحة، والإصرار على منع مرور القوافل التجارية، وتهديد التجار بنهب ممتلكاتهم وقتلهم. وكان سلطان دارفور في ذلك الوقت هو إبراهيم، فبعثت له برسالة في يوم ٢٧ يونيو ١٨٧٣م أشكو له من تصرفات الرزيقات ونقضهم للعهد معي وقطعهم للطريق، وطلبت منه أن يعينني عليهم. غير أن السلطان إبراهيم تجاهل طلبي. وظل رجال الرزيقات سادرين في غيهم، فلم يكن أمامي من بد من إعلان الحرب عليهم وغزو بلادهم مستعينا بالله.

وكان تقدم جيشنا في البدء بطيئا، فقد كان فرسان الرزيقات، وهم على ظهور الجياد، كثيري العدد والعدة. ولم نستطع الانتصار عليهم إلا بعد أن خسرنا أكثر من سبعمائة جندي. ويمكنك أن تقارن ذلك بخسارتنا عند غزونا لدارفور حين لم نخسر سوى جنديين عربيين وعبدين فقط. وكان جيش الرزيقات يصد تقدمنا بقوة، بل ويهاجم بضراوة جانبي جيشنا حيث كانت دفاعاتنا ضعيفة نوعا ما. ولم نستطع، ولعدد من الأيام، التقدم لأكثر من ساعة يوميا في أراضيهم.

وبدأت معاركنا مع الرزيقات يوم ١٠ يوليو واستمرت حتى يوم ٢٨ أغسطس. وأفلحنا في نهاية المطاف من هزيمتهم، ربما بسبب سيطرتنا على مصادر المياه. فأرض الرزيقات شحيحة المياه، وكان عليهم التوجه للأنهار في بحر الغزال، حيث كنا في انتظارهم هنالك، فهزمناهم وغنمنا كل ما كان لديهم.

***

٣. قصة عبد الله التعايشي (١٨٧٣م)!

كان يعيش بين الرزيقات فكي من التعايشة اسمه عبد الله ود محمد آدم تور شين يقوم بعمل "الحجبات" لجنود الرزيقات لتحميهم من طلقات بنادقي النارية نظير إعطائهم له بقرة من قطعانهم. وكان هذا الفكي من ضمن الذين أسرتهم في

حربي ضد الرزيقات في منطقة تقع بين شاكا ودارا، وحكمت عليه بالإعدام. وكنت قد قضيت بذلك الحكم وأنا بين ١٢ من الرجال الحكماء من حفظة كتاب الله الذين أخذت عليهم عهدا أن يخلصوا لي النصح، وأن يراجعونني في أي قرار أتخذه يكون مخالفا لشرع الله الحكيم، فنبهني هؤلاء إلى أن حكمي هذا يخالف الشرع، إذ لا يجوز قتل من يؤسر في الحرب. وإضافة لذلك فإنه ليس من الحكمة في شيئ أن أقتل رجلا يعتقد الناس في صلاحه وتقواه، وإن قتلته فسيؤمن الناس بأني حاكم طاغية متوحش. ونزولا على تلك النصيحة عفوت عنه، وليتني لم أفعل، إذ أن ذات الرجل غدا فيما بعد حاكما على السودان فأشاع فيها البلاء والخراب.

وكان عبد الله التعايشي قد سألني ذات مرة إن كنت أنا المهدي المنتظر حتى يتبعني. فانتهرته وأجبت بالنفي، وقلت له إنما أنا جندي من جنود الله يحارب الطغاة ومن يعصون أوامر الله.

وبعد غزوتي للرزيقات لجأ اثنان من الشيوخ (عليان ومنزول) الذين كانا معي لسلطان إبراهيم في الفاشر. كان عليان هذا من عبيدي السابقين، ثم عمل في التجارة معي وكسب من ذلك مالا كثيرا. وحاول الرجل أن يحرض الرزيقات على التمرد ضدي، فأرسلت بتاريخ ٨/ ٩/ ١٨٧٣م خطابا إلى السلطان إبراهيم أطالبه برد الشيخين الهاربين إلي. غير أن السلطان كان غاضبا مني بسبب إخضاعي للرزيقات فلم يأبه بالرد على خطابي، وأرسل للشيخ مادبو ود علي ولبعض عرب الرزيقات خطابا كال لي فيه السباب والشتائم. ووقع ذلك الخطاب في يدي. جاء في ذلك الخطاب: "لا تظنن أنني سأتنازل أو أتخلى عن هذه البلاد لهذا البائع المتجول المتمرد. وعلى العكس من ذلك فأنا الآن أجهز جيشي للانقضاض عليه وطرده من البلاد مدحورا ومخزيا". وعند رؤيتي لذلك الخطاب حررت له خطابا يحذره من أنني لن أدعه حتى يعلن الولاء للخديوي.

احتلال الفاشر:

قدمت مع جيشي إلى الفاشر فاتحا قبيل فجر يوم ٣/ ١١/ ١٨٧٤م. ووجدت كل أطفال وأقرباء السلطان، والذين كانوا قد تركوا في المدينة، قد غادروها، ولم يبق فيها إلا بعض التجار وعلماء الدين. وكان أول ما فعلته هو إعطاء الأمان لكل هؤلاء في أرواحهم وممتلكاتهم، ومعاملتهم بالاحترام اللائق. وما أن سمع من فروا من المدينة بالطريقة التي عاملنا بها من وجدناه فيها حتى آبوا إليها زرافاتًا ووحدانا، وبايعونا على السمع والطاعة. ومع مرور الأيام بايعنا كل سكان الفاشر من رجال السلطان و العرب والأجانب ورجال القبائل الرحل.

***

٤. من المؤلف:

لقد كان الزبير تاجرا للرقيق... فلنعترف بهذا. وكذلك كان محمد على باشا ونابليون. فقبل أربعة قرون، وعندما كانت بريطانيا في درجة من التقدم والمدنية أعلى من تلك التي كان عليها البلاد التي عاش فيها الزبير ودون قوانين إسلامية تبيح الرق (كما هو الحال في بعض البلاد الإسلامية والعربية) كان هنالك سوق للرقيق في مدينة بريستول. وفي الأعوام التي عاش فيها الزبير كان هنالك رق في البلاد الواقعة تحت الحكم الاستعماري البريطاني. وبحسب ما جاء في مذكرات الرحالة جيمس بيكر، فقد كان في صعيد مصر وإلى عام ١٨٧٠م الكثير من العبيد يخدمون في بيوت المصريين. وحوكم في عام ١٨٩٠م أحد الباشوات المصريين بتهمة التورط في شراء عبد.

وينقم الناس على الزبير أنه استغل ماليا ما كان في "روح العصر" وقتها، ومارس ما كان عادة شائعة مباحة في كل بلد محمدي. غير أنه من الواجب ذكر أن الزبير كان يعامل من يأسرهم معاملة طيبة، مما جعل الآلاف من المسترقين الآخرين

يلجؤون إليه، ويعملون في جيشه، وتحت رايته في مجالي القتال والصيد. ألم يكن ذلك العمل خير لهم من التسكع في المدن والانغماس في المعاصي؟

وينكر الناس كثيرا من أفعال الزبير، ولكن يجب عليهم أيضا أن يتذكروا ما كان يمكن أن يفعله، ولكنه استعصم ولم يفعل. فقد امتنع الزبير عن فعل ما يفعله المنتصرون عادة عند دخولهم للمدن والقرى التي يهزمون جيشها. لم يكن يفعل مثلما كان يفعل النور عنقرة مثلا، والذي عرف بالقسوة المفرطة إذ كان يشق بطون أعدائه ويستخرج كُلْياتهم وينثر عليها بعض ذرات الملح ويأكلها! ولم يتوقف عن ذلك الفعل الشنيع إلا بعد تهديد ووعيد من الزبير بأن لا يفعل وإلا سيلقى أشد العقاب.

الرق وتجارة الرقيق في دارفور

Slavery and the Slave Trade in Dar Fur

ر. د. أوفاهي R. D. O'Fahey

◇◇◇◇◇◇

مقدمة: هذه ترجمة (بتصرف) لشذرات مختصرة من مقال للبروفسيور ر. د. أوفاهي عن "الرق وتجارة الرقيق في دارفور" تم نشره في "مجلة التاريخ الأفريقي Journal of African History" في عددها الرابع عشر والصادر في عام ١٩٧٣م. ويعمل البروفسيور ر. د. أوفاهي أستاذا للتاريخ في قسم تاريخ الشرق الأوسط وأفريقيا بجامعة بيرجن بالنرويج. وبدأ اهتمام الرجل بدارفور وتاريخها في عام ١٩٦٨م، ونشر نتائج أبحاثه في مقالات كثيرة وكتب عديدة منها كتاب "الدولة والمجتمع في دارفور" و "تاريخ سلطنة دارفور".

المترجم.

***

شاعت مؤسستا الرق وتجارة الرقيق في غالب مناطق شرق السودان، وفي ودارفور في عهد السلالة الحاكمة كيرا (١٦٠٠ – ١٨٧٤م)، ولم يكن عهد السلطان علي دينار استثناءً من تلك القاعدة.

وفي سنوات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مورس الرق وتجارته على نحو واسع جدا في مملكة كيرا. ويبحث هذا المقال في الأصول التاريخية للرقيق وتجارته

في دارفور، وعن دور الرقيق في السلطنة وعن استخدامهم كسلع. وربما لا يكون من الحكمة أن نتوسع في تعريف ما هو المقصود بكلمة "رقيق" في دارفور وذلك لعدم دقة المصادر، والتي أتى جلها مما سجله الرحالة الذين عبروا تلك المنطقة، ومن الإرث الشفاهي، وأحيانا من بعض الوثائق العربية. ولكن من الثابت أن لكلمة "رقيق" في دارفور معان عديدة فقد كانت تستخدم مرادفة لكلمات مثل "عامل" و"جندي" و"محظية" وكاتب / موظف".

ويعيش اليوم أفراد قبيلة الفور (وهي أكبر القبائل غير العربية في دارفور، والتي بلغ سكانها بحسب إحصاء عام ١٩٥٦م ٣٠٣٠٠٠ نسمة) في غرب وجنوب جبل مرة، ويعدون من ناحية لغوية بحتة قبيلة منعزلة، إذ يصنف الخبير اللغوي قرينبيرج لغتهم ضمن مجموعة جانبية صغيرة من مجموعة اللغات النيلية – الصحراوية، وهي لغة لا تمت بأي صلة لأي من اللغات المستخدمة في دارفور.

بدأ الكيرا (والذين أتوا من الكنجارة، أحد أفرع قبيلة الفور) في توحيد الفور القاطنين حول جبل مرة في القرن السادس عشر، غير أنهم لم يعرفوا في التاريخ إلا بعد منتصف القرن السابع عشر تحت قيادة السلطان سليمان. وكان سليمان ابنا لامرأة من الكيرا ووالد عربي، وقد نجح في طرد التنجر حكام دارفور السابقين، والذين ارتبط حكمهم بإدخال الإسلام كدين للدولة.

(توسع أوفاهي في مقدمته التاريخية في ذكر صلات دارفور بالقبائل التي كانت تعيش على ضفتي النيل مثل الدناقلة والشايقية وغيرهم، واستشهد بمقالات للمؤرخ هولت عن أصل الفونج وأخرى عن الفور تبحث في مفهوم "الغريب (أو الأجنبي) الحكيم" في التراث الدارفوري، وهو ذلك الرجل الذي يقدم على أرض متوحشة فيدخل فيها عادات جديدة، خاصة فيما يتعلق بأمور تناول الطعام، ويتزوج ابنة الحاكم، ومن بعد ذلك يحكم البلاد أحفاده، ولكن بأسلوب وطريقة

مختلفة. وأشار إلى إدخال الفور في تراثهم الشفاهي للجوانب الإسلامية في مفهوم "الغريب/ الأجنبي الحكيم" ويربطون بينه وبين دخول الإسلام لبلادهم. ويعتقد أوفاهي أن هذا "الغريب/ الأجنبي الحكيم" قد أتى لدارفور في بداية القرن الثامن عشر مع هجرات بعض النوبة (المسلمين والمسيحيين) وأفراد من القبائل التي تعيش على ضفتي النيل في شمال السودان، والتي بدأت في القرن الخامس عشر على أقل تقدير. وهنالك دليل أثري واحد لا يتعدى بضع أوعية خزفية يشير إلى وجود النوبة المسيحيين في دارفور (في منطقة عين فرح) وتشاد. كما أن لقبيلتين في دارفور(هما الميدوب والبرقد) تراث مستمد من النوبة الذين كانوا يقطنون دنقلا العجوز. ومع توسع سلطنة "كيرا" في القرنين السابع عشر والثامن عشر أقبل التجار من كل صوب للاستفادة من فرص التجارة المتاحة، وكانت تجارة الرقيق هي أكثر أنواع التجارة ربحا. المترجم).

وازدهرت في نهاية القرن السابع عشر تجارة الرقيق من دارفور إلى مناطق النيل ومصر، وبدأت مع نمو وتوسع تلك التجارة تجمعات من بعض أفراد القبائل التي كانت تعيش على ضفتي النيل في تكوين مجتمعات مستقرة لها في دارفور وكردفان مثل كوبي وسويني وبارا والأبيض. واستمرت تلك التجارة متأرجحة بين النمو والانكماش حتى قضى الزبير على سلطنة كيرا الأولى في عام ١٨٧٤م.

وسلكت تجارة الرقيق في دارفور نمط وطراز النِخَاسَةُ التي كانت سائدة في غرب أفريقيا وليس شرقها، إذ أن تجار الرقيق في دارفور لم يكونوا هم من يصطادون الرقيق بأنفسهم. وخلافا لما كان عليه الحال في بحر الغزال في منتصف القرن التاسع عشر، لم تكن دارفور أرضا مستباحة سياسيا ليس عليها من قيادة أو سلطة سياسية، وكان يقوم بعمليات جلب المسترقين فيها رعاة الأبقار من العرب الرحل في جنوب دارفور، أو جنود مسلحون يموِّلهم السلاطين. وبما أن

سلطنة كيرا كانت في غضون كل سنوات القرن الثامن عشر في حالة قتال لا يتوقف، فإنه من المنطقي أن نفترض وجود تدفق مستمر من أسرى تلك الحروب المتواصلة والذين كان بعضهم يباع للنخاسين أو يستبقى لخدمة السلاطين.

وليس هنالك وثائق مكتوبة عديدة عن غارات قبائل رعاة الأبقار من العرب الرحل في جنوب دارفور لجلب المسترقين، غير أن المؤرخ محمد بن عمر التونسي (والذي زار دارفور في عام ١٨٠٣م) يميل إلى أنهم شاركوا في حملات جلب الرقيق من وداي (الآن في تشاد) وجنوب دارفور. وكان لأفراد تلك القبائل مسترقين يستخدمون في الزراعة ويسمون "بندلا" أو "مندلا ". ورصد الرحالة الألماني جوستاف ناختيقال في كتابه "الصحراء والسودان" وهو في طريقه للفاشر عاصمة كيرا في عام ١٨٧٤م عددا من أفراد قبائل رعاة الأبقار من العرب الرحل وهم في حالة فقر مدقع، ولكنهم رغم تلك الحالة كان بمقدور الواحد منهم شراء حصان بثمن اثنين من مسترقيه.

وقارن المؤرخ محمد بن عمر التونسي بين نظام الغارات العسكرية لجلب الرقيق الذي كان يعمل به في وداي مع ذلك الذي كان مستخدما في دارفور، فذكر أن نظام الغارات العسكرية تلك في دارفور كان "أكثر حرية" في دارفور منه في وداي، إذ أن الأخير كان حكرا على فئة قليلة من الحكام والمتنفذين وعلية القوم. ورغم أنه كان بإمكان أي فرد في سلطنة دارفور أن يلتمس من السلطان (بعد أن يقدم له هدية مناسبة!) أن يسمح له بالقيام بـ "غزوة" على أراضي القبائل الوثنية، إلا أنه كانت هنالك فيما يبدو فئة متخصصة في ذلك النوع من العمل، وذكر المؤرخ التونسي منهم واحدا اسمه أحمد تكتك كان قد قاد نحو عشرين من تلك الغزوات. وكان بعضا من علية القوم في دارفور يقومون بمثل تلك الغارات، ذكر منهم التونسي حفيد السلطان محمد تيراب، ومحمد دلان والذي قاد غزوة لجلب الرقيق في حوالي عام ١٨٠٣م أَلَّفَ شاعر في تمجيدها أغنية حماسية.

وكان السلطان يسمح لرعاياه سنويا بالقيام بستين أو سبعين من تلك الغزوات. وكان السلطان يحدد لقائد الغزوة (ويطلق عليه "سلطان الغازي") طريق ومسار غزوته المنطلقة من دارفور، ويحدد له أيضا القبيلة التي يجب أن تغزى ويؤخذ أفرادها كرقيق.

ويبدو أن القيام بحملات لجلب الرقيق كانت وسيلة ملائمة يلجأ إليها أفراد من علية القوم والمتنفذين عندما يحين أوان تقاعدهم أو عزلهم عن العمل السياسي المحفوف بالمخاطر (ضرب المؤلف هنا مثالا أو مثالين لبعض الحالات. المترجم).

وذكر المؤرخ التونسي أيضا أنه عندما يسمح السلطان لمن يرغب في القيام بغزوة لجلب الرقيق (والتي تتم عادة قبل موسم هطول الأمطار) يمنحه السلطان أولا حربة تسمى السلاطية، ثم يشرع "سلطان الغازي" من بعد ذلك في عمل التحضيرات اللازمة من تجميع لأفراد الغزوة (ويعتمد عدد هؤلاء على شهرة قائد الغزوة) ويدخل في مفاوضات مع أثرياء التجار لتمويل الغزوة مقدما مقابل الحصول لاحقا على عدد ممن يتم اصطيادهم من المسترقين. وكان نسبة هؤلاء المسترقين الممنوحين للتجار تعتمد على درجة المخاطرة التي هم على استعداد لتحملها، فقد يسلم التاجر ستة من المسترقين في الجنوب إن رافق الغزوة في رحلتها جنوبا، بينما يعطى فقط نصف ذلك العدد من المسترقين إن آثر السلامة وفضل استلام "البضاعة" بعد جلبها للفاشر مثلا.

وكان أمر "تصريف البضاعة" بعد جلبها أمرا بالغ التعقيد. فقد كان قائد الغزوة "سلطان الغازي" يستخلص لنفسه كل المسترقين الذين يهبهم له الزعماء المحليون في المناطق التي يمر بها، وكل من استسلم دون مقاومة لجنود الغزوة. وكان هؤلاء الجنود في غضون معاركهم (والتي قد تستغرق ثلاثة أشهر) يقيمون "زريبة" ضخمة من النباتات الشوكية ليحبسوا فيها من يتم اصطيادهم أو أسرهم من المسترقين. وفي يوم توزيع المسترقين يقوم قائد الغزوة بالجلوس في وسط تلك

"الزريبة" ويبدأ في عملية التقسيم لنفسه ولممولي حملته من التجار، ويحتفظ بعدد من المسترقين كـ "جباية" أو هدية للسلطان ومن عاونوه للوصول إليه، ثم يوزع البقية على جنوده.

وكان بعض تجار الرقيق قد توغلوا جنوب دارفور لدار فرتيت حتى وصلوا نهر مبومو (والذي يفصل حاليا بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكنغو الديمقراطية. المترجم). ولم تكن تلك الغارات عنيفة بالضرورة، فقد كان بعض زعماء القبائل التي يزمع النخاسة الدارفوريون اصطياد المسترقين منها يجنحون للسلم والتفاوض ويمنحونهم عددا من أفراد قبيلتهم (والذين يكونون عادة من المجرمين المعروفين أو ممن يرغبون في التخلص منهم) كمسترقين تجنبا للدخول في مصادمات عسكرية معهم. وكان أمر قبول أو رفض عروض تلك القبائل بيد "غازي السلطان".

وكان المسترقون المجلوبون لسلطنة كير يصدرون لخارجها، أو يبقون فيها حيث يؤدون أعمالا متنوعة كالخدمة في المنازل أو كمحظيات أو كجنود أو كتبة أو كمزارعين. وكانت هنالك أيضا رغبة عند السلطان في زيادة عدد سكان دارفور بجلب ذوي الخبرة "للإقامة" والعيش بصورة مستدامة في دارفور، وهذا مما زاد في أهمية الرقيق في السلطنة، والذين يقسمون إلى طبقتين: طبقة تعمل في الفاشر أو عند السلطان أو أقربائه، وتشمل الطبقة الثانية كل ما عدا هؤلاء. وكانت توجد في قصر السلطان مدرسة يقصدها الصبية من الرقيق (والصبية "الأحرار" أبناء القبائل التابعة للسلطان من غير الفور) وكانت مهمة تلك المدرسة العمل على تدريب هؤلاء الصبية لخدمة السلطان وعائلته وليغدوا حراسا وجنودا وخفراء وسعاة وضاربي طبول. ومن ناحية سياسية كانت فئتي الخصيان والمحظيات تعد من أهم فئات خدم السلطان، وكان يعمل جل هؤلاء في خدمة السلطان وحريمه في الأمور الشخصية.

ويمكن القول في الختام أن وجود الرقيق كان ضروريا من أجل تسيير الحياة الاقتصادية والسياسية بكفاءة في الدولة وفي الجهاز الإداري بها، والذي كان يتركز تماما في شخص السلطان. فقد كان السلطان يحصل على دخل كبير من الرقيق وذلك عن طريق الضرائب التي كان يفرضها على مالكيهم، وأيضا مما كان يحصل عليه من صائدي وتجار الرقيق، ومن مبيعات الرقيق المباشرة لمصر التي كان يقوم بها مُوكَليه في القاهرة.

تجارة الرقيق فى السودان فى القرن التاسع عشر ومنعها بين عامى ١٨٧٧ - ١٨٨٠م

Slave Trade in the Sudan in the Nineteenth Century and its Suppression in the Years 1877 – 1880

Alice Moore-Harell ألیس موور – هاريل

◇◇◇◇◇◇

مقدمة: هذه ترجمة (بتصرف واختصار) لمقال عن " تجارة الرقيق في السودان في القرن التاسع عشر ومنعها بين عامي ١٨٧٧ – ١٨٨٠م " للباحثة أليس موور – هاريل تم نشره في مجلة "دراسات الشرق الأوسط" في عددها رقم ٣٤ والصادر في عام ١٩٩٨م.

تعمل الدكتورة أليس مور – هاريل الآن - بحسب سيرتها المبذولة في بعض المواقع الإسفيرية - باحثة مستقلة، بعد أن تقاعدت عن التدريس في قسم الإسلام والشرق الأوسط في الجامعة العبرية في القدس. وهي مؤلفة لعدد من المقالات والكتب عن السودان منها كتاب عن المهدية صدر في عام ٢٠٠١م عنوانه " غوردون والسودان".

المترجم

***

لقد تناول كثير من الباحثين في عديد المقالات والكتب أمر الرق وتجارته في السودان في القرن التاسع عشر. ولا تجنح هذه الكتب والمقالات على وجه العموم إلى تحليل العمليات والمحاولات التي تمت لمحاربة ومنع هذه التجارة نفسها، ولكنها تتناول في الغالب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمؤسسة الرق، وتتطرق إلى مختلف التطورات السياسية المحلية والخارجية التي وقعت نتيجة عمليات محاربة

الرق في غضون سنوات حكم شارلس غوردون بين عامي ١٨٧٧م و ١٨٨٠م. وليس هنالك إلى الآن اتفاق بين المؤرخين حول مدى نجاح غوردون في كبح تجارة الرقيق، فبينما يزعم ريتشارد هيل إلى أن الرجل أصاب نجاحا في تثبيط تلك التجارة والتقليل منها لدرجة أنه يمكن القول بأن تلك التجارة قد توقفت في عهده تماما، يذهب عباس إبراهيم محمد على إلى أن سياسات غوردون تلك ساقته هو نفسه لممارسة تلك التجارة، بل وشجعت الآخرين على ممارستها أيضا، مما يعني أن إنجازاته في مجال مكافحة تجارة الرقيق كانت على أحسن الفروض جزئية فقط وذات مفعول وقتي. وبسبب هذا الخلاف بين المؤرخين ولتقصى حقيقة أمر تجارة الرقيق ومحاولة إجلاء دور غوردون فيها نبحث هنا في سياسات الرجل ذات الصلة بالموضوع ومدى نجاحه أو فشله في تحقيق سياساته تلك.

لقد ساهمت (وتداخلت) عوامل داخلية وخارجية عديدة في نمو وتطور تجارة الرقيق في السودان في القرن التاسع عشر. وكانت من أهم العوامل الخارجية تلك هي زيادة الطلب على الرقيق من مختلف أرجاء الإمبراطورية العثمانية، خاصة من الجزيرة العربية ومصر واسطنبول. وتزامن ذلك الطلب المتزايد مع رغبة محمد على باشا في الحصول على العبيد السودانيين لضمهم لجيشه المتكون حديثا، وبسبب تلك الرغبة غزا السودان في عامي ١٨٢٠ – ١٨٢١م. ولقد أدخل الاستعمار المصري – التركي في البلاد تغيرات اجتماعية واقتصادية عميقة أثرت على كل مناحي حياة السكان المحليين، وكانت زيادة الطلب المحلي على الرقيق واحدة من تلك التغيرات المهمة، بل ودفعت ببعضهم لممارسة تلك التجارة.

ولقد تسبب التدخل المصري- التركي في الاقتصاد السوداني، وما فرضه على المزارعين وسكان الأرياف في منتصف القرن التاسع عشر من باهظ الضرائب والمكوس والعوائد في خلق طبقة جديدة من ملاك الأراضي والذين تزايد اعتمادهم

يوما بعد يوم على عمالة الرقيق. وأفقر الحكم المصري - التركي أيضا مجموعة كبيرة من المزارعين ففقدوا أراضيهم الزراعية ومصدر عيشهم فاضطروا للانضمام لتجار الرقيق الذين كانوا قد أسسوا لهم قواعد في جنوب البلاد. وكان غالب هؤلاء من القبائل التي كانت تعيش على ضفتي نهر النيل مثل الدناقلة والشايقية والجعليين، وقد عرفوا جميعا بالجلابة) ينبغي أن نتذكر أن الرق ربما كان شائعا إبان تلك الفترة في كل أنحاء السودان... شماله وغربه وشرقه. انظر مقالة الدكتورة هيزر شاركي والمعنونة: "أهمية الرق في شمال السودان في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين" والتي سبق لنا أن نشرنا ترجمة موجزة لها. المترجم).

وكذلك ازدهرت في منتصف القرن التاسع عشر تجارة الرقيق وغدت تجارة مربحة لأن مناطق اصطياد المسترقين كانت قريبة نسبيا من المناطق المأهولة بالسكان والأسواق في السودان. وحتى عام ١٨٥٠م كان المسترقون يؤتى بهم من مناطق القبائل الوثنية في جبال النوبة وفي جنوب سنار وعلى الحدود مع أثيوبيا. ولكن عقب فتح النيل الأبيض جنوب الخرطوم للملاحة في منتصف القرن التاسع عشر غدت القبائل غير المسلمة في جنوب السودان وبوغندا (واحدة من أهم الممالك التقليدية في أوغندا. المترجم) هي المصدر الرئيس لتوريد المسترقين للشمال. وتشاركت مع "الجلابة" في تلك التجارة مجموعات اجتماعية مختلفة منها الأتراك والمصريين ومسؤولي الإدارة المحلية، والذين كانوا يقبلون الرَشَاوَى من تجار الرقيق ليغضوا النظر عن القوافل المحملة بالمسترقين وهي تعبر مناطق إداراتهم، بل وشارك بعضهم بصورة إيجابية في تلك التجارة. وكان من بين المشاركين الآخرين أفراد من قبائل مثل الكبابيش والبقارة في غرب السودان، والذين ساعدوا تلك القوافل المتجهة شمالا بالعمل كمرشدين لها عبر الصحراء. وبالإضافة لهؤلاء فقد وساهمت أعداد كبيرة من المسترقين أنفسهم - ودون قصد وبطريق غير مباشر - في تلك التجارة بجعل عمليات تلك التجارة سلسة وسهلة وميسورة، وكان من

يعملون من هؤلاء المسترقين في مزارع "سادتهم" الجدد يقومون في الواقع بإنتاج منتجات زراعية يتغذى عليها من كانوا في قوافل جديدة محملة بمزيد من المسترقين.

وكان هنالك عامل آخر ساهم في نمو وتطور تجارة الرقيق لمستويات جديدة في منتصف القرن التاسع عشر ألا وهو الطلب المتزايد للحمالين لحمل العاج، والذي اشتد الطلب عليه في الشمال وفي أوروبا كذلك. وازداد أيضا الطلب على الحمالين للعمل في حمل البضائع المتنوعة إلى الأسواق المزدهرة في شمال السودان والبحر الأحمر. وكان استخدام الإبل لحمل البضائع أمرا مكلفا وذلك لغلاء أثمان الإبل ولارتفاع تكاليف رعايتها، بينما كانت تكلفة شراء المسترقين وتغذيتهم وحراستهم أقل كثيرا. وكانت الإبل كثيرا ما تتأذى وتصاب وهي تحمل تلك الأثقال، بعكس ما كان عليه الحال مع هؤلاء المسترقين الأشداء، والذين كانوا معتادين على احتمال الشدة والشقاء، وكانوا – في غالب الأحوال- يصلون إلى أسواق بيع الرقيق المزدهرة وهم في حالة معقولة، ويحصل تاجر الرقيق على أرباح مجزية من بيعهم.

وفي منتصف القرن التاسع عشر، وعند فتح النيل الأبيض جنوب الخرطوم للملاحة، اندفع "الجلابة" والتجار الأوربيون والشوام الباحثين عن أسواق جديدة لتجارتهم جنوبا، وأقاموا لهم في الطريق جنوبا مستوطنات حصينة عرفت باسم "الزرائب" بدؤوا منها العمل في تجارة قانونية هي شراء وبيع العاج وريش النعام والماشية. ومع تناقص تلك البضائع بسبب الصيد الجائر غير المنضبط بدأ أولئك التجار في ممارسة التجارة الأوفر ربحا: تجارة الرقيق (أشارت المؤلفة في المراجع إلى ما ذكره المؤرخ هولت ودالي من أن الخديوي إسماعيل وغوردون كانا يلقيان باللائمة على التجار الأوربيين على بدئهم لتجارة الرقيق ووضعهم لأسس تجارتها في السودان. المترجم).

وقامت الحكومة المصرية التركية برفع الضرائب والمكوس على تجار الرقيق من الأوربيين تحديدا، فأضطرهم ذلك الإجراء على هجر تلك التجارة ومغادرة

الجنوب، فخلا الجو لـ "الجلابة" فصاروا هم التجار الرئيسيون في تلك التجارة بالجنوب وتوسعوا فيها حتى وصلوا إلى مناطق بحر الغزال في الجنوب الغربي، وأسسوا لهم معسكرات لجيوشهم الخاصة (البازنجر) والتي كانت تتألف من المسترقين والمتطوعين من رجال المنطقة، والذين كانوا يستخدمون في شن مزيد من الهجمات على مناطق أخرى في جنوب السودان والبلدان المجاورة لجلب المزيد من المسترقين.

وأقام بعض تجار الرقيق مراكز لهم على الحدود السودانية – الإثيوبية لجلب الفتيات الإثيوبيات، واللواتي اشتد الطلب عليهن في شمال السودان ومصر. وكان للإداريين الأتراك والمصريين دور كبير في تلك التجارة مع ملك أثيوبيا حِينَئِذٍ (يوحنا الرابع) والذي كان قد فرض مبلغ عشرين ألفا من الجنيهات المصرية كل عام على تجار الرقيق هؤلاء ليسمح لقوافلهم المحملة بالفتيات الإثيوبيات بعبور حدود أراضيه للقلابات في شرق السودان.

وكان الطلب شديدا بصورة خاصة على المسترقين الصبية في أعمار بين ١٢ و١٥ عام. وكان ثمن الواحد منهم في جنوب السودان في عام ١٨٧٠م مثلا يبلغ ١٥ – ٢٠ دولارا فضيا، أي ما يعادل نحو ٤ – ٥ جنيهات مصرية (لعله دولار ماريا تريزا، والذي هو دولار نمساوي للملكة ماريا تريزا يرجع لمنتصف القرن الثامن عشر، وهو من الفضة النقية الخالصة. المترجم)، بينما يتضاعف ثمن ذات الصبي المسترق في الشمال أربعة أضعاف. وكانت أسعار المسترقين من المتقدمين في السن تقل كثيرا عن ذلك، بينما تتضاعف أسعار الفتيات والمخصيين مقارنة بغيرهم من المسترقين.

وكانت قواعد الاقتصاد في شأن العرض والطلب تتحكم في سوق تجارة الرقيق في السودان، مثلها مثل أي سلعة أخرى. وزادت أسعار الرقيق في القرن التاسع

عشر زيادة كبيرة، ليس فقط بسبب زيادة الطلب عليها، بل بسبب معدل التضخم (المعتدل) الذي ساد في ذلك الوقت وأثر على سائر جوانب الاقتصاد السوداني، وربما أيضا بسبب المحاولات المتزايدة التي كان يقوم بها الحكم المصري – التركي بعد عام ١٨٦٠م لكبح جماح تلك التجارة وتثبيطها.

وبعد عام ١٨٦٠م التفت المسؤولون البريطانيون وجمعية محاربة الرق إلى تنامي وفشو تجارة الرق في السودان. وكان مرد ذلك سببان، أولهما هو إلغاء الرق في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٦٣م، وتحول تركيز الرأي العام البريطاني إلى أسواق الرقيق المزدهرة في الإمبراطورية العثمانية وخاصة في مصر. وكان السبب الثاني هو الشهادات والإفادات التي أدلى بها جون سبايك وجيمس قرانت وصمويل بيكر (من مستكشفي مجاهل أفريقيا الوسطى) عن شرور تجارة الرقيق، وعن ممارسات تجارها الفظيعة، وما تحدثه من فوضى وتهجير وإخلاء للسكان من قراهم في مناطق واسعة. وقامت جمعية محاربة الرق بضغوط كبيرة على الحكومة البريطانية كي تستخدم نفوذها لدي الحكومة المصرية من أجل تحريم تجارة الرقيق. وكانت تلك الجمعية (وبحسب مكتوب لها صدر في ١/ ٣/ ١٨٧٧م) تقول بأن القضاء على الرق نفسه، مع إدخال وإرساء قواعد تطور نظم التجارة في أفريقيا سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى تصفية تجارة الرقيق وإلى الأبد.
وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت مصر في اتخاذ موقف معاد لتجارة الرقيق حين أصدر الخديوي سعيد في عام ١٨٥٦م أمرا ملكيا منع بموجبه تجارة الرقيق، غير أن الأمر لم يجد طريقه للتنفيذ بسبب أن غالب مناطق اصطياد الرقيق في الجنوب لم تكن تحت سيطرته الفعلية. ولكن نجح ذلك الخديوي في تثبيط تلك التجارة في شمال السودان، خاصة الخرطوم، ورد تجار الرقيق على ذلك الإجراء بنقل مركز تجارتهم إلى قرية كاكا في الجنوب حيث لم تكن للخديوي سلطة أو نفوذ.
ولم يصب الخديوي إسماعيل (والذي خلف الخديوي سعيد على حكم مصر

والسودان بين عامي ١٨٦٣ - ١٨٧٩م) إلا نجاحا متواضعا جدا في مكافحة تجارة الرقيق رغم أنه أنشأ شرطة نهرية وأقام نقطة مراقبة حكومية في فشودة بأعالي النيل، وأحكم سيطرته على كثير من المناطق التي كان يؤتى بالمسترقين منها مثل بحر الغزال ودارفور وأعالي النيل، وأوكل لبعض الأوربيين (مثل صوميل بيكر و شارلس غوردون) إدارة مكافحة تجارة الرقيق في الاستوائية. واستمرت تجارة الرقيق كما كانت قبل اتخاذ تلك الإجراءات خاصة بعد أن غير تجار الرقيق من خيط سير قوافلهم المحملة بالمسترقين من نهر النيل إلى الصحراء.

ووقع الخديوي إسماعيل في ٤/ ٨/ ١٨٧٧م وبضغوط من الحكومة البريطانية وجمعية محاربة الرق، على معاهدة بين مصر وبريطانيا لمحاربة الرق، وأكد أنه بمحاربة تلك التجارة فسوف ينهى في نهاية المطاف الرق في مصر وجميع المناطق التي تتبع لها، حتى وإن استغرق ذلك خمسة عشر أو عشرين عاما.

وليس من المعروف إن كان الخديوي إسماعيل جادا فيما زعم، وملتزما حقيقة بكبح تجارة الرقيق، أم أن ما قام به من إجراءات لمكافحتها كان باعثه الحقيقي هو الخوف من تنامي قوة ونفوذ بعض تجار الرقيق في الجنوب وتهديدهم المحتمل لحكمه، أو بسبب حاجة بلاده المفلسة للعون الاقتصادي والسياسي من الدول الغربية. وكان الرأي العام الغربي -وعلى وجه العموم- لا يثق كثيرا في الخديوي إسماعيل، بل يعده واحدا من كبار تجار الرقيق، ويحسب أن توقيعه لتلك المعاهدة والإجراءات التي اتخذها ما هي إلا محاولة لذر الرماد في أعين منتقديه، فقد ظل يشتري ويمتلك المسترقين رغم كل ما قام به -ظاهريا- من إجراءات لكبح جماح تلك التجارة (وهنا يتذكر المرء الرئيس الأمريكي الثالث توماس جيفرسون والذي كان يعارض الرق بشدة بينما ظل يمتلك أكثر من ٢٠٠ من المسترقين. المترجم).

وهذا هو ما عبر عنه الخديوي توفيق (والذي خلف والده وحكم بين ١٨٧٩

و١٨٩٢م) حيث أقر بأن والده لم يكن مخلصا وأمينا في تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية لتحريم الرق، فقد كانت قوافل الرقيق تتدفق على قصوره طوال فترة حكمه، وحكى القنصل العام النمساوي أنه شاهد في ١٨٧٨م عددا كبيرا من الأرقاء السودانيين وهم يفرون من قصر عابدين (مقر الخديوي) بعد أن شبت النار في أحد أجنحته أثناء حفل عشاء للسفراء الأجانب أقامه الخديوي فيه. أما الجنرال غوردون فعلي الرغم من أنه كان يرفض الرق وتجارته لأسباب دينية وإنسانية، إلا أنه كان يعي أيضا أن الرق شأن متأصل ومتجذر بصورة عميقة في المجتمع السوداني. ولذا كان الرجل يفرق تفريقا واضحا بين تجارة الرقيق ومؤسسة الرق ذاتها، ويؤمن أن بإمكانه محاربة تجارة الرقيق وإيقافها تدريجيا، إلا أنه (وكما جاء في إحدى رسائله لشقيقته) كان يدرك أيضا أن عليه أن يسترضي / يتصالح مع الرق في وقته الراهن، وأن يحتمله ويتعايش معه. وكان غوردون شديد الإدراك لشذوذ وضعه كرجل أوربي شديد الإيمان بالمسيحية يحكم قوما مسلمين قد يؤذيهم اقتصاديا ودينيا واجتماعيا إن هو مضى قدما في إزالة مؤسسة الرق!

وكانت إحدى أفكار غوردون في طرق محاربة الرق هي تقليل الطلب عليه، وبالتالي تثبيط وإنهاء تجارة الرقيق، وكان يرى أن عامة السكان المحليين يجب أن يعلموا أن تجارة الرق محرمة قانونا، فنشط في تعميم نص معاهدة تحريم الرق المصرية – البريطانية باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية على كل المدن والقرى، وقرر أن يمنح تجار الرقيق فرصة سماح حتى يدركوا ويستوعبوا أن ما يمارسونه من تجارة جريمة يعاقب عليها القانون، وأن يهجروا مهنتهم (المجرمة) تلك من تلقاء أنفسهم! غير أن شيئا من ذلك لم يحدث، فقد قابل الناس كل ما فعل غوردون بلا مبالاة شديدة.

ولم يقم غوردون بأي نشاط واسع ضد تجار الرقيق حتى صيف ١٨٧٨م وذلك

لسببين: أولهما أنه كان عليه في البدء فرض سلطته وهيبته وقوته كحاكم عام، وثانيهما أنه كان يفتقد للقوات العسكرية المدربة، وللمسؤولين الإداريين الأكفاء لأداء مهامه، علما بأن تجار الرقيق كانوا ينعمون بتأييد واسع من الشعب المسلم في شمال السودان.

وكانت الحكومة البريطانية وجمعية محاربة الرق راضيتان عن مجهودات غوردون في مكافحة تجارة الرقيق، وعن سلوك الحكومة المصرية تجاهها، وكانتا تؤكدان دوما أن مصر قد أوفت بالتزامها فيما يتعلق بمعاهدة تحريم الرق. ولكن كان لبعض المبشرين الأوربيين الذين زاروا الجنوب في بدايات ثمانينيات القرن التاسع عشر رأي آخر، إذ زعموا أن تجارة الرقيق قد زادت في عهد غوردون بأكثر مما كان عليه الحال قبل سنوات من توليه منصبه. وبهذا يمكن أن نعد نجاح ذلك الجنرال في محاربة الرق كان على أحسن الفروض جزئيا ومؤقتا. ولم تتم إزالة الرق من السودان فعليا إلا بعد هزيمة الدولة المهدية في ١٨٩٩م.

أهمية الرق فى شمال السودان فى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين

Luxury, Status, and the Importance of Slavery in the Nineteenth – and Early –Twentieth –Century Northern Sudan

Heather J. Sharkey هيزر شاركي

◇◇◇◇◇◇

تقديم: هذه ترجمة وتلخيص لبعض ما جاء في مقال للدكتورة هيزر شاركي عن "أهمية الرق وارتباطه بالرفاهية والمنزلة والمكانة الاجتماعية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين"، والذي نشر عام ١٩٩٤م في العدد الأول من مجلة Northeast African Studies والتي تصدر عن دار نشر جامعة ولاية ميتشغان. والدكتورة هيزر شاركي متخصصة في تاريخ ولغات وحضارات الشرق الأدنى، ولها عدة كتب ومقالات عن منطقة الشرق الأدنى منها كتاب "الإنجيليون الأمريكيون في مصر"، و"الهوية والمجتمع في الشرق الأوسط المعاصر" و"العيش مع الاستعمار: الوطنية والثقافة في السودان الإنجليزي المصري" ومقالات مثل "مسيحيون في أوساط المسلمين" و"تاريخ إنشاء ميناء بورتسودان" و"عبيد السودان السابقين". وقد سبق لنا ترجمة وعرض بعض تلك الأعمال.

المترجم

***

أبطل الحكم الاستعماري البريطاني – المصري الرق رسميا في السودان عام ١٨٩٩م، إلا أنه سرعان ما تبين لذلك الحكم الثنائي أن ذلك الإلغاء قد أحدث هجرة كثيفة ونزوحا كبيرا للمسترقين الذين كانوا يعملون في مزارع ملاكهم

السابقين، وأدى ذلك بالطبع إلى انخفاض خطير في الإنتاج الزراعي. ويزعم بعض الباحثين أن الرق كان يمثل حجر الزاوية للاقتصاد في السودان والذي كان يعتمد بصورة كاملة وعلى مدى ثلاثة آلاف عام على عمل المسترقين، وأن الطلب على الرقيق كان دافعه الرئيس هو عملهم المنتج. وهذا الزعم في رأيي معيب وإن كان لا يخلو من بعض الصحة.

ولا شك أن السودان كان مصدرا مهما لتصدير الرقيق منذ آلاف السنين. فقد ورد في التاريخ المصري القديم أنه في القرن الرابع قبل الميلاد غزا فرعون مصر سينفرو أرض النوبة حتى الشلال الرابع للحصول على الرقيق بين منطقتي أبي حمد والخرطوم. وورد في الوثائق البطلمية أن ريش النعام والعاج وخصيان الرقيق الذين كانوا يؤتى بهم من السودان كانت من البضائع التي تفرض عليها الضرائب في ميناء الإسكندرية. وظل السودان مصدرا للرقيق والسلع غير المألوفة الأخرى للفراعنة المتعاقبين والإغريق والروم والبيزنطيين وحكام المسلمين الأوائل، والمماليك والعثمانيين والأتراك وغيرهم. وبهذا يمكن القول بأن جمهورية السودان بحدودها الحالية تمثل ميراث / إرث ذلك الهجوم الكاسح الذي قاده هؤلاء الغزاة جنوبا للحصول على الرقيق والسلع الكمالية الفاخرة.

ولكن لا يجب أن نتوهم أن حقيقة أن الرقيق كانوا يعدون بالنسبة للأسواق الخارجية "سلعة فاخرة" مثلها مثل العاج وريش النعام تثبت بالضرورة وجود سوق محلية رائجة لتلك "السلعة". ونسبة لطول الزمن فإنه يصعب معرفة وتحديد أوضاع الرقيق بالسودان، وصياغة نظريات حول تأثيرهم الاجتماعي والاقتصادي الكلي في تلك الأزمان السحيقة. ولم تتوفر مصادر موثوقة لدراسة الرق في السودان إلا بعد تأسيس سلطنتي الفونج (في سنار) وكيرا (في دارفور) في بداية القرنين السادس عشر والسابع عشر، على التوالي. وظل امتلاك الرقيق من أهم امتيازات

وحقوق طبقة الصفوة في المجتمع في غضون القرون القليلة التي سبقت الغزو المصري- التركي في عام ١٨٢٠م. وكان مالكو الرقيق من السلاطين وزعماء القبائل والنبلاء الاقطاعيين في سلطنتي الفونج وكيرا يشيدون قرى بكاملها لعبيدهم الذين يسخرونهم للعمل في مزارعهم مما جعل ذلك الرقيق عنصرا بارزا ومهما في حياة البلاط، وفي ترتيب الهرم الإداري، وتحدد من له الحق الحصري في منح امتياز امتلاك الرقيق للآخرين. وكما أشار أوفاهي فقد كان امتلاك الرقيق (خاصة في سلطنة كيرا) رمزا للسلطة والثروة، وللقداسة أيضا.

ومع بدايات القرن التاسع عشر وبسبب "فراغ السلطة" الذي حدث نتيجة للاضمحلال البطيء والمنتظم لسلطنة الفونج بدأ التجار الميسورون في المناطق النيلية في تملك الرقيق. وبعد الغزو التركي – المصري حدثت "ثورة" في تجارة الرقيق. ولا غرو، فقد كانت أحد أهم أهداف ذلك الحكم هو الحصول على الرقيق بأرخص الأثمان (خاصة من مناطق الجنوب غير المسلم) لتجنيدهم في جيشه. وبيع كذلك كثير من هؤلاء المسترقين من الرجال والأطفال والنساء في أسواق الرقيق في شمال السودان. ومع تكاثر أعداد هؤلاء الأرقاء وورودهم للأسواق انخفضت أسعارهم وصار لغالب الشماليين "الأحرار" ثروة من المسترقين، حتى أن الرحالة آرثر هولرويد، والذي كتب مذكرات عن رحلته في كردفان سجل أن الرجل من عوام فقراء سنار كان في عام ١٨٣٩م يمتلك عبدا أو عبدين. وقدر عالم الجيولوجيا الألماني إدوارد روبل في عام ١٨٢١م عدد المسترقين بين وادي حلفا وشلال النيل الرابع بـ ٤٥٠٠ (وكان هذا يمثل ٤٪ من جملة السكان آنذاك). ومع نهاية القرن التاسع عشر غدت أعداد المسترقين تمثل على الأقل ثلث السكان في كل المنطقة، وكان يعمل جلهم بالزراعة.

وكان فشو تملك المسترقين بتلك الصورة تطورا جديدا في السودان. فقد غدا

ملاك الرقيق من مختلف طبقات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية في شمال السودان يسخرون مسترقيهم في أعمال أخرى غير الزراعة منها الخدمة المنزلية وطحن الذرة والطبخ وأعمال الحدادة وحفر الآبار ونسج الأقمشة وغير ذلك. ووقع عبء غالب الأعمال الشاقة على المسترقات من النساء، إذ كن يجلبن الماء من مسافات بعيدة ويبنين المنازل وغير ذلك.

ورغم الزيادة الكبيرة في تملك الرقيق في غضون سنوات القرن التاسع عشر، وما صاحب ذلك من تنوع في الأعمال التي كانوا يقومون بها، إلا أن القيمة الحقيقية في تملك الرقيق (تماما مثل ما كان في سلطنة الفونج وكيرا) ظلت هي في رفع القيمة والمنزلة الاجتماعية للمالك وإثبات أنه صاحب سلطة ونفوذ وشوكة. وكانت إحدى تجليات منزلة مالك الرقيق هو طول وقت الفراغ لديه وعزوفه التام عن الأعمال اليدوية، وهو ما أطلق عليه عالم الاجتماع والاقتصاد ثورشتاين فيبلين "الترفيه الجلي "، وأسميه في هذا المقال "أخلاقيات الكسل". وكانت قيمة تملك الرقيق عند الملاك في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تتعدى مجرد عملهم في ترقية الاقتصاد المحلي والزراعة والطبخ إلى زيادة شعورهم بالهيبة والرفعة والاحترام والمنزلة الاجتماعية الرفيعة.

ولم نقع على أي كتابات أو وثائق تتناول دور الرقيق في ترقية شعور مالكيهم بالهيبة والسلطة والقوة، إلا أننا نلحظ في كتابات بعض الرحالة الأوربيين الذين زاروا السودان تعجبهم من أن هنالك من ملاك الرقيق من كان يحتفظ بعدد كبير من الرقيق لم يكن يقومون بأي أعمال اقتصادية نافعة، وليس من تفسير لذلك غير أن مجرد الاحتفاظ بعدد كبير من العبيد – بغض النظر عما يقومون (أو لا يقومون) به من أعمال- يلفت نظر الناس لمالكهم كرجل رغد العيش، واسع الثراء ورفيع المكانة. فعلى سبيل المثال لاحظ الرحالة براون عند زيارته لدارفور في

تسعينيات القرن الثامن عشر أن السلطان كان يحيط عرشه بخمسة عشر من الخصيان يلتحفون أثوابا حريرية ناعمة، وعلم ذلك الرحالة أن أولئك الرجال كان قد تم خصيهم في ذات القصر (سبق لنا ترجمة مقال عن ذلك الرحالة بعنوان "أول من وطأت قدماه أرض دارفور من الأوربيين: د.ج. براون (١٧٩٣م)" المترجم). وكذلك تعجب الرحالة الألماني جوستاف ناختيقال وهو يطوف في وداي (الآن في تشاد) ودارفور في بدايات سبعينيات القرن التاسع عشر من "الاستخدام الاحتفالي" للرقيق من الرجال والنساء. فقد ذكر أنه شاهد عددا من نساء المابا يسرن في الطرقات وخلفهن عدد من الفتيات الصغيرات المسترقات وهن يرفعن ذيول ملابسهن (المسماة فردة اندركي ؟). وذكر ذات الرحالة أنه وجد في كل مناطق الحزام السوداني في أفريقيا أن ثمن الخصي وكذلك الأمة أو العبد المصاب بإعاقة ما (مثل الصمم أو البكم أو القزامة) كان يفوق كثيرا ثمن نظيره السوي بدنيا، ربما لأن المسترق المعاق كان يعد أداة للتسلية والترويح عن النفس (ولعل المرء يذكر هنا بيت المتنبئ: "ومثلك يؤتى به من بلاد بعيدة ليضحك ربات الخدور البواكيا"! المترجم)، أو لأن وجود أمثال هؤلاء في موكب السيدات كان مما يشد الانتباه ويزيد من المكانة. وأيد عالم الآثار الألماني كارل ريتشارد ليبسس زعم "الوظيفة الاجتماعية" و"الاستخدام الاحتفالي" للرقيق الذي أتى به من سبقه من الرحالة وذلك عند رؤيته للسيدة نصرة بنت آخر سلاطين الفونج، والتي قابلته في خمسينيات القرن التاسع عشر وهي محاطة بعشر من الإماء الصغار وهن في فساتين بيضاء وصنادل مزينة مزركشة. وأورد أيضا عالم طبيعة ألماني من الرحالة الذين زاروا منطقة الشكرية في عام ١٨٧٠م أن الشيخ عوض الكريم زعيم تلك القبيلة قابله وفي معيته أعيان وشيوخ وكبراء قبيلته، وكانت تحيط بهم مجموعة كبيرة من الزنوج المسترقين الذين كانوا على أهبة الاستعداد لتنفيذ ما يطلب منهم في الحال.

وأورد س. هيليلسون في بحث شهير نشره في مجلة "السودان رسائل ومدونات" في عددها السادس والصادر في عام ١٩٢٣م عن "طبقات ود ضيف الله" مثالا آخرًا على الاستخدام الاحتفالي، بل الفاسد (بحسب رأي المؤلفة بالطبع. المترجم) للرقيق، ليس من قبل صفوة السياسيين هذه المرة، بل من قبل رجال الدين من ذوي النفوذ الواسع، إذ ذكر أن الشيخ حسن بن حسونة ابن الشيخ موسى (والمتوفى في ١٦٦٤م) كان يمتلك من الرقيق عددا كبيرا كانوا يمثلون قرى بأكملها، وكان ٥٠٠ من هؤلاء المسترقين يعملون كجنود مسلحين له. وكان ذلك الشيخ يقيم لضيوفه الكثر موائد إفطار في رمضان يظهر فيها كرما فياضا إذ كانت تقدم فيها من ١٢٠ من إمائه وهن يرتدين الملابس الزاهية للضيوف أطباق الطعام واحدا بعد الآخر، بينما يكتفي الشيخ الزاهد بحسوات من ماء غمرت فيه بعض حبات القرض مع أقل القليل من بسيط الطعام. وكان الناس يعزون كثرة عبيد الشيخ لبركاته، وأحد مظاهر نعم الله عليه.

وكان التزيين وخاصة تصفيف الشعر من أهم أعمال الإماء والعبيد في تلك السنوات. وكانت جودة عمل الأمة منهن على جسد وشعر سيدتها دلالة على عظم مكانة السيدة وأهميتها وسط مجتمعها. وكانت هذه الأهمية الاجتماعية لعمل المسترقين في مشط الشعر هي إحدى الملاحظات التي سجلها خبير المدفعية الأميركي ج. ب. انجلش والذي رافق الجيش المصري التركي عند غزوه للسودان في ١٨٢٠ - ١٨٢١م. فقد زعم انجلش في كتاب أصدره عن تلك الحملة أنه شاهد عبدين يموجان ويضفران بعناية فائقة شعر سيدهما في بربر، واختتما عملهما بصب قدر وافر من دهن ضأن ذائب على شعر السيد المضفور حتى ابيض لونه. وتبين للرجل الأمريكي بعد السؤال أن ذلك السيد كان يتزين للقاء أصحابه على النهر في صباح اليوم التالي. وذكر عالم الآثار البريطاني هوسكنس في كتاب له عن رحلاته في السودان وأثيوبيا أن عملية مشط الإماء لشعر زوجة ملك شندي

كانت تستغرق تسع ساعات كاملة، وزعم ذلك الرحالة أنه شاهد عشرين من إماء تلك السيدة يقمن بطحن بهارات كثيرة كن يستخدمنها في المسح على شعرها وجسدها. وذكر آخر وصفا مشابها لما تقوم به الإماء من عملية مشط مطول لشعر زوجة شيخ لعرب البقارة في كردفان.

وكتب عالم النبات الألماني اشفاين فورث عن قيام الإماء السود في سواكن بشرق السودان بجلب الماء للمدينة من آبار بعيدة، وهي مهمة ذكر أنها كان يمكن للحمير القيام بها، غير أن تكلفة اقتناء الحمير كانت أعلى من اقتناء الإماء، خاصة وأن الإماء كن يقمن أيضا بالعناية بشعور مالكيهم!

نستخلص من تلك الكتابات أن الرقيق في شمال السودان كانوا يقدمون لسادتهم إضافة لأعمالهم الرئيسة أعمالا أخرى غير منتجة وخدمات كمالية وكانت تلك الخدمات تعد عند اولئك السادة مؤشرا للثراء والدعة ورمزا للهيبة والنفوذ. وعزز توفر خدمات الرقيق المنتجين وغير المنتجين من سلوك الفراغ والكسل الشخصي عند ملاك الرقيق حتى غدت عدم حاجة المرء للعمل اليدوي وعزوفه عن خدمة نفسه خصلة نبيلة ومصدرا للفخر. ولم يكن هذا السلوك الكسول حصرا على مناطق شمال السودان، بل لاحظه كثير من الباحثين في شأن الرق والرقيق في المجتمعات الآسيوية والأفريقية (مثل بعض قبائل داهومي وجزر القمر وغيرهما).

كان أكثر ما أزعج ملاك الرقيق في أمر إبطال الحكومة الاستعمارية للرق في السودان ليس فقط النقص الحاد في الأيدي العاملة (المجانية)، بل أيضا التهديد الذي مثله إلغاء الرق لشرفهم وكرامتهم الشخصية من "حالة فقدان الرقيق" التي كتب عليهم أن يكابدونها.

العرق والرق في الشرق الأوسط

Race and Slavery in the Middle East

Prof. Bernard Lewis بروفيسور بيرنارد لويس

◇◇◇◇◇◇

تقديم: هذه ترجمة لشذرات مختصرة من كتاب "العرق والرق في الشرق الأوسط"، بتركيز على ما ورد ذكره في هذا الكتاب عن السودان. وهذا الكتاب بلا شك من الكتب المهمة والمشهورة في مجال دراسات الرق في منطقة الشرق الأوسط، وعده بعض النقاد من أهم الكتب التي تناولت تاريخ الرق وعلاقته بالدين والأدب والقانون في هذه المنطقة، بل وعده أحدهم مرجعا في أس المشاكل التي تكابدها دول المنطقة! والمؤلف (البريطاني – الأمريكي الجنسية، اليهودي الديانة، ١٩١٦م) من أشهر مستشرقي ومؤرخي الشرق الأوسط، وعمل أستاذا في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، وبجامعتي بريستون وكورنيل الأمريكيتين. وللمؤلف عشرات المقالات و٤٦ كتابا عن تاريخ الشرق الأوسط ترجمت معظمها إلى أكثر من ٢٠ لغة. ومعروف عن المؤلف مناصرته لإسرائيل في صراعها ضد بعض الدول العربية، وتبنيه للسياسات الغربية اليمينية، ولـ "شرق أوسط جديد".

المترجم

***

نشر كثير من المراقبين الأوربيين (وغيرهم) ومنذ أواخر القرن الثامن عشر كتابات متنوعة عن الطرق والوسائل التي كان يصطاد بها الأفارقة ويرحلون ويباعون في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسجل الرحالة محمد بن عمر

التونسي والذي زار دارفور في بدايات القرن التاسع عشر في كتابه "تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان" عن مزارع كان يربى فيها السود للبيع. وكان يعيش في تلك المزارع المسترقون والمسترقات الذين جلبوا من الجبال المجاورة للتناسل، وكما تباع المعز والغنم كان أطفال هؤلاء المسترقين يعرضون سنويا للبيع كذلك. وكان من ملاك تلك المزارع من كان يمتلك ٥٠٠ – ٦٠٠ من ذكور وإناث الرقيق.

ومما ورد في كتاب الرحالة التونسي يتضح أن تجارة الرقيق كانت قد توسعت جدا في السودان، وربما يعزي سبب هذا لأحداث وقعت في الشمال. فعقب سيطرة الروس على شرق أوربا وضمهم للقرم في عام ١٧٨٣م توقفت عمليا تجارة الرقيق الموسمية التي كان يمارسها التتار، ومنذ قرون، من قرى أوكرانيا والمناطق المحيطة بها والتي كانت تشمل بيع المسترقين والمسترقات في اسطنبول ومدن الإمبراطورية العثمانية الأخرى. وكان سيل "الرقيق الأبيض" القادم من غرب ووسط أوروبا قد توقف منذ زمن بعيد. وتوقف آخر مصدر لتصدير الرقيق الأبيض للعالم الإسلامي بعد ضم الروس لأرض القوقاز في الأعوام بين ١٨٠١م و ١٨٢٨م. وبسبب فقدانها لمصادر الرقيق من الجورجيين والشركس، لجأت الدول الإسلامية لمصادر أخرى، كانت أفريقيا السوداء هي أهمها. وساهم تقدم المصريين جنوبا في عهد محمد علي باشا في إِنْتِعَاش تلك التجارة.

وكانت طرق تجارة الرقيق الكلاسيكية، ومنذ العصور الوسطى، تبدأ من غرب أفريقيا (مناطق غينيا وما حولها) عبر الصحراء إلى المغرب والجزائر وتونس، أو من السودان عبر النيل شمالا أو عبر الصحراء إلى مصر، أو من شرق أفريقيا عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي إلى الجزيرة العربية والعراق وإيران وغيرها من الأقطار. وبعد ذلك تم استحداث طرقا جديدة تبدأ في كانو عبر أغادير وغدامس وطرابلس، ومن وداي ودارفور عبر بوركيو وتبيستي إلى الكفرة وبرقة.

ومع تنامي النفوذ الأوربي على مصر والمغرب العربي ومحاولة الحكومة العثمانية تثبيط المتاجرة في الرقيق الأسود تزايدت أهمية طرق ومسارات تجارة الرقيق التي كانت بعيدة عن المراقبة. وكانت إحدى تلك الطرق في ليبيا، والتي غدت فيها طرابلس وبنغازي من أكبر مراكز تجارة الرقيق واللتان كانتا تستقبلان الرقيق القادم من تشاد وبقية دول غرب أفريقيا مثل نيجيريا وتصدرانه إلى مناطق الإمبراطورية العثمانية وإلى آسيا. (للمزيد في هذا الموضوع يمكن قراءة المقال المعنون: "تجارة الرقيق في ليبيا" هنا:
https://ar-ar.facebook.com/Zawyatarrujban/posts/295672197234915
(المترجم).

وكان المسترقون يكابدون أشد صنوف العذاب في رحلاتهم القسرية الطويلة من بلادهم إلى محطاتهم النهائية. ففي خطاب بعثه القائد التركي مصطفى راشد باشا إلى حاكم طرابلس التركي أشار الرجل إلى وفاة ١٦٠٠ من المسترقين السود عطشا وهم في طريقهم من بونيو إلى فزان، وذكره بأن الشرع المقدس يبيح الرق، غير أنه يوجب أيضا حسن معاملة هؤلاء الرقيق، وحذره من مغبة سوء معاملتهم، وطالبه بضرورة معاقبة تجار الرقيق المذنبين حتى لا تتكرر مثل تلك الحادثة الكارثية. واستمرت تجارة الرقيق لسنوات بعد ذلك. ففي عام ١٩١٢م أرسل سيدي أحمد شريف السنوسي للمندوب الإيطالي في طرابلس عددا من الهدايا شملت فتاتين زنجيتين وعاج وبندقيته (قال إنه قد باركها قبل أن يبعث بها!)، وزعم المندوب الإيطالي أنه ظل في حيرة من أمره في ما سيفعل بالسيدتين السوداوتين!

وكان السوق الثاني المهم في الجزيرة العربية هو في الحجاز (والذي كان تحت الإدارة التركية) حيث كان المسترقون يصلون لذلك السوق عبر البحر من شرق أفريقيا، وقد يباعون لتجار ينقلونهم شمالا لبلاد الشام أو لمصر.

وكان الطريق الثالث (والأقدم) الذي كانت تسلكه قوافل تجار الرقيق فقد كان يمر بالسودان عبر البحر الأحمر للجزيرة العربية أو عن طريق النيل لمصر. وقامت السلطات البريطانية والمصرية وفي أوقات مختلفة بتثبيط المرور عبره وذلك منذ نهايات القرن السابع عشر وبدايات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إلى أن جاءت المهدية فأحيت تجارة الرقيق تارة أخرى، إلى أن أوقفتها حملة استعادة السودان في أعوام ١٨٩٦ – ١٨٩٨م.

وكان الغرض الرئيس الذي كان يستخدم فيه الرقيق الأسود هو الخدمة المنزلية. بينما ظفر نفر قليل من السود الأحرار بوظائف متنوعة، بل وتسنم بعضهم في الجزيرة العربية مواقع مهمة في الدولة، بعكس مصر، والتي كان دور المسترقين فيها أكثر تواضعا. فقد لاحظ الرحالة بروان أنه وجد بمنزل كل مصري زاره خدما من الزنوج، ولاحظ أيضا وجود أعداد ليست بالقليلة من النوبة السود يعملون أحرارا كحمالين وبوابين في قصور الأثرياء وكباعة متجولين لـ "البوظة" والمأكولات الأخرى، وهذا مشاهد حتى اليوم. وكانت هنالك عدد من المسترقات الأفريقيات السود المحظيات في بيوت المصريين العاديين متوسطي الثراء، إذ لم يكن بمقدور إلا الأثرياء جدا شراء المسترقات الشركسيات البيضاوات. وكانت المسترقات الحبشيات يقعن في المرتبة الوسطى، إذ أنهن لسن في بياض الشركسيات، غير أنهن أقل سوادا من الأفريقيات الأخريات (يجب تذكر أن تلك هي عبارات وأفكار الرحالة براون والذي زار مصر والسودان في ١٧٩٣م وإدوارد لين والذي زار مصر في ١٨٣٣م، ولا نعلم إن كان المؤلف يحمل ذات الأفكار عن تفضيل النساء بحسب اللون! المترجم). وذكر المندوب البريطاني في الخليج (الفارسي) في تقرير له بتاريخ ٨/ ٧/ ١٨٤٢م عن تجارة الرقيق الأفارقة في الجزيرة العربية أن المسترقين الذكور كانوا يستخدمون في الأعمال الشاقة في داخل وخارج البيت، بينما تعمل المسترقات في الطبخ وجلب الماء وغير ذلك من الأعمال المنزلية، وفي أحوال نادرة

كن يعملن كمحظيات عند الفقراء من الرجال. وكان الذكور والإناث من الرقيق في الجزيرة العربية يعاملون معاملة أفضل بكثير مما كانوا يعاملون به في غيرها، فقد كانوا يطعمون ويكسون جيدا، ويبعث بالذكور منهم للمدارس لتعلم القراءة والكتابة، ثم يعين النابهون منهم في قيادة السفن والإدارة وغير ذلك من المهن. وقد يحتفظ بالإناث عادة كمحظيات، أو يتم تكليفهن بأعمال خفيفة في خدمة الحريم. وللمخصيين من الأحباش والنوبة قيمة مالية عالية، ولا يعمل هؤلاء إلا في خدمة أكابر القوم وعائلاتهم.

وكان المخصيون من الرقيق البيض والسود (ويسمون الأغوات) من أهم الشخصيات في بلاط الإمبراطورية العثمانية، وكان المخصيون السود هم الفئة الوحيدة من الرقيق السود الذين كانت لديهم فرص حقيقية لنيل مناصب عليا في الدولة. غير أن الغالبية العظمى من الرقيق المخصيين كانوا يعملون في وظائف وضيعة نسبيا. وبحسب تقديرات لويس فرانك في عام ١٨٠٢م كان يتم إخصاء ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ من الأطفال الأفارقة المسترقين كل عام في منطقة أبو تيج في صعيد مصر والواقعة في طريق القوافل القادمة من السودان للقاهرة. وكانت أعمار هؤلاء الأطفال بين الثامنة والعاشرة، لا تتعداها أبدا، إذ أن أخطار العملية تزداد مع تقدم عمر الصبي. وكان ثمن الواحد منهم يعادل ضعف ثمن الصبي غير المختون، وكان ذلك هو الحافز الرئيس لتجار الرقيق لإجراء تلك العملية والتي قد تودي أحيانا بحياة الصبي التعيس.

وذكر الرحالة والمستشرق السويسري بيركهاردت والذي زار مصر والسودان في عامي ١٨١٣ و١٨١٤م أن عمليات إخصاء الصبية كانت تجرى في مكانين، أحدهما (وأقلهما أهمية) في غرب دارفور، حيث يخصى الصبية المسترقون ويبعث من ينجو من أخطار العملية للبيع في مصر أو يرسل عبر ميناء سواكن كهدية للحرمين

في الجزيرة العربية. وأما المركز الأهم لخصي المسترقين فقد كان في زاوية الديار، وهي قرية في صعيد مصر قرب أسيوط يقطنها أقباط.، وتتم فيها نحو 150 عملية إخصاء كل عام. وكان المخصيون من الصبية يبعثون لتركيا وأوروبا كـ "حراس للفضيلة" في المنازل. ولم يشهد الرحالة السويسري تلك العمليات إلا أنها وصفت له بكثير من التفصيل. وكان يقوم بعمليات الإخصاء راهبان قبطيان ماهران. وكانت مهنة الراهبين محل احتقار حتى من أراذل المصريين، غير أن الحكومة كانت تحمي الرجلين وتفرض عليهما ضريبة سنوية يدفعانها من الأرباح الضخمة التي يحصلون عليها من تجار الرقيق. وشهد الرحالة بأنه من بين ستين طفلا أجريت عليهم عملية الإخصاء في خريف عام ١٨١٣م توفي طفلان مسترقان فقط. وذكر ذلك الرحالة أن ثمن الصبي المسترق في أسيوط هو نحو ثلاثمائة قرشا، وبعد خصيه يرتفع سعره لألف قرش. ويدفع تاجر الرقيق للراهب الذي يقوم بإجراء العملية ٤٠ – ٦٠ قرشا على الرأس الواحد. ولعل ذلك الفارق الكبير في سعر الصبي المسترق قبل وبعد الإخصاء هو ما يضعف عاطفة الرحمة والشفقة (إن وجدت) في قلوب تجار الرقيق.

وذكر الرحالة والمستشرق السويسري بيركهاردت أيضا أنه في حوالي عام ١٨١١م أمر محمد على باشا بإخصاء ٢٠٠ من صبية دارفور ليبعث بهم كهدية للسلطان التركي.

وبعد تحريم مصر إجراء عمليات الإخصاء على أرضها صارت تلك العمليات تجرى في السودان، وبعد "شفاء" الأطفال المخصيين يبعث بهم لمصر.

وأما تحريم تجارة الرقيق فقد بدأت بتأثير وضغوطات أوربية. وكان أول حاكم عربي يحرر الرقيق هو بيه تونس، والذي أصدر في يناير ١٨٤٦م قانونا بذلك. غير أن ذلك لم يطبق على الرقيق السود إلا بعد الاحتلال الفرنسي. وبدأت الإمبراطورية

(الخلافة) العثمانية في عام ١٨٣٠م في إجراءات تحرير الرقيق عندما أصدرت فرمانا يحرر فقط المسترقين الذين ظلوا على ديانتهم المسيحية (وشمل ذلك الأغاريق)، أما المسترقين المسلمين فلم يشملهم ذلك الفرمان! وفي عام ١٨٤٧م أفلحت الحكومة البريطانية في نيل بعض التنازلات من الإمبراطورية (الخلافة) العثمانية بخصوص المسترقين السود، وبعد عقد من الزمان صدر فرمان يحرم الاتجار في الرقيق السود في كل أراضي الخلافة عدا الجزيرة العربية (لأسباب مختلفة أسهب فيها المؤلف).

الفتوحات الإسلامية لأحمد زيني دحلان: نظرة معاصرة للمهدي السوداني

Ahmad Zayni Dahlan's Al-Futuhat Al –Islamiyya: A contemporary view of the Sudanese Mahdi

Heather Sharkey هيزر شاركي

◇◇◇◇◇◇

تقديم: هذه ترجمة لمعظم ما جاء في مقال للدكتورة الأمريكية هيزر شاركي الأستاذة المتخصصة في تاريخ ولغات وحضارات الشرق الأوسط والأدنى في جامعة بنسلفانيا، والمنشور في عام ١٩٩٤م بالعدد الخامس من الدورية العالمية "Sudanic Africa". وللكاتبة عدة كتب ومقالات عن السودان ومصر كنت قد عرضت من قبل لبعضها منها كتاب "العيش مع الاستعمار: الوطنية والثقافة في السودان الإنجليزي المصري"، وكتاب "الإنجيليون الأمريكيون في مصر" و"الهوية والمجتمع في الشرق الأوسط المعاصر" و"تاريخ الصحافة العربية في السودان".

المترجم

***

كان السيد أحمد بن زيني دحلان (١٨١٧ – ١٨٨٦م) هو كبير فقهاء ومفتي المذهب الشافعي في مكة، وإمام المسجد المكي في أخريات سنوات العهد العثماني. ولهذا الشيخ (وهو من حفدة الشيخ عبد القادر الجيلاني. المترجم) مؤلفات كثيرة في مواضيع متعددة شملت الشريعة واللغة العربية والتاريخ وغير ذلك. ووصفه الباحث الألماني الأصل يوسف (جوزيف) شاخت بأنه "الممثل الوحيد للكتابات التاريخية في مكة في القرن التاسع عشر، والذي تناول كثيرا من الأمور الموضوعية الخلافية والمثيرة للجدل حتى وفاته في المدينة عام ١٨٨٦م".

ولعل أشهر كتب السيد دحلان هو كتاب "الفتوحات الإسلامية"، وهو كتاب تاريخي مسحي رصد المؤلف فيه كل الفتوحات الإسلامية منذ حروب الردة (٦٣٢ - ٦٣٣ هـ) وحتى عام وفاته (١٨٨٦م، ١٣٠٤هـ).

وفي أحد الفصول الأخيرة لكتابه أفرد المؤلف عدة صفحات لمناقشة أمر الحركة المهدوية (اليافعة حينها) لرجل يقال له محمد أحمد في السودان. ولم يتطرق إلى الآن (المقصود بالطبع عام ١٩٩٤م عام نشر المقال. المترجم) أي أحد من المهتمين بتاريخ السودان لهذا الجزء من هذا المؤلف الشهير، رغم أنه يعد مصدرا معاصرا ومهما من مصادر الحركة المهدوية في السودان. ولعل مصدر أهميته يكمن في أنه يقدم منظورا (مغايرا) من فقيه مسلم وغير سوداني عن صحة وشرعية دعوة مهدية محمد أحمد، وهو أيضا يستغل عرضه في هذا الكتاب عن دعوة "المهدي السوداني" في التوسع في شرح آرائه الشخصية عن ضعف العالم الإسلامي في مقابل القوى الأوربية، وطبيعة الدولة الإسلامية الحقيقية/ القويمة، وما ينبغي أن تكون عليه، وعن الضرورة الملحة لاستعادة المسلمين لقواهم الروحية والسياسية والتي كانت في أوجها في عهد الخلفاء الراشدين الأربعة (٦٣٢ – ٦٦١ هـ).

ويرصد كتاب "الفتوحات الإسلامية" كذلك التاريخ العسكري الإسلامي من بعد وفاة النبي محمد في عام ٦٣٢ هـ. ففي المجلد الأول من الطبعة المصرية للكتاب (والصادرة في ١٩٦٨م) سجل المؤلف، وبترتيب زمني، التوسع الإقليمي في مناطق الهلال الخصيب وما وراءها حتى عهد صلاح الدين والصليبيين. بينما تناول المجلد الثاني فتوحات المغول والخلافة العثمانية. وتناول السيد دحلان أمر "مهدي السودان" في الفصل الذي خصصه للسلطان عبد الحميد الثاني (والذي حكم بين عامي ١٨٧٦ و ١٩٠٩م)، وكان هو خليفة المسلمين حينما كتب السيد كتابه، ورصد فيه الأحداث في عهد ذلك السلطان بين عامي ١٨٧٦ حتى أوائل

ثمانينيات القرن التاسع عشر. ويسجل المؤلف هنا التناقص الواضح والتقلص المستمر في الأراضي التي كانت تسيطر عليها الخلافة العثمانية، والعوامل التي أدت لخسارتها لأراضي البلقان (خاصة بلغاريا والبوسنة والهرسك) عقب الهزيمة الساحقة التي منيت بها من قبل الروس في حروب أعوام ١٨٧٧ -١٨٧٨م، وتأجير قبرص للبريطانيين في ١٨٧٨م، واحتلال الفرنسيين لتونس في عام ١٨٨١م، وقيام ثورة عرابي واحتلال البريطانيين لمصر في عام ١٨٨٢م.

ولذا ليس من المستغرب أن يأتي تناول السيد دحلان لمهدي السودان عقب ذلك السجل المحزن من فقدان متوال ومتسارع للأراضي في العالم الإسلامي. وتجد في ما كتبه السيد دحلان عن "مهدي السودان" وفي موقفه منه رغبة ضمنية وبعض أمل (ولو مؤقت) في أن تكون دعوة محمد أحمد هي دعوة ربانية صادقة لا تهدف إلا لبعث الدين وإعادة مجده والدفاع عن المسلمين روحيا وسياسيا. وبذا يمكننا الزعم بأن موقف شيخ دحلان من دعوة محمد أحمد كان موقفا مزدوجا يحمل بين جنباته عنصري الحذر وعدم التحيز في آن معا.

وكانت ترد للسيد دحلان كثير من الأنباء عن الأحداث في السودان. فقد كتب في عام ١٢٩٧هـ (١٨٧٩ – ١٨٨٠م) عن ظهور رجل مشهور بالتقوى اسمه محمد أحمد، وهو شريف حسني، (أي من نسل الرسول عن طريق حفيده الحسن) وصوفي يتبع الطريقة السمانية. وأن الرجل قد خاض مع أنصاره، الذين كان ليس لهم من سلاح إلا الحراب والمدي، معارك ضارية ضد الخديوي توفيق ثم ضد البريطانيين في كردفان وكسلا والخرطوم وبربر ودنقلا، وانتصر فيها جميعا رغم قوة وتقدم أسلحة خصومه. وكتب أيضا أنه بالقرب من سواكن أفلح قائد من قادة محمد أحمد المقربين اسمه عثمان دقنة في هزيمة الجنود البريطانيين والمصريين هزيمة ساحقة. وقدر أن عدد أفراد قوات الرجل لا يقل عن ثلاثمائة ألف جندي من الأنصار.

هل كان محمد أحمد هو "المهدي" بالفعل؟ تباينت التقارير التي كانت تصل للسيد دحلان عن حقيقة أمر الرجل. فبعض هذه التقارير كانت تؤكد أن الرجل كان يزعم أنه هو "المهدي المنتظر"، بينما وصلته تقارير بأنه لم يقل بذلك، وكل ما كان يدعو إليه هو إعادة الحكم بشرع الله، وطرد البريطانيين من مصر. وأجمعت كل التقارير الواردة للسيد دحلان على أن محمد أحمد رجل تقي ورع، بينما اتهمت تقارير أخرى جنود الرجل بالضلوع في أعمال نهب وسلب ووحشية وسفك لدماء الأبرياء، لم تستثن حتى العلماء والنساء والأطفال. وعلى النقيض من ذلك برأت تقارير أخرى "مهدي السودان" من كل ذلك، وأكدت رفضه التام وإدانته لتلك الممارسات إن كانت قد وقعت من جنده بالفعل.

وبعد أن رصد السيد دحلان الأحداث الجارية في السودان، اتبع الأسلوب التاريخي في تسجيل آثار من سبقوه من العلماء في أمر المهدي والمهدية، وفعل ذلك بتفصيل وتوسع شديدين. وركز على الأحاديث النبوية التي وردت في شأن المهدي والمهدية، مستشهدا بأقوال وشروحات جلال الدين السيوطي (والمتوفى في عام ١٥٠٥م) وابن حجر الهيثمي (والمتوفى في عام ١٥٦٥م) والقرطبي (والمتوفى في عام ١٢٧٢م) وآخرين كثر. وتطرق المؤلف أيضا لنظريات ابن خلدون (المتوفى عام ١٣٨٢م) عن تاريخ الحركات المهدية في الإسلام (ذكرت مصادر أخرى أن ابن خلدون توفي في عام ١٤٠٦م وليس كما ذكرت كاتبة المقال. المترجم). وليس من السهل فرز وتمحيص موقف الشيخ دحلان الشخصي والصريح في أمر مهدي السودان، إذ أنه يقوم – وبكل مهارة وحذق- بنسج أفكاره الخاصة وبثها في وسط استشهادات مطولة ومقتطفات كثيرة من أقوال السابقين، وكثيرا ما كان يعيد صياغة أقوالهم بأسلوبه الخاص مما يصعب معه تبيان موقفه الشخصي هو من مواقف وآراء من سبقوه من العلماء. إلا أنه، وبكثير من الصبر والدقة وتتبع خيوط الحجج المتشابكة التي أوردها السيد دحلان، يمكن تبين أفكاره بقدر كاف من الوضوح والجلاء.

وباختصار، يمكن القول بأن السيد دحلان مستعد للقبول بأن محمد أحمد قد يكون "مهديا" إذ أنه يمتلك بعضا من الصفات التي ذكرت في الأحاديث النبوية عن المهدي، وهو أيضا رجل يقود دعوة تقية ورعة لإقامة العدل وتحكيم الشريعة. غير أن السيد دحلان يقول – وبصراحة مطلقة– أن محمد أحمد لا يمكن أن يكون بأية حال هو "المهدي المنتظر"، إذ أن ذلك يتطلب تحقيق شروط محددة لا تنطبق على الرجل. فالمهدي المنتظر هو حاكم عادل من نسل السيدة فاطمة سيزيل الظلم والفساد والاستبداد من على وجه الأرض، وينشر العدل وصحيح الدين، ويقاتل وينتصر على أعداء الإسلام. ومن شروطه أيضا ظهوره بمكة في آخر الزمان عند اشتداد الفتن وعدم وجود "خليفة" للمسلمين، وقبل نزول عيسى والدجال. (جاء في موسوعة الويكيبيديا أن من شروط صحة المهدي المنتظر أن يكون: " اسمه محمد ابن عبد الله، من أهل بيت النبي، من ولد فاطمة، أجلى الجبهة، أقنى الأنف، يصلحه الله في ليلة، تُملأ الأرض قبل خلافته ظلما وجورا، فيملؤها بعد خلافته قِسطًا وعدلًا، وذلك في آخر الزمان. يملك سبع سنين أو أكثر، يسقيه الله الغيث، وتخرج الأرض نباتها، وتكثر الماشية، وتعظم الأمة، وتنعم في عهده نعمة لم تنعمها قط، يعطي المال صحاحا، ويحثيه حثيا، لا يعده عدا. وهناك قول بأنه هو الذي ينزل عيسى ابن مريم فيصلى وراءه؛ وهذا القول أن المهدي معاصرٌ لخروج الدجال؛ لأن عيسى – بعد نزوله من السماء- يقتل الدجال حسبما جاء في أحد الأحاديث. المترجم).

ومن الملاحظ أن السيد دحلان قد ركز في رفضه لكون محمد أحمد هو "المهدي المنتظر" على أن المسلمين (وقت كتابته لمؤلفه) لديهم خليفة مسلم يحكمهم وهو الخليفة العثماني السلطان عبد الحميد الثاني. وتشير مقولة المؤلف عن هذا الخليفة العثماني أنه يقبل بفكرة أن بإمكان خلافة عبد الحميد (وكذلك الإسلاموية العالمية Pan – Islamism) أن تغدو عاملا موحدا للعالم الإسلامي قاطبة،

خاصة في هذه الأزمان المضطربة (التي ألف في غضونها السيد دحلان كتابه). وهو بذلك كأنه يقول بأن يجب قتل محمد أحمد إن لم يكن بالفعل مهديا، بل مجرد طاغية متمرد على سلطان المسلمين. ولكنه يقرر أيضا بأن محمد أحمد إن لم يكن مهديا بالفعل، فإن دعوته هذه تفعل خيرا بطردها للبريطانيين من مصر، وتساعد بذلك الدولة العثمانية. وأورد السيد دحلان في كتابه، وفي هذه النقطة الأخيرة، حديثا أورده السيوطي عن أن أميرا إفريقيا سيأتي قبل ظهور المهدي المنتظر، وهذا مما يدلل -من وجهة نظره- على انطباق بعض شروط صحة المهدية على محمد أحمد السوداني (ألفت في صحة أو عدم صحة هذه الأحاديث كتب كثيرة، منها مثلا كتاب "المهدي المنتظر في روايات أهل السُّنة والشِّيعة الإمامية - دراسة حديثيَّة نقديَّة" للدكتور عداب محمود الحمش، وورد نقد موسع لهذا الكتاب في مواقع إسفيرية عديدة منها موقع "الدرر السنية". المترجم).

واقتفى السيد دحلان طريق ابن حجر في قبوله بفكرة ظهور أكثر من "مهدي" في أزمان مختلفة، وذلك قبل ظهور "المهدي المنتظر"، مشيرا لأسماء كثيرة انطبقت عليها - من وجهة نظره- صفة "المهدية" منها على سبيل المثال محمد ابن الحنفية وعمر بن عبد العزيز ومحمد بن عبد الله النفس الزكية وابن تومرت وغيرهم.

ويرى السيد دحلان عدم جدوى محاولة توقع زمن ظهور "المهدي المنتظر"، فذلك من علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله. ويقرر أن "المهدي المنتظر" لا (ولن) يعلن هو بنفسه عن ظهوره، إذ أن وجوده وحده سيجعل الناس يجمعون على أنه هو بالفعل "المهدي المنتظر" ويأتونه جميعا مبايعين.

وكانت معارك الحركة المهدوية في السودان التي وردت في كتاب "الفتوحات الإسلامية" هي آخر المعارك التي خاضها "مهدي السودان". وشمل تناول السيد دحلان لحركة محمد أحمد (والحركات المهدوية عبر التاريخ على وجه العموم)

توضيح آرائه حول طبيعة وشرعية النشاط الدعوي الإسلامي و الـ Muslim activism والحركات الإصلاحية الدينية، خاصة في أوقات الفتن. فكتب يقول ما معناه: " لقد استخلصت من كثير من المصادر التي قرأتها عن المهدي والمهدية أن المهدي لا يمكن له أن يفلح في دعوته إن لم يقم بتطبيق الشريعة ويتبع سنن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده".

والشرط الأهم عند السيد دحلان لتقليد وإتباع النبي والخلفاء الراشدين، وبالتالي إحياء نشاط العالم الإسلامي في مجالي الدين والسياسة هو توخي الزهد في الدنيا، أي كبح جماح النفس عن طلب الملذات، والعمل الجاد والتبسط في العيش (أو كما يقال: ترك حلالها مخافةَ حسابِهِ، وترك حرامها مَخافة عقابه. المترجم). وكتب السيد دحلان ما نصه: "يقولون إن الناس على دين ملوكهم. لذا فإن الخليفة هو من يجب عليه أن يكون نعم المثال لرعيته من المسلمين"، وأتى بمثال تاريخي للخليفة الوليد بن عبد الملك، والذي كان مغرما بالمعمار وفنونه، فتضاعف في عهده اهتمام الناس بتشييد القلاع والقصور والنصب التذكارية، وبأخيه الخليفة سليمان بن عبد الملك، والذي كان مغرما بالطعام لدرجة الشره والنهم، لذا استحوذ التوسع والتفنن في صنوف الأطعمة وطرق طبخها وتقديمها على اهتمام رعيته. وجلب المؤلف هذين المثالين للتدليل على الحالة المزرية التي تردت لحضيضها الخلافة الإسلامية في العهد الأموي. ولم تؤوب الدولة الأموية عنده إلى صحيح الإسلام الذي كان عليه الخلفاء الراشدين إلا بعد تولي عمر بن عبد العزيز مقاليد الخلافة. فقد كان ذلك الخليفة رجلا تقيا ورعا وعادلا لم ينشغل إلا بالجاد من الأمور في أمور الدولة والعباد، فعادت الرعية للانشغال بالصالح من الأعمال الدينية والدنيوية. وخلص السيد دحلان إلى أنه ما لم يتصف كل قادة المجتمع الإسلامي (الملوك والأمراء والحكام والقضاة الخ) بصفة الزهد في الدنيا فإن المجتمع لن ينصلح، إذ أن الناس، بالفعل، "على دين ملوكهم". فالزهد – بحسب رأيه- هو ما يعبد

الطريق للإصلاح والصلاح في الدنيا والآخرة، ولتطبيق الشريعة وقتال الكفار الخ. وليتحلى الخليفة بصفة الزهد في الدنيا يجب عليه أن يضع نفسه على قدم المساواة مع المسلمين الآخرين، وأن يتصف بالاعتدال والأمانة وعفة اليد (أي الإمساك عن التصرف في مال المسلمين). وعلى العامة والخاصة أن يأخذوا من "بيت المال" ما يسد حاجتهم للعيش وأن يخرجوا زكواتهم وأن يكثروا من الصدقات على مستحقيها. وستكون نتيجة ذلك كله هو زوال الفقر وسيادة التوافق والانسجام بين الرعية مع مرور السنوات. ويختم المؤلف هذا الجزء من كتابه محذرا الأمة الإسلامية من أن المسلمين قد وقعوا فريسة للشهوات والرغبات الدنيوية، مقتدين بكبرائهم الذين انغمسوا في أكل أموال "بيت مال" الرعية، وأنه ما لم يعود هؤلاء لما كان عليه الخلفاء الراشدين من قبلهم فلن يكتب لهم الظفر على الكفار. ويقول بأن الأمة الإسلامية في حاجة لخليفة في مثل زهد عمر بن العزيز ليعود بها لعهدها الزاهر القوي. وبعبارة أخرى فهو يعتقد بأن الأمة الإسلامية تحتاج لـ "مهدي منتظر" والذي – بحسب قوله – سوف "يتبع سنن الخلفاء الراشدين، ويزهد في الدنيا ونعيمها، ولا يأخذ من "بيت المال" إلا قدر حاجته، وسيتقفى الناس أثره، ويفعلون ما يفعله... وإن تحقق ذلك فسوف يغدو كل فرد من أفراد الرعية جنديا يعمل من أجل نصرة الإسلام...".

ويؤكد السيد دحلان في كتابه على أن محمد أحمد السوداني ليس هو بالتأكيد ذلك المهدي المنتظر، غير أنه يرحب في ذات الوقت بكل عمل يعاكس (أو يقلب) مد التيار الحالي للأحداث.

استسلام وجهاء أم درمان

The Capitulation of Omdurman Notables

Robert S. Kramer روبرت كرامر

◇◇◇◇◇◇

في هذا المقال قام بروفسيور روبرت كرامر (أستاذ تاريخ الشرق الأوسط وأفريقيا بكلية سانت نوربينت بولاية وسيكنسون الأمريكية، والمجيد للعربية) بترجمة رسالة بعث بها بعض وجهاء مدينة أم درمان (وعددهم ٦٨ فردا، أورد أسمائهم وتوقيعاتهم جميعا) بعيد هزيمة جيش الأنصار بقيادة الخليفة عبد الله (يوم ٢/ ٩/ ١٨٩٨م) إلى الجنرال كتشنر سردار الجيش المصري. ونشر المقال في المجلة النرويجية Sudanic Africa في عددها الثالث والصادر في عام ١٩٩٢م.

وعلى الرغم من أن الكاتب بدأ مقاله بأن هذه الرسالة (والمحفوظة الآن في جامعة دارم البريطانية) تمثل "وقتا غير سعيد" في تاريخ السودان، وأن بعض السودانيين المعاصرين يفضلون أن ينسوا (أو يتناسوا) تلك الأيام وما جرى فيها، إلا أنه لا يرى في تلك الرسالة أي سبب للحرج أو الأسف، إذ أن القوة العسكرية للجيش الغازي كانت متفوقة بصورة ساحقة، وقامت بفرض سيطرتها في وقت وجيز لم يترك مجالا للشك في عقل ووجدان أي مواطن سوداني في المدينة أن عهد الخليفة عبد الله قد أدبر، وأن نظاما جديدا قد بدأ لتوه في تولي مقاليد الحكم في البلاد. واختار بعض السودانيين الخروج من المدينة في رفقة الخليفة، وتفادوا بذلك اعتقال الغزاة لهم، بينما بدا أن غالب من بقى من سكان المدينة تخلوا عن ولائهم للمهدية، وحتى بكل ما كان يذكرهم بعهدها من جبب مرقعة وغيرها. وظلوا بالمدينة في انتظار ما سيفعل الله بهم في العهد الجديد. ويعد كاتب المقال رسالة

وجهاء أم درمان لسردار الجيش المصري شهادة ودليل على غريزة حفظ النفس وهي غريزة إنسانية متأصلة.

وتمثل الأحداث التي وقعت في أم درمان بعيد انتهاء معركة كرري خلفية مهمة لرسالة وجهاء المدينة لكتشنر. ففور دخول الجيش الغازي بقيادة كتشنر للمدينة استسلم له عدد من سكانها، وأعلن كتشنر عفوا عاما ضمن فيه – بحسب ما جاء في المقال– سلامة سكان أم درمان (ولكنه لم يأت على ممتلكاتهم بذكر). وعلى مدى ثلاثة أيام عقب دخول الجيش الغازي للمدينة قام جنوده باستباحتها ونهب ممتلكات سكانها دون أي تدخل أو اعتراض من قادتهم، وربما برضائهم.

وزاد الطين بلة أن بعض الجهادية (وهم الجنود السابقين الذين عملوا في خدمة جيش المهدي والخليفة – وقبل ذلك في خدمة الحكم التركي المصري- وغالبيتهم من ذوي الأصول النوبية والجنوبية) كانوا قد استغلوا حالة الفوضى وانعدام الأمن التي أعقبت دخول الغزاة للمدينة فطفقوا في تسوية حساباتهم مع أعدائهم في المدينة بصورة دموية عنيفة. وغضت سلطات الجيش الغازي طرفها عن تلك الممارسات الانتقامية، إذ أنها كانت تأمل في استيعابهم لاحقا في جيشها. وذكر كاتب المقال أنه أفرد فصلا كاملا لمناقشة دور الجهادية بأم درمان في عهد المهدية في كتاب له بعنوان "مدينة مقدسة على النيل".

وأورد الكاتب أيضا ما نشره أرنست بينيت المراسل الصحفي البريطاني المرافق للجيش المصري البريطاني في مقال له في عام ١٨٩٩م عن أن كل جرحى جيش الخليفة في كل المعارك التي خاضوها مع الجيش المصري البريطاني كانوا يقتلون على الفور. وذكر ذلك الصحفي في مقاله أن عمليات النهب والسلب التي قام بها الجيش الغازي في أم درمان لثلاثة أيام متوالية لم يقم بها الجنود السودانيون فقط، بل شاركهم فيها الجنود البريطانيون أيضا. وبالطبع أنكر المسؤولون البريطانيون ذلك الزعم بشدة في بيان رسمي في البرلمان.

ولم تذكر رسالة وجهاء أم درمان لكتشنر شيئا كثيرا عن تلك الأحداث التي جرت في الأيام الثلاثة التي أعقبت دخول الجيش الغازي للمدينة، ولكنهم طلبوا في رسالتهم من كتشنر "إعادة الرقيق الفارين لمالكيهم حتى تبدأ عجلة الاقتصاد في الدوران من جديد" أو كما قالوا!

ولا يعرف الكثير عن الظروف التي كتبت فيها الرسالة أو تاريخ كتابتها على وجه التحديد، إلا أن هنالك ترجمة إنجليزية غير دقيقة لتلك الرسالة كان تاريخها هو ٢/ ١٠/ ١٨٩٨م (أي بعد نحو شهر من معركة كرري). ولا يعقل بالطبع أن ينتظر وجهاء أم درمان لشهر كامل قبل أن يلتمسوا من السردار إرجاع ممتلكاتهم إليهم، خاصة وأنهم كانوا قد قدموا تلك الرسالة إنابة عن كل سكان أم درمان، وبعض هؤلاء كانوا من أحرار سكان المدينة من ذوي البشرة الداكنة، الذين اعتقلهم الجنود الغزاة بغرض تجنيدهم قسرا في الجيش الحكومي باعتبارهم من عبيد المدينة! ولا أحد يعلم على وجه اليقين إن كان السردار موجودا بأم درمان في يوم كتابة الرسالة المترجمة (٢/ ١٠/ ١٨٩٨م). فبعض الوثائق تشير إلى أن السردار كان قد غادر المدينة على ظهر باخرة على النيل الأبيض لفشودة في يوم ٢٤/ ٩/ ١٨٩٨م، ثم آب بعد ذلك إلى القاهرة ومنها إلى لندن. وربما تكون تلك الرسالة قد قدمت لكتشنر قبل سفرة لفشودة في العاشر من سبتمبر.

ولا ريب أن تلك الرسالة كانت قد كتبت على عجل، كما هو متوقع في تلك الأيام العصيبة. وقام ٣٤ من الموقعين بختم الرسالة بأختامهم الشخصية، بينما وقع الآخرون بأسمائهم مسبوقة بكلمة: "بخطي". وقام آخر (وهو الحاج....) بوضع ختمه الشخصي مرتين، مرة في السطر الثاني، ومرة أخرى في السطر السادس (كما يتضح في صورة الرسالة التي أرفقها الكاتب في نهاية مقاله). ويصعب -في نظر الكاتب- في ظروف تلك الأيام تخيل أن كل من وقعوا على تلك الرسالة (وعددهم ٦٨ فردا) قد فعلوا ذلك في جلسة واحدة. ولا يعلم على وجه الدقة من هو الذي

قام بصياغة الرسالة، ولكن من المقطوع به أن من قام بترجمتها للإنجليزية لم تكن تلك اللغة هي لغته الأم، ويزعم الكاتب أنه قد يكون ضابطا سوريا أو مصريا من الذين أتوا مع الجيش الغازي. وكان من ضمن الموقعين على تلك الرسالة رجال من علية القوم وكبار السن (حدد الكاتب في مقاله عددا من الأسماء) يصعب تخيل أنهم يرضون بالتوقيع مع بقية الموقعين على تلك الرسالة. وهنالك أيضا أسماء وردت في الترجمة الإنجليزية رغم أنها لم تظهر في الرسالة الأصلية (مثل اسم سكرتير الخليفة الخاص، والذي لا يعقل أن يكون – بالنظر إلى خلفيته – من كتاب أو موقعي تلك الرسالة). ويعتقد الكاتب أن الأسلوب البيروقراطي الذي صيغت به الرسالة يشير إلى أن كاتب الرسالة ربما كان أحد كتاب الخليفة السابقين.

ويعتقد الكاتب أن الرسالة تلقي بكثير من الأضواء على المجتمع السوداني في نهاية عهد المهدية وتشير إلى اعتماد اقتصاده على عمل المسترقين في الزراعة وغيرها، وتشير إلى بدء تكوين حقيقة سياسية جديدة في البلاد، خاصة وأن الموقعين على الرسالة سموا أنفسهم "أصدقاء الحكومة" في مقابل أعدائها "الدراويش". ومن اللافت للنظر إلى أن الرسالة تصف "الجهادية بأنهم "رقيق الدراويش"، وتطلب إعادة "توابع" السكان إليهم (والمقصود بالتوابع هنا بالطبع هم الرقيق) لمواصلة "تطوير البلاد"، وهو جانب كان يجد التعاطف مع النظام البريطاني – المصري الجديد.

ويؤكد الكاتب على أن الموقعين على تلك الرسالة كانوا يشكلون طيفا واسعا من سكان أم درمان. فمنهم من كان يعمل في خدمة العهد المهدوي من مستشاري الخليفة والقضاة وأمناء بيت المال وغيرهم من كبار تجار المدينة ورجال الدين وزعماء القبائل (وذكر الكاتب أمثلة لكل طائفة من هؤلاء). وكانت أصول الموقعين – مع استثناءات قليلة – من مناطق السودان النيلي، أو من ذوي الأصول المصرية.

ويرى المؤلف أن اختيار الموقعين ليمثلوا طيفا واسعا من كافة سكان أم درمان كان عملا سياسيا مقصودا للتأكيد على أن مؤيدي الخليفة هم من قبيلة واحدة.

وأورد الكاتب في ختام مقاله صورة الرسالة الأصلية بأختامها وتوقيعاتها (وبنسخة مطبوعة منها)، وبالترجمة الإنجليزية الخاطئة التي قدمت للسردار، ثم أورد في النهاية ترجمته الشخصية للرسالة. وهذه هي الرسالة المطبوعة باللغة العربية كما وردت دون تغيير:

سردار الجيش المصري سعادتلوا أفندم حضرتي:

نعرض للجناب أن السبب الوحيد في المساعدة لأهالي السودان على إزالة ما حصل لهم من الضرر والضعف والاحتياج إنما هو بواسطة التوابع الذين معهم والآن دخل على جميعهم ما شوش الأفكار بأسباب تعديات بعض عساكر الحكومة والمتحدين معهم من رقيق الدراويش بالهجوم على المنازل ومحلات الحريمات بدعوى التفتيش على العبيد الذكور وفي طي ذلك ينهبون كلما عرض لهم من الخدامات والأحرار الغالب عليهم السمرة وخلاف ذلك حتى انسلب أغلب ما بيد الأهالي وصاروا في حيرة وتشويش مع أن الغالب الذين أخذوهم غير صالحين للعسكرية وإنما أغروهم عليهم المتحدين معهم للأغراض النفسية بدون ملاحظة لمصالح الحكومة بل لهوى النفس والأغراض ليدوروا في خلال أورط العساكر بصفة العساكر لإغراء العساكر بالتشويش على الرعية وسلب راحتهم وفي السابق لما كانت الحكومة أكدت في مادة الرقيق امتنعت التجارة فيه فقط بالكلية ولم يحصل التعرض للتوابع الذين بأيديهم إلا من تضرر للحكومة من أربابه ومعلوم لسعادتكم أن هذا أول فتوح والرعية في تعب شديد من تعديات الدراويش عليهم وفي تشوق كبير لشمول نظر الحكومة عليهم بما يزيل عنهم ما كان حاصلا بهم وأن جميع من وجد الآن في أم درمان هم أصدقاء الحكومة المتشوقين إليها وما كان من

فضولهم بها مع الخليفة إلا بصفة الأسرى والمساجين وكل من كان محاربا للحكومة فقد هلك في الحرابات وباقيتهم فر مع الخليفة لجهات الغرب وأن عمارة الوطن بالسواقي والمزارع لا تتيسر لأهاليه إلا بمساعدة التوابع وبدون ذلك لا تتم الراحة في المعايش لأحد من أهالي السودان ولا تتقدم حالتهم وتتحسن حتى يبلغ ساير الأقطار زوال ما كان حاصلا بهم من الأتعاب وضيق المعايش عن شفقة سعادتكم العمومية. فلهذا بادرنا بتقديمه عن لسان الجميع ملتمسين لقبوله على حالة تطمنهم وتأمنهم وترفع عنهم الحالة الحاصلة عليهم. وإذا كان لازم للحكومة عساكر فبعد استتباب الراحة لهم إذا صار طلب القدر اللازم من عموم الجهات فممكن الاستحصال على المطلوب بحالة الراحة التي لا تشويش فيها على أحد وتمشيه مصلحة الحكومة السنية وفق مرغوبها ومع ما أوضحنا الأمر مفوض أفندم تحريرا.

التوقيعات

من قصص الخليفة

Khalifa Stories: Perhaps the Most Cruel Man in History

◇◇◇◇◇◇

مقدمة: نشر هذا المقال دون ذكر اسم كاتبه في الصحيفة النيوزلندية Otago Daily Times وذلك في عددها الصادر في ١٩ يناير من عام ١٨٩٩م. وهذه الصحيفة هي من أقدم صحف ذلك البلد، إذ أن عددها الأول كان قد صدر في ١٨٦١م. والمقال مبذول على الشبكة (الشابكة) العنكبوتية في أرشيف تلك الصحيفة. وآثرنا تغيير عنوان المقال والذي يذهب إلى أن الخليفة "ربما يكون أقسى رجل في التاريخ"!

ونترجم هذا المقال من أجل نشر الوعي ببعض آراء الغربيين في الماضي القريب، وما سجلوه في كتبهم وصحافتهم عن جزء مهم من تاريخ السودان، ألا وهو تاريخ الدولة المهدية وقادتها. ولا يجد المرء حاجة ليذكر بأن ذلك التاريخ مكتوب بأقلام المنتصرين، ويغلب على كثير منه الغلو والتحيز والميل والهوى وعدم الإنصاف، تماما كما هو الحال مع التاريخ الذي يكتبه ويحفظه ويردده المناصرون (دون تبصر)، والذين لا يرون في قادتهم الوطنيين التاريخيين إلا أبطالا عظاما لم تشب أفعالهم وأقوالهم شائبة، ولم تكن أفعالهم إلا خدمة خالصة للدين والوطن، بل وقد يلتمسون لهم الأعذار في ما ارتكبوه من انتهاكات مخازي ومجازر. ولكن لا بد من القول بأن كاتب هذا المقال قد أبعد النجعة في زعمه بأن الخليفة "ربما يكون أقسى رجل في التاريخ"، فكل من له معرفة متواضعة بالتاريخ يعلم بأنه مر على هذا العالم، شرقه وغربه – ومنذ آلاف السنين وحتى يومنا هذا- عشرات بل مئات الطغاة الذين قد يعد الخليفة بالمقارنة بهم حاكما منصفا وجزلا رحيما. (المترجم)

ربما لم يعرف التاريخ رجلا متوحشا قاسي القلب وطاغية متعطشا للدم مثل الخليفة عبد الله بن سيد محمد نسيب وخليفة المهدي، والذي نالت إمبراطوريته البربرية هزيمة ساحقة في معركة أم درمان.

بيد أن المهدي نفسه لم يكن بذلك الرجل المحسن الخير، فقد شن حربا ضروسا ضد من عدهم من أعدائه، وكان الموت هو مصير من يقع في أسره من هؤلاء، إلا أن الخليفة بَزَّه في القسوة، ولم يوغل في الأعمال الوحشية ودماء أعدائه فحسب، بل تعدت وحشيته إلى أصحابه أيضا. فانظر إلى ما فعله بالجعليين في مجزرة المتمة قبل أسابيع قليلة من دخول قواتنا لتلك البلدة. ولقد كان أفراد تلك القبيلة الشجاعة قد قاتلوا تحت راية المهدية لنحو عقد من الزمان، ولكنهم ما أن أبوا الانضمام لمحمود (ود أحمد) في ما قدروا أنها حملة يائسة حتى أبيدوا غدرا في مجزرة لم تفرق بين طفل أو امرأة أو رجل.

وهنالك ما هو أفظع من ذلك، حين أوغل الخليفة في دماء كثير من رجال البطاحين في عام ١٨٨٩م. اقتيد أولئك الرجال أسرى لأم درمان في مجموعات ثلاث. وقضى الخليفة بأن تحز رقاب أسرى المجموعة الأولى، وكان ذلك من حسن حظهم، إذ أنهم لقوا موتا رحيما سريعا مقارنة بما حاق بأفراد المجموعتين الأخريين. وسيق رجال المجموعة الثانية للمشانق التي نصبت على عجل. أما المجموعة الأخيرة فقد تقرر أن تقطع أيدهم وأرجلهم من خلاف. وقد شهد الخليفة بنفسه تنفيذ تلك الأحكام القاسية، وبدا سعيدا جذلا وهو يضحك ويجول بين الأعضاء المقطوعة، والجثث المتناثرة، والأجساد المتدلية من المشانق التي ملأت الميدان الواسع. وبعد أن بلغت تلك المسرحية التراجيدية السوداء فصلها الأخير استدعى الخليفة شيخ البطاحين عثمان ود أحمد (ولعله الوحيد الذي استحياه الخليفة من باب النكاية والزراية) وقال له ساخرا أنه يسمح له بأخذ ما تبقى من أفراد قبيلته معه إن أراد.

وهنالك قصص أخرى عن ممارسات ذلك الطاغية الوحشية مع أحد أخلص قواده العظام. فقد أمر بحبس الزاكي طمل في غرفة بالغة الضيق تحاكي القبر، وشدد على أن لا يعطي أي طعام أو شراب سوى حسوات يومية معدودة من الماء. وبقي ذلك القائد على تلك الحالة أربعة وعشرين يوما حتى أراحه الموت من ذلك العذاب. ولم يكتف الخليفة بذلك، بل أمر بدفنه ووجهه معاكس لاتجاه القبلة، ظانا أنه بذلك يحرمه من نعيم الآخرة أيضا.

ولعل عقوبة الموت جوعا كانت من إحدى عقوبات الخليفة المفضلة، فقد أوقعها على خليل، ذلك الرسول الذي بعث من القاهرة عقب معركة توشكي حاملا رسائل للخليفة عبد الله تطلب إعادة متعلقات غوردون باشا والذي قتل على أبواب قصره في الخرطوم.

شملت عقوبات الخليفة أيضا الجلد المبرح والمفضي للموت. وقد أوقع تلك العقوبة على بنت لأحد الموظفين المصريين السابقين من العاملين في خدمة الحكم التركي / المصري، وكانت فتاة صغيرة جميلة، ولم تكن جريمتها غير محاولتها الهرب من بيت من وهبت له كجارية. جلدت الفتاة الصغيرة بسوط من جلد فرس النهر، وهو سوط ضرباته حادة جارحة تشابه القطع بموسى حادة. ومن باب المبالغة في التعذيب وقف أحد الجنود وهو يعد وببطء: واحد... اثنين... ثلاثة بين كل جلدة سوط وأخرى. بدأ تنفيذ ذلك العقاب الوحشي عند الفجر و استمر حتى الرابعة عصرا حين لفظت تلك المخلوقة المعذبة أنفاسها الأخيرة.

وهنالك قصة الضابط المصري الرائد حمادة، والذي اتهم –عن حق– بإخفاء أمواله ومجوهراته ورفضه الإفصاح عن مخبأها فتم الحكم عليه بألف جلدة يوميًا يتم تنفيذها على مدى ثلاثة أيام متتالية. وكان جلادوه يسكبون الماء المفرط الملوحة

على ظهره المقروح، بل ويحشون جروحه بالفلفل والشطة الحارقة إمعانا في التعذيب. غير أن كل ذلك لم يجد فتيلا مع ذلك الضابط، فقد آثر تقبل العذاب على أن يدل معذبيه على مكان أمواله ومجوهراته، وحمل سره معه للقبر.

ولقد كان الخليفة هو من أمر وأشرف شخصيا على مجزرة الأيام الثلاثة التي وقعت عقب سقوط الخرطوم، وقدر بعض المؤرخين من سقط فيها بما لا يقل عن خمسة عشر ألفا من الأنفس. وورد أن الفظاعات والانتهاكات التي حدثت في تلك الأيام النحسات فاقت حد الخيال. فقد لقى القنصل الإغريقي في الخرطوم مصيرا مروعا حين بترت يداه، وقطع جسده إربا إربا بالسواطير، ورميت أجزاء جسده المتقطع على قارعة الطريق المتربة.

وأمر الخليفة كذلك بتعليق راهبة إسترالية من معصميها على عارضة مرتفعة وبجلدها بعصاة سميكة على باطن قدميها (فيما يسمى فلقة) حتى تورمت قدميها واقتلعت أظفارها من قدميها.

ومن وسائل التعذيب الأخرى التي مورست في عهد الخليفة هو ربط الضحية على عارضة مرتفعة من إبهامه وتركه يتأرجح في الهواء حتى يفقد الوعي.

ولا ريب أن القسوة في خاصة نفس الخليفة كانت أمرا متأصلا ولكنه كان مَخْبُوءًا إلى حد ما في عهد المهدي، إلا أن الرجل فيما يبدو، وعند تسنمه لدفة حكم البلاد، كان مصرا على تعويض السنوات التي لم يظهر فيها تلك القسوة في أبشع صورها. ومضى الخليفة يسن كل أسبوع تقريبا قانونا (متعسفا) ينال كل من يخالفه أنكى أنواع العقاب وأفظع صنوف التعذيب.

وكانت فتيات السودان مغرمات بوضع شعر مستعار على رؤوسهن. ولكن ما أن تولى الخليفة الحكم حتى أصدر أمرا منع بموجبه الفتيات من وضع أي شعر مستعار، وهدد بسلخ فروة رأس كل من تخالف ذلك الأمر. وأمر ذات مرة بربط مولود في صدر أمه وإدخالهما معا في حفرة ورجمهما بالحجارة.

غير أن وسيلة التعذيب المفضلة عند الخليفة بلا شك كانت هي بتر الأعضاء من خلاف، مثل قطع اليد اليمني والرجل اليسرى. وكانت تلك العقوبة العنيفة توقع حتى بمن يدان بجرائم غاية في التفاهة، بل وفي بعض الأحايين على أشخاص لم يقوموا بارتكاب أي جريمة على الإطلاق. كانت تلك العقوبة توقع ببتر اليد أو الرجل من المفصل ثم غمس الجذع النازف فورا في زيت حار ثم دهنه بالقطران مخافة الإصابة بالإنتان (الغرغرينا).

وحدث ذات مرة أن سولت نفس أحد عمال بيت المال له اختلاس عدد من القطع الذهبية مما أتؤمن عليه فحكم عليه أولا بأن تفقأ عينيه بمرود حديد محمى، وتلت ذلك بعد مرور شهور قليلة عقوبة أخرى هي قطع يدي الرجل وربطهما حول عنقه وإجلاسه على ظهر حمار طاف به كل شوارع أم درمان.

وشاع في فترة من فترات حكم الخليفة تكرار هرب العبيد من منازل مسترقيهم في أم درمان. وكان أولئك التعساء يتحينون أي فرصة للهروب إلى الصحراء حيث يلجؤون لبعض العرب الرحل، والذي كانوا يعاملونهم بأفضل مما كان يعاملهم به مسترقيهم من الدراويش. وجرب الخليفة عددا من الوسائل للحد من تلك الظاهرة دون جدوى. لذا فكر وقدر وقرر أخيرا أن يقطع آذن جميع العبيد (ذكورا وإناثا) في أم درمان دون استثناء، وقتل كل من يأوي عنده عبدا مقطوع الأذنين! أدت تلك العمليات اللاإنسانية في بعض الحالات لنزف حاد أفضى للموت.

ولكن على الرغم من كل ذلك التعطش المرضي للدماء، فقد كانت تنتاب الخليفة في لحظات نادرة حالة من الرحمة الغريبة والعجيبة وغير المتوقعة. فقد كان قد أمر ذات مرة بشنق مئة من رجال الكبابيش لجرم (حقيقي أو متخيل) ارتكبوه. وتصادف أن مر موكب الخليفة بعد ساعات قليلة من تنفيذ الحكم على المكان الذي تم فيه شنق أولئك الرجال وحيث ردمت جثثهم في حفرة عميقة. وفجأة تناهى إلى سمع الخليفة صوت أنات صادرة من تلك الحفرة فأوقف حصانه على الفور وترجل عنه ونبه من حوله إلى أن هنالك رجلا حيا بين ذلك الركام البشري، وأمر بإخراجه. عندما جر الرجل وهو شبه ميت ورمي أمام الخليفة استل أحد الحراس سيفه وانتظر أمر الخليفة بقطع رأسه. ولكن الخليفة هذه المرة صاح حتى يسمع جميع من حوله: "لا...لا تقتله. لقد تعذب المسكين بما فيه الكفاية. دعه يعيش"!

لقد كانت كل تلك العقوبات التي أتينا على طرف منها توقع على مرتكبي الجرائم العادية التي قد تقع كل يوم. إلا أن مرتكبي الجرائم الخطيرة كانوا يلقون في عهد الخليفة من صنوف العذاب الوحشية وأشكال التنكيل اللاإنسانية ما يعجز القلم عن وصفه.

مقدمة ونستون تشرشل لكتاب "مهدي الله"

Introduction by Winston Churchill to the book "The Mahdi of Allah"

◇◇◇◇◇◇

تقديم: قدم رئيس وزراء بريطانيا الأشهر والمؤرخ والكاتب والرسام ونستون تشرشل (١٨٧٤ - ١٩٦٥م) لكتاب مترجم للإنجليزية بقلم النمساوي ريتشارد بيرمان عنوانه "مهدي الله" صدر في عام ١٩٣٢م عن دار نشر ماكميلان بنيويورك. وكان تشرشل قد شارك في حملة الجيش المصري البريطاني الذي غزا السودان في ١٨٩٨م، وعمل أيضا مراسلا حربيا لصحيفة"مورنيق بوست"، وألف كتابه الشهير "حرب النهر" عن تلك الغزوة. وفي ذلك الكتاب عبر عن تقديره للخصال الشخصية للفرد المسلم، غير أنه حذر من تأثير الإسلام، والذي وصفه بأنه "يشل التطور الاجتماعي عند معتنقيه". وفي هذا المقال يسير تشرشل على ذات النهج.

وعمل كذلك مؤلف كتاب "مهدي الله" ريتشارد بيرمان كاتبا ورحالة ومراسلا حربيا في عدد من البلدان، ونشر عددا كبيرا من المقالات والكتب، حظر معظمها في سنوات الحكم النازي.

ومما يجدر ذكره أن ناشري الكتاب سجلوا في أول صفحة في الكتاب التالي: " نود أن نؤكد للقراء المحمديين، والذين قد لا يرضيهم إطلاق ذاك اللقب الرفيع (مهدي الله) على الدرويش محمد أحمد، أنه لا المؤلف، ولا مترجم الكتاب من الألمانية، ولا كل من له صلة بهذه النسخة الإنجليزية يؤمن بأنه بالفعل "مهدي الله".

المترجم

من المثير بالفعل معرفة أي نوع من الكتب كان سيؤلفها الشيطان – لولا أن رجال الدين قاموا بمنعه! ومن المهم للبريطانيين معرفة وجهة نظر المهدي. ولا ريب أن ريتشارد بيرمان في كتابه الرائع هذا قد أجاد في نقل وجهة النظر تلك. ولا أغالي إن قلت أنه قد يكون الكلمة الأولى والأخيرة في شأن المهدية. ويجب على من كل له صلة بالسودان أو عمل فيه أن يقرأ هذا الكتاب وسيجد فيه الكثير مما هو ممتع ومفيد ومثير للعجب والتعجب. فقد سلط المؤلف الضوء على كثير من جوانب هذه الشخصية الغريبة والشريرة، والتي تبدو كشبح ظل بعيد لجيلي في الثمانينات (من القرن التاسع عشر).

ومن المهم أيضا أن ندرك أن عمليات المهدي في السودان، والتي تمت بالسيف والنار، كان مبعثها في الأصل حماس ديني غني بالإخلاص وحب عمل الخير. ولعل ذلك الحماس الطاغي هو نفس ما كان يعتمل في نفس القديس دومونيك أو الجنرال الواعظ ويليام بوث. فعندما سيطر على حوالي ربع مساحة القارة الإفريقية كان على رأس "جيش الخلاص" والذي كان شعاره "الدم والنار". وفسر لي هذا الكتاب ما كان يحيرني في أمر تاريخ العلاقات بين المهدي وغوردون، وكيف أن المهدي بعث له برسالة يدعوه فيها للتخلي عن بذخ وخيلاء حضارة الغرب الخبيثة، وأرسل له مع الخطاب جلباب الدراويش المرقع ليرتديه. لقد كانت أمنية المهدي بالفعل هي رد غوردون عن دينه أكثر من الانتصار عليه.

لقد كانت حياة المهدي رومانسية مصغرة، وكانت حياة رائعة روعة الرجل نفسه. وكانت ثورته في السودان هي آخر انفجار هائل لزهرة الإسلام الحمراء القانية.

وكان يمكن للمهدي وخليفته الاستمرار إلى يومنا هذا وأن يطوروا دولة عظيمة مثل تلك التي أنشأها المغاربة في إسبانيا. غير أن دولة المهدية قامت وبالكلية على الرق وعلى التقتيل، وواجهت في نهاية المطاف مدافع المكسيم.

إن التوازن والقسطاس بين الشرق والغرب يعتمد في الأساس على تقدم علوم الأسلحة. وعندما تكون الأسلحة متعادلة عند الطرفين، تكون الغلبة دوما للشرق، كما هو ثابت في الحروب الصليبية. ويعلمنا التاريخ أن الإغريق كانت لهم نفس قوة طروادة إلى أن اخترع الإغريق أول دبابة في التاريخ، والتي وصفها هومر بالآلة الخشبية المصنوعة على هيئة حصان.

فعندما واجه خليفة المهدي كتشنر كان في الواقع يواجه قوة هائلة لم يحلم بمثلها، إلا وهي قوة المدافع الرشاشة. وكانت تلك المعركة الفاصلة معركة شرسة ولكنها غير متكافئة بين الشرق والغرب، سحق فيها جيش الخليفة في أم درمان. كان حينها المهدي قد توفي منذ سنوات خلت. ومضى المهدي القائد إلى عالم الأموات وهو يحسب أنه قد أدى رسالته الإلهية بانتصاره على غوردون.

ولا يعد الكتاب عادة معركة أم درمان كذروة سنام التاريخ السوداني، بل يصوبون جل اهتمامهم على تلك اللحظة التي واجه فيها آخر الأبطال المسيحيين آخر متمردي الإسلام. ولن يمل التاريخ من تكرار قصة الجنرال غوردون. إنه كنز دفين للرومانسيين من المؤرخين من أمثال ليتون إستراشي الذي تغزل في سيف المهدي المصنوع من رقائق الحديد الصلب المستقيم. لقد سلم ذلك السيف من عوادي الزمن، وعلمنا من هذا الكتاب الذي نحن بصدده هنا أن ذلك السيف (والذي يحمل علامة شارل الخامس) كان عند أحد فرسان الجرمان في الحروب الصليبية، قبل أن يغنمه العرب.

واجتاحت السودان راية المهدي السوداء، ودقت طبول الحرب وعلت أصوات الأبواق المصنوعة من ناب الفيل، وساد حكم الفقهاء المتشددين فأوغلوا في التحريم، حتى غدا تدخين التبغ وكأنه خطيئة مميتة.

ولقد كان المهدي صوفيا مثاليا حالما، فعامل الذين "فشلوا" في التصديق

برسالته وقوانينه بلين ورحمة، غير أن قضاته كانوا في غاية القسوة مع المخالفين، وكان الخليفة هو جلاده وسيافه.

لقد ارتقى المهدي لذرى عالية الإبهار لسببين لا ثالث لهما: الفقر والحرب المقدسة. ولم يقف في وجهه سوى غوردون، والذي رأى فيه الكاثوليك والبروتستانت والمسلمين (؟! المترجم) مشروع قديس. ولم يحدث في التاريخ أن قدم رجل واحد نفسه – ودون عون من أحد – لينقذ مدينة ما. ولم يحدث أبدا أن وجد رجل صوفي في ثياب جنرال إنجليزي. ولم يحدث أبدا أن أصيبت كافة أطياف الشعب البريطاني بمثلك تلك الصدمة التي حاقت به عند سماعه لنبأ مقتل غوردون.

وحفظ لنا غوردون في دفتر مذكراته ما حدث له في أيامه الأخيرة بصورة مذهلة الوضوح. فلنتصور ذلك الرجل الوحيد المتفرد يجوب الصحارى ويشق النيل على ظهر مركب في أرض ليس بها من أسلاك تلغراف أو أي وسيلة اتصال آخر. ولنتصور ذات الرجل يثير مصيره قلق العائلة المالكة والوزارة والشعب معا، بل ويثير إعجاب المهدي واهتمامه فيأمر بأن لا يقتل وأن يحضر أمامه حيا. ولنتصور ذلك الرجل الذي بقي كالسيف وحده، شهرا بعد شهر، وهو يدافع عن الخرطوم، حتى هجم عليه الخليفة وجنده (بينما كان المهدي مستغرقا في صلاته) وقضى عليه واستولى على المدينة المنكوبة. ولم يكن هنالك من شاهد على ما تلى تلك اللحظات الدامية خلا الأسير سلاطين باشا والذي شاهد بأم عينيه رأس غوردون وهو يحمل في إناء خزفي ويعرض على المهدي. وكان ذلك "اللقاء" الصامت الكئيب بين المهدي وغوردون قد أثار خيال (وامتعاض) الكثير من القراء والكتاب.

وبعد أن اِسْتَوْلَى المهدي على الخرطوم راودته أحلام تدور حول الهيمنة على العالم، والاستيلاء على القاهرة ومكة والقدس. غير أنه توفي بعد مقتل غوردون

بشهور قليلة، ودفن كالأنبياء تحت قبة كان مقدرا لها لاحقا أن تتهدم تحت ضربات مدفعية كتشنر. وأتى اليوم الذي نبش فيه قبر المهدي وفصل رأسه عن جسده، تماما كما فعل بغوردون.

لقد كان الاثنان يحلمان بإمبراطوريتين تحاربان من أجل خير الإنسانية، وكانا لا يزدريان السيف ولا يترفعان عن استخدامه، ويؤمنان بالقضاء والقدر... خيره وشره، هما وأتباعهما. وفي نهاية المطاف انتصر غوردون وتحرر الزنوج من نير العبودية، وكان ذلك هو هدفه الرئيس منذ البداية. وعلمنا الآن أن مصنعا لغزل القطن قد أنشيء حيث كان سوق الرقيق. وبعد رحيل الرجلين بقي عري الزهد (ascetical nudity) هو ما يرمز للمهدي، بينما ظل القميص القطني هو رمز غوردون.

غير أن المهدي أفلح في تأسيس دولة (رغم قصر عمرها) كانت تقوم على نمط تفكير معين، مثلها مثل أي دولة في العالم. صحيح إن تلك الدولة كانت تقوم على خليط من صحوة دينية وهرج وغثاء آخر. وعندما توفي الرجل دفن في قبر عليه قبة، مثله مثل لينين، ومضى خليفته من بعده يطبق نمط تفكير المهدي البسيط إلى أن قضى كتشنر على ما بقي من دولته.

يا لروعة بريطانيا وسياساتها وطرقها في العمل! فولد ذلك الخليفة يشغل الآن وظيفة نائب مأمور تحت إمرة حاكم عام السودان، وقد تعجب أكثر عندما تعلم أن ابن المهدي (الذي ولد بعد وفاته) هو الآن السير عبد الرحمن المهدي، وقد تم منحه ذلك اللقب الرفيع نظير خدماته الجليلة للإمبراطورية البريطانية ومليكها، ويقيم الآن بالخرطوم في فيلا تقع على شارع غوردون، وما زال يعتز بسيف المهدي القديم، ذلك الذي غنمه المسلمون قديما من فارس جرماني في الحروب الصليبية، ثم وصل بعد سنوات ليد أحد ملوك دارفور، إلى أن إنْتَهَى به المطاف في يد المهدي،

ذلك الصوفي الزاهد، والقاتل المدمر، والإمام الثاني عشر المنتظر، والذي أتى وغلب، ولحكمة ما رحل للدار الآخرة قبل أن يلقى الهزيمة.

ونستون تشرشل

شارتويل

ويسترهام، كنت

١٤ مارس ١٩٣١م

قصة أمير مهدوي

Story of a Mahdist Amir

J. A. Reid جي أي دي ريد

◇◇◇◇◇◇

هذه حكاية الأمير المهدوي (السابق) عيسى ود الزين والتي سجلها كما سمعها (والعهدة عليه) الإداري البريطاني جي أي ريد نائب حاكم مديرية النيل الأبيض في عشرينيات القرن الماضي، من فم الرجل مباشرة. ونشرت القطعة في العدد التاسع من مجلة "السودان في مدونات ومذكرات Sudan Notes and Records الصادر في عام ١٩٢٦م.

المترجم

***

يقطن عيسى ود الزين التعايشي حاليا في قرية "أم حياية" بالقرب من كوستي. وهو كهل قسُم الوَجْهُ، حسن السمت، وصاحب طبع محبب. قابلته مصادفة في كوستى، حيث وافق على الحديث إلى عن حياته في غضون سنوات حكم المهدية، وعن إدارة الخليفة عبد الله.

"كنت وكيلا لمحمود أحمد في كردفان في سنوات المهدية السِّتّ أو السبع الأخيرة. وكنت قبل ذلك في دارفور مع (الأمير) عثمان آدم، حيث قاتلت مع جيشه في معركة خارج الفاشر ضد "أبو جميزة*" وأصبت فيها بجرح خطير اخترقت فيه حربة قدمي. وفي تلك المعركة التي استمرت من الفجر للمساء قتلنا قائدهم**. وبعد ذلك قدت حملة في جبل مرة لعدة شهور، بعثت بعدها للأضية لأتدبر شأن

المسيرية، وكان ذلك في السنة السابعة (المقصود ١٣٠٧ هـ – ١٨٩٠م) والبلاد تعاني من مجاعة كبرى. وتعاملنا مع المسيرية بلطف زائد لأننا كنا نرغب في أن يقوموا بجلب محاصيلهم لأسواق الأضية. وفي ذات العام توفي (الأمير) عثمان آدم في الفاشر وخلفه محمود أحمد، والذي بعثني مع بشار ود ونيس التعايشي لقتال النوبة في الجبال. وفي طريق عودتنا من الجبال للأبيض تمرد الجهادية (المجندون السود) على الأمير محمود أحمد، وكان يقود ذلك التمرد عبد يسمى عطرون. وأفلح الأمير محمود أحمد في إخماد ذلك التمرد وقتل عطرون والسود الآخرين الذين كانوا معه. وبعد ذلك عدت للأضية حيث مكثت بها سنة أو أكثر. وبدأ المسيرية في التململ وبانت نذر تمرد في أوساطهم فقمت بشن ثلاث غارات عليهم لإخافتهم كانت حصيلتها ٢٧٠ رأسا من الأبقار وكثير من النساء. غير أني رددت عليهم نسائهم لاحقا.

وفي السنة العاشرة (١٣١٠ هـ - ١٨٩٣م) كان غالب أفراد جيش كردفان قد سحب من أم درمان. وفي السنة التالية أمرني الخليفة عبد الله بالتوجه للأبيض حيث بقيت هنالك إلى ما قبيل معركة كرري. وكانت داري مقابلة لمبنى المديرية الحالي، وبها حوش كبير وداره واسعة تسع عددا كبيرا من الضيوف، يقوم على خدمتهم عبدي جمعة ود قالوص (؟) مع ست خادمات. وكان بالأبيض في تلك الأيام عدد كبير من السكان المدنيين، يعيش كثير منهم الآن في بيوت من القش.

وكانت كل قوانيننا وإدارتنا تقوم على أساس الشريعة، وتحال إلى في الأبيض الأحكام التي كان يقضي بها مجلس من ست قضاة. وكان رئيس أولئك القضاة فيما أذكر رجل دنقلاوي يدعى محمد الأمين، وهو من الذين أتوا للغرب مع الأمير عثمان آدم. وكان من أعضاء المحكمة أيضا رجل محسي اسمه أحمد تاتي، وآخر من الجعليين يدعى عبد الرحمن. وكان هؤلاء يجتمعون ويقررون أحكامهم ويبعثون بها

إلى في ظرف مختوم، فأقوم بإرسالها للخليفة في أم درمان، فيقوم بدوره ببعثها لمجلس أعلى من القضاة فيقضي فيها. وبعد ذلك كان الخليفة يرسل إلى حكمه النهائي، فأرسله لمجلس القضاة عندي، وإن وجدوه موافقا لما يرونه أَخْطَرَوني بالحكم لتنفيذه. ولم تكن لي أي ولاية أو سلطة قضائية إلا بعد تأكيد الحكم من أم درمان، إلا في حالات بسيطة ونادرة.

وكان دخلنا يأتي من العشور التي نفرضها على المحاصيل والحيوانات. وكان الخليفة هو الذي يحدد – من وقت لآخر- معدلات هذه العشور ويرسلها إلي، وكنت أرسلها للعمال (يعادلون المآمير الآن). وكنت أكلف أولئك العمال بحصر أعداد الحيوانات وتقويم كمية المحاصيل المنتجة، وكانوا هم بدورهم يعهدون لشيوخ المناطق بتلك المهمة. وكان أولئك الشيوخ يكلفون نوابهم بذلك العمل، والذين كانوا بدورهم يعهدون بالأمر للأنفار. ولم يكن هنالك في نهاية المطاف عد (حقيقي) لكل الحيوانات.

وكان عامل المنطقة يرسل وكيل له لشيخ القبيلة لجمع العشور، وكان هذا الوكيل يقيم مع شيخ القبيلة أحيانا لشهور. وعند اكتمال جمع العشور يقوم العامل بإرسال العشور لي في الأبيض. وعندها أرسل لأمين بيت المال في أم درمان أخبره فيها بمقدار ما جمعناه، ثم أبعث له وتحت حراسة مشددة بالمبلغ. وفي أم درمان يعطون من يسلمهم العشور إيصالا بما تم استلامه.

كنت في كردفان أقوم بمهمة "العامل" وهي تعادل رتبة المأمور الآن. وكانت حدود كردفان في عهدي متغيرة بصورة مستمرة، ولكن في أغلب الأحوال كانت حدودها الشمالية جبل الحرازة وكاجا وكتول الخ، وحدودها الغربية هي النهود والأضية، وتشمل حدودها الجنوبية جبال النوبة. وفي عهد الأمير محمود أحمد ألحقت بكردفان أيضا كل مناطق شات والدويم، إذ أنه زعم (للخليفة) أنه لن

يستطيع إطعام جيشه دون ضم تلك المناطق.

وكان بالأبيض سوق للرقيق تحت إشرافي المباشر، ولكن لم يكن يباع فيه غير النساء والأطفال، فالبالغين من الرقيق السود (ومعظمهم من النوبة) كانوا يلحقون بالجهادية.

ولم يكن هناك نظام مقرر ومحدد للمخابرات، فكنا عندما نسمع أن أفرادا أو قبيلة ما بدؤوا في التذمر والتململ نقوم بإرسال من يقومون بالتحري والبحث في حقيقة الأمر، وكانوا هؤلاء يعرفون بـ "الجواسيس"، وكنا نزيد من أعداد هؤلاء عند الحاجة لذلك.

لم أكن أتلقي راتبا، غير أن كثيرا من المال كان يجري تحت يدي من الهدايا وغيرها. وكان هذا الحال ينطبق هذا على عمالي أيضا، ولكن كانت أموالهم أقل بالطبع. وكان على كل من كان يريد مقابلتي أن يقابل أولا وكيلي وخالي (أو عمي. المترجم) عوضو دوكة، وقد قتل في معركة أم ديبكرات.

وصلت إلى أم درمان يوم الثلاثاء قبل معركة كرري، والتي وقعت يوم الجمعة، وجلبت معي مددا لجيش الخليفة مكونا من ٨٠٠ بندقية و٥٠٠ فرسا. وقابلت الخليفة في الليلة السابقة لمعركة كرري، وكانت ليلة شديدة المطر. وفي تلك المقابلة أخطرني الخليفة بأني ومن أتى معي من الجند سنكون تحت قيادة الأمير يعقوب ورايته السوداء. عقدنا بعد ذلك "مجلس حرب" وكان بيننا خليل أحمد (أحد إخوة محمود) والذي نصح بأن نهاجم الجيش الغازي ليلا. وقابل الخليفة والأمير يعقوب ذلك الاقتراح بالرفض المطلق بزعم أنه من ليس من شيم المهدية وعاداتها أن تهاجم الجيش المعادي ليلا وعلى حين غرة.

وعند فجر اليوم التالي بدأنا التحرك لملاقاة الجيش الإنجليزي، وكان خليل أحمد من أوائل من قتلوا قرب النهر. وبعث الأمير يعقوب بمحمد بشارة لمعرفة ما

حدث لخليل، إلا أن محمد بشارة لم يعد أبدا. وبدأت معركتنا ضد الجيش الإنجليزي قرب جبل كرري، وكانت شدة نيران ذلك الجيش بالغة الضراوة. ورأيت الأمير يعقوب يطير من فوق جواده، ويسقط أرضا، فتفرقت صفوفنا ولم يهرع أحد لرفعه. واستحال ما كنت أرتديه لمجموعة من الأشرطة المتمزقة بفعل الرصاص المتطاير إذ أنني كنت أرتدي حجابا وقاني ضد الرصاص، رغم أن شظية أصابت حصاني فسقط وألقاني أرضا. ثم انسحبنا من أرض المعركة مع الخليفة وتوجهنا لأم درمان، وبعد الظهيرة أخرجناه منها. وكان الخليفة مصرا على القتال إلى النهاية إلا أننا أخرجناه من أرض المعركة بالقوة. وتوجهنا به إلى شات، حيث أعطاني قريب لي بعض الملابس، ثم توجهنا بعد ذلك إلى شركيلا والتي أيقنا أننا فقدنا كل مناصر لنا فيها، فمضينا في طريقنا إلى جبال النوبة، ودخلنا هنالك في معارك محدودة ظفرنا فيها بالنصر إذ أن المحارب التعايشي يعدل ١٠٠ من محاربي القبائل السودانية الأخرى. وبعد مضي بعض الوقت هنالك اتجهنا شمالا لمحاربة قوات الحكومة. ولما هزمت قوات أحمد فضل في "علوب Allob" (المقابلة لجزيرة أبا) كنا نسمع أصوات الرصاص ونحن في أم دبيكرات. لجأ إلينا (الأمير) أحمد فضيل ومعه عدد قليل من أتباعه المخلصين. وتبين لنا أن ما كان نسمعه منه عن أن له جيش قوي كبير العدد كان محض كذب.

وفي مساء الخميس بعثنا العيون لاستطلاع الموقف فأفادونا بأن العدو يعسكر في منطقة "الجديد". وبعد ساعات، وفي صباح الجمعة هاجمنا العدو بقوة كبيرة ونيران كثيفة. وقتل الخليفة وأحمد فضيل وعلي الحلو وهم جلوس على حصيرة الصلاة، وأمرني الجنود بأن ألْقَي بندقيتي ففعلت، وقبض على. وبعدها استجوبني وينجت باشا عن مكان شيخ الدين (ولد الخليفة)، فأشرت إليه، وكان مصابا في يده. وأخذت بعد ذلك لسجن في حلفا حيث قضيت فيه ثلاث سنوات، ثم أطلق سراحي فسافرت إلى سنجة وبقيت فيها إلى أن حضرت هنا قبل أعوام قليلة."

* للمزيد عن أبي جميزة يمكن الرجوع لكتاب المؤرخ السوداني موسى المبارك "تاريخ دارفور السياسي ١٨٨٢ - ١٨٩٨م" ولمقالنا المترجم عن المؤرخة الهولندية ليدفين كابتيجينز " أبو جميزة: ساحر يتحدى الخليفة".

** أوردت كثير من المصادر أن أبا جميزة مات بالجدري، ولم يقتل في معركة.

النهج القانونى للمهدي كآلية لتطبيق وموائمة الشريعة فى السودان وفقا للأغراض السياسية والاجتماعية

The Mahdi's legal methodology as a mechanism for adapting the Sharia in the Sudan to Political and Social purposes

Prof Aharon Layish أهارون لايش

◇◇◇◇◇◇

تقديم: هذه ترجمة وتلخيص لمقال نشر للبروفيسور أهارون لايش باللغة الإنجليزية عام ٢٠٠٠م في العدد ٩١ من المجلة الفرنسية Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée عن منهجية المهدي القانونية وموَائمَتها للشريعة في السودان لأجل أغراض سياسية واجتماعية. وكاتب المقال هو أستاذ يهودي متقاعد من أصل بولندي، وعمل ومنذ عام ١٩٧٣م أستاذا للدراسات الآسيوية والأفريقية بالجامعة العبرية في القدس، حيث تركزت أبحاثه حول قوانين الشريعة الإسلامية (في السودان وغيره من الدول) والعادات والقوانين في المجتمعات القبلية المستقرة (خاصة في ليبيا والشام) والصوفية والوقف والمواريث والطلاق في الإسلام وغير ذلك من الموضوعات. ويجدر بالذكر أن غالب مصادر هذه الدراسة كانت قد أخذت من "الآثار الكاملة للإمام المهدي" من تحقيق البروفيسور محمد إبراهيم أبو سليم، ومن وثائق متعددة في جامعتي بيرجن وأكسفورد، ومن الوثائق المحفوظة عند بروفسيور هولت ببريطانيا وبروفيسور أوفاهي بالنرويج.

لا يخفى أنه يجب قراءة مثل هذه الكتابات الغربية عن المهدي والمهدية قراءة ناقدة فاحصة ليس فيها تصديق كامل ولا رفض مسبق، مستصحبين الظروف التاريخية والأهداف والنوازع السياسية والثقافية التي دعت لكتابتها ابتداءً. المترجم

مقدمة:

قاد محمد أحمد بن عبد الله (والمشهور بمحمد أحمد المهدي) في نهاية القرن التاسع عشر حركة دينية – سياسية لتجديد وإصلاح الإسلام (سميت بالمهدية) على أساس من القرآن والسنة النبوية وعمل الخلفاء الراشدين. وأفلحت حركة ذلك القائد المهدي صاحب الكاريزما العالية في ترسيخ سلطته الدينية الراديكالية في مجتمع تتجذر فيه قوانين عرفية وتقاليد قديمة بسبب تخفيفه/ تعديله لقوانين الشريعة التقليدية الصارمة لتتوائم مع العادات والأعراف السائدة، ولتمنحه قدرا من حرية الحركة والمناورة لحل المشاكل السياسية والاجتماعية اليومية التي برزت في دولته الدينية. ولهذا السبب أنشأ المهدي منهجا قانونيا متفردا لم يسجل أبدا في أطروحة قانونية شاملة، غير أنه كان يتيح له سلطة غير محدودة لسن قوانين وأحكام دون أي قيود أو عوائق مؤسسية من قبل "العلماء" التقليديين. وكان منهجه بسيطا وغير معقد إلا أنه كان ناجحا فعالا، وأفلح في جعله يبلغ أهدافه المنشودة. وتجاهل المهدي في منهاجه كل المذاهب الإسلامية التي سبقته، ورمى بكامل تراثها الفقهي خلف ظهره، وبذا "تحلَّل" من عبء تقليد السلف من أئمة المذاهب وغيرهم.

ولم يعتد المهدي في منهجه القانوني بغير مصادر ثلاث هي: السنة النبوية والقرآن والإلهام الذي ينقل إليه عبر النبي محمد (بهذا الترتيب). وهو بهذا يضع السنة النبوية في مرحلة تفوق مرتبة القرآن، بل كان يؤمن بنسخ الحديث النبوي لنص قرآني، ويؤمن بالنصوص على ظاهرها ويرد التأويل. وكان اجتهاده مخالفا لما كانت عليه النظرية الكلاسيكية في هذا الشأن، فقد كان من المؤمنين بالقرآن والسنة النبوية كمصادر للتشريع، غير أنه لم يكن يضمن القياس مصدرا للتشريع، بل استبدله بالإلهام الوارد مباشرة من النبي محمد عن طريق "الحضرة"، ويعد نفسه خليفة للنبي ووارثا لتراثه، وبذا أتاح لنفسه قدرا كبيرا من الحرية في سن القوانين والتشريعات دون رقيب أو مرجعية ثابتة.

وليس في منهجية المهدي القانونية أي ذكر للعادات والعرف. غير أنه يمكن تبين أثر العادات والعرف على قوانينه (والتي كان تحكمها الظروف الحادثة والاحتياجات الاجتماعية والسياسية) من فتاويه وبياناته ومنشوراته وأقواله، وتم نسبة بعضها إليه بعد وفاته.

وما من شك أن منهجية المهدي القانونية كانت متأثرة بالحركات الإصلاحية والتجديدية في الجزيرة العربية (الوهابية) و في المغرب العربي (السنوسية) في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، على التوالي. وما من ريب أيضا في أن خلفية المهدي الصوفية قد ساهمت بقدر ما في تشكيل منهجية المهدي القانونية.

تطبيق منهجية المهدي القانونية:

أقام المهدي نظاما للقضاء (الشرعي) يطبق قوانينه المستمدة من القرآن والسنة، مع إدخال كثير من الأفكار الجديدة (و/ أو البدع)، متجاهلا ما كان ممارسا من الأحكام في المذاهب الأربعة، وذلك لتنفيذ غايات سياسية واجتماعية كان ينشدها.

فعلى الصعيد السياسي، كان المهدي ينشد إزالة الحكم المصري التركي للبلاد، وإقامة سلطة (ودولة) دينية مكانها. ومن أجل بلوغ تلك الغاية أعلن كفر الحكام الترك والمصريين ومن شايعهم من السودانيين، وأعلن أنهم وما تحت أيديهم غنيمة لجيشه. وكان تكفير هؤلاء المسلمين الذين اختلف معهم سياسيا أمرا مخالفا للشريعة التقليدية (الأرثوذوكسية).

وأفتى المهدي بوجوب تطليق زوج من يتخلف عن ركب دعوته ويبقى في المناطق التي يسيطر عليها الحكم التركي المصري، على أساس أنه لا يجوز أن تتزوج المرأة المسلمة رجلا كافرا، ولا يمكن للرجل أن يعيد زوجته المطلقة – بعقد جديد- إلا بعد أن ينضم للمهدي. وأفتى كذلك في أواخر شهر نوفمبر من عام ١٨٨٢م مجيبا على سؤال أتى من عبد الله النور عنقرة (والذي كان يحاصر بارا) عن ما يجب

عليه فعله إزاء بعض الأزواج الذين يغيبون عن زوجاتهم لسنوات طويلة قد تزيد على ستة أعوام، وضرب له مثلا بزوجة غاب عنها زوجها لسنوات فتزوجت من أحد "الإخوان"، وسأله إن كان عليه فسخ عقد المرأة الجديد. فأجابه المهدي بأنه إن كان الزوج الغائب مقيما في منطقة تحت سيطرة الترك والمصريين فالرجل كافر، وعقد الزواج الجديد صحيح، وليس على المرأة عدة. أما إن كان الزوج الغائب أنصاريا فهنا يجب أن تلتزم المرأة بالعدة الشرعية قبل الاقتران بالزوج الجديد.

ولم يكن المهدي يعتد بعدد المرات التي يمكن للمرأة أن تطلق من زوجها القابع في مناطق الحكم التركي – المصري، مع أن الشرع (التقليدي) يوجب أن تتزوج المرأة التي طلقت ثلاثا من زوج غيره قبل أن تحل لزوجها السابق.

وعلى وجه العموم عد المهدي بقاء الرجل في المناطق التي يسيطر عليها الحكم التركي – المصري سببا شرعيا لتطليقه من زوجه التي تسكن في منطقة يحكمها هو. وكان يقضي بأن للرجل – بعد أن ينضم للمهدية- كافة الحقوق الشرعية فيما يتعلق بالأحكام الخاصة والممتلكات.

ومما قضى به المهدي أيضا أنه أعلن دارا وكبكابية في جنوب دارفور (وكانتا تحت سيطرة الحكم التركي المصري) فيئا (أي أرضا لجميع المسلمين) بعد أن دخلها عن طريق الصلح وليس الجهاد المسلح، مستشهدا بالآية: ﴿ وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡهُمۡ فَمَآ أَوۡجَفۡتُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ خَيۡلٖ وَلَا رِكَابٖ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُۥ عَلَىٰ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٦﴾ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴿٧﴾ ﴾(الحشر : ٦-٧) ، رغم أن العلماء يشيرون إلى أن هذه الآية تطبق في حالتي الفتح عن طريق القوة أو الاستسلام غير المشروط، وإلى أن الفيء غير الغنيمة. وكذلك أمر المهدي عند

فتحه للفاشر بتوزيع الغنائم بحسب ما ورد في الآية: ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (الأنفال : ٤١)، غير أنه استثنى الجهادية (وهم جنوده من أصول كانت مسترقة) من نيل نصيبهم من الغنائم إذ أنهم – وبحسب ما جاء في الآثار الكاملة للمهدي لأبي سليم– "مصلحة لتقيم الدين".

وأرسل المهدي لخليفته عبد الله (والذي تولى الحكم بعده في ١٨٨٥م) يأمره فيها بأن يدعو جماعة الناس كانت على وشك أن تهجر المهدية أن ترْعَوِيَ عن غيها وتتوب إلى الله، وإلا ستلقى الموت. ولم يستخدم المهدي كلمة "الردة" صراحة هنا، بَيْدَ أن معناها كان بالغ الوضوح في ثنايا رسالته.

ولردع كل من تسول له نفسه التمرد عليه، شدد المهدي في منشور له للأمراء والقضاة أحكام القصاص بعد بلوغه في ٣١/ ١٠/ ١٨٨١م لجبل قدير (والذي أطلق عليه جبل ماسا). فبينما يجمع غالب الفقهاء في مختلف المذاهب على أن الدية تجب في القتل العمد على القاتل معجلة في ماله إذا لم يعف أولياء القتيل ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ ﴾ (النساء : ٩٢)، سن المهدي تشريعا أمر فيه بالقصاص من القاتل، ولم يفرق في ما يبدو بين القتل العمد والقتل الخطأ.

وهنالك الكثير من الأمثلة الأخرى للأحكام القانونية التي أتى بها المهدي وفقا لمآرب سياسية كان يريد تحقيقها. وما تسميته للسنوسي كأحد خلفائه (مقابلا لعثمان ابن عفان الخليفة الثالث) إلا مثالا واحدا على هذا النهج. ويجدر بالذكر أن السنوسي كان قد قابل ذلك التعيين بالتجاهل التام.

أوضاع النساء

الزواج والطلاق:

في إحدى الحالات أبلغ المهدي الخليفة عبد الله أن ينصح شخصا يدعي محمد المادح بأن يمتنع عن إجبار امرأة بعينها على الزواج منه، مؤكدا القاعدة الشرعية التي تقضي بوجوب عدم إجبار الولي للمرأة على الزواج دون رضائها، وهو ما يسبب لها ضررا بالغا. ولا يعرف إن كانت تلك النصيحة كانت قد وجهت فقط لمحمد المادح هذا، أم أنها كانت دعوة عامة لإرساء قاعدة فقهية وقانونية تسري على الجميع مفادها عدم جواز الزواج بالإكراه، وهو هنا يوافق المذهب الحنفي دون غيره من المذاهب الإسلامية. ويجدر بالذكر أن المذهب المالكي يجيز للأب تزويج الثيب الصغيرة جبرًا، وللأب أيضا إجبار البكر البالغ على الزواج، ولو خالف ذلك رأيها. (في الأمر تفصيل لم يذكر في المقال. المترجم)، بينما اشترط أمر أو منشور قضائي من رئيس القضاء للمحاكم الشرعية صدر في الخرطوم عام ١٩٦٠م ضرورة موافقة المرأة على الزواج كشرط من شروط العقد.

وفي حالة أخرى اشتكت أرملة شهيد (قتل في معركة ضد الكفار الترك) اسمها زينب بت أحمد شرف للمهدي من أن أحد الأنصار قد عقد عليها دون رضاها، فأمر المهدي وعلى الفور بفسخ ذلك العقد، وحذر ذلك الأنصاري من مغبة التدخل في شؤون تلك المرأة وما ورثته عن زوجها الشهيد. بل وأمر بأن تمكن من كافة ما تركه زوجها الشهيد، وفي ذلك مخالفة لما هو مستقر في الشريعة الإسلامية في ميراث الزوجة لزوجها (يصعب معرفة نصيب تلك المرأة على وجه الدقة هنا بسبب عدم توفر معلومات عن ما عند المرأة من الذرية أو وجود أقارب لزوجها ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ ۚ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۚ

وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌۚ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ ﴾ (النساء : ١٢) (المترجم)

وفي حالة أخرى سمح المهدي لوالدة فتاة بتزوجيها ممن تحب، شريطة الحصول على موافقة الفتاة، وأن تزوجها فقط بمن يؤمن بالمهدية. ومعلوم أنه من الثابت في غالب المدارس الفقهية أن ولاية الفتاة تكون لأبيها (وليس لأمها)، وتكون – في حالة غيابه – لوصيه أو لقريبه العاصب أو للولي بالولاية العامة.

وألزم المهدي الكافة بأن الحد الأقصى للمهر (الصداق) هو عشرة ريالات للبكر وخمسة للثيب، وحذر من تجاوز ما حدده، وهدد بمصادرة أي مبلغ يدفع زيادة عن ما قرره، ورده لبيت المال كفارة عن ذلك الذنب. ومعلوم أن غالب المذاهب الفقهية لا توجب لأكثره حدا، وتحدد أقله بثلاثة أو عشرة دراهم في المذهبين المالكي والحنفي، على التوالي.

وأبطل المهدي الطلاق المعلق بحلف من نوع "علي الحرام" و"علي الطلاق"، والذي يقصد به الزوج الحالف عادة التأكيد على ما تلفظ به دون أن يكون قد قصد فعلا تطليق زوجه، بينما تقر غالب المدارس الفقهية ذلك النوع من الطلاق. وفي القرن العشرين أبطلت بعض الدول الإسلامية العمل بـ"الطلاق المعلق". وأصدر المهدي أحكاما مختلفة في أمور الطلاق (ذكر الكاتب أمثلة عديدة لها. المترجم) قد لا تتفق قليلا أو كثيرا مع ما هو مثبت في كتب الفقه التقليدية.

النظام العام والأخلاق

القانون الجنائي:

بعد تولي كرم الله شيخ محمد كركساوي لإمارة بحر الغزال في ٢٨ / ٤ / ١٨٨٤م تلقى ردا من المهدي على استفسار كان قد بعث به إليه بخصوص حد السرقة يفيد بأنه " من المتفق عليه أن يد السارق يجب أن تقطع". ولم يتضمن

خطاب المهدي أي إشارة للنصاب الواجب تحققه، ولا للشروط الأخرى الواجب توفرها قبل تنفيذ الحد مثل انتفاء الشبهة، وأن يكون المال في حرز. وأعاد المهدي فتواه (بحسب ما ورد في الآثار الكاملة للإمام المهدي، ١٩٩٢ ص ٤١٨ - ٤١٩) حين ذكر ما يفيد بأن " من سرق منك مالا مهما كان قليلا أو كثيرا فيجب قطع يده حتى يأتي يوم القيامة وهو ناقص ليد، ويطوف بين الناس وهو على تلك الهيئة كما كان يفعل في الدنيا، ويقاسي العذاب بفعل (ما وسوس به إليه) الشيطان".

الآداب العامة:

فرض المهدي العديد من المحظورات بغرض تنظيم الآداب العامة والسيطرة عليها، خاصة فيما يتعلق بعفة المرأة. وقام بخلق وظيفة "حاكم السوق" (تعادل المحتسب) للإشراف على كل ما له علاقة بالآداب العامة، وللعب دور "المدعي العام" وجلب المخالفين أمام المحكمة.

ففي إحدى الحالات اتهم سكان مكان يسمى "جبل الكناك؟" بأنهم يمارسون سنن الجاهلية إذ كانوا يتعاطون الخمور والتبغ (التمباك)، ويصفقون (في الحفلات) ويأكلون لحم الخنزير. فقضى المهدي بأن يعاقب من يشرب الخمر بثمانين جلدة مع الحبس لثمانية أيام (والحبس هنا للتعزير / الردع)، وأن يعاقب من يتعاطى التمباك بثمانين جلدة مع الحبس شهرا كاملا. وفي منشور لاحق زاد المهدي عقوبة من مارس سنن الجاهلية تلك وكررها مرة واحدة بمصادرة جزء من أملاكه، ومصادرتها كلها وعدها غنيمة لبيت المال إن عاد للمرة الثالثة وكرر ذات الجرم. وقرر المهدي أيضا عقوبات تعزيرية – يقدرها القاضي– على من يمارسون القمار والألعاب التي تعتمد على الحظ مثل الطاب والطاولة والمانقلا.

وفرض المهدي على النساء لبس الحجاب وإخفاء أنفسهن عن العامة، وعدم ارتياد الأسواق، والسير في الطرق الرئيسة. ومنع كذلك الأغراب / الأجانب من

تحية النساء ومصافحتهن، وكانت عقوبة الجرم الأخير مائة جلدة (خمسين للرجل وخمسين للمرأة) وصيام شهرين متتابعين أو عتق رقبة (وهو ذات ما يقوم به المسلم في باب الكفارة). وكانت عقوبة التشبه بالرجال تعزيرية، وقد تصل عقوبتها – إن تكررت من المرأة– للإعدام. غير أن المهدي كان يسمح للنساء بسلوك مسلك الرجال في ساعات الحرب ضد الأعداء (بحسب ما ورد في الآثار الكاملة للإمام المهدي، ١٩٩١ ص ١١٠ و١١٢، وكتاب المؤرخ البريطاني هولت عن الدولة المهدية). وكان هولت يرى أن ما فرضه المهدي على النساء في الملبس والسلوك العام والعزل عن الرجال كان يهدف لحمايتهن في المقام الأول. وكانت قوانينه القاضية بتقليل المهور والصرف البذخي في الأعراس تصب في ذات الاتجاه لحماية مؤسسة الزواج وللدفاع عن المرأة المتزوجة.

وبالإضافة لما سبق ذكره من أمثلة على موائمة المهدي للشريعة وفقا لأغراضه السياسية والاجتماعية فإنه كان – ولاحتياجاته الخاصة– يفعل ما قد لا يكون موافقا تماما للشرع ولا يسمح به لغيره، مثل احتفاظه بأكثر من أربعة زوجات في وقت واحد، وإرجاعه لمن طلقها ثلاث مرات دون أن يتزوجها رجل آخر. وبرر المهدي كل هذا بزعم تلقيه إلهاما نبويا. وقد حدث بالفعل أن أرجع رجل زوجته التي طلقها ثلاثا مدعيا أنه قد تحصل على إذن شخصي من المهدي ليفعل ما فعل. ولما ثبت كذب الرجل أقيم عليه الحد الشرعي.

دائرة المهدي: المال والمعتقد والسياسة في السودان

Dairat al Mahdi: Money, Faith and Politics in Sudan

فيرقس نيكول Fergus Nicoll

ترجمة: بدر الدين حامد الهاشمي

◇◇◇◇◇◇

مقدمة: هذه ترجمة لمحاضرة ألقاها الكاتب البريطاني والصحفي المستقل فيرقس نيكول بجامعة درام في ٢٠/ ٦/ ٢٠١٣م ضمن السلسلة المسماة "محاضرات سير وليام ليوس التذكارية". وعمل السيد نيكول مدرسا للغة الإنجليزية بثانويات السودان في ثمانينات القرن الماضي، ثم عمل بهيئة الإذاعة البريطانية ويعمل الآن بالقسم الإنجليزي بقناة الجزيرة. وللمؤلف كتاب بالإنجليزية عن المهدي وحياته، نشر بعنوان: " سيف النبي: مهدي السودان" عام ٢٠٠٩م مترجما عن مركز عبد الكريم ميرغني.

المترجم

***

مقدمة Introduction

◇◇◇◇◇◇

تمثل قصة "دائرة المهدي" مثلثا للسلطة أضلاعه هي الدين والسياسة والمال. وتأثرت مسيرة تلك المؤسسة خلال سنوات القرن العشرين الأولى المضطربة بما وقع من قبل، وكذلك بحروب المهدية التي لم تبرح الذاكرة بعد، وبنموها الهائل وتأثيرها السياسي على فترة ما قبل استقلال السودان في ١٩٥٦م، والذي ما تزال آثاره باقية وملموسة حتى اليوم.

وكانت "دائرة المهدي" هي أول شركة زراعية في السودان كانت كل إدارتها العليا وموظفيها وعمالها هم من السودانيين. ونمت تلك الشركة فلم تعد تزرع القطن فقط، بل امتد نشاطها ليشمل الإنتاج الصناعي والثروة الحيوانية والعقارات والصحافة، إذ كانت تمتلك صحيفة يومية. وفوق كل هذا وذاك، فقد كان إرث تلك الدائرة إرثا اجتماعيا وسياسيا. وكما كتب الصادق عبد الرحمن أزرق عام ٢٠٠٠م فإن ما كانت تميز "دائرة المهدي" هي "... طبيعة الظروف التي أدت لإنشائها، ودورها في أول تعددية سياسية في البلاد...وكمركز مالي لتمويل أنشطة الأنصار وحزب الأمة".

وتستخدم كلمة دائرة (daira) في اللغة العربية استخدامات متنوعة وبمعان مختلفة ومرونة مفيدة. ففي السياسة هنالك "الدائرة الانتخابية"، وفي الصوفية هنالك "دائرة الذكر"، وعند رجال المال والأعمال تستخدم كلمة "دائرة" بمعنى "شركة". وفي حالة "دائرة المهدي" فهنالك التداخل بين خليط من قوة رأس المال و"العضلات المالية" والالتزام الروحي والوحدة السياسية، والذي أنتج قوة عظيمة قاومت الحكم الاستعماري والحكومات العسكرية الوطنية، ونالت الأغلبية في

الانتخابات الديمقراطية. ويربط الجزء الثاني من الاسم "دائرة المهدي" تلك القوة الثلاثية بعشيرة المهدي، والذي ارتفع اسمه من الشيخ محمد أحمد عبد الله ليغدو "المهدي المنتظر"، والذي سيوحد كل المسلمين في كافة أصقاع العالم قبل ظهور النبي عيسى وقيام الساعة.

وأعلن القائد الديني المهدي الجهاد في عام ١٨٨١م، وبدأ بتعبئة القبائل لطرد المحتلين المصريين من البلاد، ونجح في ذلك بعد أربعة أعوام من بدء حملته الجهادية. وبإعلانه نفسه مهديا، يكون الرجل قد عد نفسه خليفة لرسول الله، وبالتالي يكون قد وضع نفسه فوق كل التسلسل الهرمي للخلفاء العثمانيين، وكذلك فوق علماء الدين الذين كانوا يحظون برعاية رسمية من الدولة.

ودفعت عائلة المهدي أثمانا باهظة نتيجة لدعوته، فقد قتل كثير من أفراد تلك العائلة في سنوات الجهاد الأولي في بواكير ثمانينيات القرن التاسع عشر، ثم في الحروب التي اندلعت في أخريات تسعينيات القرن التاسع عشر، وكذلك عند غزو بريطانيا للسودان، ثم في حوادث العنف السياسي التي وقعت بعد الاستقلال. وقتل أخوة المهدي الثلاث محمد وحامد وعبد الله، وكذلك خلفائه الثلاث. وقتل في المعارك أو أعدم أو مات من المرض في السجن من أولاده محمد والبشرى والفاضل والصديق والطيب والطاهر. ولم يبق له غير ولدين هما على وعبد الرحمن، وظل السؤال المهم عمن هو الأحق بوراثة لقب "الإمام" لأنصار المهدي باقيا.

Abd-al- Rahman al Mahdi's early years سنوات عبد الرحمن المهدي الباكرة

بدأت قصة "دائرة المهدي" قبل ٣٤ عاما من تاريخ الترخيص الرسمي بقيامها، عندما كانت بريطانيا قد أحكمت قبضتها على وسط السودان وشرقه. ففي أغسطس من عام ١٨٩٩م كان عبد الرحمن (أصغر أبناء المهدي والذي ولد بعد

موته) يقيم مع أخويه البشرى والفاضل في قرية الشكابة بالقرب من وادي مدني. واعترضت القوات البريطانية المحتلة ما قالت إنه محاولة للقيام بهجوم معاكس عليها من قبل الأنصار، وتم بعد ذلك إعدام البشرى والفاضل رميا بالرصاص بعد محاكمة عسكرية إيجازية بتهمة التحريض على المقاومة. وأصيب عبد الرحمن في ذلك الهجوم برصاصة في كتفه إلا أنه سرعان ما شفي منها، وبقي في كنف محمد طه شقدي في جزيرة الفيل قرب الشكابة حيث تلقى تعليما تقليديا. وقام البريطانيون بإرسال كل من بقي على قيد الحياة من أقربائه الذكور (ومنهم أخيه الوحيد علي) إلى سجن وادي حلفا في أقصى شمال السودان، أو سجن رشيد في دلتا مصر، حيث مات أغلبهم بسبب إهمال الحكومة لرعايتهم، أو بسبب علل مختلفة منها السل.

وفي عام ١٩٠٨م أمرت السلطات الاستعمارية البريطانية عبد الرحمن، وهو في سن المراهقة، بالمجيء إلى أم درمان تحت رقابة السلطات الأمنية والمخابراتية اللصيقة. وبالفعل أتى عبد الرحمن لأم درمان في معية عدد من أفراد عائلته الممتدة لا يقل عددهم عن ٧٢ فردا، منهم رمل ويتامى أبيه، وإخوته وأعمامه، وأقرباء من كانوا قد أودعوا السجن من أهله. وصدر في ديسمبر من عام ١٩٠٨م توجيه رسمي لريتشارد مور المفتش البريطاني بالخرطوم لصرف ٢٥ جنيها مصريا لبناء مجموعة بيوت صغيرة لعائلة عبد الرحمن الممتدة. وتولى شيخان من رجال الدين هما مفتي السودان شيخ الطيب أحمد هاشم ورئيس مجلس العلماء محمد البدوي رعاية عبد الرحمن المهدي، بغرض محاولة إرجاع الصبي الذي كان يمثل "الثورة الدينية" لحظيرة المؤسسة الإسلامية التقليدية.

وبقي عبد الرحمن ومن معه من أقاربه الكثر يعيشون عيشة الكفاف على القليل من الإعانات الرسمية التي كانت تمنحها لهم الحكومة البريطانية. وفي أكتوبر من عام ١٩٠٩م أخذ الباشمفتش المحلي روبن بيلي أحد المفتشين البريطانيين الذين تعينوا حديثا في خدمة الحكومة السودانية في جولة على مدينة أم درمان. كتب روبن

بيلي لاحقا عن تلك الجولة ما نصه: " قادني الباشمفتش في أزقة ضيقة بالغة القذارة إلى كوخ طيني بائس، وقام بطرق بابه بالعصا التي كان يهش بها على فرسه. فخرج من الكوخ صبي مذعن مرتديا ملابس متسخة. إنه ولد المهدي. لم يكن للصبي أي مصدر للدخل وكان يعيش على منحة إنسانية لا تتعدى جنيهات قليلة كل شهر...".

وفي غضون سنوات العقد الأول من القرن العشرين كانت تلك هي حالة غالب من بقي على قيد الحياة من أتباع المهدي، الذين حلت رابطتهم، وفرق شملهم، ومنعوا من أن يعيدوا تكوين جماعتهم. غير أنه كان هنالك أمران محددان بسببهما عمد البريطانيون على إبقاء شخص كعبد الرحمن المهدي في حالة شديدة من العوز. وكان السبب الأول شخصيا. فقد كان ريدولف سلاطين مرتزقا يعمل لحساب البريطانيين والأمريكيين في جيش الاحتلال المصري. وهزمه جيش المهدي وهو حاكم لدارفور في غرب السودان وأجبره على الاستقالة. وقضى أكثر من عقد كامل من الزمان بعد هزيمته في دارفور أسيرا في أم درمان لدي المهدي ثم خليفته عبد الله. ثم فر بعد ذلك إلى مصر حيث كتب ونشر (بمساعدة ليست بالقليلة من المخابرات العسكرية البريطانية) قصة تراجيدية عن فظائع حكم الخليفة. وكان كتابه ذاك يعد "كتابا مقررا" على رجال القوات البريطانية والموظفين المدنيين في سنوات الاستعمار الباكرة.

ولما غزت بريطانيا السودان في ١٨٩٩م عينت سلاطين في وظيفة "مفتش عام" (وهي وظيفة منفصلة عن قسم المخابرات)، فلم يدخر الرجل وقتا ولا وسعا في قمع كل من كانت له أدنى صلة بالإدارة التي أبقته مغلولا في الأسر لأكثر من عقد كامل. وجاء في أحد تقارير المخابرات أن سلاطين كان يعاني من " نوبات اكتئاب أسود" تنتابه بين الحين والآخر جعلته يخفق في اتخاذ القرارات الصحيحة، وتنتابه موجة خوف مرضي من بعث المهدية من جديد، وظل يداوم على حث الحكومة على

اجتثاث المهدية وأتباعها. وكتب مؤرخ سلاطين وكاتب سيرته ريتشارد هيل أن سياسة الحكومة تجاه أتباع المهدي كانت بالضرورة "قمعية"، ولكنه كان يصر أيضا على أن سلاطين لم يضطهد أحدا، مع صرامته في التعامل مع الجيل الجديد من أتباع المهدي، خاصة أبناء المهدي والخليفة.

وكانت إحدى مظاهر سياسة سلاطين القمعية هي إصراره على عدم ذكر كلمة "السيد" (الدالة على صلة بالعِتْرَة النبوية الشريفة، وبأنه خليفة والده سياسيا وروحيا) قبل اسم عبد الرحمن المهدي. وكان عبد الرحمن، وبحكم الأمر الواقع، على رأس عائلة المهدي، والممثل الحي الوحيد لطائفة دينية ذات قوة وتأثير، وهي كل ما بقي للمهدية من نفوذ (بعد هزيمة جيشها).

وكذلك حظر سلاطين "الراتب" (المكون من مجموعة من الآيات والأذكار المأثورة عن رسول الله وبعض الأدعية التي دعا بها بعض الأنبياء وأئمة الصوفية). وكانت "الراتب" سلاحا قويا وعاملا طائفيا ملزما عند المهدي، الذي كان قد قاد جهادا عسكريا واجتماعيا وروحيا. وكل هذا كان مما يخيف البريطانيين والمتعاونين معهم من صفوة علماء السودان من قوة ذلك "الراتب" المؤثرة. وظل "الراتب" محظورا في السنوات الأولى التي أعقبت الغزو البريطاني، وكان كل من يحتفظ بنسخة منه يعرض نفسه للمحاكمة، ويعد القانون تلاوته في جمع من الناس جريمة جنائية.

وعلى صعيد الحلفاء، فقد كان البريطانيون يثقون في رجال كالزعيمين الدينيين السيدين على الميرغني والشريف يوسف الهندي. وكان الأخير شديد التأييد للحكومة البريطانية – المصرية، رغم أنه كان قد خدم المهدي وخليفته أيضا. بينما ظل الزعيم الختمي الميرغني محتفظا بولائه للاحتلال المصري السابق، وكان يقف دوما ضد المهدي وجهاده. ومعلوم أن الختمية كانوا من القلائل الذين رفضوا دعوة

المهدي نفسه منذ قيامها، ولم يجدوا بالطبع سببا لتأييد طموحات ولده من بعده. وكما قال الجنرال كتشنر بعد عام من غزوه للسودان: "إن الواجب المفروض أمامنا جميعا الآن... هو نيل ثقة الشعب... بأن نبقى لصيقين بجانب علية الأهالي في البلاد، وعن طريق هؤلاء يمكننا التأثير على كامل أفراد الشعب". أما عبد الرحمن المهدي، فقد عدته الحكومة في ذلك الوقت (كما ذكر المؤرخ ريتشارد هيل في كتابه عن سلاطين) " شخصا فقيرا لا أهمية له... ولم تعره أدنى اهتمام".

ولقد وقعت بالفعل عدة محاولات للثورة ضد الحكم البريطاني في سنواته الأولى، غير أنها كانت كلها محاولات صغيرة ومحدودة ومعزولة. ورغم ذلك فقد كانت السلطات الاستعمارية تتحسب دوما لإمكانية قيام تمرد أو ثورة واسعة النطاق. وكانت أخطر تلك الثورات هي ما قاده على عبد الكريم عام ١٩٠٠م، وشريف محمد أمين في عام ١٩٠٨م ومحمد سيد محمد في عام ١٩١٩م. ولا شك أن البريطانيين كانوا يدركون أن هنالك العشرات (وربما المئات أو الآلاف) من الناس الذين كانوا قد سمعوا دون ريب بدعوة المهدي في منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر، ولا يزالون على قيد الحياة. وكان المهدي قد أسماهم "الأنصار" تشبيها لهم بمن نصروا النبي محمد (في المدينة). وأسمى الذين أيدوه في مبتدأ دعوته وخدموا دعوته بإخلاص وتفان وتبعوه أينما تحرك بـ "المهاجرين" لتقليدهم الهجرة النبوية وهجرة خليفته المهدي. وسيأتي فيما بعد ذكر لهاتين الكلمتين في عالم ما عرف بـ "المهدية الجديدة".

بداية العمل بالزراعة في الجزيرة أبا Farming begins at Jazira Aba :

تقع الجزيرة أبا على بعد نحو ١٥٠ ميلا جنوب الخرطوم. وكان تعد قلب الحركة المهدية في ثمانينيات القرن التاسع عشر والبلاد تحت الحكم الاستعماري، ولا تزال كذلك الآن. وعندما كان عبد الرحمن صغيرا، كانت بالجزيرة غابات كثيفة.

وكانت أولى مظاهر تأكيده على استقلاليته من الحبس الذي فرضه عليه سلاطين في أم درمان هو سفره للجزيرة أبا عندما سمحت له السلطات البريطانية بذلك (في عام ١٩٠٦م) للإشراف على تنظيف مساحة من تلك الغابات الكثيفة كانت قد منحت له قبل عامين، وتحضيرها للزراعة.

وكتب السيد الصادق المهدي مؤرخا لتلك الزيارة في كتيبه "الجزيرة أبا ودورها في نهضة السودان" ما نصه: "... وبدأ يطالب بأن يسمح له بالإقامة في الجزيرة أبا وفلاحة الأرض فيها ولكن السلطات رفضت واستمرت رافضة حتى وقعت حادثة عبد القادر ود حبوبة عام ١٩٠٨م، هذه الحادثة كانت حلقة من سلسلة الانتفاضات التي فجرها رجال عاصروا المهدية ولم يستطيعوا الصبر على الحكم الأجنبي. وأكدت انتفاضة عبد القادر ود حبوبة للحكام الأجانب أن مشاعر الأنصار تحت السطح قوية وقابلة للانفجار من وقت لآخر وأن سياسة التضييق عليهم تدفع إلى ذلك الانفجار. لذلك رأوا الاستجابة لطلب السيد عبد الرحمن وسمحوا له أن يذهب للجزيرة أبا يصحبه أفراد من الأنصار. وهنالك اعترضه بعض الأهالي في الجزيرة أبا من الذين كانوا يستخدمونها للمرعي والزراعة الموسمية. ونشأ نزاع حكم فيه مفتش كوستى بأن ليست للسيد عبد الرحمن حقوقا وراثية في الجزيرة أبا ولكنه في خلال خمس سنوات إذا عمر أرضا فهي له. وعندما تسامع الأنصار أن ابن المهدى استقر في الجزيرة أبا توافدوا إليه.... بعد عام ١٩١٦م. وكان القادمون يروون كيف ظهر لهم السيد عبد الرحمن في المنام ودعاهم للهجرة إليه وكانوا مستعدين للانضمام إليه وفاء للبيعة مع الإمام المهدى وتأهبا لإعلان الثورة وشن الجهاد من جديد...".

وكتب سلاطين لزملائه في قسم المخابرات في ١٨ يناير ١٩٠٩م متسائلا: "هل لنا أن نعطي عبد الرحمن بن محمد أحمد تصاريح سفر إلى ومن الفشاشوية (وهي محطة قطار صغيرة (سندة) على ضفة النيل الأبيض مقابل الجزيرة أبا)؟ ووافقه

البريطاني أمري من قسم المخابرات، والذي كتب الآتي لحاكم مديرية النيل الأبيض ما نصه: "سيصل عبد الرحمن بن المهدي إلى الفاشاشوية يوم ٢٤ في هذا الشهر... وقد أعطاه هذا القسم تصاريح السفر اللازمة هو ومعه اثنين من الخدم. وهو يرغب بشده في أن نمنحه قرضا لعمل ساقية خاصة به في الجزيرة أبا. سأكون شاكرا لو قمتم بتقديم كل عون له."

وبذا بدأ عهد سماه الأنصار "البلطة"، (وهو اسم آخر للفأس الذي تقطع به أشجار الغابات). واستفاد عبد الرحمن من أخشاب غابات الجزيرة أبا وزراعتها لعدد من السنين القادمة، وأغناه الدخل الذي كان يحصل عليه عن مساعدات الحكومة وقروضها، وسمح له بالبدء في توسع مطرد في حيازاته الصغيرة. ولم يكن ذلك أمرا سهلا أو خال من العوائق. فقد خاض عبد الرحمن صراعا قانونيا حول ملكية الأرض مع بعض سكان الجزيرة أبا (كما جاء في كتيب السيد الصادق المهدي المذكور أعلاه. المترجم).

وفي ١٩ نوفمبر من عام ١٩١٠م كاتب سلاطين رئيس قسم المخابرات مجددا بما نصه: "عبد الرحمن بن محمد أحمد سيغادر إلى الجزيرة أبا لـ... وتحسين زراعته. هلا أعطيته قرضا بمبلغ ستة جنيهات يخصم بالتدريج من راتبه".

وعند حلول عام ١٩١٤م كانت زيارات عبد الرحمن الشتوية للجزيرة أبا (والتي كانت تستغرق شهرا كل عام) قد غدت روتينا راتبا، وكان قسم المخابرات البريطانية يمنحه في كل زيارة تصاريح سفر مجانية. غير أن ملاحقة ومراقبة السلطات البريطانية له لم تخفف أبدا. ففي مذكرة من قسم المخابرات في ٢٢ نوفمبر من عام ١٩١٤م لحاكم مديرية النيل الأبيض في الدويم جاء فيها أن عبد الرحمن: " قادم للجزيرة أبا لزيارة مزرعته... وقد أمر بتقديم نفسه إليك ولمفتش كوستى... وقد تم التشديد على عبد الرحمن هذه المرة بضرورة مراعاة سلوكه... وآمل أن

تكون أنت ومفتش كوستي راضين عن سلوكه... دون أن تسمحا له بملاحظة أنه تحت المراقبة".

وعندما غدا عبد الرحمن ومن معه من الأنصار مكتفين ذاتيا من الطعام، نال عقودا من مصلحة السكة حديد لتوريد أخشاب كانت تستخدمها كوقود، خاصة عندما صارت كل الأخشاب المتوفرة في البلاد تحول لصالح المجهود الحربي في الجبهة الغربية، وأيضا لسفن الحكومة البخارية التي كانت تجوب النيل الأبيض من الشمال للجنوب (مما أثار سخط مصلحة الغابات!). وفي خطاب رسمي صدر عام ١٨ يونيو ١٩١٧ جاء ما يلي: "قمنا بإقراض عبد الرحمن عشرين جنيها مصريا لشراء أدوات تتعلق بعقده معنا لتوريد أخشاب، ولكننا اكتشفنا أنه احتفظ بالأدوات، ونكث ببنود العقد، وباع الأخشاب إلى مصلحتين حكومتين أخريين بأسعار أعلى مما تعاقد به معنا. وبالنظر إلى وضعية هذا الرجل السياسية فإنني أرغب في معرفة المدى الذي يمكن أن أذهب إليه في إجباره على دفع دينه". (للمزيد عن هذا التاريخ يمكن قراءة كتاب السيد الصادق المهدي في "جهاد في سبيل الاستقلال"، وهو مبذول على الشابكة الإليكترونية. المترجم)

ولكن ظل تعاقد عبد الرحمن مع مصلحة السكة حديد ساريا لمدة أربعة أعوام، وكانت باخرة الحاكم العام نفسه ترسو على شاطئ جزيرة أبا لتتزود مجددا بالأخشاب وهي في رحلتها جنوبا على النيل الأبيض.

تعاون أم مناورة Collaboration or manipulation:

كانت قدرة عبد الرحمن على التكيف مع النظام وأحيانا الالتفاف عليه (working the system) تشير إلى برغماتية كانت هي الأساس الذي عرفت به "المهدية الجديدة"، والتي شبهها جعفر بخيت بأنها "تمثل نفوذه الشخصي وثروته وهيبته (برستيجه)".

وأعطى عبد الرحمن - وكان ما يزال في طور الشباب، وبعيدا عن مركز القوة والتأثير- المستعمر الإحساس بأنه يتعاون مع المؤسسة الاستعمارية (التي ترتدي الطربوش)، بينما كان يقوم في ذات الوقت وبنسق ممنهج في تنظيم أفراد عائلته وأنصاره المتزأيدين. وليس بالإمكان تصوير ذلك الواقع بأوضح مما قاله عبد الرحمن نفسه في حديث له مع ريجيلاند ديفز المسؤول في قسم المخابرات في ١٤ سبتمبر من عام ١٩٢٤م من أن كل أتباعه من الأنصار الذين التفوا حوله يؤيدون الحكومة، وهذا التأييد ناتج عن نفوذه عليهم، فقد كان هو من فرض عليهم ذلك التأييد لأنه يؤمن جازما بأن الإنجليز يمثلون القوة التي يمكنها خدمة مصالح هؤلاء الناس.

وقال عبد الرحمن ما زعم ريجيلاند ديفز أنه سمعه من عبد الرحمن في أيام صار فيها البريطانيون يميلون لتقوية ما سموه "الإدارة الأهلية"، والتي تعتمد على زعماء القبائل، والذين تم منحهم القابا مثل شيخ وناظر وعمدة، وطلبت منهم القيام بأعباء إدارة شؤون مواطنيهم بالإنابة عنهم. وبدأ البريطانيون يحسون بالقلق والانزعاج من محاولات عبد الرحمن استمالة هؤلاء القادة المحليين له ولدعوته. وفي هذا الصدد جاء الآتي في تقرير لإيان بروس – جاردن مساعد مفتش القطينة في كردفان (هكذا في النص. المترجم) صدر في ٣٠ مايو من عام ١٩٢٣م يصف محاولات عبد الرحمن لتقوية نفوذه في أوساط زعماء القبائل بدعوتهم لاجتماع: " يبدو لي... من المستحيل القبول بأن يقوم شخص ليست له صفة رسمية بدعوة أي فرد يعمل مع الحكومة دون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات الرسمية. إنه من المستحيل السماح لاثنين من العمد بالغياب عن مناطقهما دون أن يعرقل ذلك أعمال الحكومة، بينما يرفضان طلب استدعاء لهما من رجل دين من ذوي الحيثية. إن هذا من شأنه زعزعة وخلخلة ولاء هؤلاء القادة المحليين في الحكومة. لقد كنت أخشى... من أن تجميع ذلك العدد من القادة المحليين تحت قيادة رجل واحد قد تجعل منه "ملكهم غير المتوج" إن لم يكن أكثر".

ومنذ عام ١٩١٥م واصل البريطانيون في منح عبد الرحمن أفضل الفرص لتطوير وضعه مع الحكومة. ففي غضون سنوات الحرب العالمية الثانية واجهت الحكومة في الخرطوم خطر دعوة تركيا للجهاد في العالم الإسلامي قاطبة بدعوتها لقادة العالم الإسلامي "لاستخدام نفوذهم لتهدئة شعوبهم". وكان هذا يعني أن الحكومة البريطانية كانت تحتاج لعون عبد الرحمن ووضعه الديني كقائد وإمام، وهو نفس الوضع الذي ظلت تحاول حرمانه منه في خلال الستة عشر سنة السابقة. ولكن، وكما كتب المؤرخ ريتشارد هيل في كتابه عن سلاطين: "لم يكن ذلك الوقت هو وقت الانتباه لدقائق المسميات الدينية وللطائف التفاصيل الدبلوماسية الدقيقة (niceties).

وأزاحت الحرب العالمية الأولى سلاطين من المشهد بسبب أصوله النمساوية – وبدأت الإدارة البريطانية تراجع – ولكن باحتراس وحذر – في كثير من مواقفها. وبعد ثلاثة أشهر من مغادرة سلاطين للسودان بدأ المسؤولون البريطانيون في استخدام اللقب الذي حرم سلاطين استخدامه قبل اسم عبد الرحمن. ففي ديسمبر من ذات العام نبه مساعد مدير المخابرات الإداري جورج أليس في واد مدني إلى أن "السيد عبد الرحمن بن المهدي سيقوم قريبا برحلة في مناطق النيلين الأبيض والأزرق في مهمة صرح بها بصورة خاصة سعادة الحاكم العام... وأرجو منك تقديم كل ما يلزم من أجل إنجاح هذه الزيارة، وأتمنى في ذات الوقت أن تستمروا في وضعه تحت المراقبة اللصيقة، ومتابعة وملاحظة تحركاته وكل ما يدلي به من تصريحات أو أقوال في هذه الرحلة، وإرسالها لي سرا".

وطاف السيد عبد الرحمن مناطق الجزيرة ليطمئن مواطنيه السودانيين بأن بريطانيا لا تخوض حربا ضد الإسلام. وقد يبدو هذا الأمر وكأنه تعاون مع المستعمر البريطاني، ولكن كانت تلك الزيارة فرصة مواتية للسيد عبد الرحمن للقاء جماهيره، والذين سوف يفترضون بطبيعة الحال أنه يحظى بموافقة البريطانيين على

منحه – وبصورة من الصور- بعضا من الدور القيادي الذي كان يلعبه والده. وبرر السيد عبد الرحمن دوره في الحملة ضد الدعايات التركية بالتذكير بتاريخ الإمبراطورية العثمانية في السودان والمتمثل في الاحتلال المصري من عام ١٨٢٠ وحتى ١٨٨٥م. ونقل السيد الصادق المهدي في كتابه "جهاد في سبيل الاستقلال" مقولة السيد عبد الرحمن عن هجومه على دعايات الأتراك: "ولا ينتظر أحد منى أن أعطف على السلطان التركي وتاريخ الأتراك منذ أن عرفوا طريق السودان مخضب بدماء قومي وأنصاري فوق قسوتهم ووحشيتهم الفظيعة، كما إنني كوطني لن أعطف على قضية لا تنال بلادي منها كسبا سياسيا".

وأثمرت سياسة "شبه التعاون quasi collaboration " التي انتهجها السيد عبد الرحمن عن السماح له بمقابلة ملك بريطانيا في لندن، وعلى الحصول على عدد من الأوسمة، وجذب انتباه الإداريين الاستعماريين اللصيق لعقود قادمات (دون كبير ثقة أحيانا).

ومنذ بدايات سنة ١٩٢١م بدأ السيد عبد الرحمن في عقد اجتماعات سياسية في داره. وفي أحد تلك الاجتماعات (وكما جاء في مذكرات بابكر.بدري) تم التوقيع على عريضة موجهة لحكومتي الحكم الثنائي جاء فيها أنهم يفضلون أن يحكموا من قبل دولة واحدة (وكانوا يقصدون بريطانيا). ووصف المؤرخ حسن عابدين ذلك التطور بأنه "تقدمة للنجاح والتعاون المتبادل بين نظام استعماري و"ارستقراطية وطنية"". ولكن كانت للسيد عبد الرحمن (والذي صار بعد ذلك التاريخ يلقب بإمام الأنصار) برامج عمله (أجنداته) الخاصة، والتي كانت تتلخص في استغلال كل فرصة لتحسين صورته في عين الحكومة (ذكر المؤلف في الحاشية هنا أن حاكم الخرطوم اشتكى لبابكر بدري في اجتماع معه في ١٩٢١م من عبارة "عليه السلام" التي ألحقت باسم عبد الرحمن المهدي في العريضة الجماعية المذكورة أعلاه، وقال له

إن "الحكومة لا تعترف بأي قدسية للمهدي، ولن تسمح بإلحاق عبارة "عليه السلام" باسمه.

وتحاشى السيد عبد الرحمن أي دور نشط له في عملية ضم البريطانيين لسلطنة دارفور رغم وجود عدد كبير من أنصار المهدية في غرب السودان. ولكن ربما كان السيد عبد الرحمن يدرك أن إعادة اندماج دارفور مع السودان سيفتح الباب لمزيد من أنصاره في البلاد. كما أنه استفاد من الخلافات العلنية المتزايدة بين دولتي الحكم الثنائي (بريطانيا ومصر)، وكان يحرص على إعلان ولائه الكامل لبريطانيا. وفي يومي ٢٣/ ٤/ ١٩١٩م و١٩/ ٦/ ١٩٢٤م (وهما يومان مهمان في تاريخ الوطنية المصرية، وبالتالي كانا مصدر قلق للبريطانيين) عمل السيد عبد الرحمن على إصدار بيانات ولاء جماعية لبريطانيا. ووقع السيد عبد الرحمن على أحد تلك البيانات في عام ١٩٢٤م فوق اسم مفتي السودان وكتب وظيفته (بتواضع مخادع): مزارع cultivator. ورغم ذلك فقد ظل المسؤولون في الخرطوم يشكون في ولاء السيد على عبد الرحمن لبريطانيا. وعندما أقدم حاكم عام السودان السير جيوفري آرشر على زيارة الجزيرة أبا زيارة رسمية في ١٤/ ٢/ ١٩٢٦م، عمل مجلس الحاكم العام على إجباره على الاستقالة والعودة إلى لندن.

فشل الاحتواء The failure of containment

لم تكن السياسة البريطانية حيال المهدية الجديدة ثابتة أو مستقرة أبدا. فكانت كلما أتت إدارة جديدة لحكم البلاد كان عدد من المتعاطفين والمتشككين فيها يقدمون تقديرات متباينة أو متضاربة حول تلك المهدية. وأصدر قسم المخابرات في ١٨/ ١١/ ١٩٢٥م تقويما للمهدية الجديدة جاء فيه: " لا شك أن تلك الحركة قد تشكل خطرا محتملا... إن إزاحته (المقصود هو السيد عبد الرحمن المهدي) وإبعاده لمكان ما قد يكون مغامرة تتسبب في اضطرابات أمنية... ومن الأفضل أن تتم

معاملته بصرامة ولكن بقدر عال من الاعتبار والاحترام الشخصي، وهذا من شأنه أن المحافظة على ولاء أنصاره (لنا)". وكتب ضابط كبير بالجيش (هو اللواء هيربرت هيدليستون) في ٨ / ٨ / ١٩٢٦م يرد على ذلك بالقول: "إن قيام ثورة مهدية يفترض وجود "مهدي" يظهر علنا في الساحة ويعلن للناس أنه "مهدي"، ويتولى مقاليد دعوته، ويتقدمهم في المعارك. وليس تلك من صفات من يقود حركة المهدية اليوم، إذ أنه ليس بمحارب". ولا شك أن ذلك الجنرال لا يدرك كم كان تقييمه صحيحا ومطابقا للسيد عبد الرحمن.

وفي بداية العشرينيات ظهرت معالم الثراء على السيد في قصوره بالخرطوم وأم درمان والجزيرة أبا. وبحسب ما أورده الصديق عبد الرحمن أزرق فقد كان السيد عبد الرحمن يمتلك في عام ١٩٣٥م نحو ١٥٠٠٠ فدانا من الأراضي الزراعية، وكانت ثلث تلك المساحة تدر سنويا نحو ٢٠ إلى ٣٠ ألفا من الجنيهات. وعبر السير جيمس روبرتسون عن رأي الإدارة البريطانية في ذلك التوسع المتزايد لثروة السيد عبد الرحمن في كتاب له صدر عام ١٩٧٤م بالقول: "إن نجحنا في إقناعه بتوجيه كل طاقاته للفلاحة وزراعة القطن، فسوف لن يجد في نفسه ميلا لزيادة نفوذه الديني والسياسي في البلاد". بينما أسمى كاتب المهدية الجديدة السيد الصادق المهدي تلك السياسة البريطانية في كتاب له عن "الجزيرة أبا" بأنها تقوم على "الحصار والإلهاء عن طريق تحقيق مكاسب تجارية". ولكن ما حدث هو أن البريطانيين لم يفلحوا في إلهاء السيد عبد الرحمن، بل دعم الرجل من قوة مركزه الديني والسياسي مستخدما ثروته تلك التي شيدها من حصاد "دائرة المهدي" ومستفيدا من النظام القائم. وكان رأيه دوما يستند إلى لغة التجار البرغماتية (العملية) التي ترى أنه إن كنت قد أقرضت أحدا من الناس مبلغا من المال وطالبته برده، فعرض عليك أن يعطيك نصف ما عليه من دين، أفلا تقبل بالنصف ثم تواصل المطالبة بالباقي؟ كانت تلك هي نظريته حول التقدم – في ما يخص وضعه

الخاص - وكذلك في أمر حقوق البلاد السياسية الأوسع والأشمل فيما بعد. ووصف الصحافي محمد خير بدوي في مذكراته المسماة "قطار العمر" تلك السياسة بأنها تمتاز بالحكمة والدهاء، وبأنها إحياء لثورة أبيه من دون "هواجس دينية".

بداية إمبراطورية القطن Beginning of the cotton empire :

كان تشييد سد (خزان) سنار على النيل الأزرق في عشرينيات القرن الماضي لحظة محورية للسيد عبد الرحمن. فقد تحصل في سنوات إنشاء السد على كثير من العقود من الباطن (subcontracts) لتوريد الأخشاب اللازمة لبناء مساكن للعمال ومكاتب للموظفين وبعض منشآت بنية السد التحتية. وأهم من ذلك فقد خطرت له – وللمرة الأولى- فكرة ثورية في أن القطن هو ما سيكون عماد ثروة السودان، وثروة أي رجل أعمال سوداني يقتحم مجال زراعته. وعند افتتاح السد في ٢١ يناير ١٩٢٦م كان اسمه يتصدر قائمة كبار علية القوم في سودان دولة الحكم الثنائي. وجاء في صحيفة السودان هيرالد (والتي كانت قد أصدرت ملحقا خاصا بمناسبة افتتاح الخزان في يوم ٢٠ فبراير ١٩٢٦م) أن أُولَئِكَ السادة أتوا الحفل الافتتاح وهم في حلل زاهية وجلابيب أنيقة شديدة البياض ومرصعة بالأوسمة مختلفة الألوان، وشكلوا مع جمهور الحضور السوداني بجلابيبهم البيضاء وعلى خلفية شاطئ النيل لوحة زاهية.

وبعد عشرة أيام من حفل افتتاح سد سنار حصل السيد عبد الرحمن على قرض حكومي بقيمة ٤٥٠٠ جنيها مصريا لبدء زراعة القطن في الجزيرة أبا. ولم يرد ذلك القرض أبدا وذلك لأنه وبعد عامين من منح ذلك القرض عمل "أصدقاء في مراكز عليا" على اعتبار القرض هدية لا ترد، كما جاء في خطاب من الحاكم العام للسكرتير المالية بتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٢٦م، وخطاب من ذات الحاكم للسكرتير الإداري في ٣٠/ ٣/ ١٩٢٨م (بحسب ما أورده جعفر بخيت في كتابه عن الإدارة

البريطانية). ثم أتى من بعد ذلك دعم حكومي فعال آخر عندما صار السيد عبد الرحمن شريكا في مشروع القطن الحكومي في قوندال على النيل الأزرق. وساهمت الحكومة في المشروع بمبلغ ٢٨٠٠٠ جنيها، وكان على السيد عبد الرحمن القيام بواجبات "الإدارة العامة والإشراف"، على أن يتم تقسيم الأرباح مناصفة بين الشريكين.

وكانت مشاريع القطن الضخمة، ولتحقق أكبر قدر من النجاح، في حاجة نظم رعي صناعي متطور، وكان السيد عبد الرحمن هو أحد أوائل قلائل صفوة رجال الأعمال الذين امتلكوا مضخات (طلمبات) خاصة في النيل الأبيض. وتم في ١٩٢٧م، وبعد تسعة سنوات على تقديم طلبه، التصديق له باستخدام المضخات في مشاريعه على النيل الأبيض. وكانت تلك هي إحدى ثمار رياح التغيير في الخرطوم. وتؤكد ذلك سجلات جمعية مزارعي القطن السودانية أن أول استخدام للمضخات كان في الجزيرة أبا في عام ١٩٢٩م. وكان استخدام تلك المضخات في بادئ الأمر على سبيل التجريب، إذ لم يسبق لأحد من قبل أن حاول زراعة القطن على النيل الأبيض. وكان سد سنار يمد مشروع الجزيرة الحكومي الضخم بالمياه من النيل الأزرق، وكانت الحكومة تحاول أن تقلص من نشاط رجال الأعمال في المشاريع الزراعية الخاصة حتى لا تستقطب العمالة التي تعمل في مشروعها في الجزيرة. غير أن مشروع السيد عبد الرحمن في الجزيرة أبا (والذي بدأ بـ ١٨٠ فدانا) أصاب نجاحا منقطع النظير في إنتاج القطن طويل التيلة.

وكانت تلك هي بداية توسع كبير ومتسارع وميلاد مؤسسة تجارية متنوعة النشاط. ولم يمض وقت طويل حتى كانت مزارع عائلة المهدي – وكانت كل واحدة منها تحت رئاسة واحد من أفراد العائلة الممتدة - لا تزرع القطن فقط، بل تتاجر فيه بشرائها محصول المزارع الصغيرة في المنطقة والتي لم تكن تمتلك محالجها

الخاصة. وبذا نجح السيد عبد الرحمن وعائلته الممتدة في السيطرة على إنتاج وتوزيع القطن، وعلى جني أرباح ضخمة من وراء كل ذلك أعيد استثمارها في مصانع ومعاصر للزيوت وشراكات تجارية وزراعية جديدة. وأدخلت محالج القطن (في ربك وغيرها) دخلًا اضافيا مقدرا، إذ كانت تؤجر لحلج كثير من مشاريع القطن الصغيرة في المنطقة. وغدت "دائرة المهدي" في العمل كمؤسسة مالية تقرض أصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة الراغبين في شراء جرارات (تراكتورات) وبذور ومضخات صغيرة وغير ذلك. ووصف مبارك الفاضل المهدي في مقابلة له في يوم ٨/ ٥/ ٢٠١٣م ذلك النشاط الاقتصادي كـ "ممول مجتمعي Community financier"، وبأنه: "من وسائل تمكين أنصار السيد عبد الرحمن". واستمرت دائرة المهدي تقوم بذلك الدور حتى الخمسينيات.

وجعل ذلك التوسع الاقتصادي السيد عبد الرحمن في معية أمراء تجار السودان، وكان جل هؤلاء من الأجانب من الأغاريق والمصريين والأرمن والشوام. وكان من شركائه رجل الأعمال الإغريقي الشهير قراسيموس كونتميخلوص. وبحسب ما أورده المؤرخ حسن أحمد إبراهيم في مقال له في مجلة "السودان في رسائل ومدونات" عام ١٩٧٧م كان عزيز كافوري العضو البارز في الغرفة التجارية السودانية هو من باعه منزله الأول (تاون هاوس) في الخرطوم في عام ١٩١٨م. ويؤمن البعض (مثل الصحافي محمد خير بدوي) أن رجال الأعمال من المشرق العربي (والذين يعرفون جماعيا في السودان بالشوام أو السوريين) كانت لهم اليد الطُّولى في بناء ثروة السيد عبد الرحمن، ربما كنوع من "الاستثمار" فيه كأفضل فرصة لهم في البقاء في حالة استقرار بالبلاد في أي عهد قادم يصعب التنبؤ بما سيأتي بعده عقب خروج الاستعمار البريطاني.

عبد الرحمن يمد يده للغرب
Abd-al-Rahman reaches out to the West

◇◇◇◇◇◇

كانت مشاريع السيد عبد الرحمن المتنامية تحتاج لأيادي عاملة كثيرة، وهنا تجلت القدرة الفائقة لذلك السيد على مزج سلطته الدينية بمصالحه التجارية. فببساطة، كان بمقدوره الاعتماد على أعداد كبيرة من الرجال الراغبين – تطوعا – في العمل في مزارعة مقابل توفير الإعاشة والسكن لهم، وحصولهم على القرب من ابن المهدي، أو كما جرت عبارتهم "بليلة وبركة". وفسر الصديق عبد الرحمن أزرق (مؤلف المقال الوحيد عن دائرة المهدي) ذلك بما يفيد بأن: "الرغبة النفسية وروح الولاء الطائفي للمهدية هما أكثر ما دفع المزارعين للعمل دون التفات للكسب المادي، وجعلهم يغضون الطرف عن كل المناقص... فالهجرة للجزيرة أبا بالنسبة لهم كانت مواصلة لقضية "الجهاد"، وامتدادا للحركة المهدية الثورية".

وكان يهاجر كل عام من كردفان ودارفور وما ورائها إلى النيل الأبيض نحو ١٥٠٠٠ فردا للعمل في مشاريع السيد عبد الرحمن (ذكر المؤلف في الحاشية أن بعض من كانوا يأتون من غرب السودان كانوا يرغبون في العمل في المشاريع الحكومية، مما خلق تنافسا حول الأيدي العاملة، وأثار عمل هؤلاء في مشاريع السيد عبد الرحمن غضب الحكومة التي اتهمته بسحب العمال من مشاريعها. المترجم). ولجأ السيد عبد الرحمن في سنوات العشرينيات لأنصار أبيه الكثر، خاصة في دارفور، بعد أن قامت الحكومة بضمها للسودان البريطاني – المصري في ١٩١٦م. وزاد من صلة السيد عبد الرحمن بدارفور أن والدته كانت إحدى قريبات السلطان المعزول ("يمة مقبولة" كما عند الأنصار. المترجم). وكتب التجاني مصطفى محمد صالح في رسالته للدكتوراه والمقدمة لجامعة سانت أندروز البريطانية

عام ١٩٩١م عن صلات السيد عبد الرحمن بقبائل معينة في دارفور بما يفيد بأن كثيرا من هؤلاء قد استجابوا لدعوة الإمام لهجر مساكنهم وأطفالهم والهجرة للجزيرة أبا لتعلم تلاوة الراتب والتعبد في "مسجد الكون".... وهاجر غالب هؤلاء تاركين خلفهم ممتلكاتهم وعائلاتهم من أجل عقيدتهم الدينية، ووهبوا أنفسهم للدائرة. وعمل المهاجرون في زراعة القطن والذرة وقطع الأخشاب دون رواتب محددة على أمل أن يلقوا ثواب عملهم في الآخرة... وعابوا على من لم يهاجر للجزيرة مثلهم، واتهموهم برقة الدين..."

وفي دارفور انزعج بعض السلاطين من قلة الأيادي العاملة في مناطقهم بسبب الهجرة الموسمية الكبيرة لمواطنيهم إلى الجزيرة أبا، وطلبوا العون من السلطات البريطانية لحل تلك القضية. وأوردت المؤرخة لدويين كابتجينز في كتاب لها صدر عام ١٩٨٥م أنه ورد في تقرير حكومي صدر في ١/ ٨/ ١٩٣٦م أن "السلطان... عبر عن سخطه لاستغلال عاطفة رجاله الدينية واستغلالهم كعمالة رخيصة (أو عمال سُّخْرَة) للسيد عبد الرحمن، وقال أيضا أن الناس في أبا ينقسمون لقسمين: مهاجرين وأنصار، ولكنهما يلقيان معاملة واحدة تتلخص في العمل القسري (forced labour) من السادسة صباحا حتى الثالثة بعد الظهر".

ورفض الإمام نفسه تهمة استغلال العمال والسُّخْرَة، وأصر على أن النظام المعمول به في الجزيرة أبا هو نظام "أبوي وإيجابي paternalistic and positive". وفي ذلك كتب الصديق عبد الرحمن أزرق نقلا عن السيد عبد الرحمن أن "جموع الأنصار التي تدفقت على الجزيرة أبا بعد أن هجرت وطنها وعائلاتها وكل ما تملك لم تفعل ذلك من أجل العمل في الزراعة أو غيرها. لقد أقبلوا ليسمعوا كلمة مني أعلن فيها الثورة على الحكم الأجنبي. غير أني تدبرت في الأمر ونظرت فيه من زاوية أخرى. لقد قر عندي أن العمل العسكري محكوم عليه بالفشل، وأن

إهدار الحياة هو الهزيمة بعينها. ولقد رأيت إلا أقبل ذلك كي أحافظ على تراث وإرث المهدية حتى لا تندثر هذه الصفحة من تاريخنا. لقد كان مقدم من أقبل علينا هجرة وجهاد، تماما كما فعل آبائهم من قبل مع المهدي - ولقد وجهت روحهم المتوقدة للتفاني والمتطلعة للقتال نحو البناء والتعمير".

ولقد منح الرجال المهاجرون السيد عبد الرحمن مصدر ربح آخر إلا وهو الزكاة، والتي كان الأنصار يرون أنه يلزمهم تقديمها لابن الإمام. وكانت تلك الزكوات عينية في غالبها الأعم مثل شحنات الحبوب وقطعان البهائم، وقطع الأراضي في بعض الأحايين، وزاد تدفقها من ثروة العائلة. وأقر الصديق عبد الرحمن أزرق بأن تلك الزكوات كانت إحدى الوسائل التي تراكمت بها ثروة الدائرة، غير أنه ذكر أيضا أن لا أحد يعلم تمام العلم الطريقة التي كانت تصرف بها زكوات الأنصار بعد أن تصل إلى الدائرة ولا مصارفها. وفي فبراير من عام ١٩٢٤م طلب نائب حاكم دارفور جورج ديبو تفاصيل تلك الزكوات، وأتت الإجابة بأنها كانت تتكون من ٢٥٠٠ جنيها (قيمة البهائم والذرة). وأعترف الصديق عبد الرحمن أزرق بأن ما ذكر ربما يكون أقل من نصف المبلغ الحقيقي. وفي ٢٥ / ١١ / ١٩٣١م رفض ريتشارد أوين أحد الإداريين في مديرية النيل الأبيض ما ادعاه السيد عبد الرحمن عن ملكيته لبعض المزارع التي قال إنها أهديت إليه من قبل بعض رجال الدين في المنطقة، فكتب التالي: " كان... في غالب الأحايين يحصل على موافقة أصحاب تلك المزارع بالتلميح لهم بأن معجب جدا بتلك الأرض، فيجد صاحب الأرض نفسه (إلا إذا كان مضادا للمهدية) غير راغب في إغضاب السيد ومقاطعته، فيهبها له. ولا يقوم المالك الجديد بتشغيل العمال المحليين في تلك المزارع، بل يجلب أنصاره المتعصبين للعمل بها، وهؤلاء قد يكونوا مصدرا محتملا للثورة الدينية أكثر من أي عنصر مهدوي آخر في السودان..."

ووضع ذلك الحال من الإخلاص والتفاني من يعطون الزكوات والمهاجرين أيضا في خلاف مع قادتهم القبليين، والذين كان معظمهم يقاوم انتشار نفوذ السيد عبد الرحمن في مناطقهم. فالمهاجر قد يقدم جملا كزكاته في الجزيرة أبا، ولكنه يطالب بتقديم جمل آخر عند عودته لدارفور أو كردفان. وأحال السيد عبد الرحمن ذلك الموقف لصالحه بقوله للبريطانيين أنه من الأفضل أن يعالج أمر جمع مناديبه للزكوات بنوع من السرية والحصافة حتى لا يثير جمعها من أتباعه غضب زعماء قبائلهم والذين يبغضون أن يروا أتباعهم يدفعون الزكاة لغيرهم".

وفي هذه النقطة عن "مناديب السيد" يجب القول بأن السيد نجح ومن عام ١٩١٦م في خلق شابكة (شبكة) من المناديب انتشرت في أجزاء واسعة من النيلين الأبيض والأزرق وكردفان ودارفور وما ورائها مما أثار قلق البريطانيين، فقاموا في عام ١٩٢٣م (بحسب ما ورد في مذكرات بابكر بدري) بتوزيع نشرات تحذر فيها المواطنين من أن الحكومة لا تعترف بعبد الرحمن المهدي (مع حذف كلمة "السيد" هذه المرة) ولا تعده إلا مجرد مواطن عادي... وأن من يقوم باسمه بجمع أي مبلغ من المال (نقدا أو عينا) سوف يعتقل. وأورد عوض السيد الكرسني في مقال له عن المهدية الجديدة في مجلة "الشؤون الإفريقية" عام ١٩٨٧ ما جاء في مذكرة حكومية من أن السيد عبد الرحمن أقر في عام ١٩٢٤م بأن لديه فقط ٢٤ من "المناديب" مع مندوب واحد يعمل في دارفور بصورة مؤقتة، وعد ذلك تقليلا مفرطا لعددهم الحقيقي. ووصف السيد عبد الرحمن المهام الوظيفية لهؤلاء المناديب (بالإضافة لعملهم كمناديب زراعيين وتجاريين) بأنهم وبحسب قوله: "يمثلونني في كل الأمور مع الحكام المحليين... وفي كل الأمور والمصالح التي تتعلق بي وبمواطني من الأهالي، إذ أنني أعهد إليهم بإبلاغي بكل ما يريد الأهالي إيصاله لي".

ووصل مناديب السيد عبد الرحمن لخارج حدود السودان الغربية. وبحسب مذكرة أمنية صدرت في ٣٠/ ٣/ ١٩٢٤م اشتكت نيجريا (وهي تحت الحكم البريطاني المستعمر) من رسائل بعث بها السيد عبد الرحمن جاء فيها قوله بصراحة: "إنني أسير على درب والدي... وأدعوا المسلمين في غرب أفريقيا للهجرة إلى الجزيرة أبا..." وبشر من يسقط وهو في طريق هجرته لأبا بالنعيم المقيم في جنة الخلد. وأصدر السيد رود المسؤول البريطاني في نيجريا مذكرة ناقدة يوم ٢٢/ ٥/ ١٩٢٤م تعليقا على ذلك النبأ، ووصف رسائل السيد عبد الرحمن بالعمل الشائن.

وشكل التوافد المكثف للمهاجرين معضلة لباشمفتش كوستي، والذي كان عليه القيام بإحصاء عدد البيوت الصغيرة التي بنيت لهؤلاء المهاجرين الجدد في مستوطنات بالجزيرة أبا. وبلغ أعداد تلك البيوت في عام ١٩٣٦م نحو ٦٠٠٠ بيتا بحسب ما أورده البريطاني ك. دي. هندرسون (والذي عمل حاكما لدارفور بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٣م. المترجم)، والذي أورد في كتابه الصادر في ١٩٨٧م عن "حياة المفتش البريطاني في السودان بين عامي ١٨٩٨ و١٩٥٥م" نقلا عن المفتش بيل هندسون من أن خطر الزيادة المضطردة في أعداد تلك البيوت لم تعره الحكومة أي اعتبار رغم توسلات نائب حاكم النيل الأبيض... و"كأن ذلك.... ليس كافيا ليلجئ المفتش صغير السن لقوارير الويسكي، فقد ألقيت على كاهله أيضا مهمة لا يحسد عليها هي تقدير أرباح دائرة المهدي... وسيأتي (المسكين) بأرقام ستلغى حتما بناءً على معلومات يملكها (فقط) قسم المالية في الخرطوم".

وأوضح تقرير صدر في ٢٠/ ٧/ ١٩٤٥م لإيان دوجلاس المراجع العام في الخرطوم عن ضرائب دائرة المهدي الصعوبات التي كانت تواجهها الإدارة البريطانية في متابعة وحصر حسابات عائلة المهدي وطرق حساباتها الملتوية (في رأيه)، وفي رصد الهجرات الجماعية للجزيرة أبا. ووقع على دوجلاس (عند زيارته

للجزيرة أبا) عبء إحصاء ليس محصول أقطان السيد عبد الرحمن فحسب، بل ومحالجه ومزارعه المروية وبساتينه وإسطبلاته ومزارع قطعان بهائمه ومصانع غزله. وصادفت زيارته تلك احتفالا دينيا، أوضح لذلك الغريب الزائر التداخل (والتضارب) بين مصالح مضيفه السياسية والدينية والمالية. وأورد الموظف البريطاني رولو بولتون (ممثل مديرية النيل الأبيض في مكتب المراجع العام) في تقرير لرؤسائه بأن الصلاة في يوم زيارتهم "أمها عدد ضخم من الناس"، وأضاف بأنه: "اتضح لاحقا... رسائل عديدة قد أرسلت لكل الأمكنة تحث أنصار المهدي المنتشرين (في داخل البلاد وخارجها) للقدوم للجزيرة أبا ليشهدوا هذا الاحتفال بالذات، إذ أن السيد عبد الرحمن - بحسب ما جاء في تلك الرسائل - كان يفترض أن يظهر كالنبي عيسى. لذا أرسلت الحكومة باخرة مسلحة لتعيد السيد عبد الرحمن لداره في العاصمة. ووجدت أنا صعوبة بالغة في إقناع أولئك "الحجاج" بالرجوع إلى ديارهم... "

وكانت تلك التجمعات كافية لتقنع الكثيرين في إدارة الخرطوم بأنه، وعلى الرغم من إعلانات ومظاهر الولاء والخضوع، إلا أن المهدية ما زالت، وبحسب ما جاء في أحد تقارير المخابرات البريطانية في السودان " تمثل خطرا محتملا وكامنا، وينبغي مداومة وضعها تحت الرقابة اللصيقة".

بدء العمل رسميا في دائرة المهدي

Mahdi–Formal launch of the Dairat al

لم يبق الآن، ومن ناحية تجارية ومالية، غير أن تجمع كل تلك المشاريع المختلفة والمزدهرة تحت جسم واحد مرخص به. وكان أول تجسيد لذلك الجسم الواحد هو تكتل فضفاض سمي بـ "دائرة المهدي" وذلك في عام ١٩٢٥م، والتي تم تسجيلها

بمقتضى قانون الشركات الذي صدر في ذات العام. غير أنه تم في يوم ١٨/ ١٢/ ١٩٣٣م إعادة إطلاق "دائرة المهدي" في احتفال أقيم في أم درمان، وذكر في الاحتفال أن الشركة قد تم تسجيلها تحت قانون جديد هو قانون تسجيل الشركات والذي صدر في عام ١٩٣١م.

وبحسب ما أورده صلاح حسن، كاتب سيرة عبد الله الفاضل، فقد كان التوسع التجاري هو ما جعل من الضروري إعادة توزيع التسلسل الهرمي للعمل في الدائرة. غير أنه أضاف أيضا أن "ظروف حوادث معينة" شابت العلاقات بين عبد الله الفاضل وعمه (السيد عبد الرحمن) مما دفع الأول لتقديم استقالته. أما ما دعا الاستعمار البريطاني للسماح بترخيص تلك الشركة فقد كان – في رأي فاطمة بابكر محمود في كتابها عن البرجوازية السودانية – أمرا سياسيا مقصودا لذاته، كان بمثابة المحاولة الأخيرة "لاحتواء السيد عبد الرحمن في حظيرة النظام الاستعماري بمنحه أفضلية (في التعاملات) إن انشغل بالأعمال التجارية...".

وكان الصديق عبد الرحمن أزرق (كاتب المقال الوحيد عن "دائرة المهدي) قد عزا الأهمية الخاصة لتسجيل الدائرة لكونها جاءت بسبب "الصراع السياسي الذي صاحب مقدم الحكم الاستعماري للبلاد، وأيضا بسبب محاولات الإمام عبد الرحمن لإعادة إحياء روح المهدية في نفوس أتباعه وأنصاره". ولكن، أليست هنالك مفارقة ساخرة (إن لم نقل نفاقا بينا) من كون أن عبد الرحمن – والذي كان والده لا يكن للمال والثروات المادية الأخرى غير الاحتقار – قد غدا أول سوداني يقيم أكبر مؤسسة تجارية في البلاد؟ وكتب السيد الصادق المهدي نقلا عن السيد عبد الرحمن أن السيد (وقد بلغ من العمر ٤٨ عاما) كان يرى أن الأساس المنطقي لإنشاء تلك المؤسسة كان أكثر عمقا من مجرد إقامة "صرح اقتصادي مهيب"، وأن... "منظوره مستلهم من تعاليم الإسلام، والتي لا تسمح بالملكية الخاصة إن لم يكن لها وظيفة

اجتماعية... فقد أنشئت الدائرة كمؤسسة جماعية ساهم في قيامها المهاجرون والأنصار معا. فالدائرة مؤسسة اقتصادية يقوم عليها رجال متحمسون يدركون أن عملهم فيها لا يعود عليهم بمكاسب شخصية، بل إنهم يعملون من أجل الوطنية والتنمية الروحية".

وتكثر الحكايات المروية التي تعضد ما يذهب إليه البعض من أن دائرة المهدي قد ساهمت بالفعل في الرفاه الاجتماعي (welfare) في المجتمع. فقد كانت هنالك تبرعات للمدارس المدنية والدينية (الخلاوي) والمكتبات والمساجد. وذهب نيبلوك في كتابه عن "الطبقة والسلطة في السودان" إلى أن تلك التبرعات كان الدافع (المؤجل) لها هو "بناء مصداقية في أوساط المتعلمين السودانيين". وهنالك كثير من المزاعم والحكايات المروية عن كرم السيد عبد الرحمن وشح خصمه زعيم طائفة الختمية السيد على الميرغني (ذكر المؤلف في الحاشية أنه سمع بعض تلك القصص من مبارك عبد الله الفاضل في مقابلة له معه في ٨/ ٥/ ٢٠١٣م. المترجم). من تلك الحكايات حكاية الطالب.... (ذكر الكاتب اسم الرجل. المترجم)، والذي عمل فيما أقبل من سنوات محافظا لبنك السودان لعدة سنوات. وكان السيد عبد الرحمن قد سمع بأن والد ذلك الطالب (وهو سائق قطار) قد توفي في أثناء تأديته لعمله، فأمر بأن يصرف لعائلته مرتب شهري ثابت لم يتوقف إلا عند تخرج ذلك الطالب من الجامعة. واشتهر السيد عبد الرحمن أيضا بكرمه مع الشعراء والكتاب والمغنين، في مقابل شح مشهور عند زعيم الختمية السيد/ على الميرغني. فالناس يتناقلون قصة الشاعر ود العبيد الذي ذهب لدار السيد على الميرغني يشكو عوزه وبؤس حالته، فما كان من السيد الختمي إلا أن دعا للشاعر المسكين ونفحه "فاتحة الكتاب". وذهب بعد ذلك الشاعر لمقابلة السيد عبد الرحمن ليبث شكواه، ولكن وقبل أن يبدأ الشاعر في بث شكواه من سوء الحال أمر السيد عبد الرحمن سكرتيره بمنحه بعض المال. فأطلق الشاعر لاحقا ما صار مثلا سائرا بأن "فاتحة أبو علوة

تصرف عند أبو عبدة". (ورد أيضا في بعض المصادر أن السيد عبد الرحمن أقام حفل عشاء لوفد سوفيتي كان في زيارة للحزب الشيوعي السوداني بعد أن سمع من زعيم الحزب أنهم لن يقيموا لزوارهم سوى حفل شاي متواضع. المترجم)

وفي جانب آخر أكثر جدية ذكر أن السيد عبد الرحمن – بحسب رواية الصديق عبد الرحمن أزرق – قال: "فلتعلم أن دائرة المهدي هي مؤسسة اقتصادية هدفها تحقيق الأغراض الدينية والاجتماعية للأنصار... ولقد أصدرت أوامري لمديرها... بأن يبذل الجهد والمال من أجل إنشاء المساجد والمعاهد، والحفاظ على كيان الأنصار والعمل على رفاههم".

وكان توسع "دائرة المهدي" في عقدها الأول (أي قبل أن تحصل على رخصة رسمية) أمرا مشكوكا في قانونيته. وحتى بعد مضي أربعة أعوام على قيامها، كانت مشروع الجزيرة أبا يزرع ما يقدر بأكثر من ٣٠٠ فدان من الأراضي الزراعية غير المصرح بها قانونا. غير أن البريطانيين غضوا الطرف عن تلك المخالفة وغيرها من المخالفات، ومضوا كما كتب الصديق عبد الرحمن أزرق يقدمون: " دعما سخيا في كل مما من شأنه نماء وتطور الدائرة... بغرض بدء عملية توازن اجتماعي واقتصادي معين في السودان في تلك السنوات". وكذلك حدث توسع كبير في الفروع الإدارية للدائرة. فقد كانت الشركة الزراعية الأصلية تضم شركة النيل الأبيض للمشاريع الزراعية وشركة النيلين الزراعية. وبلغ أقصى ما امتلكته الشركة العقارية ٨١١٧١١ مترا مربعا من الملكية العقارية. وكانت أكثر الشركات تنوعا في نشاطها هي الشركة التجارية، والتي كانت تقوم بعمليات بيع الأقطان والذرة والماشية، وتقوم أيضا بإدارة الزكوات، وتدير محلج القطن بربك، واشترت غالب أسهم صحيفة "حضارة السودان" مما جعلها المالكة الفعلية للصحيفة.

وفي يوم ٧/ ٦/ ١٩٣٩م كتب الخبير في شؤون الاستعمار مارجري بيرهام في

صحيفة التايمز اللندنية أن الجزيرة أبا غدت "موسومة بنمط رياضي في الري تعوزه الرومانسية". وكانت تلك التصاميم الهندسية تغطي أيضا مساحات واسعة على ضفتي النيل الأبيض من الشرق والغرب حول الجزيرة أبا. وبلغ التوسع في تلك الأراضي المزروعة حده الأقصى في منتصف الأربعينات. وذكر الطيب محمد الزاكي في كتابه "العرش والمحراب" أن أكثر تلك الأراضي الزراعية كانت في الجزيرة أبا نفسها (حيث تمت زراعة ٣٠٠٠٠ فدان) ثم الملاحة (حيث زرعت ١٨٠٠٠ فدان)، وكانت هنالك بعض المشاريع الصغيرة الأخرى مساحة كل منها لا تتعدى ١٢٠٠- ١٤٠٠ فدانا في الشوال والطويلة وقلي. وكانت هنالك مشاريع زراعية عديدة أخرى مثل مشروع قندال على النيل الأزرق، وأبو حليمة قرب الخرطوم، ومشاريع أخرى في الشمالية قرب بربر، وبلغ مجموع مساحتها ٣٨٤٠٠ فدانا. وكتب وليام ليوس باشمفتش كوستي في عام ١٩٤٨م تقريرا مفصلا مدعما بالرسومات والجداول عن إمدادات المياه لكل تلك المشاريع، فذكر على سبيل المثال أن مشروع الملاحة كان يروي بمضخات ١٤ بوصة تدفع بـ ٩.٨ مليون متر مكعب من مياه النيل الأبيض.

شركة عائلية Family Business

على الرغم من أن السيد عبد الرحمن كان محط اهتمام السلطات الرسمي، إلا أن الدائرة كانت أبعد ما تكون عن كونها "شركة رجل واحد". ولم تكن إدارة شركة (عائلية) بذلك الحجم ممكنة دون ترابط عائلي حميم. وبالفعل كان الأعضاء المؤسسون للشركة أربعة هم: السيد عبد الرحمن وعلي (أخوه الوحيد الذي كان على قيد الحياة وقت تأسيس الشركة) وابن أخيه عبد الله الفاضل، وابن أخ آخر هو الفاضل البشرى.

ويكون الأخ الأكبر في الأحوال العادية هو الوارث الروحي والمادي، غير أن

أخ عبد الرحمن المهدي الأكبر على كان قد آثر بعد أن خرج من سجن رشيد المصري أن يَنْأى بنفسه عن السياسة ويتخلى عن "الإمامة"، وأن يحيا حياة مدنية هادئة في العمل بالخدمة المدنية للحكومة الاستعمارية. وفي عام ١٩٢٦م تقدم على المهدي باستقالته من العمل الحكومي ليتفرغ للعمل في خدمة شركه أخيه السيد عبد الرحمن في مكتبها الرئيس بأم درمان، وقضى في العمل فيها أعواما ثلاثة. وبعد ذلك، وبحسب ما ورد في قاموس ريتشارد هيل عن سير الشخصيات السودانية، ترك على المهدي العمل بالشركة ليفرغ لجمع التراث الشفاهي لوالده وحركته المهدية. وقال مبارك الفاضل المهدي في مقابلة معه بتاريخ ٨/ ٥/ ٢٠١٣م على لسان والده: "إننا خرجنا من معركة كرري دون أدنى أمل... وكان للمهدي ولدان متقاربان في السن... ورأي على أن أخاه الأصغر أقدر منه فتنحى له (عن قيادة الأنصار). تصور لو أنه آثر القتال... أين سيكون الأنصار الآن؟"

وكان دور عبد الله الفاضل (في تلك الشركة العائلية) أكثر أهمية، فقد كان هو أكثر أفراد تلك العائلة تعليما. فقد درس في كلية غردون التذكارية أولا، ثم في مدرسة إبي حراز الزراعية بالقرب من سنار. وكان قد فكر، بعد أن انعدمت أمامه الفرص في التوظيف، في الالتحاق بقوة دفاع السودان. وشاور السيد عبد الرحمن في الأمر فطلب عمه منه إلا يفعل، وترجاه كي يبقى بجانبه للعمل على تأسيس شركة تخدم مجتمعهم. ويقول عبد الله الفاضل عن ذلك اللقاء: "كنت أظنه يحلم... فقد كنا كلنا فقراء، غير أنه كان يرى ما لم أستطع رؤيته حينها". لذا فقد وافق الرجل أن يعمل وكيلا (ممثلا قانونيا) لعمه لمدة ٤٥ عاما متصلة بذل فيها عملا دؤوبا مخلصا. وظل يخدمه بكل تفان حتى بعد أن تقاعد رسميا عن العمل بالدائرة في ديسمبر من عام ١٩٣٣م. وطفق يقدم النصح والإرشاد وخبرة سنواته الطويلة في العمل الزراعي للعاملين في الدائرة عن طريق النشرات الإرشادية ومذكرات التدريب ومخططات الري وغير ذلك.

لقد كان عبد الله الفاضل هو من قاد الأعمال التجارية (للسيد عبد الرحمن)في السنوات الباكرة، أي قبل أن تظهر رسميا كـ "دائرة المهدي" والتي غدا مديرا عاما لها. وكان في وظيفته تلك يقوم بمهمة تحديد تنقلات العاملين والإشراف على كافة وكلاء الشركة وتقاريرهم والمكاتبات معهم، وتحصيل الواردات من كل المشاريع، ونظر (monitor) ورصد أسعار القطن وتقلباتها، ومبيعات المحاصيل المختلفة. لقد كان الرجل يقوم بإدارة شركات تدار بأعلى درجات المهنية، وكان يترأس مجلس إدارتها المكون (بحسب ما جاء في كتاب "تاريخ الجزيرة أبا وحياة الإمام عبد الرحمن المهدي" للصادق ضو البيت، الصادر في ٢٠٠٠م) من ١١ فردا مع ثلاثة من المفتشين الزراعيين و٢٧ مدراء مشاريع، و١٣ نظار مشاريع و٥٥ محاسبا ومراجعا، و١٠ مهندسين ميكانيكيين (مختصين بمضخات المياه والسيارات) و٧ مهندسين معماريين و١٣ من الإداريين والكتبة.

لقد كانت الزراعة بالجزيرة أبا توفر القالب (template) الذي كان يتوزع في أنحائه كل العاملين بمشاريع "دائرة المهدي". ففي المراحل الباكرة كانت هنالك ثلاثة مشاريع فقط هي: الطيبة والرحمانية ودار السلام، على رأس كل مشروع منها مدير مسؤول مباشرة أمام عبد الله الفاضل، وينقل أوامره وتوجيهاته للنظار. فعلى سبيل المثال عمل الشيخ عبد الله عبد الله المدني في مشروع دار السلام عام ١٩٣٤م مشرفا عاما على النظار والعاملين بأربعة مزارع منفصلة.

حزب الأمة: يكمل "مثلث السلطة"

The Umma Party: completing the “triangle of power”

بدأ السيد عبد الرحمن، ومنذ نهاية سنوات العشرينيات في تجميع عدد ليس بالقليل من صنف آخر من "الأنصار". وكتب تيم نيبلوك عن ذلك في كتابه عن "الطبقة والسلطة في السودان" ما يلي: "لقد تشكلت وتأثرت توجهات ومواقف

وأهـداف المتعلمـين الـسودانيين (خاصـة كبـار الخـريجين) بالمؤسـسة الدينيـة / التجارية". وتمخضت تلك العملية في مايو من عام ١٩٤٥م عن قيام جناح سياسي للأنصار هو حزب الأمة.

وفي يوم الافتتاح الرسمي لدار حزب الأمة كان حضور وريث إمامة الأنـصار، الصديق عبد الرحمن، لافتا لا تخطئه عين. ومـن الـصواب أن نفترض أن أهـداف الحزب الأساس كانت تعكس تماما من بيده مفاتيح الثروة والسلطة. فمبادئ حزب الأمه كانت تتلخص في رسالة وصلت للبريطانيين في يوم ١/ ٥/ ١٩٤٥م من أحـد مؤسسي الحزب جاء فيها أن "السودان للسودانيين"، وأن هدف حزب الأمـة هـو "العمل على نيـل الـسودان (بحدوده الجغرافيـة المعترف بهـا) لاستقلاله، وفي ذات الوقت الحفاظ على علاقات صداقة مع بريطانيا العظمى ومصر... ومـا حفزنـا عـلى تأسيس هـذا الحـزب هـو شـعورنا الملـح بـأن الوقـت قـد حـان ليجمـع الوطنيـون السودانيون المسؤولون كلمتهم وينظموا أنفسهم لعرض رغبة غالب أهـل الـسودان في الاستقلال، وليس رغبة الأقلية الغبية وغير المسؤولة من أهله، والتي تم خداعها بضجيج الدعايات الخارجية. وينبغي عدم الالتفات لهؤلاء المستغلين من قبل مصر، إذ أنهم لا يمثلون رغبات أهل السودان الحقيقية".

ولقد كان المشهد السياسي في سودان ما قبل الاستقلال بالقطع أكثر تعقيدا مـن مجـرد التوصـيف التقليـدي للـصراع الطـائفي بـين الأنـصار والختميـة. (وقـد أشـاد الكاتب هنا بالمؤرخ السوداني حسن أحمد إبراهيم لمقالاته الثلاثة المنشورة في عـامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م بمجلـة "دراسـات الـشرق الأوسـط" والمتعلقـة بتـاريخ وتحليـل مواقف السيد عبد الرحمن (وبقية الساسة والزعماء السودانيين) في تلك المرحلة مـن تاريخ البلاد. صحيح أن كثيرًا من أفراد طائفة الختمية كـانوا يظنـون أن البريطـانيين كانوا يحضرون لتسليم السلطة إلى حزب الأمة، بل خشى بعضهم من تنصيب السيد

عبد الرحمن ملكا على السودان. ولذا قاموا بتمتين علاقاتهم بمصر، تماما مثلما فعل كثير من السياسيين الذين كانوا لا يناصرون الختمية ولا يعادون الأنصار. فلجأ بعضهم (مثل الأشقاء) للقبول بأن يحكم السودان ملك مصر. وتمخضت تلك الانشقاقات عن تحالفين: الجبهة الاستقلالية وجبهة الاتحاديين (الذين كانوا يرغبون في الاتحاد مع مصر). وكما هي عادتهم ودأبهم تردد المسؤولون البريطانيون، واعتبروا (بعد فوات الأوان) أن الحزب الجمهوري الاشتراكي كان من الممكن أن يكون أفضل خيار للوصول بالسودان إلى تقرير المصير، ربما بسيادة وطنية (dominion status)، ولكن بدون تسميات طائفية محلية.

ومن الصعوبة بمكان فصل شابكة الولاءات المتداخلة التي كان تكون حزب الأمة، غير أنه يمكن وصفها إجمالا بأنها كانت خلطة ذكية جمعت بين أفراد العائلة، وشركاء الأعمال التجارية، وزعماء القبائل المتعاطفة معهم. وذكر تيم نبيلوك في كتابه سالف الذكر أنه من بين نواب حزب الأمة الثلاثة وعشرين في أول برلمان سوداني عام ١٩٥٤ – ١٩٥٨م كان لأكثر من نصف عدد أولئك النواب أعمال تجارية ومالية، ولكثير منهم علاقات عائلية. وكان من بين هؤلاء الفاضل البشرى المهدي والفاضل محمد عبد الكريم وإبراهيم إدريس هباني وكمال الدين عبد الله الفاضل ومحمد عبد الباقي المكاشفي والصديق عبد الرحمن المهدي.

وهنا يبرز الدور السياسي البين لدائرة المهدي. وكتب الصديق عبد الرحمن أزرق أن تقدم المزارعين لم يعد مركز اهتمامات الأنصار، أو محور نشاط الآليات الاقتصادية لدائرة المهدي. وهنالك مثال صغير ولكنه يوضح بجلاء النقطة السابقة، وهي رسالة بعث بها مسؤول في كوستي في ١١ أكتوبر من عام ١٩٤٨م للخرطوم قبيل مظاهرة كبيرة كان من المزمع القيام بها في الخرطوم. تقول الرسالة: "... فالدائرة منزعجة وقلقة وظلت تمارس ضغطا شديدا على لإصدار لهم تصريحا

بكميات كافية من البنزين لإرسال خمس مركبات (لوراي) معبأة بالشباب من الجزيرة أبا للخرطوم. ولقد قاومت ذلك وقلت لهم إن ذلك غير مبرر في وجود قطار للركاب (في المنطقة)...".

ويمكن تعريف دور دائرة المهدية ببساطة بالقول بأن أعظم إرثها هو تمويل الحركة الاستقلالية. وكاد ذلك الدور يهد أموارد العائلة المالية. ولا غرو فقد كانت الحكومة المصرية تمول وبسخاء شديد حملة ضخمة لمؤيدي الاتحاد معها، وترك للدائرة وحدها مهمة التصدي والوقوف ضد تلك الحملة. وبحسب ما قاله مبارك الفاضل المهدي في مقابلته سالفة الذكر فقد اتهم الصحافي المصري الشهير محمد حسنين هيكل السيد عبد الرحمن بتملق البريطانيين، فرد السيد عبد الرحمن عليه بتشبيه الحكم الثنائي (وهو يحتضر في سنواته الأخيرة) بالحنطور المصري، وسأل هيكل: هل تتوقعني أن أفاوض الحصان أم سائق الحنطور؟ ولكن في عام ١٩٥٤م، وعشية يوم الاستقلال وبعد الهزيمة المؤلمة التي تلقاها حزبه في الانتخابات على يد الاتحاديين، وكما ورد في الكتاب الذي حرره دوغلاس جونسون بعنوان "الوثائق البريطانية عند نهاية الإمبراطورية بين ١٩٥١ – ١٩٥٦م أضطر السيد عبد الرحمن أن يلتمس من البريطانيين منحه قرضا قدره ثمانية مليون جنيها مصريا (بضمان كل ما يملك من عقار) لمواجهة ما كان يتدفق على الاتحاديين من أموال مصرية.

نهاية الدائرة The end of the Daira

لم يعمر السيد عبد الرحمن طويلا بعد الاستقلال – غير أنه عاش حتى شهد الفريق إبراهيم عبود يطيح بالحكم الديمقراطي (في ١٧/ ١١/ ١٩٥٨م) في أول انقلاب عسكري في سودان ما بعد الاستقلال. وكان يوم وفاته نقطة تحول خطير في تاريخ العائلة – والبلاد بأسرها. فقد كانت وفاته كما جاء في نعيه بصحيفة التايمز

اللندنية يوم ٢٤ مارس ١٩٥٩م "حادثة سياسية ذات أثر بالغ في قطر بدأ – ومنذ فترة – في إظهار أعراض عدم استقرار واسع النطاق ينبغي مراقبة تداعياته بدقة وحذر... و(لكن) عائلة المهدي عشيرة قوية الترابط، وهذه الحقيقة ربما كانت أفضل ضمان للاستقرار...".

وبقيت بعد وفاة السيد عبد الرحمن ثلاث مهام يكثر حولها الخلاف وهي: إمامة طائفة الأنصار، ورئاسة دائرة المهدي، وقيادة حزب الأمة.

هل يمكن لعبد الله الفاضل (الابن الوحيد للأخ الأكبر للسيد عبد الرحمن) أن يتوقع تنصيبه زعيما للأنصار بعد أكثر من أربعين عاما من الخدمة المخلصة؟ ما حدث (بحسب ما قاله مبارك عبد الله الفاضل في المقابلة سابقة الذكر) هو أن عائلته أصرت أن يتنحى الرجل، ومنحه الصديق عبد الرحمن المهدي سيارة كاديلاك كتعبير عن الشكر على سنوات تلك الخدمة الطويلة الممتازة. ويعارض تلك الرواية أنصار آخرون. فقد حكى الصحافي محمد خير بدوي في مقابلة معه في ١٤ مارس ٢٠١٣م أنه، وفي ذروة احتدام الجدال والنزاع حول من هو أحق بزعامة الأنصار، لم يتمالك أحد الوسطاء بين الطرفين المتخاصمين (وهو محمد إبراهيم النور نائب رئيس المحكمة العليا) نفسه ورفع صوته مجهشا بالبكاء وهو يكرر ما قاله عبد الله الفاضل بعد هزيمته وفشله في أن ينصب إماما للأنصار: "مهمتي في هذا العالم أن أدمر بيت السيد عبد الرحمن".

وورث الصديق (والذي ظل بجانب والده طيلة حياته تقريبا) الزعامات الثلاث: إمامة طائفة الأنصار، ورئاسة دائرة المهدي، وقيادة حزب الأمة. أكان (كما تساءلت صحيفة التايمز اللندنية في نعيه) بمقدوره الحفاظ على وحدة العشيرة إن لم يرحل عن الدنيا أثر أزمة قلبية في عام ١٩٦١م ولما يبلغ الخمسين من العمر؟ يصر المعجبون به على أنه كان سيكون سدا منيعا يحافظ على وحدة الطائفة والحزب.

وكتب عنه محمد خير البدوي في كتابه "قطار العمر" أن الصديق كان رجلا ذكيا حكيما، وإن كان قد كتب له مزيد من العمر فقد كان سيفوق والده في العظمة – أو حتى جده. وضرب لذلك مثلا عندما اصطدم الأنصار برجال الشرطة في يوم المولد النبوي في أم درمان وسالت الدماء من الطرفين، وطلب منه بعض من حوله السماح لهم بالقيام بانتفاضة عارمة ضد الحكومة، فأجابهم الصديق بما يفيد أن له "... عهدا عند الأنصار، ويعلم الله أنني لن أدعهم يقتلون. سيكون من العار على أن لقيت خالقي وفي عنقي نقطة دم أنصاري واحدة تسفك دون وجه حق...". وأعاد الصديق نفس المعني ولكن بلغة أقل عاطفية حين صرح لصحيفة الديلي تلغراف يوم ١٢ / ٤/ ١٩٦٠م بالقول: "إنني الرجل الوحيد الذي بمقدوره التمرد أو إشعال الحرب ضد العسكر...غير أني لن أفعل".

وعقب وفاة الصديق بدأ تآكل لحمة العشيرة. وكان الرجل قد أوصى – وببصيرة نافذة – بأن يتولى مجلس مكون من خمسة أفراد من أقرب أقربائه (وهم الهادي المهدي وعبد الله الفاضل ويحي المهدي وأحمد المهدي والصادق المهدي) مهمة اختيار خليفته من بعده. واشترط أن يحظى اختيارهم بمباركة الأنصار. غير أن تسنم الهادي المهدي لإمامة الأنصار نزغ بينهم وأحدث شقاقا بين الهادي وبين ابن أخيه الصادق الصديق، وانقسم حزب الأمة على إثر ذلك لجناحين، وترنحت في تلك الأيام "دائرة المهدي" وتراكمت عليها – مع مرور سنوات الصراعات السياسية السابقة – ديون ثقيلة. ولما قربت النهاية، أسقطت أيضا معها الهادي نفسه. فقد قاد النميري انقلابا عسكريا في ٢٥ مايو ١٩٦٩م عارضه، ومنذ يومه الأول، الهادي مما أدى لصراع عسكري بين حكام السودان الجدد والأنصار في الجزيرة أبا. وكانت الغلبة في ذلك الصراع الدامي لنميري وجنده، وغربت (في بدايات حكم النميري) شمس الأنصار وزالت سلطتهم.

وأتت "ثورة مايو" بمصطلحين في صيف عام ١٩٧٠م قضيا على ما تبقى من "دائرة المهدي" وهما "الحراسات العامة" و"الإصلاح الزراعي". وصرح أحمد سليمان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في حكومة نميري (الثورية) الأولى في بيان صدر بمناسبة مصادرة الشركات المصدرة للقطن بأن سياسات التأميم والمصادرة (والتي شملت أيضا كثيرا من المرافق والشركات والأعمال الأخرى) نفذت لتجني جماهير الشعب – في النهاية – ثمار جهدها والذي كان يذهب لحفنة من التجار". وصدرت على عجل قوانين جديدة عن المكتب المركزي للرقابة العامة للإسراع بإكمال عمليات المصادرة تلك. وكان الصراع بين الحكومة والأنصار محتوما. وهذا ما حدث وكان عنيفا وسريعا ودموي الطابع. غير أن تفاصيل ذلك الصراع ظل موضوعا للخلاف. فكتب منصور خالد في مؤلفه عن نميري وثورته بأن الأنصار كان يبالغون في خسائرهم، بينما كانت الحكومة تبالغ في قوة تسليح الأنصار. غير أنه من المؤكد أن عددا كبيرا من سكان الجزيرة أبا يقدر بالآلاف قد قتلوا في القصف الجوي والهجوم البري على الجزيرة أبا (رغم أن الكاتب دأب على توثيق كل معلومة يأتي بها بمرجع أو مرجعين، إلا أن النقطة الأخيرة هذه أتت دون مرجع لها. المترجم)، وقتل الإمام الهادي في ظروف غامضة أثناء محاولته الخروج من البلاد عبر الحدود الإثيوبية. وفقدت عشيرة المهدي إماما آخر وهو لما يبلغ الخمسين من عمره.

أما "دائرة المهدي" فقد ماتت في عام ١٩٧٠م، ودمرت تماما بعد مصادرتها وفقدت كل وثائقها ومذكراتها وأرشيفها. ورغم أن أملاك العائلة أرجعت لهم في سنوات لاحقة، إلا أن قلب الدائرة النابض (وهي المشاريع الزراعية) والتي بناها السيد عبد الرحمن بشق الأنفس وعلى مدى سنوات طويلة كانت قد دمرت جميعا. وتمخض "الإصلاح الزراعي" عن "شلل زراعي" ماتت على إثره كل مشاريع النيل الأبيض. فبحسب تقدير الصادق المهدي فإن المساحة المزروعة الآن في هذه

المشاريع تقل كثيرا جدا عن المساحات التي كانت تزرع في أيام "دائرة المهدي"، وانخفض أيضا ما تنتجه الأرض. فعلى سبيل المثال كان الفدان ينتج في موسم ١٩٦٩ - ١٩٧٠م (أي قبل المصادرة مباشرة) نحو ٦ قناطير من القطن، وبعد عقد من الزمان (أي في موسم ١٩٧٩ - ١٩٨٠م) صار الفدان ينتج نصف قنطار فقط. وانخفض سكان المنطقة من ٦٠ ألفا إلى ٤٠ ألفا.

غير أن الجزيرة أبا (في رأي الصادق المهدي) ما زالت تحتفظ بصفتها القديمة كمعقل للأنصار، تماما كما كانت في الماضي، وما زال بعض هؤلاء الأنصار (ممن لم يستوعبهم حكام السودان العسكريون) يؤملون في أن يأتي يوم يعودون فيه لتسنم قيادة البلاد. ولكن من غير المحتمل أن يقوم أحد منهم بعمل يضارع العمل الذي قام به مؤسس تلك العشيرة العظيم السيد عبد الرحمن المهدي و"دائرة المهدي" التي أسسها.

معركة أم درمان والحرب العالمية الأولى ١٨٩٨و١٩١٤م

1898 AND 1914: The Battle of Omdurman and the First World War

دوقلاس هـ. جونسون Douglas H. Johnson

مقدمة: هذه ترجمة لبعض ما جاء في مقال صغير بقلم دوقلاس هـ. جونسون عن معركة أم درمان ضد جيش المهدية في عام ١٨٩٨م، ومعارك الحرب العالمية الأولى بين عامي ١٩١٤ – ١٩١٨م، نشر في المجلة البريطانية "دراسات السودان" رقم ٤٩ الصادرة في يناير ٢٠١٤م. والكاتب – بحسب سيرته المبذولة في موسوعة الويكيبيديا بالشابكة (الشبكة) الإسفيرية – هو باحث بريطاني متخصص في تاريخ شمال شرق أفريقيا والسودان وجنوب السودان، وعمل كخبير في المناطق الثلاث (أبيي والنيل الأزرق وجبال النوبة) في مفاوضات السلام الشامل في ٢٠٠٣م.

المترجم

***

خاض الجيش البريطاني – المصري الغازي معركة أم درمان في ١٨٩٨م بأسلحة عصرية، ولكن بتكتيكات تحاكي تكتيكات نابليون في الهجوم بالفرسان، وخطوط إطلاق النار الممتدة. وكانت خسائر القوات البريطانية والمصرية قليلة بالنظر إلى قوة الأسلحة الحديثة التي كانت تستخدمها مقارنة بأسلحة خصومهم. وبهذا فإن معركة أم درمان لا تشابه أي معركة أخرى خاضها الجيش البريطاني في القرن العشرين. وربما فات على المراقبين العسكريين الدور (الفعال) الذي لعبته قوة تفجير قذائق المدفعية التي أطلقها ذلك الجيش من مسافة بعيدة على حشود المشاة المندفعين في أرض المعركة المنبسطة المفتوحة. ولو أنهم فعلوا لاستفادوا من درس تلك المعركة في الحرب العالمية التي دارت بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٨م.

وكانت معركة أم درمان أكثر من مجرد سليفة precursor للجبهة الغربية، بل كان لها صلة مهمة بالحرب العالمية الأولى لأن كثيرا من الضباط (البريطانيين) في الذين شاركوا في معركة أم درمان لعبوا أدوارا بارزة في الحرب العالمية الأولى أيضا. وشارك كذلك نحو ٦٦ من ضباط الميدان وضباط الأركان من الجيش المصري من الذين كانوا قد حاربوا في معركة أم درمان، في الحرب العالمية الأولى بالجبهة الغربية في الشرق الأوسط (مصر وفلسطين وشبه جزيرة غليبوبلي وبلاد ما بين النهرين وشمال أفريقيا) وسانيوليكا وروسيا وإيرلندا. وبلغ ٤٣ من هؤلاء الضباط رتبة العميد أو أعلى، وقتل في تلك الحرب عشرة منهم (كان ستة منهم في رتبة اللواء).

ولتلك الإحصائيات أهمية خاصة (رغم أنها ليست مستغربة) بالنظر إلى صغر أعمار أولئك الضباط حينما شاركوا في معركة أم درمان.، ومرور عدد قليل فقط من السنوات قبل أن تندلع نيران الحرب العالمية الأولى. وتكتسب معركة أم درمان أهمية هنا عندما نتذكر الرتب العالية التي وصل إليها أولئك الضباط حين شاركوا في معارك تلك الحرب العالمية.

ونذكر فيما يلي بعض أهم أولئك الضباط الذي شاركوا في الحربين:

١. **الفريق هيربرت كتشنر، سردار الجيش المصري:**

تم تعيين كتشنر وزيرا للحربية في ٥/٨/ ١٩١٤م، بعد يوم واحد من إعلان الحرب العالمية الأولى. وقام ذلك القائد بدعوة الشباب للتطوع فتقدم نصف مليون من الشباب للتجنيد، وسمي هؤلاء "جيش كتشنر" أو "الجيش الجديد" أو "رعاع كتشنر"، كما سماهم أعداء الرجل. ومما يجب ذكره هنا هو ظهور صورة كتشنر في ملصق يدعو الناس للتطوع والانخراط في سلك الجندية في غضون سنوات تلك الحرب. وهو نفس الملصق الذي استخدمه الأمريكيون لاحقا بعد تغيير وجه كتشنر بوجه "العم سام"!

٢. الملازم ونستون تشرشل:

لقد قفز تشرشل قفزة "نيزكية" من مجرد وظيفة ثانوية ملحقة بالجيش البريطاني – المصري الغازي للسودان إلى مستشار الأمبريالية الأول First Lord of the Admiralty . وكان وصفه لهجوم الفرقة الواحدة والعشرين (Lancers) في معركة أم درمان هو ما حول ذلك الخطأ التكتيكي الشنيع في أذهان عامة الناس إلى نصر مجيد. ومن إنجازات تشرشل كمستشار للأمبريالية تحويله الأسطول البحري الملكي من أسطول يستخدم الفحم الحجري لأسطول حديث يستخدم الديزل. وهو أول من أدخل الطيران في خدمة البحرية الملكية. ويعد تشرشل أهم شخصية معروفة في معركة أم درمان بعد كتشنر.

٣. النقيب دوقلاس هيج، من فرقة الفرسان المصرية:

برزت فرقة الفرسان المصرية الفرقة الواحدة والعشرين البريطانية (Lancers) في معركة أم درمان، فقد استدرجت جيش المهدي حيث تريد وأحدثت فيه خسائر كبيرة، ثم رجعت لمساعدة الفرقة البريطانية. وتجاهل تشرشل في وصفه لمعركة أم درمان ذلك الفضل، بل وصف الجيش المصري بعبارات تحط من قدره. ولعل هذا هو السبب في جعل الناس ينسون دور الجيش المصري الفاعل في معركة أم درمان. وبعد ذلك عمل هيج في الجيش البريطاني في سنوات الحرب العالمية الأولى، ويتذكره الناس لدوره البطولي في معركة مون (battle of Mons) في بلجيكا عام ١٩١٤م (رغم إحراز الجيش الألماني لنصر تكتيكي في تلك المعركة).

٤. العقيد شارلس تاونسهند قائد الفرقة ١٢ السودانية:

لا يتذكر الناس العقيد شارلس تاونسهند إلا بكونه القائد البريطاني الوحيد الذي استسلم – مع كامل فرقته- لجيش الخلافة التركية في "كوت Kut ". وكانت تلك الحادثة أكبر هزيمة مهينة يتلقاها الجيش البريطاني في الحرب العالمية الأولى.

ويعيب الناس عليه أيضا قضائه لفترة أسره في القسطنطينية بتركيا في حالة ترف وبذخ شديدين، بينما كان جنوده يعاملون كأسرى حرب عند الأتراك في ظروف بالغة الشدة والعنت، ومات منهم عدد كبير من جراء العمل الشاق والتغذية الرديئة.

٥. العقيد جون ماكسويل، قائد اللواء المصري الثاني:

لم تكن السمعة التي اكتسبها العقيد ماكسويل عقب الحرب العالمية الأولى بأفضل من سمعة العقيد شارلس تاونسهند، فهو من سن قانونا للأحكام العرفية، وأمر بعقد محاكمات عسكرية سرية (مع رفيق له اسمه العقيد هيكيت بين، وهو من الذين كانوا قد عملوا معه في معركة أم درمان) عقب تمرد للجنود سمي "انتفاضة عيد الفصح Easter rising" في إيرلندا عام ١٩١٦م. وحوكم من اشترك في ذلك التمرد (أو الانتفاضة) محاكمات سرية ودون السماح لهم بمحامين أو أصدقاء يدافعون عنهم، وحكم عليهم جميعا بالإعدام. وكانت تلك المحاكمات مما زاد من نقمة الشعب الايرلندي وتنامي الشعور عنده بقوميته.

***

أورد الكاتب أيضا سيرا لنحو ٥ من الضباط البريطانيين الذين شاركوا في معركة أم درمان، وشاركوا لاحقا في معارك الحرب العالمية الأولى في مختلف أرجاء العالم. وخلص إلى أن معركة أم درمان أفرزت أكبر عدد من القادة البريطانيين الذين شاركوا فيما بعد في الحرب العالمية الأولى في التاريخ العسكري البريطاني.

غير أنه ليس من المعلوم على وجه الدقة تأثير تجربة هؤلاء الضباط في معركة أم درمان على تفكيرهم العسكري الاستراتيجي وتطبيقاتهم التكتيكية، وعلى النتائج النهائية لخدمتهم في الحرب العالمية الأولى. المترجم

حول كتاب "المقاومة الداخلية للحركة المهدية (١٨٨١ - ١٨٩٨م) لمحمد محجوب مالك

هيزر شاركي Heather J. Sharkey

◇◇◇◇◇◇

تقديم: هذه ترجمة لمقال صغير للدكتورة الأمريكية هيزر شاركي الأستاذة المتخصصة في تاريخ ولغات وحضارات الشرق الأوسط والأدنى في جامعة بنسلفانيا تعرض فيه لكتاب الأستاذ محمد محجوب مالك (١٩٣٢- ؟) "المقاومة الداخلية للحركة المهدية (١٨٨١ -١٨٩٨م)" من منشورات دار الجيل ببيروت عام ١٩٨٧م (والكتاب مبذول على الشابكة العنكبوتية في هذا الرابط

http://www.4shared.com/web/preview/pdf/GFxrnYBQ

ونشر هذا المقال في العدد رقم ١٥من المجلة البريطانية "دراسات سودانية Sudan Studies" في عام ١٩٩٤م. والمؤلفة حاصلة على درجة البكالوريوس في الأنثروبولوجيا من جامعة ييل الأميركية، ودرجتي الماجستير والدكتوراه من جامعتي درام البريطانية وبريستون الأميركية، على التوالي. وللكاتبة عدة مقالات وكتب عن السودان ومصر منها كتاب "العيش مع الاستعمار: الوطنية والثقافة في السودان الإنجليزي المصري"، وكتاب "الإنجيليون الأمريكيون في مصر" و"الهوية والمجتمع في الشرق الأوسط المعاصر" و"تاريخ الصحافة العربية في السودان".
وكنت قد عرضت لعدد من كتابات الدكتورة شاركي في مقالات مترجمة سابقة.

المترجم

***

صدر كتاب محمد محجوب مالك قبل نحو ستة أعوام (عام ١٩٨٧م)، ولم يحظ بكثير من الاهتمام النقدي، وهذا مما يجعل من المهم العودة لهذا الكتاب إذ أن بعض المؤرخين اختاروا ألا يروا في المهدية إلا عهدا مثل بوتقة للهوية الوطنية السودانية. ولكن، خلافا لهؤلاء، فقد صور المؤلف المهدية كعهد حفل بصراعات داخلية هائلة نتجت عنها انقسامات خطيرة.

اعتمد المؤلف في كتابه هذا بصورة رئيسة على الوثائق التي توفرت عنده من دار الوثائق المركزية بالخرطوم، وعلى وثائق المهدية في القاهرة ودرام. ورسم – استنادا على تلك الوثائق – صورة لدولة المهدية وهي، ولمختلف الأسباب، مبتلاة منذ قيامها بمختلف الأدواء المزمنة والصراعات الداخلية.

والمعارضون لحكم المهدية في نظر المؤلف ينقسمون إلى قسمين: أولهما من عارضوا المهدية منذ يومها الأول مثل الختمية والكبابيش، وثانيهما هم من أيدوا المهدية في بداية عهدها تأييدا قويا مخلصا، وما لبثوا أن خذلوا وخاب أملهم فيها، أو الذين أبعدوا عنها وتم "تهميشهم" (خاصة في الفترة التي أعقبت وفاة المهدي المبكرة في ١٨٨٥م).

ويؤكد محمد محجوب مالك في كتابه هذا أن دولة المهدية قد فشلت في جمع شتات فئات السودان المتباينة تحت نير إسلام مجدد revitalized Islam، وكان ذلك – جزئيا – بسبب سياسات المهدية (في عهد الخليفة عبد الله بصورة أساسية، ولكن ليس كلية) والتي عملت ضد مبدأ توحيد فئات السودان المختلفة. ويشير المؤلف إلى أن قرارات المهدي الباكرة القاضية بتقسيم جيشه على أسس عرقية وجغرافية بقيادة خلفاء هي ما بذرت بذور الخلافات العرقية في البلاد. وتفاقمت من بعد وفاته تلك الخلافات في عهد الخليفة عبد الله أكثر فأكثر. ولعل هذا ما حرض " أوْلاد البلد" في الشمال النيلي (ومنهم أهل المهدي من "الأشراف") ضد

" أوْلاد العرب" في الغرب (ومنهم التعايشة، قبيلة الخليفة عبد الله). وفي نهاية المطاف انتصرت الشوفينية العرقية على مثاليات "عالمية الإسلام" السودانية.

قسم المؤلف كتابه إلى أقسام صغيرة، رصد في كل واحد منها جانبا من جوانب الصراع. وناقش موضوعات شملت معارضة العلماء الأزهريين لحركة المهدية، والذين لم يخفوا تأييدهم للنظام المصري – التركي في فتاوى منشورة تدين المهدي وتبين بطلان دعوته، ومعارضة قادة الطرق الصوفية – وعلى رأسهم الختمية، وكثيرا من القبائل الكبيرة مثل الشكرية والكبابيش والعبابدة والأمرار وغيرهم. وناقش المؤلف – وباستفاضة وعمق- موقف الأفراد الذين ناصروا حركة المهدية في مبتدأ أمرها، ثم انفضوا عنها، بل وحنقوا عليها وتمردوا على حكمها. ومن أمثلة هؤلاء رجال الدائرة التي كانت لصيقة بالمهدي في بدايات حركته مثل جماعة رفاعة الغربية بالجزيرة، والذين وجدوا أن ضرائب المهدية وطرق جمعها لا تكاد تختلف عن ما كان يمارسه الحكم المصري – التركي، والمنا إسماعيل (سبق لنا ترجمة مقال عن المنا إسماعيل بعنوان " المنّا إسماعيل: فكي وأمير من كردفان" بقلم أ. ر. بولتون. المترجم). وتطرق المؤلف أيضا للصراع الذي نشأ بين القادة المهدويين على ملء مقعد "الخليفة الثالث" والذي ظل شاغرا بعد أن رفضه سنوسي برقة)، والصراعات التي دارت بين الحركة المهدية ومن ادعوا العيسوية (بحسب المعتقد الإسلامي المهدوي).

لا شك أن بعض فصول الكتاب تتفاوت في مقدار عمقها وتماسكها. فالمؤلف مثلا يفصل – وبإسهاب شديد- في جهود الخليفة لإزاحة الأشراف من المناصب العليا بالبلاد في المدن (خاصة تلك التي تقع على النيل وفي كردفان ودارفور أيضا) في محاولة منه لتقليم أظافر "أوْلاد البلد" وأضعاف معارضتهم لحكمه. والمؤلف يشكك – ويكرر الشك- في الدوافع الحقيقية لسياسة الخليفة والتي سماها

"الهجرة" و"الجهاد" (وهما يتضمنان إبعاد المهاجرين والمجاهدين عن مواطنهم الأصلية لمناطق بعيدة). وفصل المؤلف –بتوسع شديد– في أمر القبائل التي عارضت وقاومت الحركة المهدية، وناقش الأسباب والدوافع التجارية والمنافع الاقتصادية الكامنة من وراء تلك المقاومة، ولمح لأن ذلك ربما كان سبب احتفاظ بعض كبار رجال القبائل (مثل ود أب سن) بولائهم القديم للحكم المصري – التركي. وكذلك قدم المؤلف عرضا متماسكا ومفيدا جدا للحركات العيسوية، ومن ثاروا للحصول على منصب "الخليفة الثالث" الشاغر، وأشار إلى أن تلك الثورات قام بها في الغالب رجال من غرب السودان في أنحاء متفرقة من شمال السودان. وتطرق إلى أن غرب السودان كان النقطة التي انطلقت منها فكرة وفلسفة المهدية بكل ما تتضمنه من إيمان عميق بأفكار غيبية، وهذا ما فسر نجاح المهدي في نشر دعوته بين سكان ذلك الجزء من السودان. ويرى المؤلف أن المهدي وفر في دعوته (المهدوية) لسكان غرب السودان ذخيرة لغوية عبروا بها (لاحقا) عن مظالمهم من الحكم المهدي نفسه. غير أن المؤلف في كتابه أفرد فصلا كاملا وكبيرا لصراع الطرق الصوفية والحركة المهدية، دون أن يتعمق – للأسف– في نوازعها وأسبابها، ودون أن يقدم عرضا فكريا نظريا لأسس وأسباب ذلك النزاع، أو مناقشة الوشيجة والرابط بين "هوية الطريقة" و"هوية القبيلة" في تحديد معارضة المهدية أو مناصرتها.

ويخلص محمد محجوب مالك إلى أن الحركة المهدية قد أخذت منعطفا حاسما وهي تحت قيادة الخليفة. ففي رأيه أن الصراعات المتوطنة والمريرة (خاصة حول السلطة السياسية والثروة) والتي أشعلها الخليفة بين من يعرفون ب " أوْلاد البلد" و "أ أوْلاد العرب" قضت على حلم توحيد السودان، والذي كان ممكنا في عهد المهدية (الأول). وهو يخلص إلى أن اعتماد الخليفة الكامل على " أوْلاد العرب" قد

جرد الحركة المهدية من صفتها القومية، وأحالها إلى حركة عرقية. غير أنه يعترف أيضا بأن طموحات " أَوْلاد البلد" الجامحة، وعدم قبولهم بالتعاون مع الخليفة جعل من ذلك الصراع أمرا لا مفر منه.

وعلى كل حال، فمحمد محجوب مالك في كتابه هذا بلا شك يثبط من عزم أُولَئِكَ الساعين لدراسة جذور الهوية القومية (الوطنية) السودانية على الغوص عميقا (وبأكثر مما يجب) في المهدية.

***

(لا أحسب أن لما ذكرته الكاتبة في جملتها الختامية هذه أي دليل أو سبب! المترجم)

من كتاب "انجلترا فى السودان"

England in the Sudan

يعقوب باشا آرتن Yacoub Pasha Artin

◇◇◇◇◇◇

تقديم: هذه ترجمة لبعض ما جاء في مذكرات الكاتب الأرميني - المصري يعقوب باشا آرتن (١٨٤٢ – ١٩١٩م) في كتاب باللغة الفرنسية عن رحلة قام بها إلى السودان في عام ١٩٠٨م. وترجم جورج روب الكتاب إلى اللغة الإنجليزية، وصدر من دار نشر ماكميلان في لندن في عام ١٩١١م.

لا يخفي المؤلف في كتابه هذا عنصريته وعدم حياده تجاه الأهالي السودانيين (والمصريين أيضا، رغم أنه "نصف مصري")، وتمسحه الظاهر بالبريطانيين. غير أن كل هذا يجب أن يقرأ في سياق التاريخ والظرف الذي كتب فيه المؤلف كتابه بعد سنوات قليلة من غزو البريطانيين للسودان.

المترجم

***

١٢ نوفمبر ١٩٠٨م

على ظهر الباخرة "السودان" بين أسوان وحلفا:

بالأمس كان الجو حارا في الظهيرة، ثم برد قليلا عند المساء. غير أن الجو اليوم في غاية الاعتدال. ونعمت برؤية القمر ليلة كماله وأنا على سطح الباخرة، وعند الرابعة صباحا رأيت في الأفق كوكب المشتري يلمع كمنارة بعيدة. ثم شاهدت كوكبي الزئبق وفينوس ينافسانه في التألق واللمعان.

وعند الخامسة صباحا توقت بنا الباخرة لساعة ونصف من الزمان عند أبي سمبل، أجمل تماثيل مصر طرا، في نظري. ومضينا بعد ذلك في سيرنا. وكان كل ركاب الباخرة من العاملين في خدمة حكومة الحكومة فيما عدا شخصي وصديقي البريطاني، وسيدة إنجليزية في رفقه ابنتها الصغيرة. وتعارفنا (نحو خمسة وعشرين من ركاب الباخرة) مع بعض الضباط المصريين المسافرين معنا على نحو جيد مكننا من قضاء وقت ممتع في سمر وأحاديث طريفة كان من بينها ما دار بيني وبين م. ف. أفندي، والذي كان يعمل في خدمة إدارة السكة حديد عن السودانيين البرابرة Berberins (أي سكان المناطق التي تقع جنوبا حتى دنقلا)، ولخص لي الرجل في الحكاية التالية رأيه في سرفهم وطبيعة شخصيتهم التي تتميز بالإهمال وعدم التدبر:

" كنت أعرف أحد هؤلاء البرابرة من الذين عملوا لسنوات طويلة في مصر. وجمع الرجل البربري مالا كثيرا قبل أن يرجع لبلاده ويشتري عددا من الجِرار الفخارية لساقيته. وقام الرجل بوضع الجِرار في موضعها الصحيح من الساقية مستخدما الأدوات الصحيحة من خشب وحبال الخ، وقام ببذر حبوب الذرة الشامية في حقله. وعندما بدأت عمليات السقي انكسرت بعد أيام قليلة إحدى الجِرار... معليش! (هكذا قال). ثم انكسرت أخرى بعد يوم أو يومين... معليش (مرة أخرى)... ثم انكسرت جرة أخرى ثم أخرى ثم أخرى إلى أن بلغ عدد الجِرار المكسورة ثَمانِيَ، ولم يفعل البربري شيئا غير أن يردد الكلمة المشهورة "معليش"، والساقية تدور ولا ماء يصل للأرض العطشى! واضطر صاحبنا في نهاية المطاف لبيع محصوله وهو ما يزال في بدايات نموه، بسعر متدني لإغريقي يشتغل بإقراض المال. لم يفعل الإغريقي شيئا غير إصلاح الجِرار المكسورة وربح من بيع محصول الرجل البربري مالا جما. وكل ذلك بسبب عدم إعمال الرجل لقليل من الفكر والاهتمام والتدبر".

وعند الواحدة من بعد ظهيرة ذلك اليوم بلغنا وادي حلفا، والتي قضينا فيها ساعتين، ثم واصلنا رحلتنا بالقطار للخرطوم. ومررنا ببربر في صباح اليوم التالي (١٣/ ١١/ ١٩٠٨م) ثم بأتبرا بعد ساعة من ذلك. وقبل وصولنا لشندي بساعة أو نحوها مررنا بسلسلة من الأهرامات في مروي القديمة (والتي قام باكتشافها والكتابة عنها الفرنسي فريدرك كالياد (١٧٨٧ – ١٨٦٩م) في عام ١٨٢٠م).

وأخيرا وصلنا للخرطوم في حوالي الساعة الخامسة والنصف مساءً بعد رحلة مريحة استغرقت ٢٦ ساعة في قطار "دي لوكس".

١٣ نوفمبر ١٩٠٨م

قصر الخرطوم:

أقيم لنا في المساء الذي وصلنا فيه حفل عشاء ضخم في القصر دعي له كثير من أصدقائنا القدامى والمعارف الجدد. وكان كل من قابلناه من الرجال قد وهب حياته للعمل بجد وإخلاص من أجل الانتصار على السودان وإدخال أهله إلى عهد المدنية والتحضر بغرض ضمان رفاهيتهم وتقدمهم الروحي والمادي.

ويقف السردار (ويعرف الآن بـ "الحاكم العام" وليس "الحاكم دار / الحكمدار كما كان عليه في الحال قبل المهدية مباشرة) كالروح الموجهة لكل تلك الأنفس الشابة والمتحمسة التي تعمل في جد واجتهاد – بوحي من توجيهاته الكريمة – وبيد واحدة لهزيمة وصد البربرية - إن جاز لي أن أعبر عن مكنونات نفسي- وتحويلها لدولة عصرية متحضرة، من أجل الأهالي أنفسهم، والعالم بأسره.

وأحسست وأنا في وسط ضيوف ذلك الحفل أني في معية جمع من المبشرين غير المحترفين الذين لم يكن لهم من هم أو هدف غير تحقيق السلم ونشر السعادة في هذا العالم.

١٤ نوفمبر ١٩٠٨م

قصر الخرطوم:

عند وصولي للخرطوم كانت "السدود" في بحر الغزال قد حجزت عمليا كل أسطول البواخر الحكومية في تلك المنطقة، مما يعني أن سفرنا إلى النيل الأزرق سيتعطل. إلا أن السردار استلم في هذا اليوم برقية تفيد بأن الباخرة "دال" قد استطاعت السير عبر السدود، وأنها الآن في طريقها للخرطوم. وأخطرنا بأن نتهيأ للسفر يوم ٢٠ نوفمبر. لقد زال قلقنا من انخفاض مستوى المياه في النيل الأزرق. فهذا العام بلغ ارتفاع منسوب المياه في ذلك النهر مبلغا لم يصل إليه منذ عقد من الزمان في مثل هذا الموسم. وفاض النهر في أغسطس وسبتمبر فيضانا مهولا خشي الناس معه أن تبتلع المياه مدينة الخرطوم بأكملها.

وكانت كل الدلائل تشير إلى أن رحلتنا ستكلل بالنجاح، فمركبنا جيدة، والنيل مرتفع المياه، ودرجات الحرارة الآن معتدلة، لا تتعدى ٣٦ درجة مئوية عند العصر وفي الأمسيات، والنسيم عليل، بعد أن كانت درجات الحرارة في أيام ١١ و١٢ و١٣ من هذا الشهر قد بلغت ما بين الأربعين والخمس وأربعين درجة مئوية. إذن لم يك لدينا ما نفعله سوى أن ندع الأمور تجري في أعنتها، وأن نستمتع بأيامنا ونحن نعيش في القصر، وما من مكان خير منه لملاحظة كيف تدار الأمور بالبلاد، ومعرفة مجريات الأحداث من "القلب السياسي" به.

وقبل أن أستطرد في الكتابة عن الأوضاع والحال الرسمي للسودان لابد لي من التوقف عند ما سمعته من آراء في غاية الدقة والألمعية ذكرها لي ضابط مخابرات مصري يعمل في خدمة حكومة السودان، وهو رجل في مقتبل العمر من أبناء محافظة الجيزة، والده فلاح مصري، ووالدته من الشركس. درس الرجل في المدارس المصرية الحكومية، ثم التحق بالمدرسة الحربية حيث أظهر همة عالية

ونشاطا منقطع النظير في دراسته وعمله بعد تخرجه إلى أن بلغ، وفي زمن قصير نسبيا، رتبة البمباشي. وعمل في السودان البريطاني – المصري في أول الأمر في إدارة (مصلحة) السكة حديد. ذكر لي الرجل أن كل وظائف الفروع والخدمات بالسكة حديد كان يشغلها جنود من الكتائب المصرية. وكانت الحكومة تدفع للواحد منهم مبلغا يتراوح بين ٦ إلى ١٠ قرشا في اليوم بحسب رتبته العسكرية، وتمنحه بالإضافة إلى ذلك ملابس العمل الرسمية والحصص الغذائية مجانا. وعِلاوة على ذلك كان الواحد منهم يدخل مجانا فصولا لتعلم الكتابة والقراءة باللغة العربية، والتدريب على مهارات العمل في مجالات التلغراف أو الخراطة أو الحدادة أو البرادة أو قيادة محركات (وابورات) القطارات وغير ذلك من المهن. ويلزم الجندي بأن يقضي ست أعوام كاملة في خدمة الجيش (في السكة حديد) يكون في غضونها قد تعلم مهنة من المهن. وكان كثير من الأذكياء من هؤلاء الجنود يؤثرون – بعد إكمال مدة العمل الإلزامي في الجيش – التحول للعمل في الخدمة المدنية في حكومة السودان، عوضا عن أخذ مكافئة نهاية خدمتهم في الجيش، إذ أن مرتب الواحد منهم سيبدأ في الخدمة المدنية من ٦ – ١٠ جنيهات مصريا في الشهر، ويتقاضون أكثر من ذلك إن كان الواحد منهم ملما باللغة الإنجليزية (والتي كان يتعلمها غالب من يعملون في الجيش). وبعيد قبولهم للعمل في الخدمة المدنية يسارع المسرحون المصريون باستقدام عائلاتهم من مصر للاستقرار (النهائي) في السودان، بينما يعجل العزاب منهم بالأوبة إلى قراهم في مصر للزواج وجلب زوجاتهم معهم دون أي نية عودة للوطن مرة أخرى. وأخبرني ذلك الضابط أيضا بأنه يعرف عددا من الجنود المصريين المسرحين الذين عادوا لمصر لبيع ما يملكونه فيها (مثل قطعة أرض صغيرة) والعودة للسودان بمبالغ تكفي لشراء أرض أو بيت في السودان، وكانوا في غاية الرضاء عن خياراتهم تلك.

وأضاف الضابط قائلا: "فالجيش إذن من هذه الناحية هو المدرسة لأولئك النفر (من المصريين) الذين لم يروا من الحياة غير أذيال أبقارهم وجواميسهم، والذين ترقوا – بفضل الجيش- في سلم الرتب الاجتماعية إلى مراتب تتيح لأطفالهم أوضاعا أفضل بما لا يقاس لأوضاعهم هم، ووسعت من مداركهم ونظرتهم للحياة".

ويجب علي هنا القول بأننا وعند نزولنا من الباخرة في وادي حلفا قابلنا النقيب وود، حاكم المدينة، وناظر المدرسة، وعرضا علينا – في كرم صادق- خدماتهما. وفي وادي حلفا سمعت من السكان شكوى متكررة – سمعتها من قبل مرارا في عام ١٩٠٢م- من عدم توفر المياه في المدينة! وكنت أحسب أن مرد تلك المشكلة هو نقص الموارد المالية في ذلك الحين لنصب مضخات بخارية لجلب المياه للمدينة. وأحسست حينها أن الحكومة لا تعد وادي حلفا إلا "مدينة صغيرة يصادفها المرء في طريقه للخرطوم"، لذا ظلت مكانا هامدا لا نشاط فيه ولا حركة. وعلى الرغم من هذا فلا بد من الاعتراف أنني هذه المرة لحظت بعض الإشارات الدالة على بدء نشاط وحركة في هذه المدينة الصغيرة. فالمدرسة مكتظة بالطلاب، ويبدو السكان أقل بؤسا وأكثر حيوية مما رأيتهم من قبل.

ووصلت محطة سكة حديد أتبرا. ويا لها من محطة رائعة! ويا لها من أعجوبة – في البدء- أن تنشأ سكة حديد في السودان! تعد محطة أتبرا هي محطة تقاطع بين خطي "وادي حلفا – الخرطوم"، و"بورتسودان – الخرطوم". وقابلت في الساعة التي قضيتها في أتبرا النقيب ميدونتر، مدير السكة حديد، والذي قدم لي شرحا موجزا وطاف بي سريعا على الورش والمنازل والفلل وبيوت العمال، وحتى الكنيسة الأنغليكانية الصغيرة، وكل ذلك كان قد "نبت من الأرض" بسرعة عجيبة في أقل من أربع أعوام. ويعمل في السكة حديد في هذه المدينة، والتي تقع بين نهري أتبرا والنيل، ما لا يقل عن ١٥٠٠ فردا.

وبعد ساعات قليلة من مغادرتنا لأتبرا، وقبل وصولنا إلى شندي مررنا بتل من الجرانيت الأسود، كانت تلك هي أهرامات ملوك مروي الزنوج. أما شندي نفسها فقد انتعشت مؤخرا بوجود سلاح الفرسان الذي شيد مركزه في أحد أطرافها. وفي هذه المدينة وضع ملك شندي نمر حرقا بالنار أو اختناقا بالدخان حدا لحياة فاتح السودان إسماعيل باشا، ابن محمد على باشا. ولكن من يتذكر الآن ذلك الحدث؟ لم يكن هنالك من يمكن أن يخبرني بما حدث، وأين حدثت تلك المحرقة للأمير ومماليكه سوى سلاطين باشا، وليس غيره من العرب أو الإنجليز!

ومن جهة أخرى وفي الخرطوم، كان كل شيء وكل حديث فقط عن غوردون *la Gordon*... القصر الذي اغتيل فيه، والذي دمره أنصار المهدي قد أعيد بنائه، والمكان الذي يظن أن تلك المجزرة قد وقعت فيه زرعت فيه شجرة وردها أحمر فاقع ليرمز للدماء التي روت أرضها من قبل. وفي الشارع الذي يحمل اسمه نصب له تمثال ضخم. بينما لا تجد في شندي من يتذكر حتى اسم إسماعيل باشا!...

فقط وحدها الشعوب التي تفخر برجالها العظماء وتكرم ذكراهم هي من تستحق أن توصف بأنها شعوب عظيمة!

١٨ نوفمبر ١٩٠٨م

قصر الخرطوم

زارتنا هذا الصباح الليدي ونجت في صحبة زوجها السردار، والذي نقل إلينا نبأ تغيير الوزارة. فقد قدم مصطفى باشا فهمي وزملائه استقالاتهم، وتم الآن تعيين بطرس غالي باشا رئيسا للوزراء.

وكنت قد لاحظت بمجرد وصولي للخرطوم هذه المرة أن الأمور بالبلاد، مقارنة بما رأيته في زيارة سابقة لها عام ١٩٠٢م تخطو إلى الأمام في تحسن مضطرد.

فكل شيء يبدو مكتملا الآن... الأرصفة والطرق والحدائق والمنازل... كلها الآن كما يتصور المرء الحال في أي مدينة صغيرة متحضرة. فمعظم الشوارع الآن واسعة مسفلتة وعلى جانبيها أرصفة وأشجار ظليلة. وهنالك نظام محكم للإضاءة، وترام يذرع الطرق جيئة وذهابا، ويربط المراكب الراسية على شاطئ أم درمان بتلك التي في الحلفايا أو الخرطوم بحري.

وترى من بعيد جسرا على النيل الأزرق تحت الإنشاء، ويمسح المهندسون الآن الأرض التي سيقام عليها خط السكة حديد يربط الجزيرة بكردفان. وإن هي إلا سنوات قليلة وسيغدو ذلك الخط حقيقة واقعة.

أما في مجال التقدم في المجالات الأخلاقية (غير المادية)، فالأمر بادي الوضوح. فزيارة واحدة لكلية غوردون تكفي لإقناع أي متشكك بعظمة ما تم إنجازه. فهنالك يدرس ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ طالب من كل الأصول والجنسيات، موزعين على مختلف الكليات والمستويات. فهنالك مدرسة أولية ومدرسة عليا، ومدرسة للهندسة المعمارية التطبيقية والمساحة، ومدرسة الميكانيكا التطبيقية، وكلية تدريب مدرسي اللغة العربية، ومدرسة لتخريج القضاة الشرعيين. ويقود سفينة هذه الكلية الربان الماهر السيد / جيمس كيري. وبشهادة الأساتذة البريطانيين، فإنه لا يمر عام دون حدوث تقدم ملحوظ في مستويات الطلاب من أبناء الأهالي، وهذا مما يبعث على الرضاء عند كل الأطراف.

وليس هنالك الآن من مشكلة في تلك الكلية غير استجلاب الأساتذة، فكثير من هؤلاء كانوا يأتون من مصر، ولا شيء يعادل الاشمئزاز (abhorrence) الذي يحس به المصريون تجاه السودان إلا حبهم للمال حبا جما. وظل الدافع المادي هو الحافز الوحيد لجعل هؤلاء يأتون للسودان للعمل في سلك التدريس. وعلاوة على ذلك، فأعداد المدرسين في مصر نفسها ليست بالكثيرة، ولا تكفي لمقابلة كل

احتياجاتها المحلية. وهذا مما يمثل مشكلة عويصة لكل من السودان (ومصر أيضا)، ولا يمكن حلها إلا بتوفير موارد مالية كافية تسمح بإعطاء المدرسين مرتبات عالية تغريهم بالعمل في هذه المهنة بالسودان، وتستبقيهم فيه. وبغير هذا فسوف يبحث المدرسون عن سبل كسب عيش من مهن أخرى في الخدمة المدنية العامة.

ومن غريب ما لاحظته في كلية غوردون هو تعدد أصول الطلاب فيها، ففيهم سودانيين عرب وزنوج، ومصريين، وأقباط، وأحباش وطالب فارسي واحد. غير أني لم أجد من بينهم طالبا واحد من الأتراك، رغم وجود عدد من الأتراك بالبلاد. وصدق بروفسيور سايس والذي عرف السودان جنوب خط عرض ٢٥ درجة بأنه " أرض لا تصلح للبيضان No white man's country". وكان النقيب آمري من قسم المخابرات قد أخبرني أن من بقي من الجالية التركية في السودان كانوا قد طلبوا منه التعجيل بإرجاعهم لبلادهم، خاصة بعد صدور الدستور التركي الجديد والذي عفا عن كل من أجرم في السابق بهروبه من الجيش التركي. وكان عدد من هؤلاء الأتراك من كبار السن من الذين كانوا يعملون كـ "باشبوزق" (أي جنودا غير نظاميين) متزوجين من نساء سودانيات (سود البشرة)، ولم يكن لديهن أدنى رغبة في ترك بلادهن والسفر لتركيا مع أزواجهن.

أي حياة تلك التي كان يعيشها هؤلاء الأتراك بعيدا عن أوطانهم بسبب حكومتهم الطاغية عديمة الحياء، وهم يقومون بتمدين شعب بربري لسنوات طوال!؟ وبما أني أتيت على سيرة البربرية والوحشية، فدعني أقص عليك نبأ ما كانت تأمر به الحكومة البلجيكية رعاياها في الكنغو من ضرورة الالتزام بعدم العودة لأوروبا عن طريق النيل (والرحلة بذلك الطريق تستغرق عادة من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع) بل عن طريق نهر الكنغو (والرحلة عن طريقه تستغرق نصف عام للوصول إلى بوما أولا، ومنها إلى بلجيكا بالسفن). واستخدم ذات المرة ذلك الطريق الطويل موظفين بلجيك أكملوا فترة خدمتهم في الكنغو. ولكن شاء حظهم

العاثر أن يتمرد عليهم البحارة السود الذين كانوا معهم في الباخرة وقتلوهم جميعا عدا اثنين منهم هربا للغابة. وتمكن أحدهما من تسلق شجرة ضخمة بقي فيها خائفا يترقب، بينما عجز الآخر عن الاختفاء فلحق به البحارة السود وقاموا بتقطيع لحمه وأكله حيا وزميله فوق الشجرة ينظر. وظل ذلك المحظوظ مختبئا في الشجرة ليومين إلى أن فقد البحارة الأمل في العثور عليه، ثم هبط البلجيكي بعد ذلك من الشجرة واستطاع الوصول لنقطة حربية بلجيكية حكى لهم فيها عن ما حاق بجماعته على يد المتوحشين السود. متى سيتحضر هؤلاء الناس؟ إذا كانت آلاف السنوات قد فشلت في أن تدخلهم في سلك الحضارة والمدنية، فهل من المعقول تصور أن آلاف السنوات القادمة ستنجح في ذلك؟ وإن بلغ هؤلاء المتوحشين درجة ما من الحضارة والتمدن، أليس من الممكن أن يرتد غيرهم من السود ممن بدؤوا لتوهم في الدخول لعالم الحضارة والمدنية للبربرية والوحشية ويحلون محل هؤلاء؟

بالفعل لقد أذنب آدم (ومعه حواء) في عصيانهما لخالقهما!

***

قمت مع مرافقي البريطاني بالتحضير لرحلة تستغرق عشرين يوما إلى الروصيرص على النيل الأزرق بعد دفع مبلغ ضخم بلغ مائة جنيه كاملة. ولم يكن استخدام السكة حديد ممكنا بعد في مثل تلك الرحلة. ولم تكن السكة حديد، وعلى وجه العموم، مفضلة عند الأهالي (من العرب والزنوج) كوسيلة للسفر، إذ أنهم يؤثرون ركوب الإبل أو الحمير أو السير على الأقدام للوصول إلى الأماكن التي كانوا يرغبون في الوصول إليها. لذا أقدمت إدارة السكة حديد على تنفيذ اقتراح ألمعي وهو توفير عربات ركاب ذات سعر رخيص للركاب يستطيع الفقراء تحمله (وهي عربات الدرجة الرابعة). ونجحت فكرة عربات "الدرجة الرابعة" أيما نجاح، وصارت تمتلئ بالركاب عن آخرها.

إن المناطق السودانية المجاورة للحبشة الإيطالية غنية بالغابات الكثيفة التي تحوي أنواعا متنوعة من الأشجار المختلفة، مثلها مثل الغابات في بحر الغزال. ولقد أنشأت الحكومة مصلحة للغابات كان من مهامها دراسة وتصنيف الأشجار وتنميتها وتطويرها والعناية بها وبإكثارها. وقابلت اليوم على مائدة الغداء السيد براون، عالم النبات والمسؤول عن الغابات بالمنطقة. وكان الرجل هو أول من بدأ إنشاء مزارع تجريبية لإنتاج المطاط (الهندي) بجنوب البلاد. وكانت ترافقه دوما زوجه التي علمت لاحقا أنها عالمة نبات أغزر منه علما، و تقوم بكل الأعمال البحثية على المجهر الضوئي وكتابة التقارير العلمية. وكانت تلك المرأة ترتدي عند الترحال زي الرجال وتجيد استخدام المسدس والبندقية وتقتحم المخاطر. وعند الثانية بعد الظهر كان الزوجان على أهبة القيام برحلة علمية إلى قونوكورو على النيل الأبيض لتفتيش مزارع المطاط الهندي التجريبية التي أنشأتها الحكومة هنالك.

١٦ نوفمبر ١٩٠٨م

قصر الخرطوم:

في هذا المساء قابلت سلاطين باشا على مائدة العشاء في القصر. وتحدث الرجل عن إسماعيل باشا وعن مقتله في شندي وقال إن المكان الذي لقي فيه حتفه من الاختناق بالدخان معروف بدقة. فقد كان قد قابل في زيارته الأولى لشندي في عام ١٨٧٨م رجالا من كبار السن كانوا من شهود تلك الحادثة وكانوا يذكرون تفاصيلها بدقة. ومعلوم أن الرواية الرسمية لتلك الحادثة هي أن جيش إسماعيل باشا هزم الملك نمر وأفراد قبيلته من الجعليين في عام ١٨١٩م. وعقب تلك الهزيمة أمر الملك نمر وأصحابه بمرافقة جيشه المتجه نحو قتال سلطان الفونج في سنار. وعند العودة من تلك الحملة في عام ١٨٢٢م طلب الأمير إسماعيل من نمر أن يجلب له أعلافا تكفي كل إبل حملته والتي كان عددها لا يقل عن ألفين. وبما أن

نمر كان قد لاحظ أن جيش إسماعيل قد تناقص في العدد وأصابه الوهن الشديد ففكر في حيلة للانتقام من الأمير لما سببه لقومه من مهانة وخسائر في الأنفس والثمرات، فتظاهر بالموافقة على طلب الأمير وأقام له حفل عشاء ساهر قدم له ولجنده الطعام والشراب. وكان قد أمر جماعته سرا بإحاطة مقر إقامة الأمير وجنده بكمية هائلة من العشب الجاف، قام بإشعالها أثناء الحفل. وتكفلت النيرات الملتهبة والدخان الكثيف بحرق وخنق الأمير وجنده من المماليك وأبادتهم عن بكرة أبيهم. وهجم الجعليون على من لم يمت من الجنود حرقا أو اختناقا فقتلوهم. ولكن نجح بعض أولئك الجند في نقل جثمان الأمير إسماعيل (والذي قيل أنه مات من الاختناق) إلى مصر حيث صلي عليه في مسجد الإمام الشافعي.

وكانت تلك هي الرواية الرسمية لما حدث. غير أن هنالك رواية مغايرة (وصعبة التصديق) شاعت وقتها في شندي وكانت تفيد بأن أحدهم كان قد وصف لإسماعيل باشا جمال إحدى بنات الأسرة المالكة، فهام بها حبا دون أن يراها، وطلب من الملك أن يحضرها أمامه ليراها فسأله الملك إن كان يريد أن يتزوجها، فغضب الأمير لما عده تطاولا من الملك نمر على مقامه، وأمر بضربه. وهنا أقسم الملك نمر أن يقتص لنفسه وقومه بقتل الأمير، وقد كان له ما أراد. وردد معه الجعليون: "لقد سلبنا الأمير أرواحنا وأرضنا وبهائمنا، ولكنه لن يستطيع سلبنا شرفنا، وإن حاول ذلك فليس له عندنا إلا القتل". ولا تتفق الرواية الرسمية مع تلك الرواية الشعبية الشائعة إلا في كيفية قتل إسماعيل وجنده. ولا أتفق أنا شخصيا أبدا مع تلك الرواية الشعبية فهي من النوع الذي يؤلف عن الحدث بعد وقوعه، تماما مثل تلك الأسطورة اليونانية عن ليكريشيا Lucretia. فالناس يعشقون أسوأ الأفعال ويحولونها لقصص شعرية ورومانسية، ويحبون الانتقام (والذي يقال في بعض الأساطير أن الإله قد اختص به نفسه لشدة مذاق حلاوته).

ومهما يكن من أمر، فقد نتج عن فعلة الملك نمر البربرية تلك ثورة شعبية ضد الأتراك، أعقبها فعل لا يقل بربرية قام به صهر الأمير في كردفان أحمد بيه الدفتردار في حملته الانتقامية المشهورة. وفقد الملك نمر وعائلته عرشهم بعد هروبهم للحبشة وبقائهم بها حتى وقت قريب. وعاد حفيد الملك نمر إلى السودان بعد هزيمة عبد الله التعايشي حيث استقر مزارعا في كسلا وعاش عيشة لا تخلو من بؤس وفقر. وبهذا قدر لعائلة نمر العودة للبلاد بعد أكثر من ثمانين عاما من العزلة في المنفى وذلك بفضل الحكومة البريطانية – المصرية.

الهوية والتاريخ والسلطة
فى الدراسات التاريخية عن السودان
Identity, history and power
in the historiography of Sudan

Dr. Elena Vezzandini د/ إلينا فيزاندي

◇◇◇◇◇◇

تقديم: هذه ترجمة (بتصرف واختصار) لجزء صغير من مقال للدكتورة إلينا فيزاندي

عن "الهوية والتاريخ والسلطة في الدراسات التاريخية عن السودان: بعض الأفكار حول كتاب "تاريخ السودان الحديث" لمؤلفيه هولت ودالي"، والمنشور في "المجلة الكندية للدراسات الأفريقية" في عددها رقم ٤٥ والصادر في عام ٢٠١٢م. وتعمل الدكتورة إلينا فيزاندي باحثة في جامعة بيرجن بالنرويج. وسبق لنا أن نشرنا ترجمة موجزة لبعض ما جاء في مقالها عن حركة ١٩٢٤م بعنوان "برقيات وطنية: الكتابات السياسية ومقاومة الاستعمار في السودان"

المترجم

***

يعد كتاب "تاريخ السودان الحديث" لمؤلفيه هولت ودالي أحد أهم المراجع الموثقة والمعتمدة لتاريخ السودان المعاصر، وقد صدرت آخر طبعة منه (وهي السادسة) في عام ٢٠١١م. ومؤلفاه هما بروفسيور بيتر هولت (المستشرق البريطاني الراحل الذي عمل في القسم السياسي لحكومة العهد الاستعماري، ثم أستاذا في جامعة لندن، وأول من كتب عن تاريخ المهدية في السودان) ومارتن دالي (وهو أهم

الذين أرخوا لتاريخ السودان في عهد الحكم الثنائي، البريطاني – المصري في كتابين شهيرين). وهذا الكتاب هو مما يبدأ به عادة طلاب علم التاريخ والأكاديميون الذين يهمون بالتعرف على تاريخ السودان الحديث، كما فعلت أنا شخصيا. وحافظ هذا الكتاب على تأثيره القوي لسنين طوال، ولا غرو، فهو مصدر غني بالمعلومات ليس فقط للمؤرخين والخبراء في الشأن السوداني، بل للعاملين في المنظمات الطوعية والنشطاء والإعلام بمختلف صوره كذلك. ويمتاز الكتاب بقدرة تثير الإعجاب على تلخيص تاريخ يمتد لأكثر من ١٤٠٠ سنة في نحو ٢٠٠ صفحة فقط!

ولم تفت على ملاحظة إصرار المؤلفين في هذا الكتاب على الاستمرار في نشر وبث نماذج / صيغ/ أمثلة تاريخية (historical paradigms) بعينها والتأكيد عليها مرارا وتكرارا، مما نتج عنه تسطيح مؤسف (وغير مقصود بالطبع) لتعقيدات وثراء ماضي السودان. ولا ريب أن سر نجاح وشعبية هذا الكتاب في أوساط المؤرخين وعامة القراء يكمن في أنه قد كتب بصورة قد تعد مثالا نموذجيا لما ينبغي أن تكون عليه الكتابة التاريخية من حيث الحيدة والاستقلالية واللهجة المتوازنة والحرص الشديد على دقائق التفاصيل. ولكن ربما يكون هنالك سبب آخر لشعبية وشهرة الكتاب إلا وهو أنه يعزز من الطريقة التقليدية التي تعودنا عليها (نحن الغربيون) في النظرة للسودان، وهو ما يشعرنا بنوع من الراحة والرضاء!

وفي هذا المقال سأحاول أن أبسط تجربتي مع هذا الكتاب كمؤرخة مبتدئة تكتب عن التاريخ الاجتماعي للسودان في عهد الاستعمار.

***

مقدم المدنية للسودان The coming of civilization to Sudan

على الرغم من أن غالب الدراسات التأريخية للسودان تؤكد خطل فكرة أن تاريخ هذه البلاد قد بدأ مع دخول الإسلام لها، إلا أن هذه الفكرة بقيت عالقة في كتابات (وعقول) الكثيرين، ومنهم مؤلفي هذا الكتاب الذي نحن بصدده الآن، واللذان سلكا مسلك المؤرخين الكلاسيكيين قبلهم (مثل هارولد ماكمايكل ويوسف فضل) في توصيف هجرة ودخول العرب للسودان ووصف بعض سكانه بأنهم "عرب". رغم أن الخط الفاصل بين "العرب" و"غير العرب" ليس واضحا دائما، والتحدث باللغة العربية كما هو واضح لا يكفي لجعل المرء عربيا. فعلى سبيل المثال فإن الفونج (حكام سلطنة سنار) لم يكونوا عربا، بل هم مجموعة عرقية أصلية، غير أنهم يتحدثون العربية، بل ويزعمون (كغيرهم من القبائل المسلمة العربية وغير العربية في شمال السودان) بأنهم من نسل الرسول العربي. (بالطبع يخالف ما ذهبت إليه الكاتبة هنا ما يذكره بعض الناس من أن من تحدث بالعربية وكانت لسانه فهو عربي، بناء على حديث "من تحدث العربية فهو عربي"، وهو حديث موضوع أو ضعيف جدا ومتروك، لا يصححه أحد من أهل علم الحديث من جهة إسناده، ولكن يأخذ بصحة معناه بعض الناس في السودان. المترجم).

ويلاحظ بصورة عامة أن المؤرخين لا يزالون يكتبون ويتحدثون عن "تعريب السودان" غير أن أحدا منهم لم يتطرق مطلقا "لسودنة العرب" مع أنه من اليسير جدا تصور حقيقة أنه تم استيعاب (ذوبان؟) العرب المهاجرين للسودان في التكوينات الاجتماعية المحلية التي كانت قائمة، وتمت بالفعل "سودنتهم". ومن أكبر عيوب المثال/ الصيغة / النموذج الذي حافظ على نهجه كتاب هولت ودالي والقائل بتعريب القبائل السودانية التي اختلط بها العرب المهاجرون بين القرنين السابع والسابع عشر هو تصور ثبات ودوام هوية هؤلاء الناس وإلى الأبد.

ويمكن التدليل على ذلك بما ورد في كتاب هولت ودالي عن قبيلة العبابدة (وهم فرع من فروع الهدندوة) ويتحدثون العربية ويزعمون لأنفسهم نسبا عربيا، من أنهم "مستعربين" (أو بالأحرى معربين) رغم أنهم - بحسب ما ورد في كتاب هولت ودالي لا يعدون من ضمن القبائل العربية. ويؤكد المؤلفان في موضع آخر رؤيتهما الثابتة في أمر تقسيم القبائل السودانية لقبائل عربية وغير عربية فيكتبان عن قبيلة الفور ما نصه: "ورغم أن الفور ظلوا محاطين بسيل من القبائل العربية المهاجرة، إلا أنهم أفلحوا في إنشاء سلالة ملكية مسلمة مستقلة لم تسقط إلا في عام ١٩١٦م"، وكأنهما يؤكدان على انفصام وفصل تام بين "الفور" و"بقية القبائل العربية" لا يسمح أبدا بحدوث أي تغير في هوية أي منهما، وعلى رفض أو تجاهل للصلات بين شعب الفور ومن يجاورونهم من أفراد القبائل الأخرى، رغم أن كثير من علماء التاريخ والأنثروبولوجيا يؤكدون أن أصل الفروقات والتقاتل بين سكان دارفور منشأه هو صراعات الموارد وسبل كسب العيش وليس "العروبة" أو عدمها.

ليس من أغراضي في هذا المقال أن أثبت أن من يدعون أنهم عربا هم ليسوا كذلك في واقع الأمر، ولكني أدعوا فقط لأمر أراه بدهيا، ألا وهو أن ادعاء نسب أو هوية ما لا يعلو على التاريخ، ولا يذهب أبعد منه. فالاعتراف بعروبة مجموعة ما لا يعني أن تؤصل وتتجذر – وإلى الأبد- هذه الهوية في تاريخ خالد وساحق القدم. فعندي أن أي مجموعة تغدو عربية بمجرد أن تبدأ في نسبة نفسها للعرب. ففكرة أن "الشعب" أو "القومية" تقوم على النظرة إلى الماضي ليست فكرة ثابتة ودائمة لا يتطرق إليها شك، بل إن الشعوب تولد في زمن ماض أقرب كثيرا مما نتصوره. ويجب كذلك تذكر أن مفاهيم "الشعب" و"الوطن" و"القومية" ليست مفاهيمًا ثابتة جامدة، بل هي مفاهيم تتغير وتتبدل مع مرور الزمن.

ومعلوم أن هنالك العديد من المؤرخين الذين حاولوا فهم الظروف التي

برزت فيها فكرة "عروبة" سكان شمال السودان، إلا أن مجهودات هؤلاء المؤرخين لم تفلح في اجتثاث النموذج الشائع والغالب في أدبيات الدراسات التاريخية السودانية من أن لسكان شمال السودان تاريخا عربيا صرفا. بل لقد ساهم اعتبار أن الفروقات والانقسامات بين "العرب" و"غير العرب" هو من مسلمات وثوابت الحقائق في ماضي السودان في تعتيم تاريخ البلاد بأكثر مما ألقى عليه الضوء.

ويجب تذكر أن مفهوم عروبة السودان ليست شأنا تاريخيا فقط، إذ أن لذلك المفهوم أبعادا سياسية واجتماعية وغيرها. فقد همد قليلا تعريف السودان كقطر عربي في السنوات الأولى للنظام الديكتاتوري العسكري الذي قاده جعفر نميري، حين بدأ في حوار بين الشمال والجنوب، وشاع حينها تعريف السودان كقطر عربي - أفريقي. وعد بعض الباحثين عملية التعريب عملية متحركة قابلة للصعود والهبوط بحسب متغيرات الزمان والمكان والأوضاع الاجتماعية والسياسية وأنماط الهجرات الداخلية والخارجية وغيرها.

وبالعودة لكتابي هولت ودالي يمكن القول بأن ذلك الكتاب لم يتطرق مطلقا لتاريخ جنوب السودان قبل الغزو المصري - التركي، ولم يأت للجنوب على ذكر في سنوات الحكم التركي إلا في معرض الحديث عن تجارة الرقيق، وإلا عن كونه منطقة طرفية مهمشة في عهد الاستعمار البريطاني - المصري، ومسرحا لحرب أهلية بعد ذلك. ولا ريب أن غياب الجنوب كمادة تاريخية في الكتاب لا يمكن رده أبدا لجهل الكاتبين، بل إلى ذلك النموذج التاريخي المعتاد والذي اختصر ولخص - وبشدة- كامل تاريخ الجنوب وعده تاريخ حرب وعنف.

إن المجموعات العرقية التي تؤكد أنها عربية النسب هم بالفعل من العرب، ذلك لأن تلك هي هويتهم التي اختاروها / زعموها، وليس بسبب هجرة العرب للسودان. ويزداد الأمر تعقيدا عندما يبحث أمر تعريف الهوية والذاتية للسوداني

المنتسب للعرب بحسب النوازع التي دعته للقول بأنه عربي. وتتنوع تلك النوازع من الوضع الاجتماعي في المجتمع المحلي إلى طبقة المرء وثقافته العالية المتفوقة على غيرها، وإلى العوامل السياسية الراهنة والتي قد تفرق وتقسم أفراد الشعب إلى "عرب" و"غير عرب" عملا بسياسة "فرق تسد".

***

شعوب دون تاريخ People without History

إن لكثير من الذين يعرفون أنفسهم كسودانيين من أصول عربية وطبقات عليا في المجتمع إيمان لا يتطرق إليه شك فيما يتعلق بطبيعة المجتمع والسياسة، إلا وهو ضرورة أن ينحدر الفرد منهم من عائلة "مهمة"، وأن ينتسب لقبيلة "مهمة" كي يجد الفرصة في حكم بلاده. وبصورة من الصور فإنه من المسلم به أنه من الطبيعي أن يحكم البلاد أفراد من "العوائل الكبيرة". وينبغي أيضا التأكيد هنا على أن التاريخ قد أثبت أن تلك العوائل قد أنجبت بالفعل أفرادا متميزين سياسيا و/ أو دينيا أثبتوا أنفسهم في عديد المواقف (خاصة عند الملمات بمواقف "بطولية" خاصة في عصر الحكم التركي والمهدية)، ولعل هذا مما يؤكد ما يذهب إليه البعض من أن أصل الفرد هو من يحدد مصيره ويثبت مقولة أن " التاريخ يكشف لنا عما كنا نعلمه سلفا"! وفي غضون سنوات الحكم الثنائي كان الإداريون البريطانيون من أشد الناس إيمانا بهذه الفكرة. ويبدو أن فكرة أن المحرك والقوة الدافعة لكامل لتاريخ السودان هو التاريخ السياسي لقبائله الكبيرة كانت هي الفكرة الأساس في كتاب هولت ودالي عن تاريخ السودان. وكمثال على ما ذكرنا دعنا نأخذ مثالا واحدا لكيفية وصف ذلك الكتاب لنشأة "الوطنية" في السودان ابْتِداءً من ثورة ١٩٢٤م، والتي كانت مشهدا من مشاهد التمرد القائم أساس أيديولوجي ضد الاستعمار، وكانت من نتائجها أضعاف الوجود والنفوذ والتأثير المصري في السودان. ولكن بالنسبة لهولت ودالي في كتابهما الشهير كانت هنالك معارضة للاستعمار من طبقتين بالبلاد: الطبقة السفلى (وأفرادها من الراديكاليين والمنبتين

(بلا قبائل ذات شأن) والفاشلين عديمي السند الذين لا يمثلون غير أنفسهم)، والطبقة العليا (والذين وصفهما المؤلفان في كتابهما بأنهم رجال من التجار والأفندية والضباط، وهم بالطبع أقل إلحاحا وأكثر أهمية ممن سواهم، غير أنهم لا يودون رهن مستقبل بلادهم وللأبد بأيدي البريطانيين). وكانت هذه الفئة "المحترمة" هي من قادت البلاد للاستقلال في نهاية المطاف. وبعبارة أخرى فقد كان المؤلفان يقولان بأن نجاح السوداني سياسيا يعني ويعتمد على مدى حداثته وحصوله على تعليم (غربي) وفوق هذا وذاك على أصوله الاجتماعية. ولا يخفي خطل تحليل ذلك الكتاب في هذه النقطة بالذات، فقد شارك في ثورة ١٩٢٤م مثلا رجال من مختلف الطبقات الاجتماعية في السودان، وشارك عدد ممن اشتركوا في تلك الثورة في حكم البلاد لاحقا، منهم الضابط عبد الله خليل، والذي تقلد رئاسة الوزارة، ونال عدد آخر من الضباط في الجيش المصري وأبنائهم (وبعضهم – وليس كلهم بالطبع –) منحدر من أصول لمسترقين مناصب عليا بالبلاد.

ومن الأمثلة الأخرى التي يمكن إيرادها في معرض الحديث عن خطل بعض أفكار كتاب هولت ودالي الصارمة والقطعية والمختصرة لتعقيدات جسام هو القول بأن الحركة الوطنية السودانية بعد سنوات ثلاثينيات القرن الماضي نشأت تحت جناح السيد / على الميرغني (زعيم طائفة الختمية) أو السيد/ عبد الرحمن المهدي (زعيم طائفة الأنصار)، والقول القاطع بأن دخول (تدخل؟) الطائفية في السياسة السودانية هو سبب رئيس لفشل الديمقراطية في البلاد. وفي تلك الأقوال اختصار مخل لكثير من العوامل المعقدة والمتداخلة الأخرى في شعاب الخلافات السياسية التي نشبت بين الأحزاب السياسية المختلفة الهوى والمتباينة المصالح (والتي لا تتوافق دوما عند جماهير الحزبين الكبيرين مع مصالح قادتهم)، وتجاهل لدور المثقفين والنقابات والأحزاب الأخرى ذات الوزن المقدر مثل الأحزاب العقائدية اليمينية واليسارية (والتي يصف المؤلفان منتسبيها في يسر وجزافية بالمتطرفين).

ومن المعلوم أن كل كتاب يعكس (وبدرجات متفاوتة) الزمن الذي كتب فيه، وكتاب "تاريخ السودان الحديث" لمؤلفيه هولت ودالي ليس استثناءً من هذه القاعدة. فأوجه القصور في الكتاب – من وجهة نظري بالطبع- تكمن في فلسفة كتابة تاريخ السودان وسائر الدول الأفريقية، وما اعتورها من قرب (شبه دائم) للعلاقات بين مؤرخي المرحلة الاستعمارية مع مرحلة ما بعد الاستعمار، ودرجة الاهتمام والعناية بطبقة الصفوة في المجتمع كصناع للوطن، وعدم قدرة فهم أولئك المؤرخين لفهم تعقيدات أحداث السودان التراجيدية الراهنة.

ويفرض السؤال التالي نفسه: لماذا ظل هذا الكتاب هو أحد المراجع الرئيسة (عند الغربيين) لدراسة تاريخ السودان وفيه من أوجه القصور ما ذكرنا؟ الإجابة السهلة هي عدم وجود منافس لهذا الكتاب في الوقت الراهن، وقلة إلمام المؤرخين في سنواتنا هذه بتاريخ السودان مقارنة بتاريخ دول مجاورة كمصر وإثيوبيا، وتركيز الكتاب على مفاهيم قديمة وراسخة (ومريحة) في أذهان الغربيين (وبعض السودانيين أيضا) مثل تخلف المناطق الريفية وثبات التراتيب والتسلسل الهرمي الاجتماعي في البلاد، وعدم قدرته على التغيير، وتأثير الدين في السياسة، وفوق كل هذا هو التنبؤ (المتشائم) بأن ليس أمام السودان (مثل بقية الدول الأفريقية) غير مستقبل يسوده العنف. وبما أن أحدا لم يتصد بعد لتحدي كتابة تاريخ جديد للسودان فسنظل نقرأ كتاب هولت ودالي، والذي سيظل هو الكتاب الأكثر شمولا (والأشد اختصارا) لتاريخ السودان (يبدو أن الكاتبة هنا كانت تقصد المؤرخ والقارئ الغربي، وإلا لكان قولها شديد التطرف والتعميم الكاسح والمخطئ – كغيره من التعميمات – وفيه تجاهل لما سجله المؤرخون السودانيون بلغتهم عن تاريخ بلادهم في مراحله المختلفة. المترجم).

حكايات السودان

من ذكريات بعض زوجات موظفي القسم السياسي بحكومة السودان (١٩٢٦ - ١٩٥٦م)

Sudan Tales: Recollections of some Sudan Political Service wives (1925 -1956)

روزماري كينريك Rosemary Kenrick



هذا عرض وترجمة لبعض ما ورد في كتاب للسيدة روزماري كينريك نشر في عام ١٩٨٧م عن دار نشر أوليناندر في كمبردج ببريطانيا، وقامت فيه المؤلفة بجمع بعضا من ذكريات زوجات موظفي القسم السياسي الذين عملوا في خدمة حكومة السودان بين عامي ١٩٢٦ و١٩٥٦م. والسيدة كينريك هي زوجة مساعد مستشار الحاكم العام للشؤون الدستورية والخارجية، وقد عاشت معه لفترات عديدة في تلودي (١٩٤٥ – ١٩٤٦م) ورشاد (١٩٤٦ – ١٩٤٩م) وأم درمان (١٩٤٩ – ١٩٥٣م) والخرطوم (١٩٥٣ – ١٩٥٥م).

وقدم للكتاب أ. ر. والميسلي القنصل السياسي political counsellor في السفارة البريطانية بالخرطوم بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٥م لافتا النظر إلى تزايد اهتمام كثير من الكتاب بسنوات الإمبراطورية البريطانية الأخيرة، ليس من باب الاهتمام فقط بكل ما مر بها من أحداث دارمية جسام، بل بالممثلين من الرجال والنساء الذي شاركوا بصورة أو بأخرى في تلك الأحداث الدرامية. وقرظ القنصل البريطاني ما قامت به الكاتبة من تسجيل ذكريات وتجارب الزوجات البريطانيات اللواتي عشن مع أزواجهن في السودان، فحفظت بذلك تلك الذكريات من الاندثار بفعل تطاول السنوات ورحيل من عاصروا تلك الحقبة المهمة من تاريخ البلاد في

غضون سنوات الحكم الاستعماري. ولم ينس أن يشيد الرجل بأولئك النفر من زوجات الموظفين البريطانيين اللواتي أحببن السودان وأهله، وعشن – بصبر مذهل – حياة ترحال قاسية في بوادي السودان المقفرة، وساهمن بقدر ما يستطعن في تطوير الحياة الاجتماعية حيث وجدن. ولا يصنف القنصل ما قامت به الكاتبة كتاريخ عادي مجرد، بل يعده عرضا جذابا ممتعا لبعض جوانب الحياة اليومية لعالم اندثر منذ عقود، قامت فيه صفوة أجنبية قليلة العدد، ولخمسين عاما ونيف، بحكم قطر واسع مترامي الأطراف وقاسي المناخ والطبيعة، وتهيئته لنيل الاستقلال.

ومن باب التعريف بالسودان أوردت المؤلفة قائمة بأهم الأحداث التي مرت بالبلاد، بدءًا من الغزو المصري – التركي عام ١٨٢١م ومرروا بالغزو البريطاني – المصري عام ١٨٩٩م، وبدء غرس ١٠٠٠٠ شجرة في الخرطوم عام ١٩٠٥م، وافتتاح أول مدرسة أولية للبنات في رفاعة عام ١٩١١م وأول كلية طب بالخرطوم في عام ١٩٢٤م، وقيام مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٨م، والمجلس الاستشاري عام ١٩٤٤، وتعيين إسماعيل الأزهري أول رئيس لمجلس الوزراء عام ١٩٥٤م، ثم نيل السودان لاستقلاله بوم ١/ ١/ ١٩٥٦م.

وأوردت المؤلفة في نحو صفحتين ما يردده البريطانيون دوما من أسباب غزوهم للسودان من قبيل استعادة الحكم المصري- التركي، والانتقام لمقتل غردون، وإنهاء تجارة الرقيق، وحفظ مصالح بريطانيا في أفريقيا، والتي بدأت الدول الأوربية الغربية في تقاسم أراضيها.

وفي نحو ١٥ فصلا قصيرا أوردت المؤلفة قصصا قصيرة لبريطانيات عشن – وفي سنوات متباعدة – بمناطق مختلفة من السودان، وأعقبتها بملحقين صغيرين أحسبهما أجمل قصص الكتاب. وكان أحدهما لبريطانية عاشت مع زوجها بين الدينكا في التونج، وحكت في قصتها عن سماعها لنبأ عزم رجال القبيلة دفن

زعيمهم الروحي حيا كما هي العادة عند أحد أفرع القبيلة، والتي كان من المقبول عندها دفن شيخها وزعيمها الروحي عندما يطعن في السن قربانا حتى يمكن لروحه (المقدسة) من أن تحل على ولده ووريثه في زعامة القبيلة. وتمضي البريطانية في تتبع قصة دفن الزعيم حيا، فسجلت أن زوجها انزعج جدا من نبأ الدفن فأمر بعض جنوده الدينكا بحفر القبر الذي قيل أن رجال ذلك الفرع من القبيلة قد قبروا فيه زعيمهم حيا. غير أن الجمل تمخض فولد فأرا، إذ تبين أن من تم دفنه كان في واقع الأمر معزة تم دفنها حية بدليل عدم وجود قطرة دم واحدة خارج جسمها. ولم تتأكد الزوجة البريطانية من سبب دفن تلك المعزة وهي حية، ولعلها افترضت أن تلك عادة قديمة من عادات القوم، فلم تشأ التدخل، وهي محاطة بثلة من رجال الدينكا الغاضبين. ولكنها كانت وزوجها على ثقة من أن الرجال قد دفنوا بالفعل زعيمهم الروحي في مكان ما، وأن من حولها إنما كانوا يتسترون على من قاموا بفعل ذلك خوفا من العقوبات التي قد تفرضها عليهم الحكومة، وآثروا الالتزام بتقاليد قبيلتهم التليدة، وضللوهما بدفن معزة حية. ومن باب السياسة واحترام تقاليد المحكومين وإن بدت شاذة أو كريهة اعتذر زوجها المفتش البريطاني لمن حوله من رجال الدينكا الغاضبين لإزعاجهم، وأمر لمن قاموا بالحفر ببقرة تعويضا لهم عن مجهودهم الذي لم يسفر إلا عن حيوان نافق.

وجاءت القصة التالية في الملحق الثاني في الكتاب عن طبيبة اسكتلندية أتت للسودان يوم ١٧/ ١١/ ١٩٥٠ لتعقد قرانها على أحد موظفي القسم السياسي. وكان مما ذكرته تلك الطبيبة المتخصصة في الطب الشرعي أن مدير الخدمات الصحية عرض عليها في حفل زواجها العمل في قسم الخدمات الصحية بأسرع ما يمكن، فرفضت العرض بدعوى أنها غدت الآن زوجة وينبغي عليها البقاء في البيت والاعتناء بالزوج. غير أنه تبين لها بعد أيام قليلة أن لزوجها وبيتها الصغير خدم يرعونه، وأن الملل سيقتلها إن لم تجد عملا نافعا يشغلها. ومن طريف ما

ذكرته تلك البريطانية أنها تعجبت من الطريقة التي كان ينشر بها الخادم الماء على ملابس زوجها من فمه قبل كيّها، ولم تجد للرجل شبيها غير الفيل عندما ينثر الماء على جسمه من خرطومه الطويل (أذكر هنا أن أحد المبتعثين السودانيين لبريطانيا كان قد حكى في ثمانينات القرن الماضي عن أن صديقته البريطانية كانت تقول ذات الشيء كلما رأته يبخ الماء على ملابسه من فمه قبل كيّها! المترجم). ولما بلغ الملل بها غايته قررت الطبيبة البريطانية العمل في قسم الصحة، فتم تعيينها بعد محادثة هاتفية قصيرة مع مدير الخدمات الصحية بالخرطوم. وكانت مهمتها في البدء هي المرور على المراكز الصحية وتقديم العون للمساعدين الطبيين في الحالات التي تستعصي عليهم، وذلك من باب تخفيف الضغط على مستشفيي الخرطوم وأم درمان.

وتخصصت الطبيبة البريطانية في تلك المراكز الصحية التى كانت تزورها في أمراض النساء والتوليد، وذكرت بأسلوب لا يخلو من بعض سخرية أنها كانت تصنف النساء اللواتي كن يأتين طلبا للعلاج إلى ثلاث أقسام: أولها النساء اللواتي يرغبن في الإنجاب، وثانيها النساء اللواتي يرغبن في التوقف عن الإنجاب، وثالثها النساء اللواتي يرغبن في إنجاب ذكور وليس إناث! وظلت في ذلك العمل لنحو عام، قررت بعده فتح عيادة خاصة في منزلها، فتولى شقيق طباخ منزلها (وكان نجارا ماهرا) عمل اللازم، وأعجبت "الخواجية" كما كان يناديها بما قام به في غرفة الكشف، إذ زينها برسومات لزهور وفراشات ونباتات تسر الناظرين، خاصة الأطفال. وحكت أنها عند تسوية حسابها مع ذلك النجار طلب منها أن تعالج أحد أطفاله (على الحساب!). وتعجبت "الخواجية" من أن النجار وزوجه أتيا بعد يوم أو يومين وهما في غاية الأناقة والزينة ومعهما طفلهما، فاستقبلهما السفرجى بكل احترام وأجلسهم في صالون البيت وقدم للجميع عصيرا باردا في أفضل ما في المنزل من أكواب زجاجية فاخرة وصينية من الفضة الخالصة. ولعل الطبيبة البريطانية كانت تشير إلى علو كرامة السودانيين العاديين، وعدم شعورهم بأي عقدة نقص تجاه المستعمرين البريطانيين.

ورغم أن الطبيبة كانت قد عالجت في عيادتها عددا كبير من الكبار والصغار المصابين بمختلف الأمراض إلا أنها أكدت عدم رؤيتها لأي حالة ملاريا من بين كل من عالجت، وعللت ذلك بقيام قسم الصحة العامة في تلك السنوات بواجبه كاملا في مكافحة الحشرات التي تنقل الأمراض.

وعملت بعد ذلك الطبيبة محاضرة في تخصصها الأصلي (الطب الشرعي) في مدرسة كتشنر الطبية بعد أن طلب منها عميد المدرسة الطبية ذلك، وكانت على علاقة طيبة مع غالب الطلاب والطالبات، والذين كانوا يأتون بين حين وآخر لبيتها ضيوفا أعزاء ويناقشونها في مختلف الموضوعات. وبعد نيل السودان لاستقلاله غادرت الطبيبة الأسكتلندية البلاد مع زوجها وعملت في عدد من البلدان العربية، ولكنها تقول بأن أمتع أعوام حياتها وأكثرها غنى هي بلا ريب تلك الأعوام التي قضتها في السودان، وذلك لسبب واحد ألا وهو الصداقات العميقة التي أقامتها مع أفراد من مختلف طبقات المجتمع السوداني. وكثيرا ما كانت تلتقي ببعض هؤلاء الأصدقاء القدامى وأبنائهم خارج السودان، حيث كانت تبادلهم الحديث والمسامرة وكأنها لم تغادر السودان قط.

أفردت الكاتبة أحد فصول الكتاب لتسجيل أحوال سكن زوجات الموظفين البريطانيين، وتقول بأن هنالك إجماعا من قبلهن بأن السكن (خاصة خارج العاصمة) كان دوما غاية في البساطة، بل البؤس في كثير من الحالات. ولم تفهم كثير من الزوجات سبب ذلك التقشف المفرط وغياب كثير من "أساسيات الحياة المدنية": أهو بسبب قلة المال أم غياب الخيال أم عوز الخبرة؟ بيد أنهن قاومن الوحدة والبعد عن الزوج إذ أن أزواجهن كانوا "مدمنى عمل" وفي حالة تحرك لا ينقطع خارج المكاتب في الحقل غالب اليوم. ولذا قمن بابتداع وسائل مبتكرة لشغل أنفسهن في أعمال مفيدة وصبرن على شظف الحياة، وتلك – في زعمهن – خصيصة بريطانية أصيلة.

وذكرت إحدى النساء أن سبب تقشف بيت المفتش البريطاني في ريف السودان هو أن "سيد الدار" نادرا ما يطأ بقدمه ذلك البيت، فهو في حالة عمل شبه دائم في غالب أيام الأسبوع، لا يغشاه إلا لتناول الغداء، ويؤثر المبيت تحت النجوم على النوم في ذلك "التكل" كما سمته، والذي كان يبنى من الطين اللبن ويعرش بالقش. وحكت عن معاناتها وهي تضع الأسطال (الجرادل) والأطباق الكبيرة لجمع الماء المنهمر من ذلك السقف عند هطول الأمطار.

وحكت أخرى عن بيت المفتش في تلودي في عشرينات القرن الماضي فقلت إنه كان مبنيا من الطوب الأحمر، غير أنه كان يفتقد النوافذ الزجاجية، وتعجبت من ذلك، فمنازل الإغريق ومتاجرهم في تلك المدينة كانت بها نوافذ زجاجية!

وحكت أخرى أن فتاة بريطانية صغيرة قابلتها في بريطانيا في ثلاثينات القرن الماضى كانت قد تزوجت حديثا من مفتش بريطاني وسألتها عن أحوال السكن والمعيشة في السودان، إذ أنها كانت تنوي اللحاق بزوجها حيث كان يعمل. وبالطبع لم تشأ من كانت تعيش في السودان - بتحفظ بريطاني مطبوع- أن تعطيها صورة قاتمة عن الأوضاع، ولم تذكر لها مثلا أن بيت المفتش في الريف ليس به "حمام" بل به "مسطبة" أسمنتية مربعة يقف فوقها من يرغب في الاستحمام ويصب الماء على جسده بكوز من الحديد أو القرع، وأن النوافذ ليست بها زجاج، بل هى مغطاة بشبك معدني لا يقى من حر أو مطر أو عواصف ترابية. غير أنها ذكرت في ردها على العروس بأن الجرذان تمرح وتسرح في البيت، بل أنها قد وجدت ذات مرة جرذا يقف مطمئنا على حافة "الزير" وهو يحتسى منه حسوات. فجاء رد العروس سريعا بأنها لن تعيش مع زوج تشاركه الجرذان في "زير" واحد، وأنها ستهجره إن وجدت الحال كما قد وصفت. ولكن زاد غم العروس والأخرى تسألها ببساطة: "وكيف تهجرينه وأنت على بعد ما لا يقل عن خمسمائة ميل بعيدا عن أقرب محطة للسكة الحديد، وليس من وسيلة مواصلات غير الإبل...وما أدراك ما الإبل!"

وورد ذكر في أحد فصول الكتاب للخدم السودانيين العاملين في منازل المفتشين البريطانيين. وأشادت كل النساء اللواتي أدلون بدلوهن في أمرهم بأمانتهم وإخلاصهم في عملهم وقدرتهم على تعلم الجديد من تقاليد الطعام وتحضيره وتقديمه، بغض النظر عن الجهة التى أتوا منها، ولكنها ذكرت تحديدا أن أفضلهم يأتون عادة من مناطق دنقلا. ولكن – وكعادة البريطانيين في إتباع التقريظ بلوم أو عتاب و سخرية- ذكرت إحداهن أن الخدم السودانيين العاملين في بيوت البريطانيين كانوا يهتمون بالمظاهر و"البريستيج" خاصة عندما يطلب منهم التحضير لمأدبة عشاء أو غير ذلك، وضربت لذلك مثلا أنها عند حضورها لحفل عشاء في بيت جارتها تعجبت أن لجارتها نفس طقم القهوة الذي أحضرته قبل فترة وجيزة من بريطانيا. ولكنها سرعان ما اكتشفت في صباح اليوم التالي أن ذلك الطقم هو بالفعل طقمها، وأن خادمها منح نفسه الحق في أن يعيره لخادم جارتها دون علمها أو إذنها! وذكرت المؤلفة أيضا أن السمعة الحسنة لهؤلاء الخدم دعت الأمريكيين وغيرهم (بعد عام ١٩٣٩م) لأخذهم لمصر للعمل هنالك، ومن هناك هاجر معظمهم للخليج العربي حيث عملوا في قصور الأمراء وكونوا ثروات عالية نسبيا.

ورغم أن مرتبات أولئك الخدم كانت قليلة جدا (بمقاييس اليوم) إلا أنهم كانوا يتمتعون بمستوى حياة وطعام وشراب وملابس يفوق نظرائهم ممن كانوا يعملون في وظائف أخرى. وخلافا لما كان سائدا عند هندوس الهنود مثلا من نظام طبقي جامد يظل فيه الخادم مثلا خادما طوال حياته، فإن مسلمي السودان – بحسب رأي الكاتبة- لم يكونوا يخضعون لمثل ذلك الترتيب الطبقي الجامد. فمن يعرف بـ "المرمطون" (وهي أدنى مرتبة وظيفية في سلم الخدم) يمكنه بعد سنوات قليلة أن يغدو طباخا، وقد يعين له خادما في منزله (استخدمت المؤلفة هنا كلمة "عبد" عوضا عن "خادم"!؟)، وقد يصير في نهاية المطاف "سفرجي" البيت (وهي أعلى مرتبة وظيفية في سلم الخدم).

ولم تفت على المؤلفة ملاحظة التفاوت في مرتبات خدم المنازل، فذكرت أن الباشمفتش البريطاني في الجنوب مثلا (ومرتبه يبلغ أربعين جنيها) في عام ١٩٣٧م كان يعطي الطباخ الشمالي ثلاثة جنيهات شهريا، بينما يعطي الطباخ الجنوبي جنيهين فقط!

في أحد الفصول حكت المؤلفة عن تجارب الزوجات البريطانيات مع نظيراتهن السودانيات (أو الستات المحليات local *sitts* كما سمتهن) فأشارت إلى أن التواصل معهن لم يكن ممكنا إلا إذا كانت "الخواجية" تتحدث اللغة العربية. بل وحاولت إحداهن التواصل مع نساء النوبة (واللواتي لا يتحدثن بالعربية) عن طريق لغة الإشارة، وكان ذلك يثير عاصفة من الضحك عند من يشاهدونهن يستخدمنها. وحاولت أخرى تعلم اللغة العربية عن طريق مبتكر ألا وهو إحضار عدد من الدمى واللعب لحيوانات وأشياء أخرى من بريطانيا وأخذها للستات المحليات للفُرْجَة عليها وتعليمها أسمائها باللغة المحلية.

وبلغ من اهتمام الحكومة بتعليم زوجات الموظفين البريطانيين العربية أن وضعت في عام ١٩٢٩م امتحانا موحدا في اللغة العربية خاصا بهؤلاء النسوة. وتوقف إجراء ذلك الامتحان في غضون سنوات الحرب العالمية الثانية لسبب لا يخلو من غرابة، وهو نجاح زوجة موظف بريطاني في الامتحان (الأصعب) والذي كان يعقد للموظفين البريطانيين ويسمونه "امتحان المتمرنين التأهيلي في اللغة العربية". واختارت بعض البريطانيات دراسة اللغة العربية دراسة منهجية قبل الحضور للسودان، مثل تلك السيدة التي قضت عاما في جامعة مانشستر لدراسة اللغة العربية قبل أن تلحق بزوجها في الأبيض عام ١٩٢٦م، والأخرى التي تلقت دروسا خصوصية في الأبيض من مدرسة لغة عربية بالمدينة. وكان كتاب هيليلسون الشهير "عربية السودان" خير معين للراغبات في تعليم لغة البلاد (لمزيد من المعلومات عن هيليلسون يمكن الرجوع إلى مقالنا المترجم المعنون "عالم يهودي في مجتمع مسلم: حياة وكتابات سيقمار هيليلسون").

وكانت النساء البريطانيات يلتقين بـ"الستات المحليات" في أثناء طوافهن مع أزواجهن وهم يقومون بجولاتهم الدورية المضنية (Treks). وقالت إحدى هؤلاء بأنها كانت في رحلة عمل كان يقوم بها زوجها المفتش في مناطق مديرية كسلا، وأصيبت بحيرة وحرج عظيمين عندما طلب منها زوجها التعرف على النساء المحليات، فثقتها في نفسها كانت قليلة، وذخيرتها من الكلمات العربية كانت أقل! غير أنها قاومت كل تلك المشاعر السالبة وبدأت في التعرف على النساء المحليات (وكن من قبيلة رعوية من الرحل)، ومع الأيام صارت من أشد المعجبات بهن وبنمط حياتهن المختلف، ووجدتهن أشد كرما وأكثر انفتاحا من نساء مدن السودان وأكثر قدرة على التعرف على الغرباء. وعجبت أشد العجب من صراحتهن عندما كن يعبرن لها عن أسفهن على حالها وهي يتيمة ولم تحبل بعد، وزوجها يأخذها معه حيث يريد كقطعة من الأثاث ولا يتركها في دارها "عزيزة مكرمة"! وعجبت أكثر عندما تبسطن معها في الحديث، بل وطلبن منها أن تحل شعرها المربوط على هيئة كعكة حتى يتأكدن من أن شعرها طويل فعلا! بل وعبرن لها عن عدم رضائهن من "سوء خلق" البريطانيين الذين يكتفون بقول "صباح الخير" لمن يلقونه صباحا ثم يسارعون بالمضي في أعمالهم دون التمهل والسؤال عن الحال والأحوال والحديث عن الطقس والمحاصيل والعائلة وغير ذلك! وتعرفت إحدى النساء البريطانيات على الملك حسن في سنجة والذي عبر لها بصراحة عن أسفه لزوجها الذي اكتفى بزوجة واحدة، وعن أسفه أيضا لحالها كونها وحيدة في هذا الصقع من العالم وبلا أطفال وتعيش بعيدة عن والدتها وسائر أهلها.

ومن قصص البريطانيات في السودان تلك المرأة التي كان زوجها يعمل مديرا لمصلحة السجون في عام ١٩٤٤م، وأتاح لها ذلك زيارة المسجونات بصورة دورية. وذكرت تلك البريطانية أنها أبدت اهتماما خاصا بالمحكوم عليهن بالسجن المؤبد لارتكابهن جرائم قتل (وكن ثماني نساء) فبدأت في تعليمهن فنون الخياطة مثل

الحياكة (والتي أحببنها كثيرا)، وأوعزت لزوجها للسماح لهن بتناول الشاي معها أحيانا في دارها، فتعلقن بتلك "الخواجية" جدا. ولما حان أوان رحيل زوجها كانت ساعة فراقهن ساعة مؤثرة جدا، فعند الوداع ذرفت الدموع وتعالت أصوات السجينات (وأصوات حارستهن و"الخواجية أيضا") بالعويل. وعلقت البريطانية لاحقا بأنها يجب أن تسجل في موسوعة جينيس للأرقام القياسية أنها هي المرأة الوحيدة التي قبلت ثماني قاتلات في ظهيرة واحدة!

وكانت رعاية الأطفال تمثل معضلة عويصة للأزواج البريطانيين في السودان، خاصة في "مناطق الشدة" فقد كان من غير المسموح به للموظفين إحضار أطفالهم معهم لمثل تلك المناطق التي لا توجد بها هواتف ولا ثلاجات ولا طبيب (مثل منطقتي كاجو كاجو، ومنطقة راجا في بداية ثلاثينات القرن الماضي، والتي عرفت فيما بعد بالاستوائية). وإن صادفت أن حملت الزوجة وهي في مثل تلك المناطق فكان على زوجها التعجيل بتسفيرها للخرطوم ومنها لبريطانيا، رغم كل احتمالات الإجهاض والنزف وغير ذلك من المشاكل الصحية. وقبل عام ١٩٣٩م كانت الزوجات البريطانيات اللواتي يقطن العاصمة والمدن الكبيرة يؤمرن بالأوبة لبريطانيا إن حبلن ليضعن حملهن في بلادهن. إلا أن واحدة منهن في شتاء عام ١٩٣٤م أصرت على البقاء في الخرطوم حيث أنجبت طفلها بسلام، وأرست بذلك سابقة لعدد من النساء الأخريات لفعل ذات الشيء. والطريف أن تلك المرأة كانت قد زارت الشيخ الطيب في الخرطوم بحري حيث كان زوجها يعمل مفتشا، فبارك الشيخ لبنا قدم لها عنده، وأعلن لها أنها ستحبل وتضع مولودا في العام القادم وقد كان... (يبدو أن الشعوذة معدية!)

وأما في غضون سنوات الحرب العالمية الثانية فقد كانت ولادة البريطانيات في مستشفى الخرطوم أمرا عاديا، فكانت النساء الحمل يتقاطرن من كل أنحاء السودان على مستشفى الخرطوم عند قرب موعد ولادتهن ويتركن أزواجهن وأطفالهن – إن

وجدوا- ويبقين فيها لنحو أسبوعين بعدها. ولم يكن ترك الأطفال مع عائلة أخرى يمثل مشكلة في السودان، بعكس بريطانيا، والتي كان ترك الأطفال بمفردهم مع والدة الزوج أو الزوجة يمثل معضلة أخرى من نواح كثيرة ليس أقلها التكلفة المالية العالية لإدخالهم حضانات أو مدارس خاصة.

وفي فصل عن الخرطوم ذكرت المؤلفة أن الزوجة البريطانية التي تقدم لأول مرة لتلك المدينة في عشرينيات القرن العشرين كانت تصاب بصدمة حضارية عنيفة.، إذ أنها كانت "مدينة" أقل تحضرا وعمرانا من أصغر مدينة أو قرية كبيرة في إنجلترا. فطرقها ترابية (عدا شارع أو شارعين)، وفي ما خلا بعض الأبنية الحديثة على شارع النيل (مثل القصر والمصالح الحكومية والفندق الكبير والذي قامت بتشييده شركة بريطانية نظير منحها حق التعدين في البلاد) فلم يكن هنالك أي عمران يستأهل الذكر. وكان في السوق الذي يتبضع فيه الأجانب بضع مبان من الطوب الأحمر ذات طابق واحد، بعكس سوق الأهالي والذي كان يتكون من غرف صغيرة جدا أشبه بالزنازين بلا أبواب ولا نوافذ، وكانت معظم البضاعة توضع وتباع في الطرقات الضيقة المغبرة. وتعزو الكاتبة فقر الخرطوم إلى أن الخليفة عبدالله كان قد جرد الخرطوم بعد توليه الحكم من غالب ما كان فيها من مبان ومواد ونقلها لعاصمته أم درمان. وعندما دخل كتشنر الخرطوم لم يجد فيها غير أطلالا طينية، فبدأ تخطيطها على شكل العلم البريطاني (مكررا عديد المرات)، ووضع حامية عسكرية في وسط كل "علم" بغرض الدفاع عن المدينة. وسرعان ما اختفت الطرق المتقاطعة والقطرية من المدينة.

وأبدت زوجة بريطانية أتت للخرطوم في عام ١٩٤٥م دهشتها من بؤس المدينة، وشبهتها بما شاهدته في أفلام الغرب المتوحش (أفلام الكاو بوي). ولكن بعد سنوات قليلة من ذلك التاريخ بدأت الحكومة في الاهتمام بإضاءة الشوارع والصرف الصحي وغير ذلك مما هو لازم في أي مدينة عصرية. غير أنه بقيت غالب

المناطق السكنية بغير أرقام أو أسماء، وكان معظم الناس يعرفون البيوت بأسماء أصحابها فقط. وكانت أقدم منطقة سكنية في الخرطوم تمتد من غرب القصر الجمهوري على شاطئ النهر، وتقع خلفها بيوت واسعة من طابق واحد وحدائق بهيجة. وبعد سنوات، ومع تزايد أعداد الأجانب وإنشاء المطار بدأت تظهر هنا وهنالك مبان ذات طابقين.

وتطرقت الكاتبة إلى ما كانت تعانيه زوجات كبار الموظفين اللواتي كان عليهن التحضير والإشراف على حفلات الاستقبال والعشاء الرسمية التي كان يقيمها أزواجهن بصورة راتبة لا تكاد تتوقف طوال أيام الشهر، علما بأن الحكومة لم تكن تمنح الموظف منهم في عام ١٩٥٤م غير ١٠ جنيهات فقط شهريا بدل ضيافة! وكان الترتيب الوظيفي والتقاليد البروتوكولية حاضرة دوما في تلك الحفلات، فكان على زوجة المضيف صغيرة السن (حتى وإن كانت نَعْسَى أو تريد إطعام طفلها الصغيرة) أن تنظر حتى نهاية الحفل أو مغادرة زوجات الموظفات الأعلى رتبة من زوجها.

وكان كابريه / ملهي جيمي من أشهر أماكن الترفيه الشهيرة في سنوات الحكم الثنائي، وكان يملكه ويديره رجل سوري محبوب (بحسب قول الكاتبة)، وكان له دور مهم في رفع الروح المعنوية للأجانب خاصة في سنوات الحرب العالمية الثانية. وفي ليالي الشتاء الدافئة (بالمقاييس البريطانية) كانت تقام حفلات راقصة مفتوحة في الهواء الطلق للاسكتلنديين خلف مبنى الفندق الكبير، ويجلب لها من أسكوتلندا مباشرة كميات هائلة من الطبق الإسكتلندي الشعبي الأشهر المسمى هاجيس (وهو خليط من أحشاء وقلوب وأكباد ورئات العجول معجونة مع البهارات والشحم والملح والبصل ودقيق الشوفان يحشي في كرش الحيوان، أو يعمل في شكل نقانق)، ولا يقدم في تلك الحفلات أي مشروب سوى الويسكي الاسكتلندي. وكانت تقدم أيضا وفي أماكن متفرقة (منها "دار الثقافة" و "نادي

السودان" مبنى الكاتدرائية) عروضا مسرحية ناطقة وصامتة، خاصة في المناسبات الدينية مثل عيد الميلاد وغيره.

أما أكثر وسائل الترفيه شعبية عند البريطانيين والبريطانيات في تلك السنوات فقد كانت ركوب الأنهار (الإبحار) في زوارق صغيرة بحثا عن نسمة هواء رطب بارد، خاصة في أيام صيف الخرطوم اللاهب. وكان "نادي السودان" ينظم مسابقات راتبة للسباق النهري بالزوارق على النيل الأزرق أو حتى شجرة غردون على شاطئ النيل الأبيض (وهي في منطقة الغابة بعد مقرن النيلين).

وعينت الحكومة ومنذ بدايات الحكم الثنائي عددا من الجنائيين (البستانيين) كانت مهمتهم الوحيدة هى الاعتناء بحدائق منازل البريطانيين وريها مرة كل أسبوع للمحافظة على خضرة عشبها. وتقول الكاتبة إن ذلك كان مصدر راحة نفسية لأولئك الموظفين في هذه المنطقة الصحراوية القاحلة. ولعل مسؤول المالية الذي صدق بتلك التعيينات كان من المحبين للبستنة!

وفي الفصل الأخير للكتاب لخصت المؤلفة (وبتبسيط مفرط لا يخلو من خَلَل) التطورات السياسية التي حدثت في أخريات الحكم الاستعماري والتي قادها الحزبان الكبيران برعاية من الزعيمين السيد السير على الميرغني باشا والسيد السير عبد الرحمن المهدي باشا (هكذا أوردت المؤلفة اسمى الرجلين وألقابهما) زعيما طائفتي الختمية والأنصار، على التوالي، والتي نتج عنها انقسام الشعب السوداني بين تأييد الاتحاد مع مصر أو الاستقلال التام عن مصر وبريطانيا. أما جنوب السودان (ويمثل نحو ثلث مساحة البلاد)، فقد كان – كما رأت المؤلفة- بمنأى ومعزل عن كل ما كان يجري في الساحة السياسية الشمالية (العربية) آنذاك. وأشارت المؤلفة في إيجاز إلى التأثير الكبير للأحداث السياسية في مصر على السودان، مثل إلغاء رئيس الوزراء المصري النحاس باشا في عام ١٩٥١م لاتفاقية الحكم الثنائي بين مصر

وبريطانيا التي وقعت في ١٨٩٩م، وإعلان الملك فاروق ملكا على مصر والسودان، وما تلى ذلك من أحداث معروفة.

وفيما يخص زوجات البريطانيين العاملين بالسودان، فقد انقضت مع بدء تلك المرحلة من الوعي السياسي سنوات الهدوء والراحة النفسية التي عايشهن أولئك النسوة. فقد آذي مشاعرهن – كما ذكرت المؤلفة- أن يقرأن في الصحف المعادية للاستعمار سيلا من الهجوم الضاري على أزواجهن من شباب الوطنيين السودانيين والذين كانوا يصفون البريطانيين بأوصاف لم تخطر لهن على بال من قبيل أنهم احتلوا البلاد وظلموا أهلها ومصوا دمائهم. وظللن يتسألن: "أذهبت كل تلك السنوات من الرعاية المخلصة والاهتمام البالغ أدراج الرياح؟". وقلن لأنفسهن أنهن احتملن قسوة الطقس وشظف العيش في مدن وبوادي السودان من أجل أهداف نبيلة. أما وقد قوبل كل هذا بالجحود والنكران فلم يعد هنالك من سبب للبقاء في هذه البلاد التي كن قد أحببن أهلها بصدق عظيم. ولعل ذلك كان تصديقا لنبوءة الكاتبة والرحالة الأوربية الشهيرة أوديت كوين Odette Keun (١٨٨٨ – ١٩٧٨م) والتي زارت السودان ونشرت عنه كتابا في عام ١٩٣٠م بعنوان ترجمته الحرفية هي "أجنبية تنظر إلى السودان" (ويمكن ترجمته أيضا إلى "السودان بعيون أجنبية") جاء فيه:" لا أحد يعلم ما سيحدث للسودان (في مقبل السنوات). فقد يتقوض كل هذا الجهد البريطاني العظيم ويذهب أدراج الرياح. ففي العقدين القادمين قد يأخذ مشكل التنافر الناتج عن حكم عرق أجنبي لعرق آخر منعطفا خطيرا. وقد يكتشف حزب وطني فجأة كل مثالب الحكم الأجنبي ومخازيه، وينسى كل ما قدمه من خير لبلاده. ولن يجد البريطانيون أمامهم في تلك الحالة من حل سوى الانسحاب من البلاد. وإن حدث الانسحاب البريطاني من السودان قبل الأوان فلن يلق السودان غير الكوارث والتراجع والانتكاس".

أفلحت المؤلفة في نظري في رسم صورة "إنسانية" (بل فيكتورية الملامح) لأحوال زوجات الموظفين البريطانيين في تلك السنوات البعيدة كزوجات مطيعات وصبورات ومحبات لأزواجهن، ولم تنزع لتحليل الأسباب والنتائج للمواقف التي سجلتها. ولا ضير في ذلك، فالكتاب كان يهدف ببساطة لتسجيل بعضا من ذكريات النساء البريطانيات اللواتي رافقن أزواجهن في مدن وأرياف السودان التي كانت (ولا تزال للأسف، ولأسباب معلومة) تعاني من شظف العيش وقسوة الحياة، ولم يهدف ليكون كتابا متخصصا في التحليل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للإمبريالية. غير أن هذا لا ينتقص من أهمية الكتاب للمهتمين بمثل تلك الموضوعات، وهو أيضا كتاب ممتع للقارئ الأجنبي لما فيه من تنوع وجدة وبعض غرابة (وللقارئ السوداني أيضا إن كان هنالك من بقية للمهتمين بتاريخ بلادهم!).

القسم السياسي في دولة الحكم الثنائي: صورة "الإمبرياليين"

The Sudan Political Service: A Portrait of the "Imperialists"

Robert O. Collins روبرت أوكلي كولينز

◇◇◇◇◇◇

تقديم: هذه ترجمة وتلخيص لبعض ما جاء في مقال للبروفسيور روبرت كولينز عن القسم السياسي في دولة الحكم الثنائي والعاملين به والذي نشر في مجلة الشؤون الأفريقية African Affairs في عددها الصادر في عام ١٩٧٢م. وبروفسيور كولينز (١٩٣٣) من كبار مؤرخي السودان، إذ كان قد كتب أول بحث له عن السودان في عام ١٩٥٤م بعنوان "أمين باشا في الاستوائية" ثم حصل على درجة الماجستير من جامعة أكسفورد البريطانية، ودرجة الدكتوراه في عام ١٩٥٩م من جامعة ييل الأمريكية بأطروحة عنوانها: "غزوات المهدية لجنوب السودان بين عامي ١٨٨٣ و١٩٨٩م". ونشر بروفسيور كولينز في خلال الخمسين عاما الماضية عددا كبيرا من الكتب والمقالات، وعمل أستاذا للتاريخ في جامعة كاليفورنيا (سانت باربرا)، ثم أستاذا زائرا في جامعات الخرطوم والجزيرة وجوبا وتل أبيب وبرجن وأكسفورد ودرام وبوسطن.

المترجم

***

غربت شمس الإمبراطورتين البريطانية والفرنسية في أفريقيا باستقلال غالب أقطار تلك القارة. وعاد الموظفون والإداريون "الإمبرياليون" الذين حكموا تلك الأقطار إلى بلادهم، وحل محلهم ساسة وإداريون أفارقة سبق لهم التدريب على يد

مستعمريهم بفضل سياسات أبوية كريمة. ورغم أن الإمبرياليين قد رحلوا إلا أن كثيرا من الدول المستقلة في أفريقيا هي في الواقع نتاج لنصف قرن أو تزيد من الإدارة البريطانية، وستستمر تلك الدول الإفريقية ولقرون قادمة في الاستفادة من المؤسسات والأدوات التي تركها البريطانيون خلفهم، ومن مجمل "الإرث الإمبريالي" الذي تركوه في أقطار القارة التي استعمروها.

وتستحيل دراسة الإمبريالية وتقويم تأثيرها وفهم علاقاتها الاجتماعية والسياسية ومواقفها والأمزجة التي صنعتها دون فهم الإمبرياليين أنفسهم. وقد اخترت هنا دراسة موظفي القسم السياسي في السودان إذ أن هؤلاء كانوا يمثلون صفوة رجال الإدارة البريطانية في أفريقيا والسودان، ويعدون "أعظم جوهرة في تاج الإدارة الإمبريالية" كما جاء في أحد التقارير الحكومية.

استعادت القوات البريطانية والمصرية بقيادة الجنرال كتشنر حكم السودان في ١٨٩٨م، وبموجب اتفاق ثنائي بين بريطانيا ومصر عهد لحاكم عام للبلاد يعينه خديوي مصر (بتوصية من الحكومة البريطانية) بتولي زمام السلطتين العسكرية والمدنية في السودان. وكان هذا يعنى أنه كان لشاغل منصب الحاكم العام قدر كبير من السلطات غير المحدودة (وربما الاستبدادية) على البلاد منذ عام ١٨٩٨م إلى ١٩٥٣م (نظريا إلى ١٩٥٦م).

وتعاقب على حكم البلاد في غضون سنوات دولة الحكم الثنائي ثمانية حكام تم تعيين أولهم بقرار عسكري، ولم يكن يعاونه غير قلة من الموظفين الإداريين مثل ايدقير كارتر في مجال القانون وجيمس كيري في مجال التعليم. وفي البدء كان مدراء (حكام) المديريات جميعهم من الضباط البريطانيين العاملين في الجيش المصري. ومع مرور السنوات تم تعيين مدنيين عوضا عن هؤلاء. وكان يعمل تحت إمرتهم مفتشين بريطانيين (سموا لاحقا مفتشي مراكز). وكان من أحد أسباب استبدال

المدراء العسكريين بآخرين مدنيين هو انتداب عدد كبير من كبار الضباط البريطانيين العاملين في الجيش المصري بالسودان للاشتراك في حرب البوير في جنوب أفريقيا، وأيضا بسبب الرغبة في تعيين مدنيين يبقون في وظائفهم لفترات طويلة نسبيا.

وأراد اللورد كرومر كما ورد في كتاب للسير هارولد ماكمايكل (وهو أشهر موظفي القسم السياسي ومؤلف كتاب عنه) أن ينشئ كادرا إداريا من "الشباب النشط من ذوي الصحة التامة والقدرات العالية... وليس من ذوي متوسطي المواهب... بل من خيار من يتخرجون في أفضل مدارسنا وجامعتنا". وكان هؤلاء الشباب يمنحون مرتبات مجزية وعطلات سنوية كافية إذ أن "فترة تسعة شهور متواصلة هي غاية ما يمكن للأوربي احتماله في ذلك الطقس، فعند انقضاء تلك الفترة يضعف بدنه وتضمحل قواه الذهنية. وفوق هذا وذاك فبقاء الأوربي فترة أطول سيستهلكه في خضم الروتين اليومي، وسيضخم في ذهنه أهمية الظروف المحلية ومشاكلها الصغيرة، وهو سيستفيد بلا ريب من تغيير الطقس والمناظر والمجتمع في وضع تلك المشاكل في إطارها وقدرها الصحيحين". وحقا تفعل عطلات الصيف في بريطانيا وتجديد العلاقات الاجتماعية والثقافية هنالك فعل السحر في تقوية أذهان وأبدان المسؤولين البريطانيين المنهكين. وكانت تلك العطلة الطويلة إضافة إلى تحديد سن التقاعد بخمسين عاما فقط هما من أقوى الحوافز التي دفعت أفضل العناصر البشرية البريطانية للالتحاق بخدمة القسم السياسي لحكومة السودان، وهما ميزتان لم تكونا موجودتين في أفرع الخدمة الإمبريالية الأخرى. فبعد سن الخمسين يمكن للواحد من هؤلاء الموظفين المتقاعدين أن يلتحق بوظيفة أخرى بينما يحصل في ذات الوقت على راتب تقاعدي مجزي طوال حياته.

وأنشئ القسم السياسي في عام ١٩٠١م بستة من الشباب ممن تخرجوا في جامعات أكسفورد وكمبردج، وظل ينضم إليهم بعد ذلك وحتى عام ١٩٣٠م ما بين ٢ و ١٢ من الخريجين سنويا، بحسب توفر الوظائف والموارد المالية.

وشرح السير هارولد ماكمايكل طريقة التعيين في القسم السياسي في كتابه سالف الذكر فقال إن عملية التعيين كانت شأنا بسيطا معقولا وغير رسمي، ولم يكن لها من قواعد ثابتة أو امتحانات تنافسية غير ما أوردناه من أقوال كرومر أعلاه (سبق لنا ترجمة ونشر مقال بريطاني عنوانه "كيف كان البريطانيون يختارون الأطباء للعمل في السودان". المترجم).

وسأورد هنا الطريقة التي تم بها تعييني كمثال على طريقة التعيين. ففي بداية عام ١٩٠٣م كنت طالبا في جامعة كمبردج، وذات صباح تلقيت خطابا رسميا من الهند مكتوبا بلغة لا أفهمها، فنصحت بالذهاب إلى المستشرق المعروف بروفسيور اي براون. وما أن دخلت عليه حتى بادرني بالسؤال: "هل أتيت بخصوص الخدمة في إدارة مصر والسودان؟" فرددت بأني قدمت إليه لسبب آخر تماما. وشرح لي معاني الكلمات التي كنت أجهلها، واستطرد في الحديث عن الشرق بصورة عامة لساعة أو تزيد مما دعاني عند نهاية المقابلة للعودة لسؤاله عن الخدمة في إدارة مصر والسودان فأخبرني بأن كرومر كان قد طلب من بروفسورين في جامعتي كمبردج وأكسفورد البحث عن عدد محدود من النابهين من الطلاب للعمل في مصر والسودان، وليس هنالك من شروط للقبول سوى مثول الطالب لمقابلة مع لجنة الاختيار في لندن، وأن يبقى الطالب بعد التخرج لعام إضافي في الجامعة لدراسة اللغة العربية. عبرت للبروفسور عن رغبتي في الالتحاق بخدمة دولة الحكم الثنائي فأعطاني استمارة قمت بتعبئتها أمامه. وبعد مرور وقت قصير تلقيت دعوة للمثول أمام لجنة الاختيار في لندن، وكان يرأسها آنذاك ونجت باشا، وتم اختياري وسئلت

في ختام المقابلة إن كنت أفضل العمل في مصر أو السودان فاخترت السودان رغم أن اللجنة كانت قد أرتني (ربما على سبيل التحذير!) صورا للهبوب في ذلك البلد! وقضيت عاما إضافيا في الجامعة لتعلم العربية قمت بعده باقتراض مبلغ ٢٥ جنيها ثم أبحرت للسودان في عام ١٩٠٥م مع سبعة آخرين، كان ستة منهم من أكسفورد وواحد فقط من دبلن.

وكانت لجنة الاختيار تتكون في البدء من ضباط بريطانيين في الجيش، إلا أنه بعد الحرب العالمية الأولى تم تغيير اللجنة بأعضاء مدنيين من كبار موظفي الإدارة كانوا يزورون جامعتي كمبردج وأكسفورد بانتظام لعمل اختيارات أولية لمن يرغب من الطلاب في العمل في السودان. ومن كان يتم اختياره من هؤلاء يطلب منه المثول أمام لجنة الاختيار النهائي في لندن. ومن بين نحو ٤٠٠ رجل قبلتهم اللجنة للعمل في السودان بين عامي ١٨٩٩ إلى ١٩٥٦م كان ٢٨٥ منهم (أي ما نسبته ٧٥٪) من خريجي أكسفورد وكمبردج. وكان هذا مثار عدم رضاء الجامعات البريطانية الأخرى والتي اتهمت لجنة الاختيار بالتحيز، إذ أن غالب أعضاء تلك اللجنة كانوا من خريجي أكسفورد وكمبردج.

وكان القسم السياسي بحكومة السودان هو القسم المفضل عند كثير من شباب خريجي الجامعات البريطانية (خاصة كمبردج وأكسفورد)، وكانت لجنة الاختيار (ربما بنوازع التحيز) توجه أكثر المتقدمين صحة بدنية وخصائص قيادية وثباتا في الشخصية وصبرا على الشدائد (وليس بالضرورة تألقا وتميزا فكريا وأكاديميا) للعمل في ذلك القسم، فقد كان غالب هؤلاء ممن حصلوا على البكالوريوس بدرجة الشرف من الدرجة الثانية أو الثالثة، ولم يكن بينهم إلا القليل جدا (نحو ٧٪ فقط) ممن حصل على الدرجة الأولى. ولعل كان هذا مقصودا ليضمن أن تكون الجماعة المختارة للعمل في ذلك القسم من ذوي القدرات الأكاديمية المتشابهة

والإنجازات الفكرية المتقاربة، فذلك أدعى للانسجام والمطابقة، إذ لم تكن المبادرة والخلق والإبداع مطلوبة من هؤلاء الموظفين.

وكان يميز من أتوا للعمل في السودان من خريجي الجامعات (عدا أنهم كانوا ممن حصلوا على البكالوريوس بدرجة الشرف من الدرجة الثانية أو الثالثة) أنهم كانوا ذوي قدرات رياضية عالية. ومن هنا جاءت المقولة الساخرة الشهيرة بأن السودان بلد سكانه سود ويحكمه زرق (أي رياضيون). وكان إصرار لجنة الاختيار على أن يكون من سيعمل في مجال الإدارة في السودان من ذوي القدرات الرياضية مبينا على فرضية أن الرجل الرياضي رجل قوي البنية ويستطيع تحمل المشاق العديدة التي تصاحب عمل مساعد المفتش، والذي يقضي غالب وقته على ظهر جواد أو جمل أو على قدميه متنقلا في رحلات شاقة وفي جو حار ومغبر إلى مختلف المدن والقرى التي تقع تحت إدارته الممتدة. فهذه الوظيفة لا تناسب الرجل الضعيف بدينا، ومن لا يحتمل أدواء وأنواء الحمى والعدوى، ولا يطيق العمل لساعات طويلة متواصلة في ظروف بدائية تنعدم فيها وسائل الحياة المريحة الحديثة. وبالإضافة لذلك فالرجل الرياضي، خاصة من يمارس الألعاب الجماعية يكون عادة أكثر استعداد لنقل روح التنظيم و"اللعب النظيف" والمسؤولية الجماعية والعمل كفريق واحد لمعاونيه في الإدارة.

وهكذا فيمكن القول بأن معايير الاختيار للخدمة في القسم السياسي كانت تشمل الشخصية والطابع الأخلاقي والسلامة والصحة الجسدية، أكثر من الكسب الفكري والإنجاز الثقافي. وإلى قبيل سنوات الحرب العالمية الثانية كان التعيين في خدمة حكومة السودان يمتاز على منافسيه الآخرين (مثل الخدمة المدنية في الهند وفي بريطانيا نفسها) بأنه لم يكن يتطلب الجلوس لامتحانات تنافسية، وبأنه كان يعهد للمتعينين الجدد بمسؤوليات مهمة دون كبير تدخل من رؤسائهم، مما يجعل

تلك الوظيفة مثيرة تضع أمام شاغلها الكثير من المطالب والتحديات. وربما كانت تلك الاستقلالية لمساعد المفتش من باب الضرورة، إذ أن وسائل المواصلات كانت متخلفة أو منعدمة، وكانت المسافات بين المراكز متباعدة جدا. وكان مفتش المركز (ومساعده) في السودان متحررا من قيود العمل المكتبي الورقي والمكاتبات الرسمية بعكس ما كان سائدا في الهند وبريطانيا.

وعلى الرغم من أن القسم السياسي كان قسما مدنيا يعمل فيه خريجو خيرة الجامعات البريطانية، إلا أن قلة من ضباط الجيش البريطانيين ظلوا يعملون فيه حتى عندما حل ذلك القسم نهائيا في ١٩٥٦م. وكان القسم يحتاج بالفعل للعسكريين خاصة في مناطق السودان الجنوبية حيث كانت هنالك قبائل متمردة يصعب التعامل معها بغير القوة العسكرية في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي. وكون هؤلاء الضباط السابقون مجموعة متماسكة ومتعاضدة عرفت باسم "مستنقعات البارونات"، في إشارة لدورهم في قمع تمرد القبائل المحاربة التي تعيش في مناطق المستنقعات.

وفي ثلاثينيات القرن الماضي غيرت لجنة القبول للعمل في القسم السياسي من شرطها القاضي بضرورة أن يقضي خريج الجامعة عاما إضافيا فيها لتعلم اللغة العربية، واستعاضت عن ذلك باشتراط أن يقضي الخريج ثلاثة شهور في دراسة العربية في معهد الدراسات الشرقية في لندن، ويبعث بعد ذلك لفترة تدريبية في الخرطوم تستغرق عددا من الشهور قبل أن ينقل لمركز إداري في إحدى المديريات. وبعد مرور عامين كان يجب على مساعد المفتش أن يجتاز امتحانا في اللغة العربية والقانون قبل أن يحصل على زيادة في راتبه الشهري.

وكان أكثر ما يميز أولئك الرجال هو مستوى الأخلاق الشخصية الرفيعة عندهم، ولا ريب أن مرد ذلك هو بالطبع ما شبوا عليه منذ الصغر مع عائلاتهم،

وما تلقوه من تعليم في المدارس والجامعات، وإيمانهم العميق بالمسيحية واخلاصهم الشديد لكنيستهم الأنغليكانية، والتي كان ينتمي لها معظمهم. غير أنه من الواجب أيضا القول بأن سائر الأجواء السائدة في بيئة العمل آنذاك كانت تشجع الموظفين على الالتزام بسلوك أخلاقي عال وصارم. وكان أكثر من حض على مثل ذلك السلوك هو السير وينجت باشا، أو بالأحرى عقيلته السيدة وينجت، والتي لم تك تطيق أي نوع من الانحراف عن الأخلاقيات والسلوك الفيكتوري القويم (هكذا! المترجم). ويمكن رد تقاليد العمل الإداري وأخلاقياته وسلوكياته البالغة الصرامة والالتزام إلى ما أرْسَاه السير وينجت في غضون سنوات عمله في السودان والتي امتدت لسبعة عشر عاما كاملة. صحيح أن بعض المفتشين ومساعدي المفتشين في مناطق السودان النائية كانوا قد اتخذوا لهم عشيقات (وفي أحيان قليلة زوجات) من الفتيات الأفريقيات المحليات، إلا أن مثل تلك الممارسات كانت - عندما تكتشف - تعنى عند الإدارة العليا في الخرطوم النبذ الاجتماعي الفوري، وربما الفصل من الخدمة. وفي سنوات الحكم الثنائي الأولى كان حتى الزواج "المحترم" أمرا غير متاح للإداري البريطاني إلا بعد مرور سنوات طويلة على خدمته بالبلاد. ومع مرور السنوات وتحسن خدمات الصحة والسكن خففت الإدارة من قيودها على زواج منسوبيها، غير أنه ظل أمرا غير محبذ.

وكان كل موظفي القسم السياسي من البريطانيين ينحدرون من عائلات غنية أو متوسطة الحال، ومن أصول ريفية وتقاليد قديمة تمجد من قيمة العمل وأداء الواجب، وتعلي من شأن تحمل المسؤولية، وتعشق الرياضة، وتحترم كذلك أقدار الناس ومكانتهم الاجتماعية، وتعطف على الطبقات الأدنى في المجتمعات الريفية (بل وتتحمس لألعابهم المحلية مثل "كركيت القرى"!).

وعلى الرغم من البون الشاسع بين المستوى الثقافي بين الإداريين البريطانيين والأهالي السودانيين فقد كانت العلاقة بينهما هي علاقة محكومة بسياسات أبوية كريمة طرفها الأول السيادة والحكم (من جانب المستعمر. المترجم) وطرفها الثاني الاحترام والقبول (من جهة السودانيين بالطبع. المترجم). وحدث أن أرسل ذات مرة السكرتير الإداري في الخرطوم برقية إلى أحد مفتشي المراكز تشرح له أمثل الطرق للتعامل مع الأهالي في مدينة ما، فاستشاط المفتش غضبا ورد ببرقية محتجة للسكرتير الإداري تفيد بأنه ليس هنالك من ضرورة لنصح وتذكير جنتلمان إنجليزي مثله بواجباته!

لا ريب أن دوافع غالب الموظفين البريطانيين عند أداء واجباتهم في السودان كانت مبنية على المفهوم الريفي لـ "أداء الواجب على أكمل وجه"، وعن إيمان حقيقي بضرورة القيام بـ "عبء الرجل الأبيض" المشهور عن شاعر الإمبراطورية كبيلنيج صاحب الحماسة التبشيرية المتعلمنة.

وفي عام ١٩٥٦م تم حل القسم السياسي نهائيا. ولكن وعلى الرغم من أنه كان ريفي الطابع ولا يخلو من ضيق أفق أحيانا إلا أن توحده واتساقه وسياسته المتحفظة قد نجح بلا ريب في خلق دولة موحدة ومتماسكة وقابلة للحياة بعد أن كانت تتكون من أجزاء متباينة وجماعات متنافرة من السكان. وبهذا فقد كان ذلك القسم السياسي يمثل "قوسا صلبا" حفظ وحدة السودان وجعل منه دولة بحق.

سجلات التقدم
نساء شمال السودان في عهد الإمبراطورية (الإمبريالية) البريطانية

Chronicles of Progress: Northern Sudanese Women in the Era of British Imperialism

Heather J. Sharkey هيزر شاركي

◇◇◇◇◇◇

مقدمة: هذا تلخيص موجز لبعض ما جاء في مقال للدكتورة الأمريكية هيزر شاركي الأستاذة المتخصصة في تاريخ ولغات وحضارات الشرق الأوسط والأدنى في جامعة بنسلفانيا نشر في العدد رقم ٣١ من "مجلة تاريخ الإمبراطورية والكومنويلث J. Imperial & Commonwealth History" في عام ٢٠٠٣م. وللكاتبة عدة كتب ومقالات عن السودان ومصر منها كتاب "العيش مع الاستعمار: الوطنية والثقافة في السودان الإنجليزي المصري"، وكتاب "الإنجيليون الأمريكيون في مصر" و"الهوية والمجتمع في الشرق الأوسط المعاصر" و"تاريخ الصحافة العربية في السودان". كنت قد عرضت لعدد من كتابات الدكتورة شاركي في مقالات سابقة.

***

عكف المؤرخون منذ سنوات التحرر من الاستعمار في منتصف القرن العشرين على دراسة آثار الاستعمار الأوربي على المجتمعات الآسيوية والإفريقية، ويتفق كثير منهم على أن الاستعمار قد أفلح في إحداث الكثير من التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسة بعيدة الأثر في المجتمعات المحلية، غير

أنهم يختلفون حول تقويم نتائج تلك التغيرات. فهنالك جدل ونقاش لا يكاد يتوقف حول أسئلة مثل: هل أدى الاستعمار لتنمية أكبر وأوسع أم أنه أدى إلى إعاقة عملية التنمية؟ وهل حقق الرفاهية أم سبب البؤس؟ وبرزت أسئلة مشابهة في الدراسات التي ركزت على النساء من نوع: هل خرجت النساء من فترة الاستعمار وهن أكثر أم أقل قدرة للحصول على فرص للقيادة والتعليم والمهن والدخول المناسبة. وهل صرن أكثر أم أقل حرية وتحررا من قيود التقاليد الاجتماعية؟

فبينما ذكر بعض المؤرخين أن سياسيات حكومات الاستعمار في مناطق كبيرة من شرق وجنوب أفريقيا كانت قد حرمت النساء، خاصة في المدن، من فرص العمل في الوظائف التي تجلب دخلا منتظما، يجمع كثير من الكتاب على اختلاف خلفياتهم وأيديولوجياتهم على أن عهد الاستعمار البريطاني في السودان كان قد شهد تقدما ملحوظا في مجال المرأة، خاصة في المناطق الحضرية.

ويستعرض هذا المقال بعض جوانب التطور (المتصور) لنساء شمال السودان المسلمات في النصف الأول من القرن العشرين من خلال النقاشات والحوارات التي كانت تدور في أوساط المسؤولين البريطانيين والمبشرين (من الرجال والنساء)، وفي أوساط رجال الحركة الوطنية الأوائل، وفي أوساط النساء السودانيات المثقفات والناشطات. والملاحظ أن هذه المجموعات الثلاث تتفق جميعها على أن المرأة السودانية في بدايات القرن التاسع عشر كانت "متخلفة"، وقدمت لها عددا من الوصفات كي تتحرر من حالة التخلف وأن تتطور. غير أن ذات المجموعات تختلف فيما بينها أشد الاختلاف هم ماهية المقصود بتطور المرأة، وعن من يجب عليه أخذ زمام المبادرة في بدء عملية التطوير هذه.

وعقب خروج الاستعمار البريطاني من السودان في عام ١٩٥٦م طفق المسؤولون والإداريون البريطانيون الذين وضعوا سياسات الدولة في الحديث والكتابة عن الآثار الإيجابية التي خلفها حكمهم في السودان، وعن التطوير الذي أحدثوه بذلك البلد في شؤون المرأة، خاصة في جوانب الصحة والتعليم، كأحد جوانب مآثر وخير الاستعمار المهمة. ولكن يجب تذكر أن كل برامج التطوير التي قامت بها الحكومة الاستعمارية لصالح النساء والفتيات الصغيرات كانت قد أتت متأخرة نوعا ما، إذ لم تبدأ تلك البرامج والخدمات الاجتماعية إلا بين سنوات الحربين العالميتين، وكانت تحت تأثر ضغوط الحركات النسائية في بريطانيا، والتي غدت ذات نفوذ متزايد في شؤون الحياة العامة. وبعبارة أخرى، فإن "تنمية" و"تطوير" نساء السودان لم تكن من هموم الإدارة البريطانية إلا في مرحلة متأخرة في عهدها، حين فرغت من إرساء قواعد سلطتها في البلاد. ففي غضون سنوات العقدين الأولين في ذلك العهد انصب اهتمام الحكومة البريطانية - المصرية على تثبيت وجودها العسكري وإقامة بيروقراطية وبنية تحتية محلية. ولم يقم ويطور ذلك الحكم أي خدمات اجتماعية إلا خدمة لمصالحه الذاتية. ففي مجال التعليم أنشأت الحكومة المدارس لتدريب طلاب يمكن تعيينهم ككتبة في السلك الإداري، وأقامت المستشفيات خدمة للعاملين في جيشها. ولم تلق الحكومة في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى بالا للمرأة إلا عندما يتعلق الأمر بالحصول على أيدي عاملة رخيصة وبضمان الصحة والسلامة الشخصية لمنسوبيها.

ولعل سبب عدم اهتمام الحكم الاستعماري في سنواته الباكرة بأمر النساء هو فقدان التواصل الاجتماعي وسيادة ثقافة الفصل بين الجنسين حينذاك، ولم يكن الرجل لبريطاني ليقابل امرأة سودانية إلا حين يغشى "الأنادي" أو حين يقوم بتصوير بعض النساء السودانيات (ربما على سبيل الدراسة أو الذكرى أو

التوثيق مثل ما قام به بعض الأطباء من تصوير لنساء بغرض تسجيل العادات السودانية من ملابس وشلوخ و"دق شلوفة"). بل إن قليل منهم كانوا يقومون بالتقاط صور ذات إيحاءات جنسية لنساء وفتيات صغار وهن عاريات الصدر، وكانت تلك الصور تجمع في شكل "البوم" وتباع كبطاقات بريدية (فعل المستعمرون الفرنسيون ذات الشيء، فقد كانوا يلتقطون صورا لنساء محجبات، وأخرى لنساء عاريات الصدر، وذلك كنكات أو ملح بصرية من النوع الذي يروق للزبائن الفرنسيين).

وقامت الحكومة الاستعمارية أيضا ومنذ عام ١٨٩٩م بتنظيم أمور العمل، خاصة بعد إلغاء تجارة الرقيق (وليس بالضرورة الرق نفسه). فقد كان الاستعمار يخشى من أن يهجر المسترقون السابقون مزارعهم ويهاجرون للمدن، مما يخلق نقصا في العمالة الزراعية يسبب بدوره تذمرا في أوساط ملاك تلك المزارع قد يدفعهم للتمرد على الحكومة. وكان الاستعمار يخشى أيضا من أن تتجه المسترقات السابقات للعمل في مجال البغاء وصنع وبيع الخمور (البلدية)، فسن عددا من القوانين لمحاربة ما أسموه "التشرد" ولتنظيم (وليس منع) بغاء النساء. وكان خوف الحكومة من البغاء (والخمور البلدية) يرتكز أساسا على الخشية من تفشي الأمراض المنقولة جنسيا مثل الزهري (السفلس) في أوساط الجنود والمواطنين وكلفتها المالية. فقد جاء في تقرير حكومي أرسله أحد الأطباء في عام ١٩٠٧م أن ذلك المرض كان شائعا في المدن السودانية، وضرب مثلا بمدينة دنقلا والتي زعم أن نحو ٩٠٪ من رجالها كانوا مصابين بذلك المرض. ولذا قامت الحكومة بسن تشريعات تقضي بضرورة الفحص الطبي الدوري على العاهرات كشرط من شروط تجديد رخص عملهن.

ويتضح مما سبق أن اهتمام الحكومة بصحة أولئك النسوة لم يكن من أجلهن، بل من أجل الحفاظ على النظام نفسه. وكذلك كانت الحكومة تعد

أولئك النسوة من أهم أسباب انتشار الأمراض، ولا تنظر إليهن كضحايا لتلك الأمراض. وكان وجود أولئك النسوة المصابات بالأمراض المنقولة جنسيا في مستشفيات الحكومة أمرا محرجا ومنفرا لغيرهن من النساء (من زوجات وبناء الطبقة العليا في المجتمع). ويشبه ذلك ما كان يحدث في الهند عندما عزفت نساء المسلمين والهندوس من ذوي الطبقة العالية من ارتياد المستشفيات (الحكومية) التي كان تغشاها النساء من ذوات الأصول "الوضيعة".

وكان الرجال البريطانيون في خلال العقدين الأولين لحكمهم للسودان لا يشجعون نسائهم على زيارة البلاد أو العيش فيها. ولكن خالفت مجموعة من المبشرات البريطانيات والأمريكانيات ذلك الأمر وحللن بالخرطوم في عام ١٩٠٠م، وحاولن (بحذر)، وبالتعاون مع نسوة مصريات ولبنانيات، الاختلاط بالنساء المحليات عن طريق فتح عيادات طبية ومدارس للبنات لتعليمهن مهارات أصول الصحة والتدبير المنزلي من طبخ وخياطة وغيرها، وتطبيب النساء السودانيات في منازلهن في عدد من المدن السودانية.

ولم تبدأ الحكومة في تعليم النساء إلا في عام ١٩٢١م حين أنشأت (وبحذر شديد) كلية لتدريب المعلمات، واشترطت أن تكون أوائل الملتحقات بها ممن وصفتهم السلطات بأنهن من "العوائل السودانية العربية المحترمة" (أي بعبارة أوضح تم استبعاد بنات الذين كانت لهم أصول مسترقة). وحرصت الكلية أيضا على تعليمهن اللغة العربية وأصول الدين الإسلامي. وما أن حل عام ١٩٣٠م حتى كان بتلك الكلية ما يزيد على ١٨٠٠ طالبة.

وفي ذات العام (١٩٢١م) تم افتتاح مدرسة تدريب القابلات (الدايات) في أم درمان تحت قيادة امرأة بريطانية قوية الشكيمة هي مابل وولف. وكانت

السيدة وولف تدرك أن قابلات شمال السودان كن يقمن بتوليد السيدات، ويمارسان أيضا الختان الفرعوني، فحرصت على تعليم المتدربات على إجراء عمليات ختان أخف وطأة مما كان يمارس في كافة أنحاء شمال السودان.

وفي عام ١٩٢٥م أقامت الحكومة البريطانية برنامجا صغيرا لتدريب النساء على مهنة التمريض، وألحق بقسم النساء في مستشفى أم درمان الذي كان قد افتتح حديثا. وواجهت الحكومة بعض الصعوبات في البدء في إقناع الفتيات بالالتحاق بذلك البرنامج نسبة للسمعة السيئة (غير المستحقة بالطبع) التي كانت شائعة عن تلك المهنة وممارساتها. ولكن تغيرت مع مرور السنوات آراء آباء الفتيات عن هذه المهنة فتزايدت أعداد المتقدمات لبرنامج تدريب الممرضات.

وتزايد اهتمام الحكومة بين سنوات الحربين العالميتين بتعليم وصحة المرأة، وكان مرد ذلك سببان أولهما: هو تحسن الوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد مما مكنها من تقديم مزيد من الخدمات الاجتماعية للسكان (ومن ضمنهم النساء). وكان السبب الثاني هو ضغوط النساء البريطانيات الموجودات في السودان ومطالبتهن المستمرة للمسؤولين (الذكور) بضرورة الالتفات لمشاكل المرأة السودانية وضرورة وضع حلول لها. ومن أمثلة ذلك المطالبات المستمرة للسيدة قريس ماري كراوفوت (زوجة مدير إدارة التعليم) والتي أقنعت الحكومة بضرورة .فتح مدرسة القابلات في ١٩٢١م. وكانت تلك السيدة قد شهدت في ١٩١٩م عملية ولادة لسودانية في الخرطوم، فروعت مما رأت وسعت لقيادة حملة لتغيير ما شهدته من ممارسات غير آمنة. ومن ما هو مدون في سجلات الحكومة الاستعمارية أن السير ليس استاك استدعى للقصر الجمهوري مدير المخابرات وأخبره بأنه كان في الليلة السابقة مدعوا لحفل عشاء مع مجموعة البريطانيين،

والتقى هناك بسيدة سببت له كثيرا من الحرج بسبب إصرارها على مناقشة أمر الخفاض الفرعوني وعدم قيام الحكومة بعمل أي شيء من أجل منعه، وهو لم يكن قد سمع أصلا بذلك النوع من الختان ولا يعلم إن كان يمثل "مشكلة"! وصدم الرجل ويستمع (مرغما!) لتفاصيل ما يفعل بالبنت في عملية الختان الفرعوني، وبدأ يفكر في سن قانون يمنع تلك الممارسة. وتدل هذه القصة على تباعد الرجال البريطانيين (من الحكام وغيرهم) اجتماعيا عن محكوميهم، وعدم معرفتهم بالثقافة المحلية والعادات الاجتماعية السائدة، خاصة عند النساء.

وفي عام ١٩٢٦م التفت الحكومة الاستعمارية لأمر الختان الفرعوني فأصدرت أوامر لكل المآمير في المدن بما يجب عليهم العمل حيال قضايا الاغتصاب، وذكرت (ولأول مرة) صراحة أن اغتصاب فتاة مختونة فرعونيا أمر متعذر إلا إذا تم تخدير الفتاة أو تم استخدام آلة حادة. ولذا يجب أن تعد حالات الاتهام بـ "الاغتصاب" في حالة الفتيات المختونات هي "محاولة اغتصاب"، أو "اعتداء" أو "استخدام قوة جنائية ضد امرأة".

وحاولت الحكومة الاستعمارية في السودان في عهد السير جون مافي (بين عامي ١٩٢٦ – ١٩٣٤م) أن تمنع تسريب أي معلومات عن الختان الفرعوني للشعب (والصحافة) البريطاني بدعوى أنه ليس من المصلحة تداول مثل هذه المعلومات بين "المهوسين / المتعصبين cranks" في بريطانيا، و قد يؤثر سلبا على مهنة القبالة (فن توليد النساء) بالبلاد، وسيفتح الباب لتدخلات من بريطانيا في الشأن السوداني! (أوردت المؤلفة في قائمة المراجع أن الحكومة البريطانية منعت السيدة مابل وولف في خطاب رسمي من ذكر أمر الختان الفرعوني في مؤتمر عالمي للصحة في المناطق الحارة).

ومع تبدل المسؤولين البريطانيين في مواقع السلطة تبدلت سياسات الحكومة

تبعا للأخلاقيات والمبادئ والمعتقدات التي يحملها كل مسؤول. فعند تولي (الرجل المثقف) دوقلاس نيوبولد منصب السكرتير الإداري ازدادت قوة الحملة المناهضة للخفاض الفرعوني، حين حث إدارة الصحة لإصدار بيان يوضح رأي الحكومة في هذه العادة البربرية، والإجراءات التي ستتخذها الحكومة عمليا لكبحها من حملات توعية وقوانين وغيرها. وقام نيوبولد بتكوين لجنة من مؤيدي حملته من كبراء المجتمع لمساعدته في القضاء على تلك الممارسة. وأخيرا تم في عام ١٩٤٦م إصدار قانون يجرم القابلات (الدايات) إن قمن بإجراء تلك العملية، ولكن دون مسائلة لمن تجرى عليهن العملية (أو أوليائهن). وتذهب بعض المصادر لنسبة الفضل في إصدار ذلك القانون لكونستانس هيدليسون زوجة الحاكم العام، والتي زعمت أنها اكتشفت فجأة أن تلك العادة لا زالت تمارس، فأسرعت لزوجها مطالبة إياه بإصدار قانون يحرم تلك الممارسة.

وكان شأن المرأة السودانية، ومنذ بدء العهد الاستعماري البريطاني، يمثل عند الرجال البريطانيين أكثر الأمور غموضا في "القارة السوداء" والتي كانوا لا يعلمون عنها إلا أقل القليل. بل نشر ونجت حاكم السودان العام بين عامي ١٨٩٩ – ١٩١٦م في مقال له عن إنجازات كلية غوردون في تخريج كتبة صورة لفتاة سودانية سوداء ترتدي ثوبا تقليديا وكتب تحتها: "بنت السودان: صورة من الماضي ما زالت تعيش بيننا في الحاضر"، وكأنه يصور المرأة السودانية كقوة من قوى الرجعية والتخلف.

ويتضح مما سجل في الأدبيات المنشورة في سنوات الاستعمار وبعدها أن ما كان يأخذه البريطانيون والبريطانيات على نساء شمال السودان في تلك السنوات هو عزلتهن عن المجتمع وعدم قدرتهن على خلق علاقات اجتماعية في حفلات الشاي التي تقيمها زوجات البريطانيين (حتى في وجود أزواجهن)، وإصرارهن

على إجراء الختان الفرعوني لبناتهن، وميل معظمهن (خاصة من لديهن خدم في المنزل) لعدم القيام بأي نشاط بدني داخل أو خارج المنزل والاكتفاء بالجلوس أو الاتكاء طوال اليوم!

وأرسل نائب سكرتير مؤتمر الخريجين في عام ١٩٣٩م رسالة إلى السكرتير الإداري مفصلا برنامج عمل مقترح لمحو الأمية، وألمح في رسالته لتقاعس الحكومة عن الإسراع في محوها، إذ أن أكثر من ٩٩٪ من السكان هم من الأميين. وكان الرجل يشير إلى الذكور بالطبع. أما بالنسبة للإناث فقد أضاف نائب السكرتير: "أما بالنسبة لتعليم البنات، فهو في حالة مزرية من التخلف، ولا يمكن مقارنته بحال التعليم في أي قطر آخر". وظل أمر "تعليم البنات" من شواغل الحركة الوطنية منذ ذلك التاريخ.

وكان قادة الحركة الوطنية هم من صغار الموظفين السودانيين النشطين والمتفائلين الذين تبنوا أفكارا تدعوا للتحديث والتطوير والتقدم الاجتماعي. غير أنهم كانوا يدركون – كوطنيين- أنهم إن أفلحوا في قيادة بلادهم في مستقبل قريب فإن المرأة السودانية بوضعها الجاهل المتخلف الذي هي عليه ستكون عقبة كداء في طريق التحرر والتقدم المنشود. ولذا كان من الواجب عليهم وضع أمر "إصلاح شأن المرأة السودانية" كأحد أهم أجنداتهم الوطنية.

ولعل أول من دعا لتعليم المرأة من رجال شمال السودان كان هو الشيخ بابكر بدري (١٨٦١ - ١٩٥٤م)، والذي لم يكن يصنف كشخصية راديكالية، فقد كان من قدامى محاربي المهدية واشتغل بالتجارة وكان مسلما ملتزما تلقى تعليما دينيا تقليديا. وتقدم في عام ١٩٠٣م ذلك الشيخ للحكومة بطلب لفتح مدرسة للأولاد في مدينته رفاعة، وبذا بدأ مهنة وحياة جديدة في عالم التدريس. وبعد عام من ذلك تقدم بطلب آخر لفتح فصل دراسي لتعليم البنات. ولعل دافعه في ذلك الطلب كان

بسبب قيام بعض المبشرات البريطانيات والأمريكانيات بافتتاح مدرسة للبنات في العاصمة. وكان في تخطيط الشيخ -كما صرح لاحقا- أن تعلم مدرسته البنات القراءة والكتابة والقرآن، وأيضا مبادئ التدبير المنزلي من خياطة وغيرها، لتؤهل البنت لتغدو "ست بيت" جيدة عند زواجها. وبعد موافقة حذرة من الحكومة افتتح بابكر بدري مدرسة البنات في ١٩٠٧م ببناته وبنات أقربائه ليطمئن ويقنع بقية العائلات في رفاعة. وحرص الشيخ على أن لا يتقابل الأولاد و البنات أبدا في ساعات الدراسة في المدرسة (قيل أن السلطات البريطانية كانت قد رفضت لعدد من المرات طلب الشيخ بابكر بدري لفتح مدرسة للبنات برفاعة، فقام الشيخ بحلق شعر إحدى بناته وأدخلها فصل الأولاد. المترجم).

وأتى جيل من خريجي كلية غوردون، تعلم الآداب العربية والأجنبية وأعجب بما قرأه من قصص يقابل فيها الشباب الفتيات المتعلمات الناضجات الواعيات ويتزوجوهن فيما بعد بناء على رغبتهم هم، وليس رغبة الأهل. وكانت مثل تلك الآراء في السودان تعد غاية في الراديكالية في بدايات القرن العشرين. ومع مقدم عشرينات وثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين بدأت مدارس البنات في الظهور والتوسع. ووصف مسؤول بريطاني ما يحدث يوم تسجيل التلميذات للمدرسة، حيث يحضر للمدرسة ضعف عدد ما يمكن قبولهن، وسجل ما نصه: "... يأتي الآباء ومع قليل منهم الأمهات أيضا مع بناتهم... تأتي البنات وهن في حالة من الانبهار والدهشة البالغة، بعيونهن الواسعة، وشعورهن السوداء المضفورة، وعلى آذنهن حلقات ذهبية، وهن يرتدين أفضل ملابسهن وشباشبهن المطرزة...". ولم يكن القبول للمدرسة مبنيا على قواعد واضحة ومنصفة دوما، فقد كانت الإدارة البريطانية تضع اعتبارا كبيرا لآراء وخيارات العمد والشيوخ وغيرهم من كبراء المدينة، وكانت الأولوية في القبول تعطى دوما لبنات الأسر "المعروفة" من طبقة الصفوة في المجتمع. ولعل هذا كان ديدن الاستعمار البريطاني الشديد الحساسية

للطبقات الاجتماعية في المجتمع في كل الأمور تقريبا المتعلقة بالمحكومين السودانيين.

وبلغ من تعلق الرجال السودانيين بتعليم المرأة أن طالب في الخمسينيات وفد من بعض رجال أم درمان (والذين أتيحت لهم فرصة السفر لخارج السودان) السلطات بأن يدخلوا زوجاتهم للمدارس بعد أن رأوا المنافع التي تجنيها بناتهم من تعليم المدارس. بل وظهرت عند بعضهم ميول للتزوج من مصريات وسوريات أكثر تعليما وأشد تحررا. ومن هنا قررت السلطات فتح فصول لتعليم الكبار أدخل فيها هؤلاء زوجاتهم لمحو أميتهن.

وبدأت في الثلاثينيات بعض المطبوعات السودانية (مثل "النهضة" و "الفجر") في تناول قضايا المرأة السودانية مثل الختان الفرعوني والعادات والممارسات الأخرى كالشلوخ والوشم وغير ذلك. فقد نشرت مجلة "النهضة" في أول عدد لها مقالا كتبه من سمى نفسه "حمدي" ورد فيه أن المرأة نصف المجتمع، ولذا ليس من المستغرب أن تخصص المجلة لقضاياها خاصة في الصحة والتعليم حيزا كبيرا. ثم توالت في أعداد المجلة التالية مقالات لحمدي تسير في ذات الاتجاه وتنحو نفس المنحى. ووجدت مقالات الرجل استجابات متباينة عند جمهور القراء تراوحت ما بين الرفض التام والقبول المتحفظ.

ودخلت السينما للسودان في العشرينيات، وغدا المتعلمون السودانيون بالأفلام المصرية والبريطانية والأمريكية من المغرمين. وكان لهذه الأفلام بالغ الأثر في تغيير فهم الكثيرين منهم للعلاقات بين الجنسين، واختيار شريك الحياة.

ولم تختف أو تنحسر كثيرا ممارسة الختان الفرعوني خلال الفترة الاستعمارية، ويعزي البعض ذلك لأن الحملة ضد ذلك الختان كان قد قادها الحكم الاستعماري. وصمت قادة وأعضاء مؤتمر الخريجين عن ذكر تلك القضية من قضايا

المرأة السودانية. وفسرت بعض المصادر البريطانية ذلك الصمت بأنه نتيجة عدم تصور بعض هؤلاء للحياة من دون ختان فرعوني(!)، أو لأن تناول هذا الأمر علانية قد يسبب الحرج لكثير من الأطراف، خاصة وأن المستعمرين كانوا ضدها ويعدونها ممارسة بربرية بشعة، بينما كان البعض الآخر يعتقد أن هذا "شأن نسوي بحت" لا يصح أن يتدخل فيه الرجال، وينتقص من "مروءة" المرء أن أتى له على ذكر في محفل علني. بل ووقف أحد الخريجين (واسمه أمين بابكر) في عام ١٩٤٢م خطيبا في جمع من السودانيين والبريطانيين في "دار الثقافة" ودافع عن الختان الفرعوني (بعد إدخال بعض التعديلات عليه) وعدد أسبابا صحية ودينية واجتماعية يراها تؤيد الختان. وتصدي لأمين بابكر دكتور عبد الحليم محمد ففند ما أتى به ذلك الخطيب وأعاد ما هو معلوم عن مضار تلك العادة، وقال إنه ما من دليل على أن الختان يقلل من شهوة المرأة للجنس، أو أن له علاقة طهارة المرأة ونظافتها الشخصية (وبعد مرور أكثر من ٧٠ عاما لا زال مجتمعنا يناقش ذات المواضيع! المترجم)، وأن العفة والرغبة والشهوة كلها أمور ترتبط أشد الارتباط بظروف وتعليم وأخلاقيات الفرد والمجتمع.

ومن العجيب أن من وقفوا مع الحملة المضادة للختان الفرعوني لم يكونوا من الوطنيين العلمانيين، بل كانوا من كبار رجال الدين (مثل المفتي) وزعماء الطوائف الدينية (مثل علي الميرغني (١٨٧٨ – ١٩٦٨م وعبد الرحمن المهدي (١٨٨٥ – ١٩٥٩م)، والذين نشرا بيانا مشتركا في الصحف وغيرها يعارضان فيه ممارسة الختان الفرعوني، ويدعوان لاستبداله بختان السنة. وقد يقول قائل بأن ذلك الموقف من الزعيمين الطائفيين ربما كان من باب الملق والممالأة للمستعمر البريطاني.

سجلت سوسن سالم إسماعيل في كتاب لها باللغة العربية عن "الجذور التاريخية

للحركة النسائية السودانية" صدر عن دار نشر مدبولي عام ١٩٩٠م أن المرأة السودانية وحتى النصف الأول من القرن العشرين كانت تعيش عيشة الإماء. ونشرت في عام ١٩٨١م بخيتة أمين إسماعيل – بالاشتراك مع كاتبة بريطانية هي مارجوري هول – كتابا بالإنجليزية عنوانه "أخوات تحت الشمس Sisters under the sun " ذكرتا فيه إن المرأة السودانية في المناطق الحضرية كانت تعيش في سنوات الحكم الاستعماري حياة عقيمة تبلد العقل والإحساس. وكانت نسوة الأجيال السابقة بحسب ما جاء في ذلك الكتاب – يقضين كامل يومهن في الجزء الصغير المخصص لهن في الدار، والذي عادة ما يكون بالغ الحرارة (خاصة في شهور الصيف) وقذرا خانقا قليل التهوية، وكأنه سجن ضيق لا سبيل للفرار منه. ولم يكن لديهن فرصة للخروج من أسوار "محبسهن" أو ممارسة الرياضة أو حتى التمشي خارج الدار. وكن أميات راضيات بمصيرهن وكأنه قدر محتوم، وقابلات بالقبوع في الدور كبهائم في أقفاص لا حيلة لها ولا قوة، يقتلهن الملل واللامبالاة، فيلجأن للشعوذة للحصول على لحظات فكاك عابرة من إسار رتابة حياتهن.

وعلى وجه العموم نجد أن غالب الكاتبات السودانيات يوافقن على أن القرن العشرين قد جلب للمرأة السودانية تحسنا لا تخطئه العين في كافة أحوالها المعيشية والتعليمية ووفر لها فرصا عديدة لم تكن متوفرة من قبل. وأكدت هؤلاء الكاتبات أن نساء ورجال السودان (وليس الحكم المستعمر) هم من بادروا بتغيير أنفسهم ونمط حياتهم. وبالطبع فإن تقويم هؤلاء النسوة هو تقويم استعادي وليس معاصرا، إذ أن غالب نساء السودان لم يكن ينشرن مقالات أو كتب قبل أعوام الخمسينيات، وكانت نسبة الأمية بينهن حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تتجاوز نسبة ٩٩٪، وانخفضت إلى ٩٦٪ عند نيل السودان لاستقلاله في عام ١٩٥٦م، ورغم أن هذا الانخفاض قد يبدو ضئيلا إلا أنه كان بالغ التأثير.

وعلى الرغم من أن هنالك ما يشير إلى أن هنالك عددا (ربما قليل نسبيا) من النساء كن يحفظن القرآن قبل عام ١٩٩٠م، وأن بعضهن كن يقمن بتحفيظ البنات القرآن في مدارس دينية (خلاوى)، فليس هنالك من دليل على وجود كتابات نسائية في تلك السنوات. وبعد تلك الفترة بأعوام طويلة ظهرت كتابات لمتعلمات سودانيات مثل ملكة الدار محمد (حوالي ١٩٢٢ - ١٩٦٩م) والتي تخرجت في كلية المعلمات بالعاصمة، ثم تدرجت في سلم الترقيات حتى صارت مديرة لإحدي مدارس البنات. وتشهد حياة ملكة الدار على الصعوبات الجمة التي لاقتها النساء وهن يجاهدن كي يجدن فرصا للتعليم والتوظيف. فقد اضطرت كطفلة أن ترتدي جلباب أخيها وعمته حتى تقبل كـ "تلميذ" في الخلوة. ثم اضطرت بعد ذلك بسنوات للسفر من منزل أهلها في الأبيض خلسة إلى العاصمة كي تلتحق بكلية المعلمات وتتخرج مدرسة مؤهلة. وعند عودتها للأبيض ووجهت بعداء وعنف جسدي من أخيها الذي لم يكن موافقا أصلا على سفرها للعاصمة. وفي الأربعينات بدأت ملكة الدار في الكتابة الأدبية، ونالت في عام ١٩٤٧م جائزة في مسابقة قومية بقصة قصيرة لها تدور حول تفشي الجهل في إحدى القرى، وعن غيرة الرجل (الزائدة) وحراسته (المفرطة) لشرف المرأة. وفي الستينيات نشرت ملكة الدار رواية يعد بعض النقاد أول رواية سودانية أسمتها "الفراغ العريض" (ورد في موسوعة الويكيبيديا أيضا أن "ملكة الدار كتبت "الفراغ العريض" في النصف الأول من الخمسينيات ونشرت بعد وفاتها بقليل في أوائل السبعينيات. وتدور الرواية عن حياة المرأة السودانية المتعلمة وغير المتعلمة والتحولات التي حدثت في المجتمع السوداني بعد الحرب العالمية الثانية. وتغوص الرواية في المجتمع متناولة مناخ القمع الذكوري على الأنثى في سياق لوصف تفاصيل البيت السوداني بكافة زواياه، وانهماك المرأة طوال الوقت في الواجبات المنزلية. فالرواية قد تعد عبارة عن سيرة ذاتية للكاتبة تسرد كل ما تعرضت له من خلال البطلة منى ولكن

في سرد يأخذ شكل الحميمية الشديدة مما جعل تلك البطلة نموذجا للمرأة السودانية". المترجم). وتعرضت ملكة الدار مرة أخرى لعنف ذكوري من نوع آخر، إذ كانت قد تزوجت لفترة قصيرة، انتهت – كما ورد في كتاب بخيتة أمين إسماعيل و م. هول- عندما قام زوجها بتزوير توقيعها والاستيلاء على كل ما كان عندها من مدخرات.

ولم تظهر أي كتابات نسائية صحفية في الأربعينيات سوى تلك التي حررتها نفيسة كامل في الصحيفة المحلية "كردفان". وكانت نفيسة كامل قد تخرجت في مدرسة إرسالية (مسيحية)، غير أنها أصرت على إكمال تعليمها من منزلها حتى بعد أن تزوجت وأنجبت ١٢ بنتا أعقبتهم بأربعة من البنين! ولما كان من غير المقبول في تلك السنوات أن تكتب المرأة اسمها كاملا في صحيفة، فقد لجأ رئيس تحرير "كردفان" لكتابة اسمها هكذا: ن. كامل إخفاء لجنسها. وساد ذلك الإخفاء في الإذاعة السودانية أيضا، إذ اشتركت مدرستان في تقديم بعض البرامج الحوارية في إذاعة أم درمان، وطلبا عدم ذكر اسميهما مخافة أن يتعرف الناس على صوتيهما (قد يذكر المخضرمون منا صوت المرحوم السراج (أو الصباغ) وهو يقدم في نهاية الخمسينيات وربما بداية الستينيات تمثيليات "فرقة السودان للتمثيل والموسيقي" عندما يعلن عن أسماء من شاركوا في التمثيلية، ويذكر أسماء الرجال، وعندما يأتي للنساء يكتفي بالقول: "بالاشتراك مع إحدى الآنسات". المترجم).

وبعد عام الاستقلال (١٩٥٦م) بدأت مجموعة صغيرة النساء في الكتابة الصحفية، وكانت غالبية ما كتب في تلك الفترة يدور حول مفاهيم تحرير المرأة، والمساواة بالرجل، ومحاربة العادات الضارة وغير ذلك من قضايا المرأة المباشرة. ثم ظهرت مجلة شهرية هي "صوت المرأة" كانت رئيسة تحريرها فاطمة أحمد إبراهيم،

وهي مجلة لاقت ذيوعا وشهرة عالية في أوساط النساء، خاصة بعد انخفاض نسبة الأمية بينهن.

(تناولت بعد ذلك الكاتبة باستفاضة كتابات المرأة السودانية حتى السنوات الحالية، واختتمت مقالتها بنص للدكتورة رقية أبو شرف الأكاديمية والنسوية المشهورة جاء فيه: " لا يمكن أن نعد النساء السودانيات هم ضحايا سلبيات للتقاليد الثقافية ولتوقعات المجتمع. وما زلن –كغيرهن في كثير من المجتمعات الإفريقية- يجاهدن ويكافحن كفاحا مضنيا من أجل المساواة الاجتماعية". المترجم).

برقيات وطنية:
الكتابات السياسية ومقاومة الاستعمار في السودان بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٢٤م

Nationalism by Telegrams: Political Writings& Anti-colonial Resistance in Sudan , 1920 – 1924

Elena Vezzadini إلينيا فيزا ديني

◇◇◇◇◇◇

مقدمة: هذه ترجمة وعرض مختصر لبحث تاريخي طويل (٣٣ صفحة) عن حركة ١٩٢٤م للدكتورة إلينا فيزايدني نشر في عام ٢٠١٣م في العدد الرابع والستين للمجلة الدولية للدراسات الأفريقية التاريخية والتي تصدر من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة. وكانت حركة ١٩٢٤م هي موضوع دراسة المؤلفة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة بيرجن بالنرويج، واستلت المؤلفة عددا من الأوراق البحثية من رسالتها للدكتوراه، منها هذه الورقة التي نعرض لبعض أجزائها هنا، خاصة وقد يتذكر البعض منا في هذا العام (٢٠١٤م) مرور تسعين عاما على قيام هذه الحركة الوطنية. المترجم

***

أرسل عبيد حاج الأمين وحسن صالح وحسن شريف وصالح عبد القادر وعلي عبد اللطيف (وهم مؤسسو الجمعية الوطنية المعروفة بجمعية اللواء الأبيض) في الخامس عشر من مايو ١٩٢٤م برقية إلى حاكم عام السودان كان ضربة البداية لحملة ستستمر إلى شهر نوفمبر من ذات العام، وجاء فيها:

"إن كرامتنا لا تسمح لنا بأن نكون مثل الحيوانات والتي تشترى وتباع دون أخذ رأيها. وإننا نحتج بكل ما أوتينا من قوة ضد حرمان شعبنا من حريته القانونية في إبداء رأيه علنا، ونطالب بأن يكون من تختارهم الأمة من أبنائها المخلصين على الأقل مدركين للقرار الحقيقي المتعلق بتقرير مستقبلهم خلال المفاوضات. ومهما تكن الدولة، فليس لأحد غير هؤلاء أن يقرر في مسألة مستقبل البلاد، إذ أن الكلمة ينبغي أن تكون للأمة وحدها، وهي بمفردها من تملك ذلك الحق..."

كانت تلك البرقية هي البداية لأول حركة سياسية مضادة للاستعمار تقوم بعمل علني ضد الاستعمار البريطاني، وتتبنى مقولة أن للسودانيين الحق في اختيار الحكومة المناسبة لحكم مجتمعهم الوطني، وأن أي غمط لذلك الحق يعد أمرا غير قانوني.

ومهدت تلك البرقية لإستراتيجية عمل سياسي سيعد سمة مميزة لواحد من أهم الأحداث في تاريخ السودان الاستعماري إلا وهي حركة ١٩٢٤م (ويسميها البعض "ثورة" أو "هبة"، وهنا سنقتصر على وصفها بأنها "حركة").

لقد هدفت حملة تلك البرقية للتعبير عن قيم الحركة الوطنية، وهي قيم كان الوطنيون على استعداد للتضحية من أجلها بأرواحهم.

لا يمكن فصل تاريخ حركة ١٩٢٤م عن وضع السودان كمستعمرة لدولتي الحكم البريطاني – المصري (١٨٩٩ – ١٩٥٦م). وتولى البريطانيون في تلك المستعمرة ومنذ أيام الحكم الثنائي الأولى قيادة معظم شؤون البلاد السياسية والاقتصادية والقضائية، بينما اكتفت مصر بتولي مسؤوليات رسمية في أمور أخرى، وبوجود كثيف لها في البلاد، خاصة من قبل الجيش المصري (إذ لم يكن للسودان جيش مستقل بحكم أنه مستعمرة). وكان الموظفون المصريون يشكلون نحو نصف عدد الموظفين الحكوميين.

وتعرضت العلاقة بين دولتي الحكم الثنائي للاهتزاز عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى بقيام الثورة المصرية في عام ١٩١٩م، وإعلان مصر استقلالها عن بريطانيا من جانب واحد في عام ١٩٢٢م. ولقد كان استقلال مصر بالنسبة لها نصرا سياسيا مهما، غير أنه كان مخالفا لما كان متفقا عليه بينها وبين بريطانيا بشأن "مسألة السودان"، والدفاع عن مصر ضد أي اعتداء خارجي، وحماية المصالح الأجنبية في مصر، وكلها كانت بنود تحد من السيادة الوطنية المصرية.

وكذلك عاد سعد زغلول رئيس أكبر حزب سياسي مصري (بعد حزب الوفد) من منفاه الخارجي في ١٩٢٣م، وأحرز نصرا ساحقا في الانتخابات الرئاسية التي أقيمت في يناير ١٩٢٤م. وكان الرجل معروفا بمواقفة المناوئة للحكم البريطاني، وكانت أهم بنود برنامجه الانتخابي هو التأكيد على اعتبار السودان جزءًا من وادي النيل.

وساهمت تلك الحوادث المتزامنة في خلق حالة من الاستقطاب الحاد بين السودانيين وعجلت بقيام حركة ١٩٢٤م. فقد شهد السودان بين عامي ١٩١٩ و ١٩٢٤م قيام عدد من المنظمات السرية كانت تدعوا جميعها لنصرة مصر، وكان من أهم تلك الجمعيات "جمعية الاتحاد السوداني" بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٣م. وظهر في مايو من عام ١٩٢٤م فرع منشق من تلك الجمعية أطلق عليه اسم "جمعية اللواء الأبيض" تبنى مواقف جديدة أكثر راديكالية من المنظمة الأم (المسماة "جمعية الاتحاد السوداني") منها ضرورة القيام بعمل علني ضد الحكم البريطاني، وتأييد مصر في سعيها لقيام وحدة كاملة لشطري وادي النيل. وبدأت "جمعية اللواء الأبيض" منذ منتصف يونيو في ذلك العام تنظيم مظاهرات أسبوعية في الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري، وعملت على توسيع الحركة خارج العاصمة بخلق أفرع لها في المديريات. وأخيرا قامت الجمعية بحملة سياسية بريدية (كما أطلق

عليها دكتور جعفر محمد علي بخيت في رسالته للدكتوراه من جامعة كامبردج في عام ١٩٦٥م والمعنونة "الإدارة البريطانية والوطنية السودانية بين عامي ١٩١٩ – ١٩٣٩م).

ويدور هذا المقال حول نصوص تلك البرقيات والرسائل البريدية.

وفي سبتمبر من عام ١٩٢٤م بدأت المفاوضات بين بريطانيا ومصر حول مسألة السودان، لكنها سرعان ما أخفقت في الوصول إلى اتفاق فتوقفت. وفي التاسع عشر من نوفمبر من ذات العام اغتالت مجموعة من المتطرفين في القاهرة حاكم عام السودان السير لي استاك، وأطلق ذلك الاغتيال يد بريطانيا في شؤون السودان، فأصدر الفايكونت الأول ادموند اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر عدة أوامر منها سحب الجيش المصري من السودان، والذي عده البريطانيون أهم العوامل الداخلية المشجعة على عدم الاستقرار في البلاد. وفي أثناء عملية إخلاء القوات المصرية للسودان قام بعض ضباط الكتيبة السودانية الحادية عشر برفض تنفيذ أوامر نائب الحاكم العام اللواء هيدليستون مما دفع القوات البريطانية لفتح النار عليهم، ونشبت معركة ضارية خلفت عددا من الضحايا: خمسة عشر من جانب المتمردين، وتسعة من البريطانيين واثنان من السوريين. واحتمى المتمردون بالمستشفى العسكري فأمطره الجنود البريطانيون بنيران قذائف كثيفة دمرته تماما. وتمت في ديسمبر من عام ١٩٢٤م محاكمات لقادة ذلك التمرد قضت بإعدامهم، وبذلك طويت صفحة تلك الحركة.

وفي هذا البحث تم الاعتماد على خمسة وثمانين نصا برقيا بعث بها قادة وأفراد تلك الحركة بين يوم ١٥ مايو و٢٨ نوفمبر ١٩٢٤م، وهذه النصوص محفوظة الآن في أرشيف السجلات الوطنية في مصر والسودان وبريطانيا العظمى. ولهذه

النصوص أهمية كبيرة في فهم وتقدير "الحركة الوطنية" في السودان وذلك لأسباب عديدة منها.

أولا: وعلى الرغم من أن الكثيرين من المؤرخين والمثقفين السودانيين والأجانب قد سبق لهم تناول أحداث عام ١٩٢٤م في أعمال أولية وثانوية (منها كتب مدثر عبد الرحيم ومحمد حسن عابدين وجعفر بخيت ومحمد عمر بشير، وأخيرا يوشوكو كيوريتا في كتابها "علي عبد اللطيف وثورة ١٩٢٤م: بحث في مصادر الثورة السودانية " الصادر عن مركز الدراسات السودانية بالقاهرة في عام ١٩٩٧م)، إلا أن الجوانب السياسية لتلك الحركة لم يتم تناولها بصورة مستفيضة بعد، ربما لأنها لم توافق الصورة النمطية (النموذجية) لحركة وطنية عادة ما تكون مرتبطة بالعناصر المهمشة في المجتمع

ثانيا: لقد كانت تلك البرقيات والبيانات والرسائل هي كل ما بقي من الوثائق الخاصة بحركة ١٩٢٤م والتي حررها النشطاء السياسيون في غضون أيام تلك الحركة. وتوجد عدد من المذكرات واليوميات المكتوبة عن تلك الحركة، ولكنها كانت قد حررت بعد وفاة كاتبيها في خمسينيات وثمانينيات القرن الماضي (مثل كتاب الروايات الشفهية لثورة ١٩٢٤م والذي صدر عن مركز الدراسات الإفريقية والآسيوية في عام ١٩٧٤م، وكتاب حسن نجيلة الشهير "ملامح من المجتمع السوداني").

وأما بالنسبة للصحافة، فقد كانت الصحيفة السودانية الوحيدة التي كانت تصدر في تلك السنوات هي صحيفة "حضارة السودان" (وكان يملكها عبد الرحمن المهدي ويوسف الهندي وعلي الميرغني، ويرأس تحريرها حسين شريف)، وقد كانت تلك الصحيفة تتعرض لكثير الرقابة المشددة من قبل السلطات البريطانية، ولم يكن متصورا أو منتظرا أن تسمح بنشر مواد صحفية معادية كالتي

تصدر عن جمعية اللواء الأبيض. وأما بالنسبة للصحف المصرية، فقد كانت تنشر بعض المقالات لسودانيين، غير أنه من غير الواضح معرفة هويات كتاب تلك المقالات (وهنا أوردت المؤلفة في الهوامش أن شخصا سودانيا اسمه علي أحمد صالح كان عضوا في جمعية اللواء الأبيض، وعمل أيضا مخبرا سريا للسلطات البريطانية اعترف بأن كل مقال من السودان ينشر في الصحف المصرية كان يعرض أولا على عدد من المسؤولين المصريين لإجازته قبل نشره. المترجم). كذلك دأبت بعض الصحف المصرية (حتى تلك التي كان يفضلها مثقفو السوذان كـ "البلاغ" و"الأخبار") على تشويه صورة من شاركوا في حركة ١٩٢٤م. فعلى سبيل المثال أوردت صحيفة "الأخبار" في يوم ٢٦ يوليو ١٩٢٤م وهي تكتب عن علي عبد اللطيف ما يفيد بأنه: "ينقسم سكان السودان لعرب وسودانيين أصليين.... والفئة الأخيرة ما زالت تعيش في حالة متأخرة من البدائية... وهؤلاء الناس متحررون من القيود ويمجون التقاليد والأعراف، ولا يلقون بالا للتطور. فكم من مرة امتنعوا عن دفع ما عليهم من ضرائب...وكانوا يطالبون دوما بخروج البريطانيين من بلادهم. وينتمي علي عبد اللطيف لواحدة من هذه القبائل، والتي كان بالإمكان أن تتحضر وتتطور لو تعلم أبنائها...".

ولكن وعلى الرغم من أهمية المصادر السابقة المذكورة، إلا أن كتابة تاريخ حركة ١٩٢٤م تكتنفه بعض أوجه القصور والتحديات والتي منها أن تلك البرقيات لم تك إلا واحدة من طرق عديدة استخدمتها جمعية اللواء الأبيض لإيصال رسالتها السياسية. ولا يمكن لباحث جاد في شأن أيديولوجية تلك الحركة أن يقتصر على تلك النصوص وحدها، إذ أن المظاهرات والهتاف في الشوارع كانا أيضا من الوسائل المهمة لتوصيل ونشر أفكارها عن الأمة والوطن، وربما بأكثر مما تفعله تلك المطبوعات. وسنركز في هذه الدراسة على تلك البرقيات، رغم علمنا بأن تحليل تلك البرقيات فقط لا يعدو أن يكون جزءًا من برنامج الجمعية الوطني.

إن هنالك أسبابا عديدة لاعتبار حركة ١٩٢٤م حركة وطنية رائدة بل وسابقة لأوانها. فالمؤرخين عادة ما يعدون الوطنية في السودان ظاهرة خاصة بالمثقفين دون سواهم، وبهذا الفهم فهم يؤمنون بأن "جمعية اللواء الأبيض" لم تلق نجاحا شعبيا لأنها أبت أن تستغل الدين والولاءات العرقية لتحقيق أهدافها، وبذا لم تفلح في استمالة الجماهير وفي الحصول على أي تأييد من عامة أفراد الشعب من غير المتعلمين والذين لا يفهمون غير لغة الدين والعرق. ومن جهة أخرى أصابت الحركة الوطنية بعد سنوات ثلاثينيات القرن العشرين نجاحا ملحوظا بعد أن حصلت على تأييد زعيمي أكبر طائفتين دينيتين في البلاد هما علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي. وبذا بقي السودانيون في "دائرة التخلف"، وبمساعدة فعالة من رجال السياسة الطامعين في السلطة.

ولم تكن حركة ١٩٢٤م سابقة لأوانها فحسب، بل كانت حركة مختلفة، شذت عن ما ألفه الناس. فقد ضمت تلك الحركة عددا كبيرا مما كان يسميه البريطانيون "السودانيون السود"، والذين كانوا في العادة من المهمشين، وغابوا تماما عن المشهد السياسي في ما أقبل من سنوات. ولهذا السبب عد بعض المؤرخين حركة ١٩٢٤م "ثورة للمهمشين" وليس ثورة لغالبية سكان السودان. ولكن هذا التعميم ليس هذا بصحيح على الإطلاق كما سيتضح عند تحليل البرقيات التي بعث بها قادة تلك الحركة للحكومة الاستعمارية.

وأخيرا، فقد كانت حركة ١٩٢٤م الوطنية موضوعا لنقاشات مستمرة حول منشأها وأصولها وأصالتها. وهناك عدد من المؤرخين المصريين وكذلك من غير المصريين (مثل محمد نوري الأمين) ممن يزعمون أن وطنية تلك الحركة كانت نتاجا لتأثيرات مصرية.

ويمكن القول بأن وطنية نبعت من مصر، وطالبت بوحدة مصر والسودان دون أن تعرف نفسها بأنها "حركة قومية عربية"، ويقودها سودانيون سود البشرة... مثل تلك الوطنية لم تكن مؤهلة (في حسابات غالب السودانيين) لتعد حدثا تأسيسيا للأمة السودانية، فالحدث التأسيسي (عند هذه الأمة) هو ما اعتادت عليه، ولهذا اعتبرت حركة ١٩٢٤م استثناءً من القاعدة.

ويتضح عند النظر الفاحص لحركة ١٩٢٤م أنها حركة سياسية بالغة التعقيد، وتستأهل الدراسة التاريخية المعمقة وبصورة مستقلة عن الحركات الوطنية (الأصيلة) اللاحقة، مثل تلك التي وقعت في الثلاثينيات، ولا ينبغي النظر إليها فقط كـ "تحرك فاشل" أو "فرصة ضائعة". وتتطلب دراسة تاريخ تلك الحركة معرفة دقيقة بسودان عشرينيات القرن الماضي، وتتطلب أيضا الفكاك من الصورة النمطية للشعب السوداني من أنه مجرد تابع فقط إما لبريطانيا أو لمصر. وأحسب أن دراسة الدعاية السياسية التي كتبها أو وقع عليها كثير من السودانيين في عام ١٩٢٤م هي خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

لم يكن استخدام حركة ١٩٢٤م لأسلوب إرسال البرقيات والعرائض والبيانات والمنشورات والرسائل في المقاومة السياسية بدعة مبتكرة، فقد استخدمها من قبل الثوار في سوريا الكبرى (بلاد الشام) والصين ومصر وذلك بين سنوات النصف الثاني من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين. ولعل ذلك كان واحدا من نواتج الثورة العالمية والتي قدحت شرارتها اكتشافات واختراعات تلك السنوات مثل البرق (التلغراف) والسفن البخارية، والتي ساهمت في اختصار المسافات والوقت وحسنت كثيرا من نوعية وسرعة الاتصالات، بل وغيرت من طريقة إدارة وتنفيذ الإستراتيجيات الحربية والأعمال التجارية والمالية والإعلام والدبلوماسية. وأدخل التلغراف نساء الطبقة العاملة في دول رأسمالية كالولايات

المتحدة لدائرة سوق العمل، وغير في بعض البلدان من أساليب الكتابة، وضاعف أضعافا كثيرة من سرعة نقل الأخبار لمختلف البلدان، ونقل كم هائل من المعلومات المخابراتية فيها. ففي القرن الثامن عشر مثلا كان نقل خبر ما من أوروبا إلى الولايات المتحدة يستغرق نحو ستة أسابيع كاملة، بل وكان نقل خبر في عام ١٧٩٠م من واشنطن إلى بوسطن (والمسافة بينهما تبلغ ٥٤٦ كيلومترا) يستغرق نحو ثمانية عشر يوما، وتناقصت إلى نحو يومين ونصف في عام ١٨٤١م.

تم ربط العديد من الدول بالتلغراف، حيث ربطت السويس بعدن في ١٨٥٦م وبريطانيا بالهند والولايات المتحدة في ١٨٦٥م، واستفادت وسائل الإعلام، خاصة وكالة رويترز من كل هذه التطورات التكنولوجية الهائلة التي غمرت العالم بين عامي ١٨٦٥م و ١٩١٤م في نقل الأخبار عبر العالم وبسرعة كبيرة. ولكن لم يتأثر السودانيون ولا الصحافة السودانية المحدودة في عشرينيات القرن الماضي كثيرا بتلك الثورة التكنولوجية، إلى أن دخل التلغراف حيز الاستخدام في المصالح الحكومية، فصار الناس يتناقلون الأخبار من موظفي التلغراف السودانيين والمصريين الذين كان بعضهم يسرب بعضا من تلك الأخبار العالمية لأصدقائهم وأقربائهم. فلا عجب إذن إن كان أربعة أو خمسة من قادة جمعة اللواء الأبيض من العاملين (أو الذين سبق لهم العمل) في مصلحة البريد والبرق، ولهم معرفة معقولة باللغة الإنجليزية مكنتهم من قراءة أخبار رويترز العالمية. وفي هذا سجل علي ملاسي موظف البريد ببورتسودان وأحد قادة حركة ١٩٢٤م شهادته في الاعترافات التي أدلى بها فقال: "كانت وكالة رويترز تصدر الأخبار ثلاث مرات في اليوم، وكنا نأخذ تلك الأخبار ونلخصها. كنا نعلم منها أن الألمان فعلوا كذا، أو أن هذا الشيء أو ذاك حدث للحلفاء... وانضممنا لجمعية اللواء الأبيض في ذلك التاريخ، وكان أفراد الجمعية يتحدثون الإنجليزية فيما بينهم عندما لا يودون أن يفهم كلامهم أحدا غيرهم..."

وكذلك صار كثير من قراء الصحف المصرية على إطِّلاع كبير بمجريات الأحداث في العالم من حولهم، إذ أن وكالة رويترز قد افتتحت لها مكتبا في القاهرة في عام ١٨٦٦م.

وكذلك ساهم انتشار البريد والبرق في نقل الأخبار المحلية والعالمية على المستوى المحلي. فقد أنشأ الاستعمار نظاما للبريد والبرق في غاية الإحكام، وشمل ذلك تعيين عمال بريد يجوبون مختلف أرجاء البلاد وينقلون الرسائل من قرية إلى قرية ومن مدينة لأخرى، إذ لم يكن إنشاء مكتب بريد في كل مدينة وقرية أمرا مجزيا في بلد شاسع مترامي الأطراف كالسودان. وكان بمدن البلاد المختلفة ٧٢ مكتبا بريديا في عام ١٩١٣م زادت إلى ٨٤ مكتبا في عام ١٩٢٤م.

وكذلك ساهمت السكة حديد في نقل مطبوعات جمعية اللواء الأبيض السياسية في ١٩٢٤م. وبذا كان لتوفر خدمتي البريد والبرق والسكة حديد الأثر الأكبر في نقل أفكار وأخبار وتحركات أفراد جمعية اللواء الأبيض لمعظم مناطق السودان البعيدة عن العاصمة. لم تقتصر حملة جمعية اللواء الأبيض في عام ١٩٢٤م على إرسال برقيات فقط، بل اشتملت كذلك على رسائل وبيانات ومنشورات كان مضمون كل منها متشابها جدا ظاهريا، بَيْدَ أنه عند النظر الفاحص تتضح بعض الفروقات بينها. ففي غضون الفترة الأولى (من منتصف مايو إلى منتصف أغسطس) اقتصرت الحملة على البرقيات، فمن مجموع ثلاثة وخمسين برقية أرسلت واحد وخمسين برقية بين يومي ١٥ مايو و١٧ أغسطس ١٩٢٤م. بينما أرسلت في ذات المدة الزمنية ثلاث رسائل وستة بيانات فقط. وفي الفترة بين ١٧ أغسطس حتى ٢٨ نوفمبر بقي في أرشيف جمعية اللواء الأبيض ١١ بيانا و٩ رسائل و٣ مقالات وبرقيتين فقط.

وينبغي التذكير بأن البرقيات كانت منظورة وظاهرة بصورة أكبر من البيانات

والمنشورات والرسائل، والتي كانت توزع بصورة سرية. ولعل هذا هو ما يفسر الارتفاع النسبي في عدد البيانات والمنشورات الموزعة في الفترة الأولى المذكورة آنفا.

وكانت غالب البرقيات التي أرسلتها جمعية اللواء الأبيض قد وجهت لأشخاص عديدين في بلدان مختلفة، ويمكن تصنيفها جميعا إلى ثلاثة أنواع بحسب البلدان التي أرسلت إليها وهي مصر والسودان وبريطانيا. ووجد أنه من أصل ٤٦ برقية تم إرسال ٢٥ منها إلى مصر معنونة لمؤسسات وساسة مصريين مثل سعد زغلول ونواب ووزراء والجمعيات النسوية في الإسكندرية ونقابة الصحفيين المصريين والمندوب السامي البريطاني بمصر. وأرسلت جمعية اللواء الأبيض إلى بريطانيا ١٨ برقية معنونة إلى عدة جهات متنوعة وشملت رئيس الوزراء البريطاني رامسي ماكدونالد ورؤساء تحرير صحف مشهورة كالتايمز والديلي هيرالد. وأما في السودان فقد تم إرسال ١٤ برقية أهمها تلك التي بعثت للحاكم العام ورئيس قسم المخابرات. وأرسلت الجمعية برقيتين فقط إلى أشخاص سودانيين (أرسلهما علي عبد اللطيف إلى اليوزباشي محمد أفندي صالح جبريل في الأبيض، وإلى أحمد عمر باخريبه في واد مدني بتاريخ الأول من يونيو من عام ١٩٢٤م).

ويتضح مما سبق ذكره أن جمعية اللواء الأبيض كانت تستهدف في حملتها البريدية تلك إيصال صوتها عن طريق البرقيات للساسة الدوليين وللصحافة المصرية والبريطانية، وكانت تعتقد أن وصول صوتها إلى الصحافة المصرية يضمن لها الوصول إلى كثير من أفراد الشعب السوداني إذ أن تلك الصحف كانت تهرب بانتظام لداخل السودان.

كانت من مزايا استخدام البرقيات كوسيلة من وسائل النضال والاحتجاج السياسي هو أنها كانت وسيلة آمنة وعملية تمكن من تجاوز وتجنب التسلسل الهرمي المكاني والاجتماعي، فكان بإمكان موظف صغير مثلا أن يرسل برقية للحاكم العام

يعبر له فيها عن آراء سياسية ومظالم شعبية، دون الحاجة أو القدرة على مقابلته شخصيا! وكان بإمكان كاتب بسيط أن يرسل برقية إلى صحيفة مصرية دون أن يتكبد مشاق السفر إلى مصر وعرض القضية هناك. ولك يكن السفر لمصر مسموحا لأفراد جمعية اللواء الأبيض، فقد حاول بعض أفراد تلك الجمعية إرسال وفد لمصر مكون من الضابط (النوباوي الأصل) زين العابدين عبد التام ومحمد المهدي (أحد أبناء الخليفة عبد الله)، إلا أن السلطات ألقت القبض عليهما في وادي حلفا وأعادتهما للخرطوم.

وكان لاستخدام جمعية سياسية كجمعية اللواء الأبيض أسلوب بعث البرقيات كوسيلة عصرية من وسائل الاتصال دلالة رمزية كبيرة وتبعث برسالة ضمنية من الأمة السودانية لمجتمع عالمي متخيل من أنها جمعية عصرية ذات هيبة واعتبار (بريستيج) وتؤمن بالتقدم العلمي وتتعامل مع "الأمم المتحضرة" بأساليب العصر. ويجب النظر إلى كل هذا مع الأخذ في الاعتبار أنه في عام ١٩٢٤م لم يدع سوداني واحد للمشاركة في المحادثات بين مصر وبريطانيا لبحث مسألة السودان! وكانت تلك البرقيات فرصة للجمعية لبعث رسالتها إلى مجموعات مختارة في السودان ومصر وبريطانيا في عبارات بليغة كثيفة المعاني تلخص مطالب الشعب السوداني وتطلعاته.

وفي المقابل كانت لعملية إرسال البرقيات عددا من المحاذير (المتوقعة) في استخدام البرقيات كوسيلة من وسائل النضال والاحتجاج السياسي منها أن ما تحويه تلك البرقيات من معلومات يبقى مخنوقا، فهذه البرقيات تمر بالضرورة بنقطتين من المرسل والمستقبل، حيث يمكن – بسبب المراقبة الأمنية- حجزها. وهي على كل حال وسيلة عالية الكلفة المالية خاصة عندما تكون هذه البرقيات مرسلة لبلدان بعيدة. ولعل وجود موظفين مصريين كثر متعاطفين مع جمعية اللواء الأبيض في مصلحة البريد والبرق يفسر زيادة أعداد البرقيات المرسلة لمصر مقارنة

بما أرسل لبريطانيا، خاصة إن علمنا أنه عمل في تلك المصلحة في أعوام ١٩١٣ – ١٩٢٤م ٣١١ موظفا مصريا من جملة ٣٩٧ موظفا.

قامت الحكومة الاستعمارية بحملة اعتقالات واسعة في صفوف قادة حركة ١٩٢٤م في شهر يوليو كانت من أهم نتائجها توقف موجة البرقيات والبيانات التي صدرت من الجمعية في الشهور الأولى من ذلك العام. إلا أنه في النصف الأول من أغسطس أفلحت الحركة في القيام بمظاهرات واحتجاجات علنية تحدت سلطة البريطانيين في مناطق عديدة شملت أتبرا، والتي أعلن فيها مئات العمال في "كتيبة السكة حديد" الإضراب عن العمل في يوم التاسع من أغسطس، وتسبب حدوث إطلاق ناري عرضي في مقتل عشرات من عمال السكة حديد. وقامت في بورتسودان في الفترة من ٢٧ يوليو إلى ١٣ أغسطس سلسلة من الإضرابات والمظاهرات، ولم تهدأ الأحوال بالمدينة إلا بعد أن اضطرت السلطات لجلب سفينة حربية. وفي الخرطوم وفي ذات اليوم الذي بدأ فيه عمال أتبرا في إضرابهم قام كل طلاب الكلية الحربية بالتظاهر في مسيرة احتجاجية تم بسببها وضعهم جميعا رهن الاعتقال. وأثارت تلك المسيرة والاعتقالات الجماهير فقاموا بأكبر مظاهرة شهدها عام ١٩٢٤م وكان ذلك في يوم الخامس عشر من أغسطس، وقدرت مخابرات الحكومة أعداد من شاركوا في تلك المظاهرة بين ألفين وثلاثة آلاف متظاهر. وأخيرا، حدث تمرد عسكري للضباط في ملكال في الثاني والعشرين من سبتمبر واستدعى الأمر تدخل الجيش لقمع ذلك التمرد.

وكنتيجة لتلك الأحداث قرر البريطانيون تشديد المراقبة على الحدود مع مصر وعلى البريد المرسل والقادم للبلدين. وكان توقيع المرء على برقية (من النوع الذي كان يرسله رجال حركة اللواء الأبيض) كافيا لإلقاء القبض عليه. وبذا توقفت عملية إرسال البرقيات واكتفت الجمعية بتحرير وتوزيع المنشورات والبيانات والرسائل باليد.

وشملت النصوص التي أرسلت بين ١٧ أغسطس و٢٨ نوفمبر أحد عشر منشورا وتسع رسائل وثلاثة مقالات. وكانت الرسائل تعنون دوما لأشخاص بأعينهم، بينما كانت المنشورات تعرض وتقدم للناس في المساجد والأسواق دون تمييز أو تخصيص. وخلافا للبرقيات، كانت تلك المنشورات معدة لـترى و"تستهلك" داخل السودان. أقول "تري" لأن كثيرا من الناس كانوا من الأميين، ولكن مجرد وجود هذه المنشورات (أو "المواد المثيرة للفتنة" كما كان البريطانيون يسمونها) كان يذكر الجميع بوجود عناصر وطنية بالبلاد. وكانت غالب هذه النصوص تعنون لأفراد أو مجموعات سودانية. ففي منشور واحد نجد عبارة: "دعوة لعموم أفراد الشعب السوداني، وإلى أهالي كردفان والشيوخ والسيد عبد الرحمن المهدي".

تختلف برقيات جمعية اللواء الأبيض عن المنشورات من حيث المصدر، فقد كانت معظم البرقيات صادرة عن مدينة بورتسودان (وكان عددها ١٤)، بينما صدرت ١٢ برقية من مدينة الخرطوم، وصدرت من مدينة أتبرا القليل من البرقيات. وكذلك أرسلت بعض البرقيات من مدن صغيرة كالحصاحيصا وشندي وواد مدني وأبي حمد وبركات ومروي ووادي حلفا. واستأثرت العاصمة المثلثة بالمنشورات والرسائل، إلا من قليل منها صدرت من مدن الأبيض ووادي مدني وبارا وأتبرا وبورتسودان والنهود.

وبما أنه لم يكن ممكنا إرسال المنشورات بالبريد، فقد صارت هذه المنشورات توزع دون تعرضها للرقابة التي فرضتها الحكومة على البريد، أو لعدم القبول الذي جابهته جمعية اللواء الأبيض من مسؤولي البريد في مدن كالأبيض وواد مدني.

وهنالك اختلاف مهم وأخير بين البرقيات والمنشورات يتمثل في الموقعين على

هذين الصنفين. فلقد كانت غالب الرسائل والمنشورات في المرحلتين الأولى والثانية من حركة ١٩٢٤م غفل من التوقيع. وبينما كان ٤٢ من الـ ٥٣ تلغرافا التي بعثت بها جمعية اللواء الأبيض موقعة بأسماء من بعثوا بها، كانت ٢٦ من ٢٩ رسالة ومنشورا إما غفل من التوقيع أو موقعة باسم جمعيات مختلفة مثل "جمعية وحدة السودان" والتي كانت جمعية موازية لجمعية اللواء الأبيض تعدها مخابرات الحكومة، وعلى وجه العموم، تجمعا للضباط السودانيين في الجيش المصري. وهنا يجب تذكر أن النشاط السياسي كان محرما على رجال الجيش، ولذا كانوا يمارسون ذلك النشاط في سرية وتحفظ شديدين. وكانت من بين الأسماء الموقعة على تلك المنشورات جمعيات مختلفة منها "جمعية تقدم السودان" و"جمعية الدفاع الوطني" و"جمعية الهلال"، ولكن يصعب على المؤرخ ربط هذه الجمعيات بمنظمات أو نشطاء بأعينهم.

ولكن كيف لنا أن نفسر الانتقال من البرقيات إلى المنشورات، أي من العلنية إلى السرية؟ يبدو واضحا أن الرقابة التي فرضتها الحكومة وحملة الاعتقالات التي شنتها على قادة ونشطاء الجمعية قد أجبرت بقية أعضائها على التزام جانب السرية والحذر، وجعلتهم يوقفون إرسال البرقيات ويعتمدون على المنشورات والرسائل المكتوبة بخط اليد. وبذا بدا أن شرايين الدعاية السياسية قد سدت، على الأقل في السودان.

وصاحب تجفيف تلك القناة من قنوات النضال والاتصال في السودان فتح قنوات جديدة... هذه المرة في مصر وبواسطة المصريين. وظل السؤال حول مدى وجود تنسيق مصري في الأحداث التي جرت في السودان واحدا من الأمور الغامضة حول حركة ١٩٢٤م، والتي لم تجد بعد تفسيرا شافيا. ويبدو – وفي الظاهر على الأقل – أنه كانت هنالك ردة فعل مصرية تلقائية للأحداث التراجيدية التي

وقعت في أتبرا وبورتسودان والخرطوم. وتلقت بالفعل العديد من المؤسسات المصرية سيلا من البرقيات من داخل مصر، ومحفوظة الآن في الأرشيف المصري القومي على الأقل سبعة وثلاثين برقية، أرسلت بين الثاني عشر من أغسطس والثالث من سبتمبر ١٩٢٤م، كان الموقعون عليها من أعيان الريف ونقابات العمال في الإسكندرية والسويس وعمال السكر في كوم امبو. وكانت هنالك أيضا برقية وقع عليها محمد حنفي الطرزي باشا وعلماء وأعيان وتجار ومزارعين وطلاب والعاملين في منفلوط (قرب أسيوط). جاء في أحد البرقيات بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٢٤م ما يلي:

"نحتج بشدة ضد قتل إخواننا المصريين والسودانيين في أتبرا والخرطوم، وضد العدوان على الحرية، وعلى مصر ممثلة في جنودها. إننا ندعوكم لاتخاذ الخطوات الصحيحة حتى نحمي هذه الأرواح البريئة والحقوق الوطنية المقدسة".

ولا ريب أن ردة فعل المهنيين وأفراد الطبقة العاملة المصرية كانت أقوى منها عند ساستهم، والذين كان أعضاء جمعية اللواء الأبيض في الأساس يستهدفونهم بتلك البرقيات.

ويوضح التحول من البرقيات إلى المنشورات تغيرا في إستراتيجية الحركة الوطنية. فقد كتب عليها بعد تلك الحملة التي شنت على قيادتها وأفرادها أن تحافظ على وجودها وفي ذات الوقت أن تعمل على تعبئة واستنفار جماهير الشعب السوداني.

وبعد فشل مفاوضات المصريين (بقيادة سعد زغلول) والبريطانيين (بقيادة ماكدونالد) في أكتوبر ١٩٢٤م وضح أن الصراع على السلطة بين مصر وبريطانيا سيستمر ولن يتوقف في غد قريب.

إن التفكر في الكيفية التي وقعت بها تلك البرقيات، وأسماء من وقعوا عليها يوفر لنا معلومات هامة، ليس فقط عن الخلفية الاجتماعية لبعض من لعبوا أدوارا مهمة في تلك الحركة، بل عن تنظيم الحركة الداخلي وتراتيبها وتقسيماتها الاجتماعية والعلاقات بين المجموعات التي أيدتها.

اختارت الحركة بعناية من يوقع على برقياتها، ولم تدع الأمر للصدف، مما يؤكد أنها كانت حركة بالغة التنظيم. وأصرت الحركة على أن يوقع من يريد من أعضائها التوقيع باسمه كاملا وذلك تماشيا مع مبدأ الشفافية والعمل العلني الذي ارتضته كاستراتيجية ثابتة. وكان توقيع المرء على مثل تلك البرقيات يعرضه للاعتقال الفوري، وتحسبا لذلك كانت الجمعية تعين قبل إرسال البرقية الشخص الذي سيخلف مرسل البرقية.

وفي بعض الحالات نجد أن البرقيات كان يوقع عليها عضو واحد من أعضاء الجمعية مثل على عبد اللطيف ثم عبيد حاج الأمين وصالح عبد القادر وحسن شريف وعمر باخريبة في مدني (في ٢٤ حالة)، أو يوقع عليها ٣ – ٥ من الأعضاء (في ١١ حالة)، وفي حالات أقل وقع على البرقيات ما بين ١٦ – ٨٥ عضوا. وأحيانا كانت ترسل البرقيات تحت توقيع جماعي مثل "عمال بورتسودان". وكما ذكرنا فقد كانت أسماء من وقعوا على البرقيات تشف بجلاء عن التنوع الاجتماعي عند قادة الحركة، فقد كان الضابط (السابق) على عبد اللطيف من أصول جنوبية ونوباوية، بينما كان عبيد حاج الأمين ابن شقيق مفتي البلاد (والذي يعد أكبر سلطة دينية رسمية في شمال السودان).

وتنوعت أصول ومهن من وقعوا على تلك البرقيات فكانوا على وجه العموم من شمالي الطبقة الوسطى، ومن المولدين (الذين كان آباؤهم أو أمهاتهم من

المصريين)، وكان هنالك فرد واحد فقط من أصول جنوبية ونوباوية هو علي عبد اللطيف. وشمل طيف الموقعين كثير من المهنيين والموظفين في القطاع العام والخاص (كموظفي شركة جرتلي هانكي في بورتسودان) والضباط السابقين ورجال الدين والعمال المهرة وغير المهرة (مثل النجارين والطباخين والخدم) والتجار (من المتجولين وأصحاب المحلات الكبيرة أيضا).

وكان محتوى برقيات جمعية اللواء البيض لا تختلف في مضمونها عن تلك التي يجدها المؤرخ السياسي في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية من حيث الأيديولوجية الوطنية، إلا أنها تميزت باستخدام تعابير مجازية وصورا بلاغية متعددة، وشددت على أن السودان وطن واحد دون أن توضح ما الذي يجعله وطنا واحدا، ولم تربط أبدا الوطنية والزعم بوجود قواسم مشتركة في الدين واللغة والثقافة والتاريخ أو الأصل العرقي. فلم يرد في أي من تلك البرقيات أي إشارة لأصل عربي (أو غيره) للسودانيين، ولم ترد كلمة "العرب" غير مرتين في جميع البرقيات التي أرسلت. ولم يرد في تلك البرقيات "أصل" السودانيين التاريخي، إذ أن الجمعية كانت ترى أن أصلهم هو في حاضرهم وليس في ماضيهم، وأن الأمة والوطن يجب أن تبنى في الحاضر من خلال مقاومة الاستعمار (والذي كانت تصفه بتعابير شبه أسطورية/ ميثولوجية).

وكما يتضح من مضمون برقيات حركة اللواء الأبيض كانت دعوة الحركة ترى أن بناء الأمة السودانية يمر عبر محطات ومراحل ثلاث هي:

١. مرحلة الاستعمار البريطاني الذي قيد حرية السودانيين واضطهدهم.

٢. المرحلة التي كان لزاما على السودانيين النضال ضد البريطانيين للفكاك من قيود استعمارهم

٣. مرحلة جني ثمار النضال، إذ أن المعركة مع المستعمر البريطاني ستنجلي عن تحرير البلاد ومولد الأمة السودانية.

وكمثال للبرقيات التي أرسلت لمصر سجلت هذه البرقية التي بعثت في يوم ٢٦ يونيو ١٩٢٤م: " اعتقل الضابط زين العابدين بينما كان يقوم بتصوير مظاهرة. إننا نحتج ضد هذا الاعتقال وضد حبس أربعة من الموظفين، وضد ضرب الذين كانوا يهتفون بحياة ملك مصر والسودان...". ولعل هذا يؤكد أن الجمعية كانت تنادي بالوحدة التامة بين مصر والسودان، وإن بدا ذلك في ثوب يلفه الغموض الشديد.

كانت غالب البرقيات تتحدث عن الاستعمار البريطاني كحكم استبدادي طاغي يستخدم وسائل غير قانونية ضد من يكافحونه، وفي المقابل، فإن أبناء الوطن من أفراد الجمعية يستخدمون دوما الوسائل السلمية المنظمة والمسموح بها قانونا للتعبير عن آرائهم، وأنهم إنما ينشدون العدالة والإصلاح، وأنهم يمثلون جمعية وطنية شفافة تعمل في العلن، بينما يستخدم الاستعمار البريطاني وسائل غير معلنة ومحاكم سرية لمعاقبتهم.

هل السودان قابل للحكم؟ بعض الأفكار حول تجربتي الديمقراطية الليبرالية والحكم العسكري

Is the Sudan governable: Some thoughts on the experience of liberal democracy and military rule

أ.د. بيتر وود وارد Prof Peter Woodward

◇◇◇◇◇◇

تقديم: هذه ترجمة لشذرات مختصرة من مقال لبروفسيور بيتر وود وارد حول تجربتي الديمقراطية الليبرالية والحكم العسكري في السودان نشر عام ١٩٨٦م في العدد رقم ١٣ من مجلة الجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط Bulletin Society for Middle Eastern Studies. ويعمل بروفسيور وودوارد أستاذا للعلوم السياسية بجامعة ريدنق البريطانية، وله اهتمام بحثي بالشأن السوداني والإفريقي والعربي، ونشر الكثير من المقالات والكتب عن السودان من أهمها "الحكم الثنائي والقومية السودانية". وسبق للرجل العمل في السودان بين عامي ١٩٦٦ – ١٩٦٧م كمدرس للغة الإنجليزية بمدرسة كوستي الثانوية (حيث كان مشجعا ولاعبا بمريخ كوستى!)، ثم محاضرا بجامعة الخرطوم حتى عام ١٩٧١م.

المترجم

***

يتراوح مفهوم حكم السودان من مجرد حفظ شكليات "الدولة " إلى مفهوم أعمق يجسد القدرة على رسم وتنفيذ سياسات للتنمية. وتحاول هذه الورقة دراسة الطيف الواسع الواقع بين هذين المفهومين. وهما على كل حال مفهومان مترابطان،

فالقدرة على رسم وتنفيذ سياسات فعالة مرتبطة بالقدرة على حكم كل مساحة السودان.

ومعلوم أن عملية صناعة "دولة" في السودان (تقريبا بنفس حدوده الحالية) وحكمه لسنوات حتى ١٩٥٦م (عام الاستقلال) كانت بيد حكام أجانب، وبمشاركة محدودة جدا من صغار الموظفين السودانيين. فقد حكم الأجانب السودان مرتين: كانت المرة الأولى هي الحكم المصري – التركي، وكانت الثانية هي الحكم البريطاني – المصري (والذي كان للبريطانيين فيه اليد العليا). ولم يفصل بين فترتي الحكمين الأجنبيين غير ثلاثة عشر عاما من الحكم الوطني (هي فترة المهدية).

ولم تكن "الدولة" التي فرضت في تلك السنوات من صنع الأجانب فحسب، بل كانت تعكس توجها خارجيا محضا، فكانت هنالك المصالح الاقتصادية لمحمد على باشا ومن خلفوه في حكم مصر من ناحية، وكانت هنالك أيضا الضرورات الإستراتيجية للإمبراطورية البريطانية من ناحية أخرى. وكانت المجموعات السكانية التي ضمها الحكام الأجانب في هذه الدولة مجموعات يعوزها التجانس. ورغم أن سكان شمال السودان كان يتميزون ببعض التواصل الثقافي (بسبب اللغة العربية والدين الإسلامي والثقافة وبسبب تراث قديم من تكوين "الدولة" خاصة على ضفتي النيل)، إلا أن ذلك لم يزل الفروقات العرقية والجهوية حتى في شمال السودان، غير أن ذلك لم يشمل بالقطع جنوب السودان. ولم تفلح تجربتي الثورة وتكوين "دولة موحدة" إلا قليلا في عملية دمج أو توحيد مكونات البلاد العرقية. وساهمت بلا ريب سياسيات المستعمر البريطاني في جنوب السودان في تعميق الخلافات والفروقات بين سكان السودان، وتقليل فرص التفاعل والتداخل بين ذلك الجزء من السودان وبقية أجزاء البلاد مما هيأ الفرصة مستقبلا للصراع (والذي ختم بانفصال الجنوب كدولة مستقلة يوم ٩/ ٧/ ٢٠١١. المترجم).

وقد حكم السودان من قبل الحاكمين الأجنبيين (التركي – المصري والبريطاني– المصري) بحكم عسكري أوتوقراطي اعتمد على توليفة من "المشاركة والتعاون" و"القسر والإكراه"، مع بعض الاهتمام بشأن التنمية. غير أن هذين الحكمين الأجنبيين كانا على كل حال قد حكما البلاد حكما غير ديمقراطي انتهى في الحالتين بخروجهما (أو طردهما) من البلاد، بفعل ثورة المهدي الدينية (في حالة الحكم التركي – المصري) أو بفعل ضغوط سياسية شعبية (في حالة الحكم البريطاني – المصري). غير أن خروج أي منهما من السودان لم يعن انهيار "الدولة"، بل ترك أمر الحكم للحكام الجدد القادمين ليحكموا بالطريقة التي يرونها.

وعلى الرغم من كل ذلك فمن الثابت أنه ومنذ الاستقلال في ١٩٥٦م لم يقم الحكام الوطنيين بالتخلي عن مواقعهم عند فشلهم في الحكم. فلم يشهد أي عهد ديمقراطي ليبرالي في السودان استقرارا في الحكم رغم كل تجارب التحالفات الحزبية. ورغم أن حكم نميري العسكري ظل في الحكم لمدة ستة عشر عاما إلا أنه كان قد ووجه في سنواته تلك بعدد كبير من التحديات الهائلة والصغيرة أيضا. ويلاحظ أيضا أنه ما أن يسقط نوع حكم ما في السودان فإن ذلك لا يعقبه فراغ ليملأه الحكم المقبل، وذلك لأن هنالك دوما "بقايا" أو "أشباح" من العهد الفائت تظهر في قائمة الحكام الجدد، وربما لعبت تلك "البقايا" أدوارا في قلب الطاولة على الحكم الذي كانوا من ضمن طواقمه، ومن ثم تحظى – مرة أخرى- بمقاعد الحكم في النظام الجديد.

ولعل أس مشكل السودان يكمن في عدم القدرة على بناء نظام حكم مستقر يبقى ويقوم بتنفيذ سياساته لفترة طويلة نسبيا. ولا تتوقف المشكلة عند هذا الحد إذ أن نقاط ضعف الحكومة (والتي هي غالبا نقاط ضعف نظم الحكم) تهدد وجود واستمرار حياة "الدولة" ذاتها.

وإن كان للسودان أن يظل "دولة" قابلة للحياة وأن ينهض اقتصاده من وهدته فيجب عليه أن يطور للمستقبل نظاما حكم يكون أكثر فعالية (بمعنى الكلمة).

فترتي الديمقراطية الليبرالية (١٩٥٦ – ١٩٥٨م و١٩٦٤ – ١٩٦٩م):

لم تتعرض فكرة إدخال الحكم الديمقراطي بعد نيل الاستقلال في دولة كانت تحكم حكما أوتوقراطيا لأي قدر من النقاش الفاحص. وعلى الرغم من أن ذلك لم يكن يبدو أمرا محتملا بسبب أسلوب القيادة – بدءًا من السيد عبد الرحمن المهدي راعي حزب الأمة والملك المحتمل للسودان (للبروفسير حسن عابدين رأي مخالف لما أورده بروفسير بيتر وود وارد هنا بخصوص مصداقية رواية "ملك السودان" هذه. المترجم) وانتهاءً بالحزب الشيوعي في أقصى اليسار، وذلك بخصوص مناداتها بالاستقلال التام والسريع للسودان. ولم تطرح أبدا أي بدائل ممكنة للديمقراطية الليبرالية التي كانت تسير على خطى "ويست مينستر"، الحافر على الحافر، دون النظر والتأمل في حقائق وقائع الحال في السودان وسيادة ما سماه تيم نبلوك "القوى الاجتماعية المهيمنة"، إضافة إلى القوى الاجتماعية – السياسية التي تمثلها، وسلوك الأحزاب وممثليهم في البرلمان.

وكانت أول هذه القوى الاجتماعية التي ظهرت كحزب سياسي هي حزب الأمة والذي تكون في عام ١٩٤٥م، والذي أسس بنائه على جماهير الأنصار وعقيدتهم المهدية، والتي كانت بمثابة "القلب" في ذلك الحزب. إلا أن إنجاز السيد عبد الرحمن المهدي الأكبر تمثل في تحويل "التوقع الألفي millenarian expectation إلى قوة ذات توجهات وطنية طويلة الأمد، وذات أساس اقتصادي منظم ومتين تمثل في "دائرة المهدي"، ومغلفة بقوة مهددة وضاربة من مقاتلي الأنصار، والذين استخدمهم ذلك الحزب في أكثر من مناسبة، وبفعالية كبيرة، في شوارع العاصمة للتعبير عن سياساته وفرض قبولها.

وكان من خواص حزب الأمة أنه تجاوز تمايز طبقات المجتمع، ليس عن طريق المظاهر الشعبوية بل بإخضاع جميع منتسبيه (من زراع ورعاة وغيرهم في مناطق نفوذه في غرب ووسط السودان) لتسلسل هرمي ثابت ومتين في الحركة بقيادة زعيمهم الروحي السيد عبد الرحمن المهدي. وكان نجاح ذلك الزعيم يقوم أساسا على التعاون مع الحكومة وليس مصادمتها، والحفاظ على "الأوضاع القائمة" عوضا عن إحداث تغييرات راديكالية متطرفة. وكانت تلك هي مساهمة حزب الأمة في ما سماه تيم نبلوك "القوى الاجتماعية المهيمنة".

ثم أتى رد القوى الوطنية العلمانية، والتي كانت تعارض الحكم البريطاني فتكونت في مواجهة حزب الأمة أحزابا عديدة كان أهمها حزب الأشقاء. وكان هذا الحزب يمثل تهديدا (سياسيا) للحكم البريطاني يفوق ما كان يمثله حزب الأمة، ربما بسبب وجود عدد كبير من المتعلمين والمثقفين بين قادته وأعضائه. ولم يكن لهؤلاء من وسيلة فعالة لإيصال رسالتهم لعامة أفراد الشعب إلا بواسطة الطريقة الختمية، والتي كانت من أكبر الطرق الصوفية بالبلاد، ومن أشد تلك الطرق رفضا للمهدية في القرن التاسع عشر، وظلت على ذلك العداء حتى بعد نيل السودان لاستقلاله.

وتكون في عام ١٩٥٢م الحزب الوطني الاتحادي من عدة تحالفات من أحزاب وجماعات صغيرة متباينة المشارب، يجمعهم دعم مصر لهم للسعي للوحدة بين "شطري وادي النيل". وكانت جماهير ذلك الحزب مكونة من الطبقة المتوسطة في المجتمع مثل التجار والموظفين والعمال في السودان الشمالي النيلي، وتحت زعامة ناظر المدرسة السابق السيد إسماعيل الأزهري. وكان من ضمن عضوية ذلك الحزب أفراد من الطائفة الختمية (خاصة في شرق السودان وشماله)، وهم كانوا أكثر من مجرد "جزء" من الحزب الوطني الاتحادي، إذ كانوا يمثلون جزءا له

مرجعيات فكرية وأصولية مختلفة عن العلمانيين في ذلك الحزب، غير أن القاسم المشترك لهم مع أولئك الاتحاديين هو التنافس الحاد مع حزب الأمة، والذي كان الأكثر تجانسا ووحدة. ثم قام الختمية في عام ١٩٥٦م بالانفصال وتكوين حزب الشعب الديمقراطي (وعاد للاندماج مع الحزب الوطني الاتحادي تارة أخرى في عام ١٩٦٨م تحت مسمى الحزب الاتحادي الديمقراطي). وبدا لكثير من المراقبين أن ذلك الحزب كانت له خواص الحرباء، فهو يعني عند كل مجموعة من منتسبيه شيئا مختلفا! وكان يفتقد الالتزام والهوية المميزة، وبذا لم يكن يلبي تطلعات الذين يسعون لتنمية البلاد وتقدمها.

وكانت جماهير حزبي الأمة والحزب الوطني الاتحادي تمثلان (على الأقل لأغراض الانتخابات) غالبية سكان السودان الشمالي، بيد أن وجود هذين الحزبين كان معدوما في الجنوب لغياب التنظيم الاجتماعي الذي يمكن أن يسمح بظهور "مجموعات مهيمنة" فيه، وبسبب عزلة الجنوب وشيوع الأمية فيه مما نتج عنه غياب شبه تام لطبقة متعلمة كان من الممكن أن توازي قوة الإسلاميين والعلمانيين في شمال السودان. وكان من يمثلون الجنوب في برلمانات العهود الديمقراطية الليبرالية نواب تعوزهم الخبرة والكفاءة والقاعدة الاجتماعية والأموال اللازمة للتواصل مع ناخبيهم. ولعل هذا يفسر ضعف صلاتهم بمواطنيهم، وسلوكهم المتردد والمتذبذب، وضعفهم، وقبولهم للضغوط.

وبالنظر إلى ما تحصل عليه كل حزب من الأحزاب السياسية التي خاضت كل الانتخابات التي جرت منذ عام ١٩٥٤م وإلى عام ١٩٨٦م (انظر الجدول) يتضح أنه ما من حزب تمكن من الحصول على الأغلبية المطلقة سوى الحزب الوطني الاتحادي في انتخابات عام ١٩٥٤م. ولذا لجأت الأحزاب للتحالف مع غيرها. وكانت حكومات الأحزاب المتحالفة قصيرة العمر ومشغولة دوما ببقائها في السلطة. وعانت كثير من الأحزاب من حالات التمرد والانشقاق والانقسام بسبب

هشاشة البنية التنظيمية لتلك الأحزاب، وغلبة التنافس العائلي والشخصي بين قادة تلك الأحزاب (مثل انقسام حزب الأمة لجناحين بقيادة السيد الصادق وعمه السيد الهادي). ولم يكن لبعض تلك الأحزاب (مثل حزب الاتحاد الديمقراطي) من نشاط واضح إلا في مواسم الانتخابات.

وكان هنالك وعي وإدراك لكل مثالب وقصور العهد الديمقراطي الليبرالي، خاصة عند صناع ثورة أكتوبر ١٩٦٤م وبعيد تكوين أول حكومة قومية بالبلاد. ولعل هذا الوعي والإدراك هو ما دعا المواطنين للقبول والترحيب بـ"ثورة" مايو في ٢٥ مايو ١٩٦٩م.

	١٩٥٤	١٩٥٨	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٨٦
الحزب الوطني الاتحادي	٥١	٤٥	٧٣	١٠١*	٦٣*
حزب الشعب الديمقراطي	-	٢٧	قاطع	١٠١*	٦٣*
حزب الأمة	٢٢	٦٥	٩٢	٧٣	٩٩
الحزب الشيوعي	١	-	١١	١٠	٣
الجبهة الإسلامية	-	-	٥	٣	٥١
حزب الجنوب	٩	٢٠	-	-	-
سانو	-	-	١٠	-	-
جبهة الجنوب	-	-	٦	-	-
البجا	-	-	١٠	٣	١
النوبة	-	-	١٠	٢	٨

* حزب الاتحاد الديمقراطي (بعد اندماج الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي)

الحكم العسكري ١٩٥٨ – ١٩٦٤ و ١٩٦٩ – ١٩٨٥م

وماذا عن الحكم العسكري؟

التعريف البسيط للحكم العسكري هو أن يحل العسكر محل المدنيين. غير أن كلمتي "الحكم العسكري" تحتملان العديد من التفسيرات. فقد يعني "الحكم العسكري" أن يتولى العسكر السلطة، غير أن عدم الثبات والاستقرار في الجيوش يجعل من ذلك التعبير البسيط تعبيرا غير دقيق تماما. وبدا ذلك واضحا في الجيش السوداني في سنوات نميري الأولى. فقد أعلن نميري أن نظامه الجديد "حركة ثورية" من أجل الجماهير وما هو بالنظام العسكري، وسمى مجلسه العسكري الحاكم "مجلس قيادة الثورة" مفصحا عن أفق طليعي لحركته. ورغم تلك التوجهات الثورية فقد غيرت تلك الحركة مع مرور السنين من توجهاتها الأولى، وغدت بحسب وصف تيم نيبلوك لها "دولة برجوازية بيروقراطية". وبذا تغير مسميات حكم نميري فهو "ثوري" أو "عسكري" أو "برجوازي بيروقراطي" أو "ميكافيلي". ويبين تعدد تسميات وأوصاف ذلك الحكم بوضوح كم هو عسير تعريف المقصود بـ "الحكم العسكري"، فهو قد يعني كل أو بعض تلك الأوصاف التي ذكرت.

ويمكن أن نعد فترة حكم الفريق عبود هي أكثر فترة يصدق عليها بالحق تعبير "الحكم العسكري". فقد تنازل رئيس الوزراء عبد الله خليل عن السلطة للجيش، وكان الفريق عبود هو أكبر ضباط الجيش رتبة، فتولى الحكم بصورة آلية. ورغم كل المحاولات التي حدثت في عهد الحكم العسكري الأول لبناء "مؤسسات غير سياسية" بالبلاد إلا أن الحكم ظل عسكريا خالصا. غير أن "القوى الاجتماعية المهيمنة" قالت للحكم العسكري، وبعد أن نضجت الظروف الموضوعية، أن عهده قد آذن بالزوال، فكانت ثورة أكتوبر ١٩٦٤م.

وكانت سنوات نميري الستة عشر هي التي قلبت أحوال السودان رأسا على عقب، وذلك في سلسلة من المناورات كان مبعثها في الأساس المشاكل التي حدثت بسبب الرغبة الحفاظ على النظام القائم برئاسة نميري أكثر منها أي هدف آخر. وفي سنوات نميري الأخيرة لم يكن السؤال النهائي هو: هل يمكن حكم السودان؟ بل كان: هل يمكن لنميري أن ينجو؟

وكان أول ما يستبعده الحكم العسكري عند تسنمه لسدة الحكم هو الديمقراطية الليبرالية بسبب أوجه قصور عديدة فيها عند تطبيقها في السياق السوداني. وشجعت أوجه القصور تلك على ظهور العديد من الأيديولوجيات البديلة في مواجهة الديمقراطية الليبرالية المنبوذة، وبتركيز خاص على حزم الأيديولوجيات المتماسكة والجاذبة، التي تعبر دوما عن أفكار أقصى اليسار أو اليمين. وتنقل نميري في غضون سنوات حكمه بين الطيفين اليساري ثم اليميني، وحاول في ما بينهما استبدال الديمقراطية الليبرالية بعقيدة "غير أيديولوجية" تعتمد على أحلام التكنوقراطيين في إصلاح مؤسسي يهدف للانعتاق من إسار قالب السياسة "التقليدية". فأنشأ في بداية حكمه علاقة وثيقة مع الحزب الشيوعي والناصريين (القوميين العرب)، ولكن ثبت في حوادث يوليو ١٩٧١م الدموية أنهما ضدان لا يجتمعان. وأتى من بعد ذلك عهد التكنوقراط من غير ذوي الأيديولوجية اليمينية أو اليسارية، تلته فترة إسلامية أصدر فيها نميري نهجه الإسلامي وتحالف مع الإخوان المسلمين.

ومعلوم أنه كي تنجح أيدلوجية ما، فإنها تحتاج إلى إجماع و / أو إنفاذ وتطبيق مؤسسي. غير أن السودان كان يفتقد المطلبين، فالإجماع منعدم، والمؤسسات عاجزة والدولة بالغة الضعف. وكانت المؤسسات، حتى في العهد الديمقراطي، ضعيفة وواقعة تحت تأثير ورغبات وتوجيه الأحزاب التي تعتلي سدة الحكم. ولم تصب محاولات نميري إنشاء "الاتحاد الاشتراكي السوداني" و"المجلس الوطني" إلا

نجاحا محدودا جدا، واندثرا بسقوطه. ولم تسلم حتى هياكل الدولة في عهد نميري، والمتمثلة في الجيش والبيروقراطية (الخدمة المدنية)، من القصور المؤسسي. وكما كتب و. فيتريدج في مقال له عن الانقلابات العسكرية في أفريقيا: "ظلت المؤسسة العسكرية في أفريقيا هيئة أقل هيمنة ومؤسسية من نظيرتها في أمريكا اللاتينية والباكستان." وكان هذا هو الحال بالضبط في السودان، حيث وقعت ضد حكم نميري عدة انقلابات وحركات مضادة تعكس توجهات أيديولوجية وجهوية وشخصية متباينة. وفي إبريل من عام ١٩٨٥م اختار كبار الضباط ممن كان نميري يوليهم ثقته الانقلاب عليه عندما ثبت لهم الرفض الشعبي العارم لحكمه، عوضا عن مجابهة الشعب بأي قدر من العنف الدموي. وعلى كل حال فقد كان أولئك الضباط الكبار يدركون جيدا أنهم إن قاموا بمواجهة الشعب بعنف دموي فقد يقوم صغار الضباط بانقلاب مضاد يطيح بهم أيضا.

وكانت البيروقراطية في عهد نميري تعاني من العديد من أوجه القصور، ولم تفلح كل المحاولات التي قام بها النظام لإصلاحها. وأخيرا انهارت جزئيا بفعل سياسة الحكم الإقليمي والذي سن في عام ١٩٨٠م، والذي لم يفلح إلا في خلق المزيد من البيروقراطية والتي نقلت وكررت بل ضاعفت من أخطاء المركز في الأقاليم. وعكست أوجه القصور في "الاتحاد الاشتراكي السوداني" و"المجلس الوطني" المشاكل المزدوجة لحكم الفرد والديمقراطية الليبرالية. وجعلت فردية نميري في الحكم تحت نظام غير ديمقراطي من مهمة المؤسسات مهمة مستحيلة، وأفقدتها الفعالية، وحرمت القواعد الاجتماعية الرئيسة من التنافس الحر في أمور السياسة الوطنية.

وبسبب عدم القدرة على بناء مؤسسات جديدة، وعدم الثقة في الجيش ظلت المؤسسة الوحيدة المتبقية لنظام نميري هي مؤسسة البيروقراطية. كانت لهذه

المؤسسة جذورا راسخة منذ سنوات الحكم الثنائي الأولى وفترة السودنة كأداة لوضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية والإدارية. وأتت في سنوات نميري الأولى عمليات التأميم الراديكالية والشركات شبه الحكومية، وأعقبت ذلك فترة التكنوقراط. وكانت فترة التنمية الموعودة في منتصف السبعينيات تهدف للمزاوجة بين ذلك الاقتصاد البيروقراطي والتكنولوجيا والاستثمار الأجنبي (خاصة من دول الخليج العربي والشركات الغربية). غير أن كل تلك المحاولات لم تصب نجاحا يذكر، ليس فقط بسبب المشاكل الاقتصادية التي واجهت مشاريع الاستثمار، بل أيضا بسبب المحسوبية والفساد في الدولة البرجوازية- البيروقراطية (كما ورد في ورقة كمير وكرسني الصادرة بالسويد في عام ١٩٨٥م وعنوانها: "الفساد: عامل الإنتاج الخامس في السودان"). ووقع غالب عبء فشل التجربة الاقتصادية وتراكم ديون البلاد على كاهل الفقراء بصورة مالية واقتصادية مباشرة وغير مباشرة. وأدت تلك الأزمات لتجاهل التنمية في المناطق المهمشة بالبلاد، حتى ضربت المجاعات والتصحر والجفاف كثيرا من مناطق السودان.

و بدأ نميري، وبحثا عن وسائل للنجاة وإطالة عمر حكمه، ومنذ منتصف السبعينيات، في تجميع حلفاء جدد، فبدأ في استمالة قادة الطرق الصوفية، وسمح للإخوان الجمهوريين (وهم من أشد المنافسين للإخوان المسلمين) بالدعوة لمنهجهم علنا في شوارع الخرطوم. إلا أن تلك السياسة لم تكن فيما يبدو كافية في الشمال لضمان أمن النظام، إذ تحالف حزب الأمة والإخوان المسلمون في "جبهة وطنية" غزت العاصمة في ١٩٧٦م وكادت تفلح في الإطاحة بنظام نميري. وبسبب نتائج تلك المحاولة دخل نميري في مصالحة وطنية استفاد منها الإخوان المسلمون في تقوية مركزهم وبناء قوة اقتصادية كبيرة. وفي عام ١٩٨٣ أعلن النميري انحيازه للايدلوجية الإسلامية بفرضه قوانين الشريعة الإسلامية بالبلاد، وصاحب ذلك موجة من القمع المؤسسي أتت نتائجها في النهاية بعكس ما كان يشتهي نميري.

وقبيل قيام ثورة أبريل ١٩٨٥ انقلب نميري على حلفائه من الإخوان المسلمين وأودعهم السجون.

أما في الجنوب فقد كانت اتفاقية الحكم الذاتي في عام ١٩٧٢م هي إحدى إنجازات نميري الكبرى، وظفرت بتأييد محلي وعالمي واسع. ولكن بعد سنوات تغيرت سياسة نميري في الجنوب فصار ديدنها هو: "فرق تسد". وأثرت سياسته سلبا أيضا في مجال الشريعة وثروة البترول فاستؤنفت الحرب الأهلية للجنوب في بدايات الثمانينات.

وبعكس ما كان واقعا في أوائل ومنتصف السبعينات من نمو اقتصادي معقول، بدأ الاقتصاد وفي أخريات السبعينيات في فقدان الموارد، وظل يتدهور بصورة مستمرة ومتسارعة أدت لعزوف و/ أو هجرة المستثمرين، وكان هذا (إضافة للفساد المستشري والكبت السياسي) مما أضعف النظام وأودى به في عام ١٩٨٥م.

التحولات السياسية في ماضي وحاضر السودان

Sudan: Political Transitions Past and Present

أ.د. بيتر وود وارد Prof Peter Woodward

◇◇◇◇◇◇

تقديم: هذه ترجمة مختصرة لأجزاء وردت في محاضرة عامة لبروفسيور بيتر وودوارد حول التحولات السياسية في ماضي وحاضر السودان، كان قد نشرها معهد دراسات الشرق الأوسط والإسلام بجامعة درام البريطانية عام ٢٠٠٨م كالورقة التاسعة والأخيرة ضمن مجموعة أوراق لباحثين آخرين (سميت سلسلة منشورات سير وليام ليوس) بمناسبة الاحتفال بمرور نصف قرن على إنشاء بروفيسور ريتشارد هيل لـ "أرشيف السودان" بجامعة درام.

ويعمل بروفسيور وودوارد أستاذا للعلوم السياسية بجامعة ريدنق البريطانية، وله اهتمام بحثي بالشأن السوداني والإفريقي والعربي، ونشر الكثير من المقالات والكتب عن السودان من أهمها "الحكم الثنائي والقومية السودانية" و"السودان ١٨٩٨ - ١٩٨٩م". وسبق للرجل العمل في السودان بين عامي ١٩٦٦ – ١٩٦٧م مدرسا للغة الإنجليزية بمدرسة كوستي الثانوية (حيث كان مشجعا ولاعبا بمريخ كوستي!)، ثم محاضرا بجامعة الخرطوم حتى عام ١٩٧١م، حين غادرها للتحضير لدرجة الدكتوراه في جامعة ردينق، والتي عمل بها لسنوات طويلة، خلا فترات قليلة في جامعات ديربان وناتال والجامعة الأمريكية بالقاهرة. وعمل أيضا في السنوات الأخيرة مستشارا لعدد من الحكومات (ومنها الحكومة البريطانية) في الشأن السوداني.

المترجم

هذه المحاضرة هي آخر محاضرة في سلسلة المحاضرات التي قدمت احتفالا بمرور خمسين عاما على إنشاء "أرشيف السودان" بجامعة درام. ولا شك أن الجميع يدينون بالفضل لبروفسيور ريتشارد هيل لبعد نظره، قبل نصف قرن من الزمان، عندما بدأ في إنشاء هذا الأرشيف الذي لا يوجد له نظير في بريطانيا عن قطر واحد. والشكر موصول كذلك لكل موظفي الأرشيف على مجهوداتهم المتواصلة، والتي تتعدى بكثير ما هو مطلوب منهم.

قابلت في السبعينيات وأنا أجمع مادة بحثي للدكتوراه عن السودان السير وليام ليوس والذي عمل عقب تخرجه في جامعة كمبردج عام ١٩٣٠م في السلك الإداري لحكومة السودان في بربر ودارفور والنيل الأزرق والاستوائية قبل أن يصبح مستشارا لحاكم عام السودان (سير روبرت هاو ثم سير نوكس هيلم)، وربما كان هو الحاكم الفعلي على عهديهما (ولكن وراء الكواليس). وظفرت من الرجل بمعلومات موثقة، لم تكن من ذاكرته فقط، بل كثيرا كان ما يستعين بكم ضخم من الوثائق في مكتبته. ومن الغريب أن السير وليام ليوس ذكر لي أنه وقبل أن يغادر السودان عشية الاستقلال، قام بالاتصال بوزارة الخارجية البريطانية في لندن ليسألهم إن كان يرغبون في أن يقوم بشحن كم هائل من الوثائق البالغة السرية المحفوظة في قصر الحاكم العام لهم، ولما أتت الإجابة بالنفي لم يجد السير من مفر من حرقها في أحد أركان حديقة القصر!

تحولات أربعة Four transitions :

يعلم الكثيرون في هذا العالم ما يجري في السودان الآن، إذ من الصعب تجاهل أمر كمشكلة دارفور (والتي وصفت في سنوات معينة بأنها أكبر كارثة إنسانية). ورغم أن تلك المشكلة كانت في ذروتها بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م، إلا أن الحكومة السودانية (وحزبها المؤتمر الوطني) كانت في تلك السنوات في خضم مفاوضات

طويلة مع الحركة الشعبية انتهت بتوقيع اتفاقية السلام الشامل في يناير ٢٠٠٥م. وعقب ذلك التوقيع دخل السودان في المرحلة الرابعة من التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية والانتخابات المقرر إجرائها في يوليو ٢٠٠٩م، والذي يفترض أن يجرى بعدها استفتاء في الجنوب ليحدد إن كان الجنوب سينفصل أم يبقي متحدا مع بقية أجزاء السودان.

ومعلوم أن التحولين الديمقراطيين السابقين (١٩٦٤ – ١٩٦٥م و ١٩٨٥ – ١٩٨٦م) لم يعمرا إلا سنة واحدة أو نحوها (كانت فترتي الديمقراطية بعد سقوط الحكم العسكري الأول هي بين عامي ١٩٦٤ – ١٩٦٩م، وبعد سقوط الحكم العسكري الثاني كانت بين ١٩٨٥ – ١٩٨٩م. المترجم)، وحدثا عقب ثورة أو انتفاضة شعبية عفوية ضد حكم عبود ونميري العسكريين، على التوالي. ولا تذكر تلك الثورة والانتفاضة إلا في معرض الإشادة بشجاعة وتصميم من قاما بها، وأنهما حدثا بغتة دون كبير توقع، وسبب ذلك جزئيا ضعفا في التحضير المسبق لاستلام السلطة، وفي تكوين الحكومة المؤقتة التي كان عليها تسيير شؤون الحكم بالبلاد. ولم يحدث في تكوين وعمل تلك الحكومات المؤقتة أي نوع من التغيير الحقيقي مما زاد من الإحساس بالإحباط على "الفرص الضائعة". فقد أعاد الحزبان النخبويان التقليديان في شمال السودان (الأمة والاتحاد الديمقراطي) الاستيلاء على المبادرة من الشارع، والتي كان يسيطر عليها الراديكاليون أصحاب الأفكار التقدمية وما يسمى بـ "القوى الحديثة" وفرضا على الكل العودة للنظام الديمقراطي التعددي على نسق وطريقة ويست مينستر، أي مثلما كان عليه الحال مطلع يناير ١٩٥٦م. ومعلوم أن السودان كان قد مر بتجربتين من قبل، انتقل فيهما من حكم عسكري لحكم مدني ولكن دون تغيير حقيقي وجوهري يخلق نظاما حزبيا تعدديا قابلا للحياة، بل عاد لنظام معلوم المثالب. فذلك النظام قام على أساس دولة مركزية موحدة فشلت في أن تتقاسم السلطة مع أطرافها البعيدة جغرافيا (التي تعرف الآن

بالمناطق المهمشة)، خاصة الجنوب، مما دفع سكانه للتمرد العسكري، والذي بدأ في عام أغسطس من عام ١٩٥٥م، أي قبل نيل الاستقلال، وتفاقم فيما بعد ليغدو حربا للعصابات استمرت خلال سنوات الفترتين الديمقراطيتين وبعدهما. ثم عادت الأحزاب التقليدية لما دأبت عليه من تحالفات وائتلافات لحكومات غير مستقرة فشلت جميعها في حل مشكلة الجنوب وفي تنمية البلاد. ورحبت الجماهير من فرط إحباطها وسخطها من الأحزاب بالانقلابين العسكريين في عامي ١٩٥٨م و١٩٦٩م أملا في حكومة أكثر حسما وعزما وفعالية. إلا أن التحول الذي يجري الآن (أي في عام ٢٠٠٨م) يشابه التحول الذي جرى بالسودان قبيل الاستقلال بين عامي ١٩٥٣- ١٩٥٦م أكثر من ذلك التحول الذي وقع في ١٩٦٤- ١٩٦٥م و١٩٨٥ – ١٩٨٦م. فقد كان تحول ١٩٥٣ – ١٩٥٦م عملية تفاوضية شارك فيها كل اللاعبين الأساسين في السياسة السودانية في ذلك الوقت وهم بريطانيا ومصر والأحزاب السياسية الرئيسة، خاصة حزبي الأمة والوطني الاتحادي. وبدأت كل فصول تلك العملية التفاوضية عقب الاتفاقية التي عقدت بين بريطانيا ومصر في شان السودان في فبراير من عام ١٩٥٣م، والتي وضعت الأساس لعملية التحول، وفي اختيار السودانيين للاستقلال أو الاتحاد مع مصر. ومن أوجه التشابه بين التحول الحالي في ٢٠٠٨م وتحول ١٩٥٣ – ١٩٥٦م هو أنه كان يفترض أن ينتج عنهما انتخابات حزبية تعددية وقيام حكومة ديمقراطية. وفي التحولين المذكورين كانت سيادة السودان وتقسيم الموارد في مقدمة الاهتمامات، فكانت قضية المياه المعلقة بين مصر والسودان من الأمور المهمة في التحول الأول، بينما كانت مسألة توزيع الثروة وحقول النفط من أهم القضايا المعلقة في التحول الثاني. وكان للمجتمع الدولي في التحولين دورا رسميا وآخر غير رسمي.

السيادة **Sovereignty** :

كانت سيادة السودان ومنذ زمن طويل موضع تنافس وغموض شديدين. فعقب غزو حاكم مصر محمد على باشا في عام ١٨٢٠م للأراضي التي كونت السودان الآن كأكبر قطر في أفريقيا كان السودان يعرف بالسودان المصري-التركي، إذ أنه كان يتبع رسميا للخلافة العثمانية (التركية) ويحكم بواسطة مصر (والتي كانت مستقلة فعليا عن الخلافة العثمانية). وأفلحت المهدية في طرد ذلك الحكم بسقوط الخرطوم في ١٨٨٥م.، غير أن أحدا في العالم لم يعترف بالمهدية كدولة مستقلة ذات سيادة. وبعد معركة أم درمان في ١٨٩٨م استعادت بريطانيا ومصر حكم السودان تحت مسمى السودان الإنجليزي – المصري (والذي كان يحكم فعليا من قبل بريطانيا)، وظلت مصر تؤمن بأن السودان يتبع التاج الملكي المصري، مثلما كان عليه الحال قبل ظهور المهدية.

وتزايد التنافس بين مصر وبريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية، خاصة مع تنامي المشاعر الوطنية السودانية. غير أن تلك "المشاعر الوطنية السودانية" لم تكن موحدة أبدا، إذ أنها كانت مكونة في غالبها من حزبين متنافسين، حزب يميل إلى بريطانيا (الأمة) أو إلى مصر (الاتحاديين والختمية). وماتت الدعوة للاتحاد لمصر في السودان بعد قيام انقلاب يوليو ١٩٥٢م والذي أطاح بالملكية التي كانت تنادي باعتبار السودان جزءًا لا يتجزأ من مصر. وحسمت قضية سيادة السودان بتوقيع مصر وبريطانيا لاتفاقية ١٩٥٣م، والتي قضت بإعطاء السودانيين حق تقرير مصيرهم. غير أن تلك الاتفاقية لم تسلم من الانتقاد، خاصة من موظفي القسم السياسي بحكومة السودان والذين كانوا يرون بأن بريطانيا قد خذلت السودانيين وخانت السودان من أجل مصر. وصرح جيمس روبنسون السكرتير الإداري بأنه "ما لم تحدث معجزة، فإن مصر ستبتلع السودان". ولكن ظل السير وليام ليوس

مستشار الحاكم العام مقتنعا بأن السودان سينال استقلاله عن بريطانيا ومصر في نهاية المطاف.

وكان من رأي القسم السياسي بحكومة السودان أن فوز حزب الأمة في انتخابات ١٩٥٤م سوف يعزز من فرص استقلال السودان، غير أن نتيجة تلك الانتخابات أتت لصالح الاتحاديين الموالين لمصر. وكان من رأي بعض البريطانيين أن فوز حزب الأمة في تلك الانتخابات كان سيدفع بالحزب الوطني الاتحادي للارتماء أكثر في أحضان مصر. وقرر البريطانيون بعد ذلك العمل على حمل الحزب الوطني الاتحادي لتغيير مواقفه الاتحادية من مصر، والسعي لتحقيق الاستقلال الكامل للسودان بعيدا عن مصر وبريطانيا. ولعبت علاقة السير وليام ليوس المتميزة مع السيد مبارك زروق وزير المواصلات وزعيم مجلس النواب دورا كبير في سبيل تطوير ذلك المسعى. ورتب الحاكم العام السير هاو زيارة للسيد إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء المنتخب للندن حيث قوبل بحفاوة حارة أزالت ما كان بين الطرفين من جفوة وارتياب وعدم ثقة، وجعلت الأزهري يقول في محادثة خاصة للسير وليام ليوس بعد زيارته للندن: " لا ينبغي أن تتصور أن رجلا في كامل وعيه يستبدل سيدا بسيد آخر. لقد شعر كثير من السودانيين، ولبعض الوقت، بأن اصطفافهم مؤقتا مع مصر للتخلص من الحكم البريطاني سيكون أسهل لهم وأكثر عمليا. ولكن هذا لم يكن يعني أنهم يريدون أن تحكمهم مصر".

وظل السير وليام ليوس يؤكد على وزارة الخارجية البريطانية خطورة اتحاد السودان مع مصر. وهو في هذا كان يلقى تعضيدا من أصحاب العداء الشديد لمصر من أمثال ونستون تشرشل رئيس الوزراء (وأحد من شهدوا واقعة كرري)، والذي بلغ به العداء لمصر أن اقترح إرسال مدد عسكري للسودان لمنع اتحاده مع مصر، غير أن أحدًا لم يلق بالا لذلك المقترح المغالي.

وفي أغسطس اقترح السيد على الميرغني زعيم الطائفة الختمية (المؤيدة للحزب الوطني الاتحادي) أن يجرى استفتاء (وليس انتخابات) لتحدد موقف السودان من الاتحاد مع مصر أو الاستقلال التام، ووافق البرلمان على ذلك الاقتراح في التاسع والعشرين من ذات الشهر. ولكن قرر السيد الأزهري بعد شهرين من ذلك أن البرلمان بإمكانه أن يقرر في ذلك الأمر ويحسمه. وكانت تلك إحدى مناورات الساسة السودانيين التي كانت تذهل وتربك أحيانا خصومهم، بل والمسؤولين البريطانيين أيضا! ولزيادة الارتباك اقترح بعض المسؤولين البريطانيين أن تعلن بريطانيا – ومن جانب واحد- أن السودان قد غدا دولة مستقلة، إلا أن السفارة البريطانية في مصر – وكانت ذات سلطة ونفوذ- صبت ماءًا باردًا على ذلك الاقتراح. واقترحت مصر القيام باستفتاء أولا ثم انتخابات لبرلمان جديد يحسم الأمر بحسب نتيجة ذلك الاستفتاء، ووافقت بريطانيا على الاقتراح المصري. إلا أن ساسة السودان كان لهم رأي آخر، فبعد مفاوضات مطولة خلف الكواليس وفي يوم ١٥/ ١٢/ ١٩٥٥م أعلن السيد الأزهري أن الاستقلال سيعلن من داخل البرلمان يوم "الاثنين المقبل". ولم يكن أمام مصر وبريطانيا إلا الإذعان لذلك القرار.

ولم يرد في خضم كل ما ورد أعلاه أي ذكر لجنوب السودان، والذي وصفه السير وليام ليوس (والذي حكم الاستوائية لعدد من السنوات) بأنه مصاب بـ "سوء حظ تاريخي"، فقد كان قد استغل كسوق رائج (خاصة للرقيق) في القرن التاسع عشر، وأعلن الحكم الثنائي الجنوب "منطقة مقفولة" بين أعوام الحربين العالمتين، ولكنه رفع ذلك الحظر في عام ١٩٤٧م بعد تنامي المشاعر الوطنية السودانية بشمال السودان، وشيوع الرغبة في ضم شطري السودان كقطر واحد. ولكن في أغسطس من ذات العام وقع أول عمل عسكري مضاد للحكومة السودانية الجديدة في توريت. ولم تتوقف المصادمات الحربية بين الشمال و الجنوب (خلا سنوات قليلة عقب توقيع اتفاق أديس أبابا في ١٩٧٢م) إلا بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في يناير ٢٠٠٥م.

الموارد Resources :

كان أمر الموارد وتقاسمها مرتبط، ومنذ البدء، بأمر السيادة. فبين عامي ١٩٥٣ و١٩٥٦م حدثت خلافات عميقة بين مصر والسودان حول رغبة مصر بناء سد على النيل في أسوان، وأصر السودان على ضرورة عقد اتفاق جديد لتقاسم مياه النيل بين مصر والسودان عوضا عن اتفاقية عام ١٩٢٩م. وكانت قضية المياه من أهم قضايا السودان لاعتماده شبه الكامل على زراعة وتصدير القطن. فكان أول ما قامت به أول حكومة للسودان هو الدخول في مفاوضات مع مصر واجهت مصاعب عديدة وإنْتَهَتِ بالفشل. وتجمد الأمر مؤقتا عندما رفض البنك الدولي تمويل بناء السد، ربما بإيعاز من الولايات المتحدة، وربما بسبب عدم الاتفاق بين مصر والسودان. وكان السير وليام ليوس في تلك السنوات مؤيدا صلدا لموقف السودان، ليس من باب العناد أو التعطيل، بل كما قال: "من أجل مستقبل الأجيال السودانية القادمة".

وكان القطن في غضون سنوات التحول الأول هو مصدر الثروة في السودان، بينما كان النفط هو المصدر الأساس أثناء سنوات التحول الرابع. وضمنت اتفاقية السلام الشامل نصوصا تضمن توزيعا عادلا ليس فقط للسلطة، بل للثروة أيضا. ولكن شكل وجود وظهور البترول في مناطق التماس بين حدود شمال السودان وجنوبه مصدرا جديدا للصراع بين الطرفين. وكانت اتفاقية السلام الشامل قد حسمت أمر الحدود فيما عدا منطقة أبيي الغنية بالنفط، وذلك بسبب مشاكل فنية وعرقية وغيرها.

السودان "ليس مستعدا بعد لقيام نقابات عمالية": إضرابات عمال السكة حديد بين عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨م

The Sudan is 'Not Yet Ready for Trade Unions': The Railway Strikes of 1947 - 1948

Gareth Curless غاريث كيريليس

◇◇◇◇◇◇

مقدمة: هذه ترجمة لبعض ما جاء في مقال لغاريث كيريليس عن الإضرابات الباكرة لعمال سكك حديد السودان نشر عام ٢٠١٣م في الجزء الخامس من العدد ٤١ من مجلة The Journal of Imperial and Commonwealth History. ويعمل الكاتب محاضرا وباحثا في قسم التاريخ بجامعة اكسيتر البريطانية، وتتمحور اهتماماته البحثية حول تاريخ الاستعمار، وعنف دولته، والمقاومة المحلية له، وأيضا حول تكوين الحركات الاجتماعية والنقابات في الدول المستعمرة.

المترجم

***

أعلنت هيئة شؤون العمال، والتي قام بإنشائها في عام ١٩٤٦م عدد من عمال السكة حديد الحرفيين بالإعلان عن عدد من الإضرابات في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨م. وقبل ذلك التاريخ كان عمال الحكومة في السكة حديد وفي ميناء بورتسودان والمصالح الأخرى، ومنذ أيام الاستعمار الأولى، يقومون بالدخول في إضرابات محدودة ومتقطعة ومتفرقة. إلا أن إضرابات حرفي عمال السكة حديد في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨م كانت هي أول حملة إضرابات مطلبية منظمة. وكانت تلك

الحملة جُزْءً من موجة حملات احتجاجات مشابهة عمت القارة الإفريقية في سنوات الأربعينيات الأخيرة، ووقعت معظم تلك الإضرابات في قطاع النقل في نيجيريا وممبسا ودار السلام وزنزبار وغرب أفريقيا الفرنسي، وذلك بسبب الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع الحيوي في بنية الاقتصاد الإمبريالي، واعتماده عليه في نقل المواد الخام من مختلف أرجاء البلاد لموانئ التصدير، وفي جلب دخل لخزينة الدولة نظير نقل تلك المواد. وكلما ازدادت حاجة الأسواق العالمية للمواد الخام، ازدادت أهمية تلك الموانئ (وبالتالي أهمية عمالها ومدنها)، والتي غدت تمثل "عنق زجاجة" محتمل في حالة حدوث إضرابات يمكن أن تشل كامل اقتصاد البلاد.

ولا يمكن أن نعزي ظهور تلك الإضرابات في تلك السنوات للنفوذ الذي كان يتمتع به عمال السكة حديد والموانئ فحسب، بل أيضا بسبب معرفة أولئك العمال بما كان يجري في العالم الخارجي من أخبار وأحداث وأحوال معيشية، وبسبب طبيعة السكك حديد، والتي تتيح للإضراب في أي من المستعمرات أن ينتقل " ربما حرفيا" عبر خطوط السكة حديد من مدينة لأخرى. وعلاوة على ذلك، فقد كانت الغالبية العظمى من عمال قطاع النقل هم من العمال المستديمين، والعمال المستديمون لديهم أكثر من غيرهم من العمال الآخرين شعورا بـ"الهوية المؤسسية"، والتي هي عادة ما تكون أساس تعبئة العمال. وكذلك استفاد هؤلاء العمال من وجودهم في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ببيئة حضرية في حالة توسع مستمر، وذات هموم ومطالب ومظالم مشتركة، مما جعلها تساند أولئك العمال وتشد من أزرهم. فكانت إضرابات العمال تلك هي في الحقيقة ليست فقط إضرابات في "مقر العمل" وحسب، بل كانت إضرابات "سائر المدينة".

وكانت أسعار المواد الغذائية (والأجور كذلك) في سنوات الكساد الاقتصادي متدنية، ولذا لم تظهر في تلك السنوات أي حركات عمالية مطلبية في أفريقيا. غير أنه،

ومع ارتفاع أسعار تلك المواد الغذائية، بدأت الحركات العمالية الاحتجاجية في الظهور والانتشار في كثير من الدول الإفريقية. وزاد قيام الحرب العالمية الثانية من حدة تلك الظروف المعيشية فارتفعت معدلات التضخم وازداد الطلب على العمالة، وأشعل كل ذلك من أوار حركات الاحتجاج العمالية. فقام عمال ميناء بورتسودان بأول إضراب خلال سنوات الحرب (وبالتحديد في عامي ١٩٣٩ و١٩٤١م)، وأعقب ذلك إضراب عمال مصلحة الري في عام ١٩٤١م، وتواصلت من بعد ذلك الإضرابات المحدودة والمتقطعة حتى منتصف سنوات الحرب العالمية الثانية. ونظم العاملون في مخازن السكة حديد، والممرضون والفراشون في المستشفى، والمزارعون في مشروع الجزيرة في عام ١٩٤٦م إضرابات منفصلة احتجاجا على قلة المرتبات وسوء بيئة وظروف العمل وارتفاع الأسعار دون رقيب أو حسيب.

وتزامن قيام تلك الإضرابات مع تنامي اهتمام أعضاء نادي خريجي مدرسة الصنائع بأتبرا بها (وبمن) حولهم في المجتمع. وكان ذلك النادي الاجتماعي الثقافي قد أنشي عام ١٩٣٤م، وكان – بالإضافة لوظائفه الأخرى- يوفر مقرا لأعضائه يلتقون فيه في المناسبات الاجتماعية والثقافية، ويتفاكرون في الشؤون العامة، ويناقشون مظالم العمال المتعلقة بالأجور وساعات العمل والعطلات. وبحسب ما ذكره الطيب حسن الطيب، وهو أحد أعضاء ذلك النادي، فقد تم في إحدى تلك اللقاءات في منتصف عام ١٩٤٦م أن اقترح أحد الأعضاء تكوين "لجنة اتصال" لتمثل العمال وترفع مظالمهم وشكاويهم لإدارة السكة حديد. ووافق الجميع على ذلك الاقتراح وعقدوا عددا من الاجتماعات بعد ذلك اختاروا في إحداها لجنة من خمسة عشر عضوا يمثلون العمال بمختلف أقسام المصلحة سموها "هيئة شؤون العمال" كان من ضمنهم سليمان موسى (رئيسا) والطيب حسن الطيب (نائبا للرئيس) وقاسم أمين (مساعدا للسكرتير) والشفيع أحمد الشيخ.

ولم يكن ظهور أول حركة عمالية في السودان بالسكة حديد بأتبرا في ١٩٤٥من قبيل الصدفة. ففي ذلك العام عينت السكة حديد عشرين ألفا من العمال السودانيين، كان ٤٠٪ منهم في أتبرا وحدها. وقدر البعض أن ٩٠٪ من سكان المدينة كانوا هم من العاملين في مصلحة السكة حديد وعائلاتهم، وكان هذا من أسباب ظهور هوية جماعية قوية بين سكان أتبرا. وكان لهذا الوضع الأتبراوي الفريد في السودان نظير في عدد من مدن أفريقية أخرى مثل مدينة سكوندي – تاكورادي في ساحل الذهب (غانا الآن)، وتيز في السنغال وكاييز في مالي.

وكان من الأسباب الأخرى لظهور أتبرا كمركز لنشاط الحركات العمالية هو طبيعة الترتيب الوظائفي للعاملين في السكة حديد. فقد كان الالتحاق بخدمة السكة حديد أمرا مميزا ومقدرا ومرغوبا بشدة عند كثير من الشباب. وكان المجتمع يعد سائقي القطارات ونظار المحطات والكتبة وعمال التلغراف من "الصفوة elite". ولذلك الوضع الأتبراوي نظير أيضا في مدن أفريقية أخرى. فعلى سبيل المثال كان الزوار يدعون للمولود الجديد بكاييز في مالي بأن يباركه الله ويجعله "ناظر محطة" عندما يكبر. وكان معظم العمال السودانيين في السكة حديد قبل ١٩٤٥م من العمال غير المهرة الذين كانوا يعملون في بناء وصيانة الخط الحديدي (عمال الدريسة). غير أنه بعد عام ١٩٤٥م بدأت مجموعة صغيرة من العمال السودانيين المهرة في العمل في الورش بأتبرا. فعلى سبيل المثال كان من بين ٧٣٠٠ عاملا في قسم الميكانيكا (والتي كان بها معظم العمال المهرة) ٦٦٨٠ عاملا سودانيا في عام ١٩٤٥م، وكان بعض هؤلاء يحتلون مراكز متقدمة في سلم الوظائف نسبة لقدمهم في المصلحة (وكان منهم سليمان موسى والطيب حسن الطيب). وسهل وجود ذلك العدد الكبير من العمال المهرة في الورش من التواصل والاتصال المنتظم بينهم، وتكوين "هوية" موحدة تزيدها مستويات التعليم المتساوية والمهن المتقاربة (وربما التوجه السياسي الواحد. المترجم) قوة وصلابة. وبذا صارت تلك المجموعة هي طليعة الحركة العمالية الناشئة.

وكانت مهمة هيئة شؤون العمال الرئيسة هي مطالبة إدارة السكة حديد بتحسين أوضاع العمال وأجورهم، فقد سادت في تلك السنوات (في غضون الحرب العالمية الثانية وما تلاها من أعوام) ظروف اقتصادية ضاغطة ضاعفت من بؤس أحوال العمال في مختلف القطاعات والرتب الوظيفية. فإن أخذ معدل مستوى غلاء المعيشة للعامل غير الماهر في عام ١٩٣٨ على أنه يساوي ١٠٠٪، فقد ارتفع ذلك المعدل إلى ١٧٠٪ في عام ١٩٤٥م وإلى ٢٢٩٪ في عام ١٩٤٧م. وحدث ذات الشيء في دول أفريقية عديدة مثل نيجريا في ١٩٤٥م مما أدى لقيام عدة إضرابات عمالية فيها.

وزادت الفروقات والمفارقات في أجور العمال المهرة في السكة حديد مقارنة بخريجي كلية غردون من شعور العمال المهرة بالغبن والظلم. فتساءلت هيئة شؤون العمال في ١٩٤٨م عن الحكمة في منح سائق القطار (وهو مسؤول عن أرواح وسلامة عدد كبير من الركاب) مرتبا يقل عن "كاتب" في أقل مستويات سلك الكتبة. و أثار العمال المهرة في روديسيا الشمالية ذات التساؤل في نفس السنوات.

وكانت الإدارة الاستعمارية قد انتبهت – عقب الإضرابات التي حدثت في منتصف الثلاثينيات- إلى ضرورة إنشاء إدارات عمالية يكون همها (الإصلاحي) الأول هو الإشراف على أحوال العمال المعيشة وسكنهم وأجورهم الخ، خاصة وأن أول حكومة بريطانية تولت السلطة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت حكومة عمالية لها أجندة مختلفة بعض الشيء تجاه المستعمرات عن من سبقتها من حكومات محافظة، وكان يهمها أن تحتوي المشاكل العمالية في بريطانيا ومستعمراتها. غير أن السودان (البريطاني – المصري) وبحكم طبيعة تكوينه كان يتبع عمليا لوزارة الخارجية البريطانية، وليس ملتزما بالضرورة بما يصدر من الحكومة البريطانية من إصلاحات عمالية. ورغم ذلك فقد أوصت الحكومة البريطانية في عام ١٩٤٥م بتعيين السيد ماكنتوش حاكم الخرطوم السابق كمفتش لأول مكتب عمل بالبلاد، وانتدب للعمل في هذا المكتب عدد من الموظفين البريطانيين الذين كانوا يعملون في

مصر ونيجيريا في مجال العمل والعمال. ولم ترض حكومة السودان (والتي كانت تحاول دوما تأكيد استقلاليتها عن لندن) عن تلك التعيينات فقد كانت ترى أن من بين موظفيها البريطانيين في السودان من له كامل المعرفة والخبرة بالبلاد وبأهلها، وقامت بتشكيل مجلس إدارة للأشراف على العمل والعمال، كان السوداني الوحيد فيها هو عبد القادر يوسف، والذي عمل مترجما للمجلس. وواجه ذلك المجلس انتقادات عديدة من مختلف الجهات، ووصفه أحد البريطانيين بأنه مجرد "فرقة إطفاء" تتفاعل مع الأحداث بعد وقوعها، ولا يملك أي استراتيجية متماسكة.

إضراب يوليو ١٩٤٧م:

قادت "هيئة شؤون العمال" في يوم ١٢ يوليو ١٩٤٧م موكبا من نحو ألف عامل اتجه لرئاسة السكة حديد في أتبرا لتقديم مذكرة للمدير العام. ولما وصل الموكب إلى مكتب المدير العام وجد في انتظاره ممثلين للإدارة المحلية للمدينة مع عدد كبير من رجال الشرطة. وطلب المفتش الإداري من العمال تسليم مذكرتهم والانصراف في هدوء، ولكنهم رفضوا فعل ذلك وأصروا على مقابلة المدير العام شخصيا وتسليم المذكرة له في يده. وفي أثناء تلك المفاوضات حدثت بعض المناوشات بين العمال ورجال الشرطة نتج عنها إصابة ٢٦ من رجال الشرطة ومئات العمال، وكانت تلك نقطة تحول جديدة في العلاقات العمالية بأتبرا والسودان. وإلى حين تلك الساعة، كانت "هيئة شؤون العمال" تلتزم جانب الحذر وتتجنب المواجهة مع السلطات، رغم سخطها على مكابرة وعناد حكومة السودان وإدارة السكة حديد في التعامل مع مشاكل العمال. غير أنها بعد تلك الحادثة غدت أكثر تشددا وميلا للمواجهة العنيفة.

وفي اليوم التالي أعلنت "هيئة شؤون العمال" الإضراب عن العمل، وفشا نبأ الإضراب وعم مراكز السكة حديد الأخرى. وشارك في ذلك الإضراب نحو

١٠٠٠٠ عامل (أي نصف عدد العمال الكلي)، مما أدي لتوقف العمل في كامل خطوط السكة حديد. وقام وفد من قوة دفاع السودان في الخرطوم بالذهاب لأتبرا في اليوم التالي من أجل احتواء الموقف، ونجح في إعادة العمل جزئيا في بعض خطوط السكة حديد بواسطة سائقي قطارات بريطانيين. وفي ذات اليوم تم اعتقال خمسين من المشتركين في الموكب وبعض قادة "هيئة شؤون العمال" بتهمة الاشتراك في مظاهرة غير قانونية. وقام بعض قادة الهيئة بتعيين لجنة بديلة (لجنة ظل) لتؤدي مهام من تم (أو سيتم) اعتقالهم.

وفي يوم ١٧ يوليو سافر وفد من قادة الأحزاب السياسية (منهم محمد أحمد محجوب عن حزب الأمة وعدد من ممثلي حزب الأشقاء). ونجح ذلك الوفد في إطلاق سراح العمال المعتقلين بالضمان. وبعد إطلاق سراحهم أعلن قادة الهيئة أن الإضراب سيتواصل إن لم توافق الحكومة على تقنين وضع نقابات العمال وشطب البلاغات التي فتحت ضدهم. وبعد تدخلات من وفد الأحزاب وافقت السلطات على شطب البلاغات ضد العمال المضربين، والسماح بقيام فرع لهيئة شؤون العمال في كل قسم من أقسام السكة حديد شريطة الحصول على موافقة كل عمال السكة حديد في استفتاء نزيه محايد، وأن يسمح لممثلين من الهيئة بتمثيل العمال في مفاوضات مع إدارة السكة حديد.

ويمكن القول بأن ذلك الإضراب قد أصاب نجاحا مقدرا نسبيا وحقق للعمال كثيرا من الإنجازات بسبب وحدة العمال، ومهارة قيادة هيئتهم، وأيضا بسبب الدعم المادي والمعنوي المجتمعي الذي لقيه المضربون من مختلف القطاعات (مثل تجار أتبرا الذين تبرعوا بالأموال والبضائع لعائلات المضربين). وحدث ذات الشيء في نيجريا عام ١٩٤٥م حين ساندت بائعات السوق أسر عمال مضربين بالمال والبضائع.

وورد في كثير من التقارير الرسمية انتقادات عديدة لذلك الإضراب، وعزت قيامه للدعاية المصرية والتأثير الشيوعي (الأجنبي)، ووصفت قيادته بأنهم زعماء عصابات متهورة ومتفلتة. ولم تغفل تلك التقارير أيضا النقص المريع في قوانين العمل والعمال بالبلاد.

إضراب مارس - أبريل ١٩٤٧م:

لم تنجز لجنة التحقيق في إضراب عام ١٩٤٦م أي عمل ملموس لحل المشاكل العالقة بين العمال وإدارة السكة حديد، ولم تعقد أي اجتماعات مع العمال إلا في شهر فبراير من عام ١٩٤٧م (،هو الشهر الذي كان ينبغي عليها فيه تسليم تقريرها النهائي!). وفي اجتماعات فبراير (في أتبرا وبورتسودان) أعاد العمال تكرار ذات المطالب المعلقة والتي شملت تحسين الأجور وشروط وظروف الخدمة وعدم التفريق في المرتبات بين العمال المهرة والكتبة الخ. ونفد صبر العمال من تطاول الاجتماعات وعدم ظهور أي بارقة أمل في الحصول على نتائج ملموسة من تلك الاجتماعات، فمارسوا ضغوطا هائلة على قيادة هيئتهم لتنفيذ إضراب آخر. وأخيرا أعلنت الهيئة أن العمال سيدخلون في إضراب مفتوح إن لم تقدم اللجنة تقريرها النهائي في موعد أقصاه يوم ١٦ مارس ١٩٤٨م. و أتى ذلك اليوم دون استجابة من اللجنة فبدأ العمال في الإضراب، وكان ناجحا تماما، إذ شارك فيه كل العمال. وأصدرت الحكومة بيانا قالت فيه إن عامة الشعب سيتضررون من ذلك الإضراب (الذي وصفته بأنه "غير ضروري") لأنه سيؤدي لرفع أسعار السلع للمواطنين، وإن إدارة السكة حديد قد بذلت ما في وسعها لتجنب الإضراب. وللمرة الثانية فشلت الحكومة في قراءة الأحداث وتأثيراتها قراءة صحيحة، إذ أن ذلك الإضراب كان قد لقي تأييدا ماديا ومعنويا واسعا من كافة قطاعات الشعب، والذين أمدوا العمال بأموال ومستلزمات عينية كثيرة ساهمت في صمودهم في أيام الإضراب.

ولضمان توزيع عادل لتك التبرعات أنشأت الهيئة لجانا فرعية في المدن الأخرى كالخرطوم والقضارف وكوستي وغيرها لتوزيع تلك التبرعات. وكان ذلك دليلا على المهارات التنظيمية التي كانت لدي تلك الهيئة. وتضامن عمال في مصالح أخرى كالري والأشغال العامة مع عمال السكة حديد في إضرابهم، فقاموا بعمل إضرابات ليوم أو يومين في أماكن متفرقة من البلاد.

وفي غضون كل ذلك كانت الحكومة ترفض أي نوع من المساومة أو التنازل عن موقفها، وكان من رأيها أن القيام بعمل قوي ضد قادة الهيئة سيردع "المعتدلين" من القادة والعمال، فقامت السلطات باعتقال رئيس الهيئة سليمان موسى عقب القائه لخطاب ناري ضد الحكومة في أحد مساجد أتبرا بتهمة التحريض على الحكومة وبعثت به مخفورا للخرطوم. وكانت تلك إحدى تقديرات الحكومة الخاطئة للموقف، خاصة وأن الإضراب كان قد أكمل نصف شهر كامل، وبدأت نتائجه في الظهور.

وفي ٢٧ مارس قدمت اللجنة - أخيرا- تقريرها، ولم توافق عليه الحكومة إلا في ١٢ أبريل. وتضمنت توصيات التقرير زيادات "معقولة" في هيكل الرواتب تتناقص مع كبر المرتب والوظيفة. ولكن رفضت اللجنة اقتراح هيئة شؤون العمال المتعلق بتخفيض ساعات العمل.

وفي ١٥ أبريل تمت محاكمة سليمان موسى في الخرطوم وحكم عليه بالسجن ١٥ يوما (انتهت في ١٧ أبريل) والغرامة خمسة جنيهات. وشهد تلك المحاكمة جمع غفير من المواطنين الغاضبين، والذين طالبوا بسماع خطبة من القائد العمالي السجين. ورفضت السلطات مطلبهم فاندلعت إثر ذلك مواجهات بينهم وبين الشرطة أسفرت عن إصابة ١٠٠ محتج واعتقال ٦٠ منهم. وقام طلاب من كلية غردون بتسيير موكب احتجاجي تضامنا مع العمال، وهتفوا في الشوارع بحياة العمال

وكفاح طبقتهم. وتظاهر نحو ٤٠٠ محتج في بورتسودان (ومثلهم في أتبرا) لذات الغرض. وكان التنسيق بين كل تلك الاحتجاجات في المدن المختلفة يدل على التأييد الشعبي الواسع الذي كانت تلقاه هيئة شؤون العمال، وعلى فشل الحكومة في تحييد قيادة تلك الحركة العمالية.

ورغم كل ذلك التأييد فقد رضخت الهيئة أخيرا لضغوط من الأحزاب السياسية والزعماء السودانيين ومن بعض قواعد العمال لإنهاء الإضراب، فأعلن عن العودة للعمل في يوم ١٩ أبريل ١٩٤٨م، هو اليوم الذي عاد فيه سليمان موسى لأتبرا. وعاد العمال لأعمالهم وهم في حالة من الإحباط وصفها المسؤولون بأنها تمثلت في "التباطؤ في أداء العمل وقلة الإنتاجية".

واستمرت الهدنة بين إدارة السكة حديد والعمال حتى يوم ١٢ مايو ١٩٤٨م حين طلبت الهيئة من السلطات الرسمية في أتبرا السماح لها بالقيام بمظاهرة مناهضة للجمعية التشريعية. وتم التصديق بهذه المظاهرة على المستوى المحلي، غير أن الحكومة في الخرطوم أمرت الهيئة بعدم القيام بالمظاهرة. وفشلت الهيئة في إخطار جميع منسوبيها برفض الحكومة لقيام المظاهرة. وفي يوم ١٤ مايو تجمع العمال بأعداد كبيرة في ساحة مسجد أتبرا، ورفضوا الانصياع لنداءات الهيئة لهم بالتفرق والعودة لمنازلهم. وتصادمت الشرطة مع المحتجين وأجبرتهم على التفرق في سوق أتبرا، وأصابت واعتقلت عددا كبيرا منهم. وحوكم المعتقلون بتهمة إثارة الشغب وسجنوا لمدد مختلفة وصل بعضها لعام كامل.

واحتجاجا على عنف الشرطة أعلنت الهيئة عن إضراب آخر، ولكن لم يسجل غير توقف عن العمل في ٢٥ مايو لمدة ساعتين فقط. ويبدو أن شهية العمال لإضرابات متواصلة كانت فد بدأت في التناقص، فغالب العمال كانوا من الفقراء الذين كانوا يعتمدون بالكلية على مرتباتهم القليلة، ولم يكن بمقدورهم الصمود

بأكثر مما صمدوا. وكانت شعبية رئيس الهيئة سليمان موسى عند العمال قد بدأت هي الأخرى في التناقص السريع، وطالته شائعات (هو وبعض أعضاء الهيئة الآخرين) بإساءة استغلال أموال الهيئة التي حصلت عليها من المتبرعين السودانيين اثناء الإضراب. واستغلت الحكومة ذلك الوضع فقامت بفصل سليمان موسى وقاسم أمين من العمل. ولم يحرك ذلك الإجراء ساكنا عند بقية أعضاء الهيئة، وبدا أن العمال كانوا يرغبون في تقديم قيادة عمالية بديلة أقل "تطرفا" وعنادا" من سابقيهم.

وبالفعل تم في أول انتخابات للهيئة أعقبت تلك الأحداث أن احتفظ خمسة فقط من الأعضاء السابقين بمقاعدهم في قيادة الهيئة، وفازت قائمة من "المعتدلين" وعلى رأسهم محمد على مهدي. وهلل البريطانيون لذلك التغيير رغم ملاحظتهم لقلة اكتراث القاعدة العمالية بانتخابات تلك الهيئة وعزوفهم عن المشاركة فيها رغم جهود البعض لحث العمال على التصويت. بل لقد سجل في تقرير لحكومة السودان أن أحد منظمي تلك الانتخابات (واسمه عبد القادر يوسف) كان يحمل سوطا يهش به على العمال ليحثهم على المشاركة في التصويت!

ورغم كل ذلك فإن قيام تلك الهيئة كان هو من مهد الطريق لقيام نقابة لعمال السكة حديد في عام ١٩٥٠م. وكانت تلك النقابة هي الأبرز والأنشط والأقوى من بين كل التنظيمات النقابية في السودان، وكانت هي أكبر من ساهم في مقاومة الأنظمة العسكرية الديكتاتورية التي مرت على البلاد منذ فجر استقلاله.

الهوية العربية والأيديولوجية فى السودان: سياسة اللغة والهوية والعرق

Arab Identity and Ideology in Sudan: The Politics of Language, Ethnicity and Race

Heather J. Sharkey هيزر شاركي



تقديم: هذا تلخيص موجز لبعض ما جاء في مقال للدكتورة الأمريكية هيزر شاركي الأستاذة المتخصصة في تاريخ ولغات وحضارات الشرق الأوسط والأدنى في جامعة بنسلفانيا نشر في العدد رقم ١٠٧/ ٤٢٦ من مجلة "شؤون إفريقية African Affairs" في عام ٢٠٠٨م. والمؤلفة حاصلة على درجة البكالوريوس في الأنثروبولوجيا من جامعة ييل الأميركية، ودرجتي الماجستير والدكتوراه من جامعتي درام البريطانية وبريستون الأميركية، على التوالي. وللكاتبة عدة مقالات وكتب عن السودان ومصر منها كتاب "العيش مع الاستعمار: الوطنية والثقافة في السودان الإنجليزي المصري"، وكتاب "الإنجيليون الأمريكيون في مصر" و"الهوية والمجتمع في الشرق الأوسط المعاصر" و"تاريخ الصحافة العربية في السودان". وكنت قد عرضت لعدد من كتابات الدكتورة شاركي في مقالات مترجمة سابقة.

المترجم

***

جرت في ما هو الآن "السودان"، وعبر القرون، عملية تعريب انطوت على انتشار متدرج للهوية العربية وكذلك للغة العربية. وأصابت تلك العملية الثقافية نجاحا كبيرا، خاصة تحت ستارها اللغوي. وتواصل اللغة العربية، حتى اليوم، في

التمدد والانتشار كلغة مشتركة (للتخاطب والكتابة الأدبية كذلك) لكثير من العرقيات المختلفة في أجزاء كثيرة من السودان. وعلى النقيض من ذلك فشل التعريب كسياسة لتحقيق الاندماج الوطني بعد نيل الاستقلال فشلا ذريعا. ولاقت سياسة التعريب تلك، والمفروضة مِنْ عَلٍ، أشد المقاومة والمعاداة، بل وهددت وقوضت الوحدة الوطنية التي كان هي هدف الداعين لها في سنوات الخمسينيات قبيل الاستقلال، ومؤخرا منذ عام ٢٠٠٣م في دارفور.

وبدأ التعريب تاريخيا في بداية العهد الإسلامي مع تدفق العرب الرحل المسلمين. وتسارعت وتيرة التعريب بعد سقوط الممالك النوبية في بدايات القرن الرابع عشر حتى قيام سلطنة الفونج في وسط السودان الشمالي في القرن السادس عشر حيث رسخ التعريب وقوي عوده مع انتشار الثقافة الإسلامية. وازدادت معرفة السودانيين باللغة العربية مع انتشار الإسلام في البلاد، وذلك لسعيهم لقراءة وتدارس القرآن بلسان عربي (مبين)، ولأن اللغة العربية وفرت لهم، كما جرت عبارة جاك قوودي، "تكنلوجيا محو الأمية" لتسجيل صكوك الأراضي والأحداث المهمة والصفقات التجارية والمالية والسير الذاتية للشخصيات البارزة في المجتمع.

وأدى اعتماد المسؤولين في الخرطوم للتعريب سياسة رسمية بعد منتصف القرن العشرين إلى اكتساب هوية عربية بعد أن بدأت العائلات في بناء أنساب عن طريق ما أسماه البعض "اختراع التراث" لتأكيد (وفرض) نسب منحدر من سلالة ذكور عرب خُلَّص من ذوي أصول كريمة. وإنتشر التعريب في السودان بطريقين آخرين مميزين أولهما هم الرقيق المجلوب من أثيوبيا وجنوب السودان والمناطق الغربية حتى بحيرة تشاد، ومن أتى من أصلابهم، والذين اندمجوا ببطء في المجتمع كعائلات ومجتمعات حرة تتحدث العربية كلغة أم. وكان ثانيهما هم المجتمعات غير العربية مثل الفور والفولاني في دارفور، والذين جمعوا (وعلى مدي سنوات طويلة)

أعدادا كبيرة من الماشية وأقاموا تحالفات مع الرعاة العرب مثل البقارة، وبدلوا - وعلى مدى سنوات طويلة- تقاربهم (أو الفتهم) المجتمعية communal affinity عبر أنماط استيطانية، وتصاهر، واستيعاب لغوي.

ويشمل تعبير "تعريب" طيفا واسعا من المعاني اللغوية والعرقية، وهي في حالة السودان معان يصعب التفريق بينها، أو تحديد مدى تداخلها، أو تاريخ حدوث تلاقيها واختلافها.

وعند استقلال السودان في الأول من يناير من عام ١٩٥٦م كانت اللغة العربية هي لغة التخاطب الأوسع انتشارا في سائر أرجاء البلاد، غير أنها ظلت (وتظل) لغة من ضمن اللغات الأخرى التي يتحدث بها الناس في هذه الدولة الحديثة.

وأتت نتائج إحصاء عام ١٩٥٦م (والذي جمعت فيه، ولأول مرة، بيانات عن أعراق ولغات سكان السودان) لتبين أن ٣٩٨٩٥٣٣ من أصل ١٠٢٦٢٥٣٦ (أي نحو ٣٨.٨٪) من السودانيين هم من العرب، ولكن أوضح ذلك الإحصاء أيضا أن نسبة الذين يتحدثون العربية كلغة رئيسة بلغت ٥١.٤٪ (ولعل هذا يعد مؤشرا لاستمرار عمليات التعريب). واستغلت جماعات مختلفة المشارب والأهداف أرقام ذلك الإحصاء، كل بحسب هواه. ولم تجر كثير من الأبحاث عن الأوضاع اللغوية بالبلاد منذ الاستقلال، إذ أن التكوين اللغوي لابد أنه قد تغير، وربما كثيرا، منذ منتصف الخمسينيات (أشارت الكاتبة لكتابين في هذا الموضوع: كتاب للأمين أبو منقة صدر في ألمانيا في ١٩٨٦م، وآخر لآن موسلي ليش بعنوان "السودان: هويات وطنية متنازع عليها". وجاء في مقال لسناء حمد في أحد المواقع الإسفيرية السودانية أن ١٩ مليونا الآن من أصل ٣٠ مليونا في السودان يتحدثون العربية كلغة أولى، وأن البقية تتحدث العربية كلغة ثانية بعد اللهجات المحلية. ويجدر بالذكر هنا أن لعبد الله على إبراهيم كتابا بعنوان "الماركسية ومسألة اللغة في السودان" صدر في الخرطوم عام ٢٠٠١. المترجم).

ويكاد بحّاث العلوم اللغوية والاجتماعية في العقدين الأخيرين للقرن العشرين يجمعون على أن الخارطة اللغوية للسودان قد تغيرت في أوجه ثلاث أولها هو أن كثيرا من لغات السودانيين (مثل لغة البونقو في بحر الغزال) لا يتحدث بها الآن أكثر من ٢٠٠٠ فردا، وهي متجهة للانقراض الكامل. وثانيها هو أن لغة المستعمر البريطاني (الإنجليزية) لم تعد هي اللغة الرئيسة للتعليم ما فوق المرحلة الابتدائية، وأن العربية حلت محلها في كل المراحل بقرارات متتابعة من عدة حكومات سودانية مختلفة. وثالثها هو أن اللغة العربية في انتشار مستمر ومتزايد كلغة تخاطب في سائر أنحاء السودان (ويشمل ذلك الأطراف البعيدة مثل دارفور ومدن جنوب السودان كجوبا وواو، وعند اللاجئين الجنوبيين في الخرطوم، والمهاجرين من شمال نيجيريا من الفولاني والهوسا). وصاحب تزايد تمدد وانتشار اللغة العربية سياسة للتعريب وضعتها ونفذتها الحكومات الوطنية، ولاقت مقاومة تفاوتت مقدرا ونوعا في مختلف مناطق السودان. فرفض مثقفو الجنوب، على سبيل المثال، وخاصة بعد ١٩٨٣م استخدام اللغة العربية كاللغة الرسمية الوحيدة بالبلاد. وصاحب تلك الدعوة تزايد في أعداد الجنوبيين الذين تنصروا، كتعبير عن رفضهم للتعريب، والذي عدوه محاولة لإدخالهم للإسلام عنوة. وفي أطراف السودان المسلم في الشرق والغرب تزايدت شكوى المثقفين والقادة المحليين من احتكار الوسط النيلي للسلطة والثروة والموارد، وسوء معاملة رموزه لأبناء الأطراف (أوردت الكاتبة هنا في أحد مراجعها ما ذكره شريف حرير في كتاب له صدر في ١٩٩٤م بعنوان "إعادة تدوير التاريخ في السودان Recycling the past in the Sudan" عن أن أحد مدراء جامعة الخرطوم – من السودان النيلي- ذكر لأحمد إبراهيم دريج أنهم يحبون "الغرابة البسطاء"، ولكنهم لا يحبون مثقفيهم). وترجمت نقمة هؤلاء إلى حركات سياسية إقليمية معارضة (مثل مؤتمر البجا الذي تكون في ١٩٥٧م). وأكد كل ما ذكر أن تمدد وانتشار اللغة العربية لم يصاحبه بصورة حتمية قبول بالهوية العربية. وأفضل مثال لهذا هو اتخاذ الكثيرين في الجنوب لـ "عربي جوبا" كلغة مخاطبة مع الرفض التام لوصفهم بالعرب.

ويزعم كثير من البحّاث والخبراء في الشأن السوداني (من أمثال أوفاهي وشريف حرير وأليكس دي فال وأمير إدريس وغيرهم) أنه، ومنذ منتصف الثمانينات، فإن العروبة Arabism قد غدت أكثر حدة كأيديولوجية عنصرية في دارفور، وأورد ألكس دي فال لذلك مثلا بما صدر من بيان منسوب لما سمي بـ"التجمع العربي" (وهو تنظيم مسنود من ليبيا) في ١٩٨١م جاء فيه أن "الزرقة قد حكموا دارفور بما فيه الكافية، وأنه قد آن الأوان للعرب أن يحكموا أيضا ولو بقوة السلاح...". ويرجع كثير من المؤرخين جذور المشكلة والصراع على الثروة والسلطة بين المركز ومناطق السودان الطرفية إلى تاريخ طويل من العبودية (أوردت الكاتبة هنا ما يقال عادة في مثل هذه المواضع من استخدام الكلمة المرذولة "عبد"، وما وصفه المثقف الشمالي منصور خالد بـ"سلسلة من الكلمات المسيئة الأخرى، والتي يتحرج المرء من كتابتها على الورق").

إن ارتباط السودنة أشد الارتباط بالنخبة العربية في السودان واحدة من غرائب التاريخ. فعقب إزاحة الغزو البريطاني – المصري للحكم المهدوي في ١٨٩٨م لم يكن هنالك ذكر لما يسمى "العرب السودانيين" في أوْساط المسلمين في السودان النيلي. ففي ذلك الوقت كان كون المرء عربيا كان يعني أنه مسلم، وكونه عربيا كان يعني أيضا أنه حر، وكانت صفة "عربي" (خاصة لمن يدعي نسبا رفيعا) تعني أن لحاملها وضعا متميزا جدا في المجتمع (ومن جهة أخرى، لعل بعض المخضرمين من سكان قرى السودان الشمالي يتذكرون أن إطلاق كلمة "عربي" على أي فرد في اللغة الدارجة كانت يرد في معرض التقليل من القيمة والشأن، والاتهام بالجهل أو البداوة أو السذاجة أو قلة الحيلة، فيقال مثلا: "زول عربي ساكت". المترجم). وعلى النقيض من وضع "العرب المسلم" فقد أكسب التاريخ الطويل لتاريخ الرق كلمة "سوداني" (وهي ترد للون الأسود، وترتبط عند الجغرافيين من العرب بـ"بلاد السودان" وهي مناطق أثيوبيا وغرب أفريقيا مثل السنغال) بمعان تفيد بأن

"السوداني" هو من غير العرب (بكل ما يترتب على ذلك من نتائج وتوصيف!)، وفي هذا تأكيد على تصنيف عرقي في السودان وجده الحكم الاستعماري قائما، وحافظ عليه (لأسباب كثيرة بعضها سياسي وبعضها اجتماعي)، ورغم قيامه بإلغاء تجارة الرق رسميا بعد عام من احتلال السودان إلا أنه لم يشجع أبدا على المساواة egalitarianism بين أفراد الشعب بجنسيه (في التعليم وغيره)، وساق ودفع بـ"السودانيين" (أي السود) و"المنبتين قبليا" للأعمال اليدوية والجندية، وخصص كل فرص التعليم والقيادة لأبناء العرب الذكور من "العائلات المعروفة". ويجب هنا ذكر أن الضباط والجنود (وغالبتهم من هؤلاء "المنبتين قبليا") والذين كانوا ينقلون دوما لمناطق السودان الطرفية البعيدة عن مدن الوسط لعبوا أدوارا مهمة في نشر الثقافة العربية في المناطق التي نقلوا إليها. فهم من أدخلوا العربية في جنوب السودان (مثل "عربي جوبا") لمناطق لم تكن لتدخلها، وأدخلوا كذلك عربية "كي نوبي Ki-Nubi" في أوغندا وكينيا.

ويعد هارولد ماكمايكل (١٨٨٢ – ١٩٦٩م) من أكبر دعاة السياسة العروبية في نظام الحكم الثنائي البريطاني – المصري، ومؤلف أهم الكتب في ما نحن بصدده وهو كتاب: "تاريخ العرب في السودان، مع رصد لمن سبقهم وللقبائل التي تقطن في دارفور" والذي صدر في عام ١٩٢٢م، وهو كتاب يبحث في صحة (أو بطلان صحة) أنساب السودانيين العربية، وأثار كثيرا من شهقات الإعجاب عند البعض، وصيحات الاستنكار عند البعض الآخر. ووصم المؤرخ جيي سبويلندق السير ماكمايكل بأنه "... عنصري يؤمن بأن سلوك من يعهد إليهم بوظائف في إدارته (الراشدة) يعتمد في الأساس على أصلهم ونسبهم..." (تعرض عبد الله علي إبراهيم بالذم لماكمايكل هذا في أحد مقالاته المنشورة في موقع سودانايل فكتب يقول:" فانظر بالله عليك هذا الحداثي الغربي ماكمايكل حامل نيشان مهمة الرجل الأبيض الداعية إلى سواسية الناس يخوض في هذه الجاهلية النتنة كمحتكر علم

الأنساب الصواب. بخ بخ. ومثل حيرتنا في الرجل النّمّام هذا ما أحسن التعبير عنه المتنبئ حين قال: "ونبطي من أهل السواد يدون (؟) أنساب أهل الفلاة".... وقدم عبد الله جلاب تفسيرا مبتكرا لنهج ماكمايكل، ولأسباب ونتائج تبني "العروبة" عند البعض وذلك في كتابه " مجتمع مدني مؤجل: قبضة العنف الثلاثية في السودان". المترجم). وكانت لسياسات مثل التي تلك التي دعا لها ماكمايكل أثارا سياسية مهمة وخطيرة في أمر التعيين في الوظائف الحكومية، إذ بموجبها كانت الأولوية في التعيين تعطى لذوي الأنساب العربية على حساب غيرهم (حتى المجيدين للعربية منهم إن كانوا من أصول مسترقة، وغير العرب وغير المسلمين كالدينكا مثلا) مما كان له أخطر النتائج على مجمل السياسات الوطنية بالبلاد.

وكان النوبيون الذين يقطنون في القرى الواقعة شمال الخرطوم وحتى حدود مصر هم المجموعة غير العربية الوحيدة التي أفلحت في الروغان من السياسة البريطانية التي كانت تؤثر تعيين ذوي الأنساب العربية على غيرهم من السودانيين. فرجالهم كانوا يتحدثون في بيوتهم بلغتهم الأصلية، إلا أنهم كانوا مجيدين أيضا للعربية. ووصفت الباحثة سوندرا هيل هؤلاء النوبة في رسالتها للدكتوراه بعنوان "هوية النوبيين المتغيرة في الخرطوم". بأنهم "... صفوة الغرباء stranger elite في المدن السودانية، فهم أمهر من غيرهم من غير العرب في الاندماج الاجتماعي واللغوي في أوساط العامة والمثقفين العرب السودانيين في المدن المختلفة...".

ولم يظهر في السودان تعبير "عرب السودان" إلا في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي عبر موجات (جديدة) من الأدب العربي، ومع تغير النظرة لكلمة "سوداني"، والتي صارت تقبل كصفة لأهل البلاد المستعمرة المسماة "السودان" تميزهم من بقية القاطنين في دولة الحكم الثنائي. وتبنى المثقفون الوطنيون هذا المسمى كعلامة لـ"هوية وطنية" دون أن يزيل ذلك بالضرورة الوصمة (التاريخية) التي كانت تلصق كلمة "سوداني" بالعبودية. وبدأ المثقفون السودانيون العرب في

تلك السودان رحلة البحث عن "أصالة محلية" فوجدوها في تمجيد العادات والتقاليد المحلية وحياة الرعي والبداوة وحسن طبيعة (وجمال نساء) البادية، والتأكيد على أن عادات وتقاليد سكان السودان هي عادات تليدة وتقاليد عربية راسخة من قبل ظهور الإسلام، و كأنهم بذلك يقولون للعرب الآخرين أن السودان قد بز العرب الآخرين بحفاظه على الموروثات الثقافية بأكثر مما فعلوا هم، وأن العربية الدارجة في السودان هي الأقرب للغة الفصيحة (وهذا ما ورد في رسالة دكتوراه أستاذنا الفاضل في المرحلة الثانوية يوسف عمر بابكر عن "حركة الفجر ومكانتها في الأدب السوداني المعاصر" من جامعة أدنبرا عام ١٩٧٩م . المترجم)

ففي عام ١٩٢٧م أطلق الشاعر (النوبي الأصل) حمزة الملك طمبل دعوة لأن يكون للسودان أدب عربي خاص به يتناول قضايا المجتمع السوداني وعاداته ومشاكله، فأثار بذلك في البدء غضب الكثيرين ممن استنكفوا الصاق الشاعر النوبي كلمة "سوداني" باللغة العربية النبيلة في كتابه "الأدب السوداني وما ينبغي أن يكون عليه". وتناوشه بالنقد المرير بعض النقاد المصريين لكثرة الأخطاء اللغوية في كتاباته (كما ورد في "تاريخ الثقافة العربية في السودان" لعبد المجيد عابدين).

وفي الأربعينيات بدأ المثقفون الوطنيون في التأكيد على تميز السودان ثقافيا، وقدموا نظرية التهجين (الهجين) العرقي لعرب السودان. وكان لتوقيت تلك النظرية أهمية كبيرة إذ أن استقلال البلاد كان يلوح في الأفق، وكان الشماليون المتعلمون (كعرب ووطنيين وموظفين في خدمة الحكومة الاستعمارية) كانوا في أمس الحاجة لتبرير ادعائهم بالرغبة والقدرة على تسلم السلطة في مستقبل قريب. وبعبارة أخرى، كانوا يريدون أن يظهروا (للكل) أن لديهم رؤية لكامل تراب المستعمرة، ورسالة لتولي زمام القيادة. ووصف محمد أحمد المحجوب في "نحو الغد" عام ١٩٤١م السودان بأنه: "إرث أجيال متعاقبة للموروث والمكتسب والمختلط... وهو نتاج امتزاج الزنوج السود مع المهاجرين العرب، وأيضا الترك

والآسيويين والحبوش والمصريين والنوبيون والمغاربة...". وكان من رأيه أن التفوق الثقافي لتلك "الخلطة" ناتج عن المنطق والذكاء والشجاعة المتأصل في الدم العربي، مما يستوجب الاعتماد على التراث العربي – الإسلامي في مسيرة التطور الوطني. وفي عام١٩٤٩م صرح عبد الرحمن على طه (وزير التربية والتعليم فيما بعد) أن السودان قطر واحد وله مجموعة واحدة من المؤسسات الحزبية، وهذا يعني ضرورة أن تكون له لغة يفهمها كل السكان، وليس هنالك من لغة يمكنها أن تفهم في كل أرجاء السودان غير اللغة العربية، فلهذا يجب أن تدرس هذه اللغة في كل مدارس السودان. وعند رحيل المستعمر البريطاني في الخمسينيات، وجد الوطنيون (والذين كانوا ينتظرون وراثة النظام الاستعماري) فرصتهم لإنزال أفكارهم على أرض الواقع.

عالم يهودي في مجتمع مسلم: حياة وكتابات سيقمار هيليلسون (١٩١١ -- ١٩٣٣م)

دكتور الحاج سالم مصطفي

◇◇◇◇◇◇

هذا عرض وتلخيص موجز لمقال للدكتور الحاج سالم مصطفي المنشور في مجلة العلوم الاجتماعية الأمريكية العالمية في عددها الثاني الصادر في عام ٢٠١٣م. وهذه المجلة (والتي تصدر في الولايات المتحدة وبنجلاديش عن مركز افتراضي يعنى منذ تكوينه - كما جاء في موقعه – بتنمية المواهب في أمريكا وبنجلاديش) هي من المجلات الحديثة الصدور. وللمؤلف مقال نشر حديثا في ذات الموضوع في مجلة دراسات السودان التي تصدر في بريطانيا.

ويهدف هذا المقال – كما أبان المؤلف – إلى تعداد آثار ومآثر العالم اللغوي المستعرب سيقمار هيليلسون اليهودي المولود في ١٢/ ٨/ ١٨٨٣م في برلين بألمانيا، والذي نال الجنسية البريطانية في عام ١٩٠٨م، ورصد بعضا من أعماله والبيئة التي عمل بها في غضون سنواته بالسودان.

درس الرجل العربية والفارسية بجامعة لندن وتلقى دراساته العليا في كلية باليول بجامعة أكسفورد العريقة. والتحق من بعد ذلك بخدمة حكومة السودان في عام ١٩١١م وظل بها حتى عام ١٩٣٣م، حيث شغل عدة مناصب في مصلحة التعليم وقلم المخابرات والسلك الإداري. وكان السلك الإداري (و"القلم السياسي") "ناديا خاصا" محتكرا بصفوة البريطانيين، ويمارس غلوا مفرطا في الوطنية/ الشوفينية وحكما مسبقا ضد غير البريطانيين.

وتناقش هذه الورقة كذلك تاريخ اليهود في السودان وتاريخ إنشاء "القلم

السياسي" في أثناء سنوات الحكم الثنائي، وذلك من خلال دراسة التاريخ الوظيفي لسيقمار هيلسلسون وعلاقاته مع البريطانيين والسودانيين، وحياته وأعماله المنشورة في السودان وخارجه. وتحاول الورقة أن تجيب على سؤال يتعلق بعما إذا كان ذلك الرجل اليهودي قد تعرض في سنوات خدمته في الحكومة إلى تفرقة عنصرية من قبل رؤسائه و زملائه البريطانيين الخُلَّص.

ورغم تأكيد الكاتب على أن ورقته هذه ليست معنية بتاريخ اليهود في السودان، بل بفرد مهم من تلك الفئة عمل بالسودان، إلا أنه سجل في المقدمة بعضا من ذلك التاريخ القديم (والذي وثق له باستفاضة من قبل البروفسيور الإسرائيلي جبريل واربيوج في أكثر من موضع، وسلمون مالك في كتابه "أطفال يعقوب في أرض المهدي)، فذكر أن وجود اليهود تاريخيا في الحدود بين أرض النوبة ومصر، وفي الحبشة ومصر لا بد أنه يعني بالضرورة تسرب بعضا منهم إلى السودان في عهد من العهود. وأشار المؤلف أيضا إلى مقال سيقمار هيليلسون التاريخي في "مجلة السودان في مذكرات ومدونات" عام ١٩٣٣م والذي زعم فيه أن أول يهودي تطأ قدمه أرض السودان منذ دخول الإسلام كان هو ديفيد روبيني (١٤٩٠ – ١٥٤٠م) والذي كان قد رصد تفاصيل رحلته من البحر الأحمر إلى سنار في مقال مشهور. ومن بعده أتت للسودان أعداد من اليهود في غضون سنوات الحكم المصري – التركي (١٨٢٠ – ١٨٨٥م) كتجار في المدن الكبيرة مثل سواكن وشندي وسنار والأبيض، أو كموظفين في أقسام الحكومة المختلفة، ولعل أشهرهم كان هو أمين باشا مدير مديرية الاستوائية.

وفي سنوات حكم المهدية بقيت جاليات أجنبية غير مسلمة تعيش في البلاد شملت السوريين المسيحيين والأقباط والأرمن واليهود، وقد أجبر هؤلاء جميعا على الدخول في الإسلام. ومن أشهر تلك العائلات عائلتي منديل وموسى بسيوني.

ولم يبق من عائلات اليهود في السودان عند سقوط المهدية غير عائلات ثمان، كانت كلها إلا واحدة من اليهود الشرقيين (السفارديم) العراقيين والمصريين، وكانت تلك الواحدة الباقية من الشكانزي (هي عائلة منديل). ونجحت تلك العائلات نجاحا كبيرا خاصة في مجالات التجارة والمصارف والتعليم والصناعة والقانون والطب والوظائف الحكومية العليا، ولم يتعرضوا لمضايقات عنصرية إلا نادرا جدا، ولم يكونوا معرضين لأي خطر حقيقي في سنوات الحرب العالمية الثانية.

وبعد نيل السودان لاستقلاله في ١٩٥٦م وإعلانه التضامن مع العرب في قضاياهم غدا الجو العام السائد في البلاد غير مرحب باليهود فهاجر معظمهم بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧م إلى أقطار أوروبا المختلفة وأمريكا، ولم تبق منهم إلى يومنا هذا إلا حفنة قليلة، وبيع مبنى معبدهم (والذي بني في عام ١٩٢٦م) إلى مصرف (إسلامي) في بداية تسعينيات القرن الماضي.

وكما ذكرنا، تطرق المؤلف إلى "القلم السياسي" الذي عمل به سيقمار هيليلسون لسنوات، وعن أنه كان قسما محتكرا لصفوة البريطانيين المسيحيين الذين درسوا في المدارس العامة (وفي بريطانيا كان يرتاد هذه المدارس تاريخيا أبناء الطبقة العليا في المجتمع) والجامعات العريقة مثل جامعة أكسفورد، وتطرق أيضا لغرابة أن يجد هذا الرجل اليهودي وغير البريطاني الأصل موطئ قدم في أوساط هذا "القسم السياسي".

عمل سيقمار هيليلسون في السودان بين عامي ١٩١١ و ١٩٢٥م في مصلحة التعليم، ثم في مكتب السكرتير الإداري بين عامي ١٩٢٦ و١٩٣٣م. وبعد ذلك نقل إلى قلم المخابرات حيث عمل بها لثلاثة أعوام (١٩٢٦ – ١٩٢٩م) نائبا للمدير تحت إمرة ر. ديفيس (والذي حل محل سي. أي. ويليس والذي أطيح به عقب حركة ١٩٢٤م). وأثار تعيين أكاديمي مثل سيقمار هيليلسون في قسم

المخابرات كثيرا من الاستغراب. ولكن يبدو أن الاختيار قد وقع عليه بسبب معرفته الممتازة بفصيح ودارج اللغة العربية المكتوبة والمنطوقة، مما يتيح له شرح سياسات وأهداف الحكومة للعامة، ونطر ومراقبة وقمع المد المتنامي لروح التذمر والعصيان التي بدأت تظهر في الصحف المحلية عقب حركة اللواء الأبيض في ١٩٢٤م. (أفادني صديق بأن هذا المستشرق كان قد ترجم للإنجليزية قصيدة ألقاها الشيخ/ مدثر البوشي في ذكرى المولد النبوي الشريف في عام ١٩١٢م، وتنبأ بأنها ستكون شرارة لثورة وطنية على المستعمرين، وهو ما حدث بالفعل في ١٩٢٤م. كاتب هذا المقال).

وبعد ذلك نقل سيقمار هيليلسون للعمل نائبا للسكرتير الإداري بين عامي ١٩٢٩ – ١٩٣٣م تحت إمرة هارولد ماكمايكل إلى أن تقاعد في ٩/ ٨/ ١٩٣٣م.

ومن غريب ما لاحظه المؤلف أن اسم سيقمار هيليلسون لم يرد في سجل موظفي "القلم السياسي" الذي صدر عام ١٩٣٠م، أو في "الكتاب الأزرق" الصادر في عام الاستقلال (١٩٥٦م) والذي حوى أسماء نحو أربعمائة من موظفي ذلك القسم على امتداد سنوات الحكم الإنجليزي – المصري بين عامي ١٨٩٩ – ١٩٥٢م، رغما عن أن الرجل كان قد عمل في وظائف عليا في أكثر الأقسام حساسية وأهمية. ولا يبدو أن هذه المعلومة المهمة (والغامضة السبب) قد حظيت بأي تفسير أو تعليق مطول من المؤلف على الرغم من أهميتها.

أورد المؤلف في نهاية مقاله قائمة بكامل أعمال سيقمار هيليلسون الأكاديمية وغيرها في مجالات اللغة والشعر والأنثروبولوجي والتاريخ، ويتضح من تلك القائمة المثيرة للإعجاب أن للرجل خمس كتب (صدر بعضها في أكثر من طبعة)، وستة عشرة مقالا أصيلا، وخمسة عشر مقالا استعراضيا (reviews)، وثلاث مذكرات قصيرة (كلها في مجلة السودان في مذكرات ومدونات)، ورثاءً واحدا في

ذات المجلة للجغرافي وعالم النبات الألماني جورج إيشفاين فورث، والذي اكتشف نهر يولي (Uele) في الكنغو وقام بكثير من الأبحاث المهمة في شرق وغرب وجنوب السودان. ويجدر بالذكر بأن سيقمار هيليلسون كان (مع هارولد ماكمايكل) أحد مؤسسي ومحرري المجلة الشهيرة "السودان في مذكرات ومدونات" منذ عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٣٨م، أي حتى بعد خمسة أعوام من رحيله من البلاد.

ونال سيقمار هيليلسون غي عام ١٩٢٥م وساما (من الدرجة الرابعة) من ملك مصر نظير ما قدمه من "خدمات جليلة في مجال التعليم" كما ورد في غازية لندن اليومية في ذلك العام.

وبعد مغادرته للسودان عمل سيقمار هيليلسون لمدة قصيرة في وزارة الخارجية البريطانية ثم في هيئة الإذاعة البريطانية، ومديرا لقسمها الموجه للشرق الأدنى، ثم موظفا كبيرا في القسم العربي بها وذلك في غضون سنوات الحرب العالمية الثانية. وكان اختياره لتلك الوظيفة مبنيا على ومعرفته بالعرب وبلغتهم والتي وظفها جيدا لمضادة ما كان يبث من الإذاعة الفاشية الإيطالية في باري والإذاعة النازية من برلين. ولكن يبدو أن أصل الرجل اليهودي الألماني ظل يلاحقه فطالب نائب بريطاني (دون أن يصيب نجاحا) من وزير الإعلام الاستغناء عن خدماته للحد من تنامي مشاعر العداء ضد السامية في بريطانيا والشرق الأوسط. وكنت أود لو أن المؤلف شرح للقارئ كيف يمكن ليهودي أن ينشر "العداء للسامية" من خلال عمله في الإذاعات البريطانية الموجهة للعالم المستعمر في سنوات الحرب العالمية الثانية التي شنها غلاة الداعين لمعاداة السامية.

وظل تاريخ حياة سيقمار هيليلسون منذ تقاعده في عام ١٩٤٥ وحى وفاته في ١٩٦٠م يلفه الغموض، إلا من مرات قليلة يظهر فيها اسمه ككاتب لتعليق على كتاب أو مقال أو كعضو في الجمعية الملكية الآسيوية.

وخلص المؤلف إلى أنه ما من دليل على أن سيقهار هيليلسون قد تعرض إبان سنوات خدمته في السودان لأي تفرقة عنصرية أو دينية، مثلما قد يقال عن سلاطين باشا (النمساوي) أو إي. إي. بيرنارد (وهو كاثوليكي مالطي الأصل عمل عقيد في الجيش البريطاني وكان وينجت باشا يكن له الكثير من مشاعر البغض والكراهية والحكم المسبق). بل كان بعض البريطانيون (الأقحاح) يعدون هيليلسون "صديقا" ويشيدون به في كتاباتهم كرجل كريم اليد، ولعله كان يشجع ويساعد بعضهم للنشر في مجلة "السودان في مذكرات ومدونات"، وكان من كبار محرريها!

وكذلك عرف سيقهار هيليلسون بالاحتفاظ بعلاقات ودودة مع بعض السودانيين من الموظفين والطلاب، وبعلاقة صداقة مع وجهاء البلاد وزعمائها ومتعلميها من أمثال الشيخ بابكر بدري والشيخ عبد الله عمر البنا وعبد الرحمن على طه والشيخ مصطفي والشيخ أحمد عثمان القاضي (صاحب "حضارة السودان")، وأثنى على بعضهم لما قدموه له من مساعدة في كتابة مؤلفه الأشهر "النصوص العربية في السودان Sudan Arabic texts"، وكتب مقدمة كتاب "العربية في السودان" للشيخ الضرير، وأوصى بنشره على نفقة مصلحة التعليم، وبالطبع أشاد به الشيخ حيث كتب في عام ١٩٢٢م: "... روحه الكريمة المحبة للمعرفة والشغوفة بالبحث..." وعن أنه "... يشعر تجاهه بتقدير وعرفان لا تكفي الكلمات للتعبير عنه..". وأتى الشيخ بابكر بدري في مذكراته على طرف من علاقة الصداقة التي ربطته بسيقهار هيليلسون، وعن أنه كان يدرس "سعادته" العربية ويشرح له معاني الأمثال السودانية، وشجعه "سعادته" على تأليف كتاب "كتاب المطالعة الوطنية" وهو كتاب ميسر لتلاميذ المدارس الأولية.

ومن طريف ما أورده دكتور الحاج سالم في مقاله أن الشيخ بابكر بدري كان قد ساعد سيقهار هيليلسون في فهم وتقدير بعض خصائص العادات والتقاليد

السودانية، خاصة في شؤون المرأة، فقد أنقذ الشيخ المستعرب من حرج كبير وقع فيه وشرح له لماذا ثار رجال رفاعة عندما نشر قصيدة عربية في صحيفة "حضارة السودان" في وداع مدير التعليم السيد/ أودال جاء فيها أن "بنات رفاعة" سيصيبهن الحزن والأسى والبؤس لفراق أودال! وأثارت تلك الإشارة بالطبع رجال رفاعة، فعزموا على السفر للخرطوم لمواجهة "الخواجة" وتقديم شكوى رسمية ضده للحاكم العام لتبرئة ساحة بناتهم من الظنون التي قد تراود البعض عند قراءتهم لذلك البيت. وتمخض الأمر باعتذار سيقهار هيليلسون لشيخ بابكر بدري ورجال رفاعة.

إن كان من تعليق أخير على هذا المقال المهم فهو وجود عدد من الأخطاء في قائمة المراجع التي أثبتها المؤلف في نهاية المقال، فقليل منها مغلوط التاريخ، وبعضها مثبت في صلب الموضوع دون أن يكون لها وجود في قائمة المراجع. ومثل تللك الأخطاء والهنات ما كان لها أن تكون موجودة في مقال أكاديمي، وقلما تراها في المقالات التي تنشر في المجلات القديمة ذات الاسم والتاريخ لعظم حرص تلك المجلات على مراجعة ما ينشر فيها قبل نشره. وكذلك شاب المقال بعض العوز في ترتيب الموضوعات المطروقة. فعنوان المقال يدل القارئ على أنه سيدور حول حياة وكتابات سيقهار هيليلسون، ولكن القارئ العادي لا بد أنه سيجد أن صلب الموضوع ولحمته مبثوثة ومفرقة في أجزاء متعددة من المقال، وأن عليه أن يبذل جهدا إضافيا لتذكر موضوع المقال الرئيس. وأعتقد أن كتابة ذلك المقال على شكل أجزاء محددة وبعناوين جانبية كان سييسر أمر القراءة كثيرا.

ورغم تلك الهنات فالمقال جهد عظيم ومقدر في مجال أزعم – دون دليل مادي بالطبع – أن لا علم ولا اكتراث لكثير من متعلمينا به، والجهل بتاريخ البلاد وبشؤونها المختلفة في عصور ليست بعيدة جدا عن زماننا الحالي مضر جدا، خاصة

عند من ينصبون عندنا لقيادة شؤون التعليم والثقافة، ويوكل لهم أمر تعليم وتثقيف وإرشاد الناس في البلاد، فمن الحكم المنسوبة لسيدنا عيسى المسيح أنه إذا قاد الأعمى أعمي مثله وقع الاثنان.

حول حادثة عنبر جودة (١٩٥٦م)

The Black Hole of Kosti: The Murder of Baggara Detainees by Shaigi Police in a Kosti Barracks , Sudan 1956

Stephanie F. Beswick استفني. ف. بيزويك

◇◇◇◇◇◇

مقدمة: هذه ترجمة وتلخيص لمقال عن حادثة عنبر جودة للدكتورة س. ف. بيزويك أستاذة التاريخ المشاركة بجامعة بول بولاية انديانا في الولايات المتحدة، وهي متخصصة في تاريخ الشرق الأوسط وأفريقيا والنساء الأفريقيات والإمبريالية البريطانية. ولم نشأ ترجمة عنوان المقال حرفيا لطوله، ولخطله الذي لا يخفى إذ أنه يقرر في العنوان أن الذي قتل المعتقلين "البقارة" هم رجال الشرطة " الشايقية"! هكذا... قولا واحدا!

تناول بعض الكتاب تلك الحادثة في بعض المنتديات الإسفيرية السودانية، ولكن لا علم لي بأي دراسات تاريخية جادة عن "حادثة عنبر جودة" بأقلام مؤرخين سودانيين من المهنيين أو الهواة، ولكن خلدت تلك الحادثة قصيدة الشاعر الراحل صلاح أحمد إبراهيم الشهيرة والتي تصف ما حدث لعمال مشروع زراعي خاص يقع على النيل الأبيض بالقرب من كوستي أعلنوا الاضراب عن العمل ورفضوا تسليم المحصول لصاحب المشروع فقامت الشرطة بحبسهم في غرف ضيقة سيئة التهوية فقضوا اختناقا. وهناك أيضا مسرحية د. عبد الله على إبراهيم المعنونة "تصريح لمزارع من جودة" والتي نشرها عام ١٩٩١م نادي المسرح السوداني. وأتى الشاعر الراحل محجوب شريف أيضا على ذكر "عنبر جودة" في بيت في قصيدته "مهر الدم". وعلمت مؤخرا من خبير أن للأستاذ حسن العبيد مدني كتابا توثيقيا عن تفاصيل تلك الحادثة ومن كتبوا عنها صدر في عام ٢٠٠٨م.

المترجم

مقدمة

بعد خمسة عقود من الحكم الاستعماري وتسنم الحكومة الوطنية الأولى للحكم في ١٩٥٦م بدا وكأن الأفارقة كانوا يسعون ليثبتوا للعالم قدرتهم على حكم بلادهم. ولكن لم يكن لأي من السودانيين أو البريطانيين أن يتخيل أن تلك الحكومة الوطنية الأولى ستنتهك الحقوق الإنسانية للسودانيين الذين كانت تزعم أنها هي التي حررتهم.

ولكن من يمعن النظر في كوارث انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في السودان يدرك أن بذور الظلم والاضطهاد كانت قد بذرت بالفعل مع بدايات السنوات التي سبقت قيام الاستقلال، والتي كانت سنوات عاصفة وعنيفة قامت فيها مظاهرات حاشدة للوحدويين، واشتدت فيها النزعة الطائفية والكراهية العنصرية لتحل محل النزعة الوطنية. وغدت الشرطة السودانية (ذراع الحكومة الطويلة) قوة عنيفة ليس

لحادثة التراجيدية في كوستي هي معركة حدثت في مشروع زراعي خاص في جنوب الجزيرة في عام ١٩٥٦م. وأتت مصادري الشفاهية الأولية (الرئيسة) عن تلك الحادثة من دوقلاس بيزويك المفتش الزراعي بمشروع جودة آنذاك (وهو والد المؤلفة بحسب ما أثبتته في المراجع. المترجم) حيث جرت المعركة، وزوجته استيلا بيزوك التي كانت معه في تلك الأيام.

إن ما رواه دوقلاس بيزويك يروي حقائق ظلت مجهولة لدى الكثيرين بسبب منع السلطات له من روايتها للصحافة ووسائل الإعلام الأخرى.

كانت تتسيد الساحة السياسية السودانية قبل وبعد الاستقلال عائلتان دينيتان هما عائلة الأنصار (ويمثلها عبد الرحمن المهدي راعي حزب الأمة)، وعائلة الختمية (ويمثلها على الميرغني راعي الحزب الوطني الاتحادي). وكانت العائلتان (أو

الحزبان) يمثلان الأرستقراطية الدينية البالغة الثراء والمالكة لمشاريع زراعية كبيرة في منطقة الجزيرة. إلا أن طائفة الأنصار (والبالغ عددها ثلاثة مليون فردا) كانت أكثر تنظيما، ومثل ولائها الديني والسياسي المطلق لإمامها عائقا كبيرا أمام ظهور الديمقراطية الحقة في السودان. ولا غرو، إذ كانت الطائفتان الدينيتان تلجأن لاستغلال الولاءات الدينية والعرقية من أجل بسط نفوذهما في أوساط الجماهير، والتي توزعت بين الحزبين على أساس عرقي.

انتعشت أسواق المحاصيل الزراعية بعد الحرب العالمية الثانية، وارتفعت أسعارها مما دعا الحكومة لسن قوانين وتشريعات تهدف لتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في قطاع الزراعة، خاصة في منطقة الجزيرة. وكان مشروع الجزيرة مؤسسا على شراكة بين القاطنين في المنطقة من المزارعين (المستأجرين للأرض) والحكومة وشركات بريطانية. وقامت الحكومة البريطانية بتأميم المشروع في عام ١٩٥٠م ووضعته تحت إدارة سمتها مجلس إدارة مشروع الجزيرة السوداني "Sudan Gezira Board"، وتم توظيف من كانوا يعملون في الشركات البريطانية في إدارة المشروع بصورته الجديدة. وسعت الحكومة لزيادة الأراضي الزراعية حتى تزيد من دخلها لتسد نفقات إدارتها الفقيرة للأموال، إلا أن رجال الأعمال السودانيين كانوا قليلي العدد والتمويل فلم يغامر غالبهم بالدخول في ذلك النوع من الاستثمار.

وأقام قليل من الأثرياء في القطاع الخاص السوداني في الأربعينيات مشاريع زراعية على النيل الأبيض لزراعة القطن تروى بالطلمبات، وكانت تلك المشاريع تمثل نحو ثلث الأراضي المروية في السودان في عام ١٩٥٦م. وبلغت مساحة تلك المشاريع ٦٢٠ الف فدان، كان أكثر من ثلثيها في مديرية النيل الأبيض.

وبناء على أوامر من عبد الرحمن المهدي أستقر كثير من الأنصار في محافظة النيل الأزرق، بينما انتعشت قرى كثيرة في النيل الأبيض كان غالب سكانها من طائفة

الختمية. وعندما علمت السلطات البريطانية بتسلل الأنصار في ثلاثينيات القرن الماضي قررت أن يقيم هؤلاء "المهاجرون" في قرية أو قريتين فقط في كل مديرية. وأتت معلوماتي في هذا المقال عن الأنصار من فم رجل يمتلك مشروعا زراعيا بالمنطقة هو عبد الحافظ عبد المنعم (وهو بالقطع ليس أنصاريا، ولكنني لم أتأكد من أنه ختمي أم غير ذلك).

وقبيل اعلان الاستقلال أتي بعبد الحافظ عبد المنعم كأول رئيس لإدارة مشروع الجزيرة ومعه مكي عباس كأول مدير له، وكان الرجلان حريصين على استبقاء الكفاءات البريطانية في المراكز الرئيسة في المشروع، إذ لم يكن هنالك من السودانيين الأكفاء ما يكفي لتولي تلك المناصب.

مشروع جودة الزراعي:

عين عبد الحافظ عبد المنعم (رجل الأعمال السوداني ووثيق الصلة بمصر) في عام ١٩٥٣م الرجل البريطاني (المستعرب) دوقلاس بيزويك مفتشا زراعيا في مشروعه في جودة التابع لشركة عبد المنعم. وجودة أرض بكر لم يكن فيها قبل إنشاء المشروع من حياة غير قريتين صغيرتين هما " النزّى " و"الوقداب". ولم يكن بالبلاد في تلك السنوات غير شركتين زراعيتين كبيرتين هما شركة عبد المنعم وشركة أبو العلا. وكانت هنالك أيضا بعض اتحادات للمزارعين.

يعود تاريخ اتحادات المزارعين إلى عام ١٩٤٧م عندما وقف اتحاد مزارعي الجزيرة ضد قرار إدارة المشروع البريطانية والقاضي بحجز نسبة مقدرة من مبيعات القطن وذلك إنشاء صندوق خيري للمزارعين. وردت السلطات البريطانية بإنشاء مجلس لممثلين من المزارعين ليس له غير صفة تشاورية محضة. وفي عام ١٩٥٢م تم استبدال مجلس ممثلي المزارعين بمجلس اتحادات المزارعين ترأس غالبية قيادته زعامات دينية وقبلية. وفي عام ١٩٥٣ قام مزارعو القطن بالانضمام للجبهة الموحدة لتحرير السودان، وزعم الحزب الشيوعي السوداني أنه المتحدث باسم الجبهة المعادية للاستعمار في غضون الانتخابات.

وخارج حدود الجزيرة (بين النيلين الأزرق والأبيض) كان هنالك عدد كبير من مشاريع الطلمبات الخاصة، ولكنها كان ملاكها يفتقدون القواعد والقوانين الصارمة التي كانت متبعة في إدارة مشروع الجزيرة. فعلى سبيل المثال كان لمالك المشروع أن يتصرف في محصوله كيف ومتى شاء دون جرد أو حساب من أي جهة، وبإمكانه أن يحدد السعر الذي يروقه لمحصوله، وأن يصنفه كما يريد. ولم يكن ذلك من صالح المزارعين بالطبع.

قال بيزوك في إفادته: " أرى أنه من حق مزارعي جودة أن يضربوا عن العمل. فتصنيف نوعية القطن في ذلك المشروع وغيره كانت قد تركت لمصريين أغاريق منهم واحد يدعى مولي كروسيس، ماهر في عمله ولكنه كان كثيرا ما يصنف ما ينتجه المزارعون كنوع قليل الجودة وذلك حتى يقلل من سعره. لا بد أن ذلك كان مرتبا سلفا مع مالكي المشاريع، والذين أرى أنهم لم يكونوا أمناء أبدا مع مزارعيهم".

يتضح مما سبق أن مزارعي جودة كانوا في وضع سيء وحرج، إذ لم يكن يستمتعون بالمزايا التي كانت تعطى لزملائهم في القطاع الحكومي، وكانوا يواجهون صعوبات جمة في الحصول على نصيبهم المستحق من أرباح المشروع.

وفي عام ١٩٥٥م بدأ المزارعون في المشاريع الخاصة يلوحون بسلاح الإضراب، وبدأت بعض اتحاداتهم في رفع عرائض للحكومة مطالبة بالاعتراف باتحاداتهم، وبالحصول على ٦٠٪ من الأرباح، وتعيين محاسبين (ومراجعين) مستقلين، وإشراك المزارعين في كل القرارات الخاصة بحلج وتسويق القطن، وإقامة مزاد حر وعام في ميناء بورتسودان حيث يرحل القطن. ووقع عبء الرد على تلك المطالبات على أول حكومة وطنية برئاسة إسماعيل الأزهري تسنمت حكم البلاد في

١٩٥٦م. إلا أن حكومة الأزهري تجاهلت مطالب المزارعين، بل واعتقلت قادة اتحاد المزارعين وهم يطوفون في المشاريع الخاصة في فبراير من ذات العام. وعلى إثر ذلك تدفق ٤٠٠٠ من المزارعين على مدينة كوستي (مركز النيل الأبيض الإداري) مطالبين بإطلاق سراح قادتهم من السجن، ومهددين بأنه إن لم يتم ذلك فسوف لن يقوموا بتسليم محصول القطن لمالك المشروع. وهنا توتر الموقف وعلا الصخب وردت الشرطة باعتقال المزيد من المزارعين والعمال الزراعيين وممثليهم.

وعلى بعد مئة وعشرين ميلا جنوب كوستي في مشروع جودة كان الموقف ما زال هادئا وساكنا. وتصادف أن كان موسم ١٩٥٦م موسما زراعيا ناجحا زاد فيه الإنتاج وارتفعت الأسعار. وهنا يروي بيزويك تفاصيل الأحداث التي أدت إلى أحداث جودة....

جاء في شهادة المفتش الزراعي بيزوك أنه:

"كان ينبغي على شركة عبد المنعم محمد أن تدفع للمزارعين نصيبا مجزيا من الأرباح، إلا أنها لم تفعل، ولم يعط المزارعون حقهم حتى بعد أن جف عرقهم، وبعد مرور وقت طويل على بيع القطن الذي زرعوه. وكانت تلك الشركة قد استثمرت عائد بيع أقطانها في إنشاء مصانع جديدة لمعاصر الزيت من السمسم والفول السوداني وبذرة القطن، ولم يبق عندها ما تعطيه للمزارعين نظير عملهم. ولم يكن أمام المزارعين إزاء ذلك الوضع سوى الاحتجاج".

وفي غضون تلك الأحداث، قامت في الجزيرة حركة احتجاجية ضخمة انتهت بإعلان إضراب عام في المشروع ضد الحكومة السودانية. وفي ظل تلك الأجواء الاحتجاجية ساد شعور عند مزارعي جودة بأنهم لن ينالوا حقوقهم من مالك المشروع. ورفض المزارعون الاستمرار في لقط القطن أو تسليم ما تم لقطه منه حتى

تتم تسوية مستحقاتهم للسنوات الثلاث الماضية. وكان مما زاد من حدة تلك المطالب أن أسعار القطن في عامهم المنصرم كانت متدنية جدا، وكان المزارعون في حالة مزرية من الفقر والعوز، وكانوا يسعون لزيادة نصيبهم من عائد القطن، خاصة بعد تحسن أسعاره في العام التالي. ومع مرور الأيام بدأ المزارعون في تهديدنا.

كنا نجد ومنذ بداية يناير وحتى فبراير (١٩٥٦م) ملصقات ومنشورات عديدة في كل أنحاء المشروع تدعو المزارعين للثورة، ووردت فيها عبارات مثل " يا جماهير المزارعين... حطموا أغلال من اضطهدوكم..." وقبل يومين من قيام الإِضْرَاب تضاعفت موجات البيانات والمنشورات المكتوبة بخط اليد والتي علقت على الأعمدة وعلى القنوات. جاء في تلك المنشورات تحذيرات شخصية لي جاء فيها عبارات من شاكلة: "يومك جا يا بيزويك". واكتفت الحكومة بإلقاء باللوم لتلك الإضرابات على الشيوعيين دون أن تفكر في حل عملي لمشاكل المزارعين."

ومع ازدياد حدة تطور الأحداث قامت الشرطة بتفريق المتظاهرين وفض الإضراب في شمال الجزيرة عن طريق التهديد واعتقال قادة الإضراب الذين كانوا يسعون لقيام إضرابات مماثلة في جنوب الجزيرة أيضا، وملاحقتهم في كل المشاريع لأسابيع عديدة حتى وصلوا مشروع جودة، والتي كانت آخر مشروع في جنوب الجزيرة، حيث جرت فيه معركة المضربين الأخيرة. ففي أواخر فبراير من عام ١٩٥٦م واجه المضربون رجال الشرطة، إلا أن الصحافة في تلك الأيام لم تغط تفاصيل تلك المواجهة لأن مالك المشروع (عبد الحافظ عبد المنعم) كان قد منع مفتشه الزراعي بيزويك من أن يخبر أحدا في السودان بما جرى. وهنا يدلي الرجل – ولأول مرة– بشهادته فيما حدث في جودة.

معركة جودة:

"في صباح يوم ٢٠ فبراير ١٩٥٦م كنت جالسا في مكتبي حين تلقيت مكالمة هاتفية من الجبلين تفيد بأن ناظر الخط في طريقه إلينا ومعه رجال شرطة بغرض الحديث إلى المضربين وتسوية مشاكلهم ومنع قيام الإضراب. يجب القول هنا بأنه وإلى ذلك التاريخ كان المزارعون قد توقفوا عن لقط القطن منذ بداية الشهر الماضي. وحضر الناظر وفي معيته رجال شرطة مسلحين بالبنادق، بينما توجهت سيارة نقل (لوري) وبها رجل شرطة وأربعة رجال آخرين إلى وسط المشروع حيث يجمع القطن ليرحل، وحيث تجمع المزارعون المحتجون وهم مسلحين بالحراب والفؤوس. وتجمع في ذات المكان عدد من أناس كثر أتوا من مناطق مختلفة من الجزيرة، ولا يعلم أحدا على وجه الدقة من أين أتوا، غير أنه كان من الواضح أن الغرض الأساس لذلك الجمع من الناس هو منع أي أحد من العمال من أن يجمع أو يحمل القطن لخارج المشروع.

لم أكن خائفا أو قلقا أبدا، غير أن تلك الملصقات والمنشورات كانت قد أثارت الخوف والهلع في نفوس المفتشين والعاملين الآخرين في المشروع. وفجأة أتى اللوري الذي كان يقل الرجال الأربعة الذين رافقوا رجل الشرطة لمقابلة المحتجين، وهم يصيحون قائلين بأن المضربين قتلوا شرطي الناظر وقطعوه إربا إربا. وعلى الفور اتصل الناظر هاتفيا طالبا مددا من رجال الشرطة المسلحين، فوصل بعد وقت وجيز نحو عشرين أو ثلاثين شرطيا مدججين بالسلاح. لابد أنهم كانوا في منطقة الجبلين وما حولها. وتوجهوا من فورهم نحو منطقة تجمع المضربين وبدؤوا في إطلاق النار على الجمع دون تمييز. كان رجال الشرطة أولئك من الشايقية، وكان المحتجون من البقارة (لم تذكر المؤلفة كيف تأتي للمفتش الزراعي التحقق من ذلك. المترجم) وهم يحملون فؤوسا وحجارة وبنادق عتيقة (ذكرت المؤلفة أن تلك ربما

كانت بنادق قديمة هربت من أثيوبيا في الثلاثينيات حين كان أفراد قبيلتي النزّى والوقداب يعملون في تجارة الأسلحة والرقيق. المترجم). سقط في تلك المواجهة بين رجال الشرطة والمضربين نحو أربعين شخصا.

بعد مضي بعض الوقت عاد رجال الشرطة إلى مكاتبنا وهم يقولون أنهم قد أفلحوا في "تسوية الأمر". وعلمنا أنهم فقدوا رجلين أو ثلاثة، ولم يذكروا عدد القتلى من المضربين، ولكنه كان عددا كبيرا. وأتذكر أن رجال الشرطة كانوا من الشايقية لأن ذلك سيكتسب أهمية في ما تلى من أحداث.

وفي صباح اليوم التالي توجه كثير من رجال الشرطة الذين أتوا لجودة شرقا إلى النيل الأزرق، وتوجهت أنا بمفردي لموقع المعركة لجلب ما قد يكون قد جمع من القطن، إذ كان المفتشان الآخران قد لاذا بالفرار. لم تكن الحكومة تعلم تماما عدد من سقط في معركة الأمس، وبالفعل كان العدد كبيرا رغم أن كثيرا من الجثث كانت قد أزيلت من مكان الواقعة قبل حضور السلطات (سجلت المؤلفة في ثبت المراجع أن الحكومة كانت قد أصدرت بيانا عن الحادث قالت فيه أن ثلاثة من رجال الشرطة قد سقطوا وأن ثلاثة آخرين أصيبوا في الأحداث. وكان من المتعذر إحصاء عدد من قتلوا أو أصيبوا من المضربين إذ أن كثيرا منهم كانوا قد فروا في اتجاه الحقول المجاورة. ولكن أعلن فيما بعد أن ١٥٠ مزارعا قد قتلوا وأصيب أكثر من ٥٠٠ منهم. المترجم).

وفي الصباح الباكر لليوم التالي للمعركة سمعنا أصواتا عالية لثلاثة سيارات نقل من على بعد أميال. وتوقفت تلك السيارات بميدان واسع كان يستخدم مهبطا لطائرات الرش، ونزل منها عدد كبير من رجال الشرطة الشايقية قاموا وعلى الفور باعتقال كل من كان موجودا في تلك المنطقة، والذين كان عددهم أقل مما كان موجودا بالأمس، وكانوا كلهم من رجال ونساء النزّى والوقداب الذين يقطنون

تلك المنطقة وليسوا كلهم من مزارعي المشروع. وأمرتهم الشرطة بالجلوس أرضا في ذلك الميدان لساعات طويلة تحت أشعة الشمس الحارقة. وكان على رأس تلك الفرقة المهاجمة قاض باكستاني كانت مهمته تنحصر في فحص وثائق الاتحاد والإشراف على ترحيل كل المعتقلين إلى كوستي حيث سيتم التحقيق معهم.

قال بيزويك عن ذلك:

"شاهدنا ما كان يجري من شرفة دارنا... كنا ننظر إلى نحو ستمائة شخص جالسين حول منزلنا فيها بدا لنا منظرا بالغ الغرابة. وكنا نقول بأن الشرطة لو اعتقلت المضربين في غضون ساعات المعركة بالأمس لكان تحت قبضتها كل من دبروا ذلك الإضراب، بيد أنهم أضاعوا الفرصة بتأجيل الأمر إلى اليوم التالي".

وكانت ستيلا زوجة بيزويك قلقة على صحة النساء المعتقلات تحت أشعة الشمس، وترى أنهن بريئات ولا دخل لهن في ما جرى من اضطرابات فألحت على زوجها كي يذهب إلى القاضي الباكستاني ويقنعه بأن لا دخل لهؤلاء النسوة بما جرى أو يجري في المنطقة، وأنها تشهد بأن كثيرا من المعتقلين كانوا بالقرب من منزلها أثناء معركة الأمس. وطلب منها القاضي أن تحدد له هؤلاء ففعلت بأن وضعت يدها على عدد كبير من رجال النزّى فأطلق القاضي سراحهم فورا، وبذا أنقذت حياتهم.

جاء في شهادة بيزويك ما يلي:

"وفي حوالي الرابعة عصرا أطلق سراح كل النسوة المعتقلات، بينما أمر القاضي بترحيل ٢٧٨ رجلا (كان من بينهم رجل عجوز يبيع بيض الدجاج في المنطقة!) إلى كوستي التي تبعد مئة ميلا في سيارات نقل كنا نستخدمها في نقل القطن".

مجزرة كوستي:

عثر في صباح اليوم التالي على جثث ١٩٤ من البقارة المعتقلين في سجن

بكوستي. إن أحد أغراض هذا المقال المهمة هو إثبات أن حادثة جودة لم تكن حادثة عرضية كما زعمت الحكومة. وتبين كثيرا من الروايات المروعة المنشورة عن مصير أولئك الرجال وبوضوح أن رجال الشرطة الشايقية قد مارسوا ضدهم انتقاما بشعا بسبب مقتل زملائهم في جودة. فقد حبسوا ٢٨١ رجلا في عنبر واحد مغلق الأبواب والنوافذ، ولم يستخدم منذ ثلاثة أشهر مضت، قيل أن مساحته لا تتجاوز ١٢٠ مترا مربعا (١٢ x١٠ أمتار). وكانت درجة الحرارة في كوستي في ذلك اليوم ١٠٤ درجة فهرنهايت (٤٠ درجة مئوية). ولم يستجب رجال الشرطة لنداءات واستغاثة المسجونين، بل سخروا منها وتهكموا عليها. وقضى بعضهم نحبه وهم في حالة صراخ هيستيري، بينما تكومت أجساد الكثيرين منهم فوق بعضها طوال الليل. وأوضحت الجروح التي وجدت لاحقا في أيدي وأرجل المسجونين، والدماء التي سالت على الجدران عنف المحاولات اليائسة والمحمومة التي قام بها بعضهم للوصول إلى نسمة هواء قبل أن ينهاروا من قلة الهواء وفرط الحر.

نجا ثلاثة من المسجونين من الموت، وروى هؤلاء أن رجال الشرطة كان يقولون لهم ردا على صيحات استغاثتهم بأن الموت أفضل لهم.

كان المسجونون يحاولون كسر النوافذ طلبا للهواء، غير أن رجال الشرطة ظنوا أن تلك كانت محاولة للهرب فأطلقوا الأعيرة النارية على النوافذ. وشهد أحد الناجين بأن المعتقلين كانوا قد أحدثوا في البدء ضجة احتجاجية عالية عند إدخالهم لذلك العنبر لم يأبه لها رجال الشرطة والذين أمروهم بالسكوت. ومع مرور الوقت واشتداد الحر وتناقص الهواء وحدوث الاختناق بدأ المعتقلون يناشدون الشرطة أن يعطوهم بعض الماء، إلا أن مطلبهم قوبل بالتجاهل التام. ونحو منتصف الليل بدأ الكثيرون في الانهيار فاضطر بعضهم لخلع ملابسهم ووقف قليل منهم على أجساد زملائهم طلبا لنسمة هواء. وجاء في شهادة ذلك الناجي أنه نجح في خرق أحد

النوافذ وأفلح في الخروج من العنبر فأطلقت عليه الشرطة أعيرة نارية. لم ينج من تلك المجزرة غير ٩٣ فردا. وذكر أحد الأطباء الذين شاهدوا ما حدث للمعتقلين بأنه كان يصعب التفريق بين الأحياء والأموات في ذلك الجمع البائس من المعتقلين المحشورين في ذلك العنبر الضيق (وردت تلك الشهادة في صحيفتي "هيرالد" و"سيدني مورنق هيرالد" الإستراليتين في يوم ٢٤ و٢٥ فبراير ١٩٥٦م).

وكان أخذ رجال الشرطة للقانون في أيديهم وتحويلهم قوة الشرطة لـ "قوة إرهابية" هو أحد المسائل المركزية في البلاد حتى في السنوات التي سبقت الاستقلال، وظلت كذلك لعقود بعده.

وصرح على عبد الرحمن وزير الداخلية حينها معلقا على الأحداث التي وقعت في الجنوب بأن "هنالك الكثير من الاحتكاك بين الشرطة والإدارة"، وصرح آخر بأن الشرطة في الأقاليم تعد نفسها محاسبة فقط من قبل قائدها في الخرطوم، وأن السودان قد يتحول إلى "دولة بوليسية"، خاصة في المناطق الأقل نموا وتطورا، حيث تسود الأمية والتخلف وقلة التدريب في أوساط رجال الشرطة، خاصة في جنوب السودان، والذي يجاور مشروع جودة. ولعل رجال الشرطة (الشايقية) الذين اعتقلوا المزارعين البقارة كانوا يظنون أن بمقدورهم فرض ما يرونه من عقوبة على هؤلاء الناس دون مساءلة من حاكم الإقليم. وأوردت ثلاثة من صحف الخرطوم عقب تلك الحادثة نبأ اجتماع لقادة النقابات في الخرطوم دعوا فيه لإنهاء إجراءات الشرطة التعسفية.

ربما كان للتنافس العرقي بين الشايقية والبقارة يد في ما حدث في جودة. فالسياسة في السودان كما ذكرنا من قبل كانت تقوم على حزبين كبيرين تدعمهما طائفة الأنصار (وغالب أفرادها من البقارة) وطائفة الختمية (وغالب أفرادها من الشايقية، وهم الفئة الأكثر في قوة الشرطة). وكان رئيس الوزراء ووزير داخليته من

الختمية كذلك. وللصراع بين الطائفتين واتباعهما جذورا تاريخية معروفة تمتد إلى القرن التاسع عشر.

لم تدع الحكومة فرصة الأوضاع الأمنية المتفجرة بالبلاد من قتل في كوستي ومظاهرات تلت ذلك الحادث تمر دون استغلال، فقامت باعتقال عدد من قادة النقابات المحتجة والتجمعات السياسية (مثل بعض زعماء الجبهة المعادية للاستعمار) والنقابات المهنية المعارضة، وبعض النواب البرلمانيين، وحكمت على من نجا من الموت في عنبر جودة بثمانية عشر شهرا سجنا. وأفلحت تلك الإجراءات في صد المتظاهرين عن النزول للشوارع أو عن الاحتجاج على ممارسات الشرطة.

حفل التقرير الذي وزعته الحكومة في محاولتها تبرير وتفسير ما جرى في جودة وكوستي بكثير من الأخطاء. فقد جاء فيه أنه كان يظن أن هؤلاء المزارعين ربما كانوا قد أصيبوا بنوع من العدوى أو الخمج في أثناء هربهم... وأن الحادث قد يكون قد حدث نتيجة إهمال من قبل عناصر تفتقر إلى الخبرة... وأن الحادث كان نتيجة لمؤامرة دبرها الشيوعيون وأذنابهم من العناصر المخربة الخ الخ.

رغم حرص الحكومة على جذب الاستثمار للبلاد وإشاعة صورة له كبلد آمن مستقر إلا أن نبأ تلك الحادثة عم كل الصحف ووسائل الإعلام العالمية في كثير من دول العالم كمصر وأوروبا ،أمريكا واستراليا. فقد سارع هنري كابوت لودج مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة بزيارة السودان في يوم ٢٦ فبراير من عام ١٩٥٦م لبحث أمر مساعدات الأمم المتحدة للبلاد، واستقبله عمال السكة حديد (وكانوا في حالة اضراب) بمظاهرة صاخبة دعوا فيها لسقوط "حكومة الإقطاع". ولمنع انتشار أخبار تلك الحادثة أمر عبد الحافظ عبد المنعم (رئيس مجلس إدارة مشروع الجزيرة ومالك مشروع جودة) موظفه بزويك وزوجه بأن لا يدليا بأي حديث لصحفي أو لغيره عن ما شاهداه، بل ووصل بطائرة خاصة لجودة قادما

من الخرطوم حيث أمرهما بمغادرة جودة فورا إلى الخرطوم ثم القاهرة. وفي مطار الخرطوم قابلهما عدد من الصحفيين الأجانب منهم نويل باركر مراسل "لندن تايمز"، وكانت إجابتها الثابتة على كل سؤال وجه لهما هو "لا تعليق... لا تعليق... لا تعليق"!

ذكرت أستيلا بيزويك في شهادتها أنه في صبيحة اليوم التالي لنقل المزارعين المعتقلين من جودة إلى كوستي أنها وزوجها سمعا نبأ المجزرة من راديو إستراليا، والذي وصفها بأنها "ثقب كوستي الأسود".

وفي آخر المطاف قامت الحكومة باعتقال ضابطين من ضباط الشرطة وعدد من جنودهما ووجهت إليهما تهمة التسبب في مقتل معتقلين نتيجة الإهمال. وكانت تلك محض حركة مسرحية بغرض امتصاص الغضب الشعبي (والعالمي) لما حدث، إذ سرعان ما أسقطت تلك التهم وأفرج عن المعتقلين. ثم أعلنت الحكومة عن تكوين لجنة تحقيق في الحادث خلصت إلى وجوب منح تعويض مؤقت لأسر من فقدوا أرواحهم في الحادثة. وحتى تلك المحاولة لم يكتب لها أن تتم. بيد أن بعض الجهات في كوستي وغيرها قامت بمد يد العون لأسر الضحايا.

لم تتم أي نوع من المحاسبة أو العقاب لكبار الإداريين في المنطقة، بل ترقوا في المناصب، وظل عبد الحافظ عبد المنعم رئيسا لمجلس إدارة مشروع الجزيرة (على الأقل حتى عام ١٩٦١م).

من تاريخ الخطوط الجوية السودانية

Sudan Airways: An Historical Outline

سايمون بوش Simon Bush

◇◇◇◇◇◇

مقدمة: في هذا المقال الصغير يستعرض الكاتب سايمون بوش موجزا لتاريخ الخطوط الجوية السودانية بين عامي ١٩٤٧ – ١٩٩٠م. والكاتب رجل بريطاني بدأت علاقته بالسودان عندما رأى – كما ذكر هو في موقعه الإسفيري - إعلانا عن وظيفة مدرس للغة الإنجليزية في صحيفة الجارديان في عام ١٩٨٣م، فتقدم لها دون أن يكون قد عمل مدرسا من قبل في حياته، وجاء للبلاد وعمل فيها وأحب أهلها، وتنقل بعد ذلك للعمل في المجلس البريطاني وفي منظمات طوعية عديدة في السودان وغانا وإريتريا وغيرها من الدول الإفريقية، وأخيرا أنشأ منظمة أسماها "Sightsavers" من أجل مكافحة العمى وأمراض العيون في القارة.

ونشر هذا المقال في العدد السابع من المجلة البريطانية "دراسات السودان" في عام ١٩٩٠. ورأيت أن أترجمه من باب "الرثاء" لتلك "المؤسسة التي عبثوا بها ولم تك معبثا" في قول لعبد الله الطيب عن جامعة الخرطوم في ستينيات القرن الماضي، وربما لعشرات من المؤسسات الناجحة الأخرى التي غدت – ولأسباب عديدة- أثرا بعد عين.

ورغما عن أن المقال يبدو وكأنه نشرة دعائية عن الخطوط الوطنية، إلا أن العلم بما ورد فيه من معلومات تاريخية ضروري لمعرفة وتتبع مدى التدهور (بل السقوط المريع) الذي حاق بهذه المؤسسة العريقة، بل وبغالب (إن لم نقل كل) مؤسساتنا الوطنية المجالات الزراعية والتعليمية والطبية وغيرها، وأدعوا خبراء الطيران

السودانيين وغيرهم من المهتمين لتكملة ما بدأه هذا الرجل البريطاني وتسطير تاريخ موجز لهذه الخطوط في ربع القرن الماضي (ولعله سيكون مختصرا جدا بالنظر إلى قلة ما أنجز)!

المترجم

***

شهدت الخطوط الجوية السودانية في الأربعة عقود الماضية (١٩٤٧ – ١٩٩٠م) تطورات كبيرة منذ أن بدأت بأسطول صغير من طائرات de Havilland Doves وامتلكت بعد ذلك طائرات ضخمة من طراز Boeing بوينج ٧٠٧ – s٣٢٠ و٧٣٧ – s٢٠٠ والآن (أي في عام ١٩٩٠م) طائرات الـ Tri- Star، وغدت خطا جويا عالميا رئيسا.

بدأت تلك الخطوط بالعمل تحت اسم "الخطوط الجوية السودانية" وبمساعدة من شركة بريطانية اسمها Airwork Ltd متخصصة في تشغيل الطائرات. وفي البدء كانت الخطوط الجوية السودانية قسما من أقسام مصلحة السكة حديد يديره وبصورة مباشرة المدير العام للسكة حديد. وكان أول خط محلي لها هو لمدني وأتبرا والفاشر والجنينة والأبيض وجوبا وواو وكسلا وبورتسودان.

كانت الطائرات الأولى التي استخدمتها الخطوط الجوية السودانية (وهي من نوع de Havilland Doves كما ذكرنا) لا تسع إلا عددا قليلا من الركاب، وقد استخدمت فقط لأنه كان بمقدورها استخدام مدرجات هبوط غير معبدة. ونجحت الخطوط الجوية السودانية في عامها الأول في نقل ٧٣٦ راكبا وحمل ١٥٤٦ كيلو جراما من البضائع والأمتعة.

وتم في عام ١٩٥٢م استبدال طائرات de Havilland Doves الصغيرة

بسبع من طائرات Douglas التي تسع الواحدة منهن سبعة وعشرين راكبا، وتوسعت شبكة الخطوط فبلغت وادي حلفا ومروي ودنقلا. ومن بعد ذلك، وفي عام ١٩٥٤م بدأت الخطوط الجوية السودانية في تسيير رحلات دولية فبدأت بالقاهرة وعنتبي وأسمرا، ثم امتدت إلى عدن وبيروت وجدة في العام التالي.

واستخدمت الخطوط الجوية السودانية، وبنجاح كبير، طائرات من طراز DC3s ولم تفقد منها أي طائرة حتى تم في عام ١٩٦٢م إدخال ثلاث طائرات جديدة من نوع Friendship

Fokker F27 تسع الواحدة منهن ثمانية وثلاثين راكبا، وكانت هي الخطوط الجوية الأولى في أفريقيا التي تدخل مثل تلك الطائرات. وظلت طائرات 'DC3s 'ST- AJJ تعمل في مجال المسح الجوي حتى عام ١٩٧٥م حتى بيعت في عام ١٩٧٨م إلى دولة بوتسوانا حيث لا تزال تعمل هنالك وبصورة يومية!

وفي الثامن من يونيو من عام ١٩٥٩م بدأت الخطوط الجوية السودانية أول سفرياتها إلى لندن بطائرة Vickers Viscount V 831 في ما سمي بـ " خط سفريات النيل الأزرق"، وذلك عن طريق الخرطوم – القاهرة - أثينا – روما – لندن. وكانت الخطوط الجوية السودانية في تلك الأيام هي الخطوط غير البريطانية الوحيدة التي سمح لها بالعمل من مطار قاتويك (وهي تعمل الآن من مطار هيثرو). ويجب تذكر أن تلك الطائرة كانت هي الطائرة الأولى في العالم من حيث عدد الأميال التي قطعتها في سفرياتها، ثم بيعت تلك الطائرة لشركة شحن أمريكية بعد خدمة طويلة ممتازة في الخطوط الجوية السودانية.

وفي عام ١٩٦٢، ومع تزايد أعداد المسافرين والبضائع المشحونة قررت الخطوط الجوية السودانية شراء طائرتين من طراز de Havilland Dh – 106

لتحلان محل طائرة Viscount وزادت من عدد المدن التي تصل إليها بإضافة مدينتي بنغازي وطرابلس بليبيا.

وظلت طائرات الـ Comet وفي غضون السنوات الإحدى عشر التالية تصل لكثير من مطارات العالم بصورة ممتازة يمكن الاعتماد عليها. ولكن بحلول عام ١٩٧٣م وضح أنه ينبغي على الخطوط الجوية السودانية تجديد هذه الطائرات التي كانت قد بدأت تشيخ، فقامت بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤م باستئجار طائرتين من طراز Boeing ٧٠٧ - ٣٢١ S من شركة الخطوط البريطانية "بريتش ميدلاند". وكان قرار اختيار أي الطائرات يمكن للخطوط السودانية شرائها قرارا عسيرا بالنظر إلى ظروف السودان المناخية. وكانت تلك الخطوط قد فكرت من قبل في شراء طائرة Ilyshin – ii٦٢ الروسية لتعمل على خط يربط بين الخرطوم وموسكو، بيد أن تلك الفكرة لم تر النور لبرودة العلاقات بين الدولتين في ١٩٧٠م (لعل الكاتب يقصد ١٩٧١م عقب فشل انقلاب هاشم العطا. المترجم). وأخيرا تقرر في عام ١٩٧٤م شراء طائرتين من طراز Boeing ٧٠٧ – s٣٢٠ بكل واحد منهما ١٤ مقعدا في الدرجة الأولى و١٣٥ مقعدا في الدرجة السياحية. وبشراء هاتين الطائرتين توسعت الحركة الجوية للركاب والشحن، فأضيفت خطوط جديدة لمدن كأبي ظبي والبحرين والدوحة ونيروبي وأنجمينا والرياض وكانو وفرانكفورت. وصاحب شراء هاتين الطائرتين تغيير شعار الخطوط الجوية السودانية وألوانه.

وفي عام ١٩٧٥م تم شراء طائرتين أخريين من طراز Boeing ٧٠٧ للعمل في الخطوط الداخلية والإقليمية. وكانت لهاتين الطائرتين خاصة مميزة وهي أنهما صممتا للعمل في المناطق الجافة، وبهما آلة تسمى gravel field equipment من خصائصها أنها تمتد مع عجلة الأنف (nose wheel) وتبعد الأنقاض والكتل الحجرية الصغيرة عن عجلات الهبوط.

واليوم... لا تزال الخطوط الجوية السودانية مؤسسة حكومية، وتمتلك خمس طائرات من طراز Boeing ٧٠٧ – s٣٢٠ و طائرتين من طراز ٧٠٧ – 200 s وسبعة طائرات Fokkerذات أنواع وأحجام مختلفة.

لا تزال هذه الخطوط في حاجة ماسة إلى طائرات من طراز أير بص Air Bus (أو ما يماثلها) لاستخدامها في الخطوط العالية الكثافة (مثل خط الخرطوم – القاهرة)، وتعمل الآن هذه الخطوط على استجلاب أنواعا مختلفة من الطائرات (مثل A 300B).

وكحل مؤقت قامت الخطوط الجوية السودانية باستئجار طائرة من طراز Tri Star-من الخطوط الجوية الأردنية.، وتمتاز هذه الطائرة بقدرتها على نقل عدد كبير من الركاب وشحن البضائع من أوروبا إلى أفريقيا، وبقدر محركها القوي على الأداء الجيد في المناطق الحارة عند الارتفاعات العالية.

وعلى الرغم من أن الخطوط الجوية السودانية (كانت) تعد واحدة من أكبر الخطوط الجوية في القارة الإفريقية إلا أنها تكابد الآن من مشاكل جمة تعاني منها غالب المؤسسات الحكومية السودانية في الوقت الحالي. ويأتي على قمة هذه المشاكل نقص أو بالأحرى انعدام النقد الأجنبي الذي يعيق أي تنمية أو تطور منتظر. وأفسدت التدخلات السياسية في السبعينيات والثمانينيات إدارة هذه الخطوط وأضعفت من معنويات العاملين بها.

وفي العام الماضي وضعت خطة جديدة (بمناسبة مرور أربعين عاما على إنشاء الخطوط الجوية السودانية) أثمرت بعضا من النتائج الطيبة في مجال انتظام المواعيد (خاصة في السفريات الداخلية) وثبات أسعار التذاكر. وكذلك أجريت بعض الإصلاحات في مجالات التدريب والإدارة. كل هذا يجعل المرء يؤمن بأن مستقبل الخطوط الجوية السودانية بخير شريطة أن تستخدم مواردها بصورة حكيمة، وأن لا

تتم فيها عمليات توسع متعجلة وغير مدروسة.

اعتمد الكتاب في هذا المقال على مصادر عديدة منها كتاب "النقل في السودان" لبروفسيور ريتشارد هيل (لندن ١٩٦٥م)، و"دليل خطوط الطيران في العالم لعام ١٩٨٩م"، وكتاب "تاريخ وتطور ومستقبل الخطوط الجوية السودانية" الصادر في الخرطوم عام ١٩٨٢م. ويشكر الكاتب مكتبي الخطوط الجوية السودانية في الخرطوم ولندن لتقديمها بعض المعلومات الفنية عن أنواع الطائرات المستخدمة وتفاصيلها الفنية.

نسب وتاريخ محس "المدن الثلاث" في السودان

A Genealogical and Historical Study of the Mahas of the "Three Towns," Sudan

Prof Richard A. Lobban, Jr. بروفسيور ريتشارد لوبان (الابن)

◇◇◇◇◇◇

تقديم: هذه ترجمة (بتصرف واختصار) لبعض ما ورد في مقال طويل عن نسب وتاريخ المحس في العاصمة السودانية نشره بروفيسور ريتشارد لوبان (الإبن) في "المجلة العالمية لدراسات التاريخ الأفريقي" في عددها رقم ١٦ والصادر في عام ١٩٨٣م. وعمل بروفسيور لوبان (١٩٤٣م -) أستاذا في جامعة روود ايلاند في مجالي الأنثربولوجيا والدراسات الأفريقية (وبخاصة في الشأن النوبي السوداني حيث حصل في عام ١٩٧٣م على درجة الدكتوراه عن رسالته عن نوبة السودان من جامعة نورثويسترن). ونشر بروفسيور لوبان (منفردا وبالإشتراك مع آخرين) عددا كبيرا من المقالات والكتب عن السودان من أشهرها كتاب "قاموس السودان التاريخي". والرجل من أبكار مؤسسي جمعية الدراسات السودانية لشمال أمريكا منذ إنشائها في عام ١٩٨١م..

المترجم

ساهم المحس (وهم من المجموعات الأثنية النوبية) في وسط السودان مساهمة عظيمة في أسلمة وتعريب هذه الأمة العربية – الإفريقية. وقد تعد إقامتهم لأول أبنية وكيانات دائمة في "المدن الثلاثة" (الخرطوم وما حولها) هي البداية الحقيقية لعملية إنشاء مناطق حضرية في السودان. وأفلح قادة المحس الذين عملوا كمستشارين لقادة دولة الفونج في نشر الإسلام على امتداد النيلين الأبيض والأزرق في مجتمعات ظلت مستقرة في هذه المناطق منذ أكثر من خمسة قرون، وعند ملتقاهما في الخرطوم أيضا.

وتهدف هذه الدراسة التاريخية (وهي نتاج بحث ميداني قمت به في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠م) إلى تجميع الأعمال المنشورة وغير المنشورة عن نسب المحس، وسيركز البحث على بحث أمر المحس والإسلام من منظور تاريخ إنشاء مناطق حضرية في وادي النيل.

وقسمت هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء، أولها عن نسب المحس (مدعما بثلاثة عشر جدولا توضيحيا)، وثانيها هو دراسة تاريخ المحس إبان العهود المسيحية في القرون الوسطى في النوبة وأيضا في زمن حكم الفونج والعبدلاب في وسط السودان، وثالثها عن أربعة من أشهر قادة التعليم الديني في وسط السودان الذين عاشوا في غضون سنوات حكم الفونج والعبدلاب، وسنناقش ونلخص في الجزء الرابع والأخير كل ما ورد في الأجزاء الثالثة السالفة المذكورة.

١/ نسب المحس

تعكس المعلومات والبيانات المتعلقة بالنسب دوما بعض الحقائق المصدق والمؤمن بها سلفا، إذ أن عملية جمع هذه المعلومات عادة ما تكون نفسها تميل منحازة إلى جانب تأكيد صلات بين المعلومين من الأقرباء والأسلاف بعيدي الصلة. وقد تتوافق عملية تدوين الأنساب مع الحوادث والشخوص التاريخية، أو

قد تهدف إلى "اختراع" صلات مختلقة / وهمية مع أسلاف من ذوي مكانة عالية سياسيا واجتماعيا. وتصل حتما كل شجرة نسب إلى نقطة يصعب أو يستحيل معها تحديد مدى صحتها، حتى وإن توافقت مع حقائق تاريخية معلومة، وهذا مما يجعل المرء يشك في أن ذلك النسب إنما هو محض تلفيق.

٢/ المحس في التاريخ

عرف المحس في تاريخ النوبة من نحو ٥٠٠٠ عام. وهاجر النوبة لخارج مناطقهم منذ قديم الزمان للعمل كجنود أو خدم أو عمال وإداريين، إلا أننا نتناول هنا تاريخ المحس بعد أن نفذ / انتشر الإسلام في الممالك المسيحية لشمال السودان، وبعد أن هاجر النوبة لوسط السودان واستقروا فيه مع بداية القرن السادس عشر. ولا شك في أن دراسة نوازع وجذور هذه الهجرة ضرورية لفهم عمليات دخول الإسلام في السودان وإنشاء مناطق حضرية به. وكذلك يجب أن لا نغفل هنا دور المحس والعبدلاب في حض حلفائهم الفونج في سنار على القيام بهذه العمليات.

لا ريب أن النوبة هاجروا من شمال السودان (حيث عدم الأمان وضيق الأراضي الزراعية) لوسطه (حيث الأراضي الزراعية الواسعة الخصبة التي تروى بالشادوف أو الساقية). وكانت جزيرة توتي هي مهجرهم الأول، ومسقط رأس كثير من الأولياء الصالحين والفقهاء/ الفكيا (جمع فكي؟). وبسبب موقع توتي فإنها غدت فيما بعد مركزا للمناطق الحضرية في وسط المدن الثلاثة. وعند وصول المحس لتلك المناطق وجدوا فيها الرفاعة والجعليين والشايقية والجموعية، والذين كانوا يستخدمون تلك الأراضي للرعي والزراعة والسكن المؤقت. ويزعم المؤرخ والإداري وعالم الآثار البريطاني إيركل أن المحس ابتاعوا أراضي توتي من الجموعية، والذين كانوا قد أزاحوا بدورهم من قبل ذلك من يسمون بـ "العنج" والذين كانوا يشتغلون بصيد الحيوانات البرية والأسماك. ومع بدايات القرن

السادس عشر الميلادي كان المحس قد كونوا لهم مجتمعات مستقرة ومتزايدة العدد، وأسس لبعض تلك المجتمعات الفكيا المشهورين في زمانهم، فكان الواحد منهم يحضر عائلته ويقيم له خلوة لتعليم الصبية وربما مسجدا صغيرا. وعند وفاة ذلك الفكي يقيم له أتباعه من باب التكريم قبة حول قبره، ويدفن حول تلك القبة ثلة من مريديه وأتباعه وأفراد عائلاتهم. وفي القرى الكبيرة يضاف إلى ما سبق ذكره محلات للحرفيين ومكان لسوق أسبوعي لبيع أو تبادل الحيوانات المستأنسة الحية واللحوم والخضروات والمصنوعات اليدوية وغير ذلك من البضائع.

وبالإضافة لأول استيطان للمحس في توتي وما حولها فقد استقر المحس أيضا في قرية العيلفون (بحسب ما جاء في موسوعة الويكيبيديا فإن اسمها التاريخي العيله فونج وهو من مقطعين، عيلة تعني عبيد، والفونج تعود إلى مملكة الفونج.أما بحسب مرجعية لغة البجا فالكلمة تتكون من مقطعين (إيلا) و(فون) ويعني المقطع الأول من الاسم الأبيض ولكن ليس خالص البياض، بينما يعني المقطع الثاني من الاسم فون فونج عند البجا وذلك لأن حرف العين غير موجود في لغة البجا ليصير الاسم يعبر عن الفونج البيض مما يعنى أن هناك فونج سود، وقد يكون ذلك تميزا بين العبدلاب وما تعارف على تسميتهم بالفونج من سلالة عمارة دنقس. المترجم). وذكرت بعض المصادر التاريخية أن أحد سلاطين الفونج كان قد أهدى في عام ١٥٠٠م أرض العيلفون للفكي المحسي محمد على نظير خدمات دينية وسياسية قدمها له ليقيم عليها قرية العيلفون. وظلت العلاقة بين توتي و العيلفون – وحتى الآن- بالغة المتانة بعد مرور أكثر من خمسمائة عام. وفي المنطقة التي تقع شرق مدينة الخرطوم الحالية أقام محسي آخر اسمه شكري تجمعا للمحس في بري اللاماب (هنالك كتاب كامل بالإنجليزية عنوانه "بري اللاماب" من تأليف هارولد باركلي صدر في عام ١٩٦٤م. المترجم). ومن بعد ذلك أقيمت بري المحس في عام ١٥٧٥م على يد الشيخ حتيك قسومة بين منطقة المقرن وبري اللاماب،

حيث توجد مباني جامعة الخرطوم الآن. وأقام في ذات السنة تقريبا الشيخ إبراهيم بوداني (والمولود في جزيرة توتي) فريق البودناب في بري المحس. وبعد أن استولى البريطانيون والمصريون على السودان في عام ١٨٩٨م قاموا بتحويل بري المحس من موقعها إلى جهة الشرق حيث موقعها الحالي حتى يمكن للجيش بناء ثكناته في موقعها القديم. وفي تلك السنوات برزت بري أخرى هي بري الدرايسة، وتقع بين بري المحس وبري اللاماب، وأسسها الشيخ شام حريز. وكانت بري الدرايسة (مثلها مثل بري اللاماب) موطنا أيضا للجموعية ومجموعات عربية أخرى، إضافة للمحس بالطبع. وأنشأ فكيا المحس (ربما مع غيرهم) قرى أخرى منها بري أبو حشيش وحلفاية الملوك والقوز والجيلي والجريف غرب والجريف شرق واسلانج وكترانج وشمبات والكاملين وكاكول والركابية والشقلة وجبل الطينة ومناطق عديدة أخرى في الجزيرة.

ولمجتمع المحس في جزيرة توتي أهمية خاصة في تاريخ تلك الجزيرة وتاريخ المحس أيضا، وذلك لأنها أقدم مجموعة محسية تهاجر وتستقر لأكثر من خمسمائة عام في ذات المكان، وهي أكثر المجتمعات ثباتا في تركيبتها السكانية، ولا تزال كل مناطقها السكنية الرئيسة محسية خالصة بلا شريك. وكان نشاط رجال الدين (الفكيا) في توتي في نشر الإسلام كان من أهم عوامل انتشار ذلك الدين في أرجاء السودان في القرن الخامس عشر، وإليهم ينسب السبق في البناء الحضري في الخرطوم. ولا يزال موقع الجزيرة الإستراتيجي المميز يلفت نظر السُيّاح إلى اليوم.

ولقد لعبت جزيرة توتي دورا أكبر بكثير من حجمها الصغير نسبيا، حيث خرجت عددا كبيرا من الفكيا. وفي عهد الخليفة عبد الله كان أمين بيت المال هو (العمدة والتاجر الشهير) أحمد بن على بر وهو من مواليد تلك الجزيرة. وكانت توتي أيضا قاعدة للخزانة في المهدية، وبنيت في أرضها طابيتان في شمال الجزيرة وفي

جنوبها لا تزالان موجودتان حتى الآن. وفي غضون سنوات الحكم الثنائي ظل العمدة والتاجر أحمد بن على بر هو أهم شخصية في توتي. وعين أحد أبناء توتي عضوا في مجلس قيادة "ثورة" مايو ووزيرا في عهد جعفر نميري (والمقصود بالطبع هو الرائد زين العابدين، ابن الأستاذ محمد أحمد عبد القادر والذي كان ناظرا لمدرسة الخرطوم الثانوية القديمة، وصاحب مكتبة شهيرة بالقرب من سوق الخضار وميدان الأمم المتحدة في ستينيات القرن الماضي. المترجم)

السير الذاتية لبعض فكيا المحس في سنوات حكم العبدلاب والفونج:

سنستعرض باختصار السير الذاتية لأربعة من أهم الفكيا المحس في غضون سنوات حكم العبدلاب والفونج وهم الفكي أرباب العقائد، وشيخ حامد ود أم مريوم وشيخ إدريس ود محمد الأرباب، والفكي الشيخ خوجلي بن عبد الرحمن بن إبراهيم. وما يميز هؤلاء الفكيا (بالإضافة إلى إنجازاتهم التعليمية وشهرتهم الدينية في زمانهم) هو مساهمتهم في البناء الحضري، وتأسيسهم لقرى ومدن صغيرة كونت فيما بعد عاصمة السودان بمدنها الثلاث.

١. **الفكي أرباب العقائد:**

ولد هذا الفكي – كغيره من فكيا القرنين السابع عشر والثامن عشر- في جزيرة توتي في الربع الثالث من القرن السابع عشر. ويمت الفكي أرباب العقائد بصلة القرابة لمحمد بستاي الذي ينسب إليه نشر الإسلام السني في كردفان. وبسبب خلاف وقع وسط سكان توتي انتقل الفكي إلى منطقة المقرن بالخرطوم في ١٦٩١م ليقيم خلوته هنالك. وأم تلك الخلوة الشهيرة ما لا يقل عن نصف ألف من الحيران، كان نحو ثلاثمائة منهم من صبية النوبة. وكان أتباع الفكي أرباب العقائد ينتمون لقبائل عديدة منهم النوبة والجموعية والجعليين وسلاطين الفونج. ومن تلاميذ الفكي أرباب العقائد الذين اشتهروا لاحقا شيخ خوجلي

وشيخ حمد ود أم مريوم. وقامت حول خلوة الفكي أرباب العقائد قرية صغيرة بها مسجد، مثلت أول مستوطنة دائمة في منطقة مقرن النيلين، وكونت أول نواة لمدينة الخرطوم الحالية.

وعمل الفكي أرباب العقائد مستشارا لسلاطين الفونج في سنار، وخاصة السلطان بادي الأحمر (١٦٩٢ – ١٧١٦م)، وتوفي في سنار بينما كان في زيارة لها ودفن هناك. وخلفه ولده على مواصلا إرث أبيه في التعليم الديني في مسجده وخلوته بمنطقة مقرن النيلين.

وظل المسجد الذي أقامه الفكي أرباب العقائد قائما حتى الغزو المصري التركي للسودان، ومع حملة الدفتردار (الانتقامية) تم هدم كثير مما كان قائما من مباني الخرطوم مثل مسجد الفكي أرباب العقائد وقبة الشيخ خوجلي. وكأن ذلك لم يكف الدفتردار فقام بإعدام أحد أحفاد الفكي أرباب العقائد (ولعله محمد بن الكامل ابن علي) بطريقة بالغة الوحشية بأن ربطه إلى فوهة مدفع وأطلقه في الهواء. ولا تزال ذكرى الفكي أرباب العقائد حية في النفوس، ويعتز الخليفة الحالي (أستاذ محمد الخليفة مالك يس الذي يقطن البشاقرة) بنسبه إلى الرجل.

(ويزعم البعض أن المهدي هو من أمر بهدم مسجد الفكي أرباب العقائد، وتم مؤخرا تغيير اسم "جامع فاروق" إلى "مسجد أرباب العقائد" المترجم).

٢. شيخ حمد ود أم مريوم

ولد شيخ حمد – مثله مثل الفكي أرباب العقائد- بجزيرة توتي في أو بعد عام ١٦٤٦م. وكان أحد تلاميذ الفكي أرباب العقائد، ومن أتباع الطريقة القادرية، ومقربا من الشيخ خوجلي (والذي كانت أخت زوجته هي أم شيخ حمد). وكذلك اقترنت بنت شيخ خوجلي بقائد الجموعية شيخ عبد المحمود النوفلابي.، والذي كثيرا ما كان يلتقي شيح حمد في المنطقة التي تعرف الآن بأم درمان.

ولأسباب غير معلومة انتقل شيخ حمد من جزيرة توتي ليستقر في حلة حمد ود مريم على الشاطئ الغربي للنيل الأبيض. وكما ينسب للفكي أرباب العقائد إنشاء مدينة الخرطوم يعد شيخ حمد ود أم مريوم أحد مؤسسي مدينة أم درمان. وبحسب تاريخ (طبقات) الفونج فإن القرية التي أسسها كانت هي المستوطنة المستقرة الوحيدة في تلك السنوات وفي تلك المنطقة. إلا أن كل مساهمات الشيخ حمد في التطور الحضري تم القضاء عليها عندما شب بينه وبين جاره الشيخ عبد المحمود أبو شيبة (الولي) العركي خلاف كانت نتيجته أن أضحت خلوة شيخ حمد أثرا بعد عين إثر حريق مدمر. ومن بعد تلك الحادثة دعا شيخ خوجلي صديقه شيخ حمد ليستقر في منطقة بالخرطوم بحري عرفت باسم "حلة حمد"، والتي ما تزال موجودة في ذات المكان كمعقل للمحس في الخرطوم بحري. وبذا تمكن الشيخ حمد من مواصلة التطور الحضري في المدن الثلاثة عند مطلع القرن الثامن عشر.

تلقى شيخ حمد العلوم الدينية على يد الشيخ المحسي يعقوب بن الشيخ المنجلي، وهو من أنشأ قرية الجريف غرب ومستوطنة أبي سعد في جنوب أم درمان على ضفة النيل الأبيض الغربية، والتي يقطنها حاليا الفتيحاب والزاناركاب ؟. وأشتهر الشيخ بتعليم النساء وبمحاربة البدع والضلالات التي كثرت في زمانه في بعض الأوساط.

ودفن الشيخ حمد (بعد عام ١٧٣٠م) في قبة أصغر قليلا من قبة الشيخ خوجلي قرب حلة حمد التي أسسها. ويوجد الآن كثير من أحفاد ذلك الشيخ في مناطق تقع على الشاطئ الشرقي للنيل الأبيض جنوب الخرطوم.

٣. **شيخ إدريس ود محمد الأرباب:**

ولد هذا الشيخ في حي المحس بقرية العيلفون المسمى بالمشرفية في عام ١٥٠٧م، ويعد من الذين ساهموا في عمرانها. ويرجع نسبه إلى القندال، ووالده

الفكي الأرباب (وهو ليس الفكي أرباب العقائد بالطبع) ووالدته (المحسية) هي فاطمة بنت الشريف حمد أبو دنانة، أحد معاصري الشيخ شيخ إدريس. وكانت زوجه من المحس أيضا. وتوسع كتاب طبقات ود ضيف في نسب هذا الشيخ وعدد من أحفاده. وكان هذا الفكي من أوائل من عملوا كمستشارين لسلاطين الفونج في سنار.

اشتهر الشيخ بكرمه الشديد، فقد كان يوزع يوميا ٦٠ من أطباق (قداحة) الطعام الكبيرة على الفقراء من أتباعه. وتفوق عليه ابنه (محمد) من بعده في هذا الجانب إذ كان يوزع يوميا ضعف ما كان يقدمه والده.

(وللمزيد من سجله البريطانيون عن هذه الجوانب يمكن قراءة مقال "محس العيلفون" لهنري جاكسون، والذي سبق لنا أن نشرنا تلخيصا وترجمة له في الجزء الثاني من هذا الكتاب. المترجم).

٤. **الفكي الشيخ خوجلي بن عبد الرحمن بن إبراهيم**

ينتمي هذا الشيخ (والمولود في توتي في عام ١٠٦٥ هـ) لفقرا الكنباب في المشرفية، وبذا يكون وثيق الصلة بمن ذكرنا من شيوخ المحس. وكانت والدته ضوة بنت خوجلي من المحس أيضا. وكان بلونه شديد السواد صاحب شخصية مميزة وكاريزما ملحوظة جذبت له الأنظار، وعده أتباعه من الأولياء وأطلق عليه "أبو الجاز" و"أبو ملاح" و"الحاج خوجلي". وكان يتبع الطريقة الشاذلية. وعرف عنه أنه كان شديد الاعتداد بنفسه فقد عرف عنه عزوفه عن مخاطبة سلاطين الفونج، وعدم وقوفه لتحية أي فرد غير الخليفة شيخ إدريس والخليفة صغيرون. وكان الرجل من عملوا لإدخال قوانين الشريعة الإسلامية في السودان.

إطعام همشكوريب
Feeding Hameshkoreb

Michael Medley مايكل ميدلي

◇◇◇◇◇◇

تقديم: هذه ترجمة مختصرة لبعض ما جاء في مقال نشر في العدد الثلاثين من المجلة البريطانية " دراسات السودان Sudan Studies" الصادرة في أبريل من عام ٢٠٠٣م للكاتب البريطاني مايكل ميدلي، والذي عمل في منتصف ثمانينات القرن الماضي مدرسا للغة الإنجليزية في مدارس الجزيرة، ثم عمل من بعد ذلك في مجال الإغاثة الإنسانية في مناطق النزاعات بالسودان وفي جنوب السودان (قبل وبعد الانفصال)، وقدم رسالته للدكتوراه حول سياسات الاستجابة الإنسانية للمجاعة في بحر الغزال في عام ١٩٩٨م.

قد يجد البعض منا أن في عنوان المقال شيئا من "المن والأذى" وتأكيدا لدعوة الشاعر البريطاني كبيلنيج القديمة للرجل الأبيض كي يستمر في تحمل عبئه. ولكن يجب تذكر أيضا أن تقاعس الحكومة عن القيام بواجباتها تجاه مواطنيها، وغياب منظمات الإغاثة الوطنية لا يدع لأحد مجالا كبيرا لذم وانتقاد المنظمات الأجنبية وما قد تفعله وما لا تفعله... فنحن نعيب "منظماتنا" والعيب فينا!

المترجم

***

قررت أن أحاول الذهاب إلى همشكوريب، تلك المدينة المقدسة، عندما سمعت في أكتوبر الماضي (عام ٢٠٠٢م) بأن المعارضة السودانية قد أعادت الاستيلاء عليها، فقد كنت قد عملت في مجال الإغاثة الإنسانية في تلك المناطق التي

يسيطر عليها "التحالف الوطني الديمقراطي" على الحدود الإرتيرية حتى شهر مايو المنصرم. وكانت سيرة همشكوريب كثيرا ما ترد في أحاديثنا، فقد كنا نطلق اسم تلك البلدة على كل المنطقة التي كنا نعمل بها، غير أن البلدة نفسها كانت بعيدة عن العمليات الحربية في تلك الأيام.

وكنت شديد الافتتان بالطبيعة في تلك المناطق... جبالها العالية وتلالها المنخفضة، وصخورها الملساء العارية أحيانا، والمتعرجة الخشنة كظهر ديناصور أحيانا أخرى...وأشجار الدوم المتفرعة المبثوثة بين نباتات الأكاشيا المنتشرة في أوديتها، وطبيعتها التي تبدو وكأنها آتية من عصر ما قبل التاريخ. ولا تهطل الأمطار في هذه المنطقة إلا نادرا في شهري يوليو وأغسطس. وفي العام الماضي، وكما كان هو الحال في معظم مناطق القرن الأفريقي، لم تمطر السماء إلا لماما.

ووجدت نفسي في هذه المنطقة منجذبا عاطفيا لهؤلاء البجا الذين ظلوا يقطنون هذه المناطق منذ أكثر من خمسة آلاف من الأعوام. وذات صباح، وعلى مائدة شيخ سليمان بيتاي، تناولت طعام الإفطار والذي كان مكونا لحم المعز ولبن الإبل. وأهداني الشيخ في ذلك الصباح طقما كاملا للزي البجاوي الرجالي. وكان الجلباب البجاوي (والذي يشابه قميصا أبيضا طويلا) يشبه الجلباب الذي يرتديه غالب الرجال في أواسط السودان إلا أنه أقصر قليلا، فهو يصل إلى منتصف الساق ولا يلامس الأكعاب كما هو جلباب رجال الوسط. وفوق الجلباب يرتدي البجاوي صديري يميز زيه الخاص وسروالا واسعا. تعثرت قدماي وأنا أحاول أن أعثر على فتحتي السروال المنتفخ. ولعل من مزايا هذا الزي المريح أن بمقدور المرء أن ينام به عندما يغلبه النعاس في ذلك الحر اللافح.

وكان كثير من الرحالة يفترضون أن البجا هم من العرب، غير أن التاريخ يعلمنا أن البجا قد وجدوا في هذه المنطقة قبل توسع العرب في أفريقيا بسنوات

طويلة جدا، وهم يتحدثون لغة مختلفة تماما. وكان رفقائي من البجا يحاولون إفهامي بأن لغتهم "البداويت" تخرج من الصدر مباشرة وليس من اللسان والشفاه. وربما كان يرمون إلى أن لغتهم كانت تأتي القلب، وهي أداة تنقل الإخلاص والصدق وليس مجرد الحديث المجرد والحذلقة. وأشهد أن هذا هو ما لمسته عند هؤلاء الناس.

وظلت مناطق البجا التقليدية خلال القرن المنصرم تخصص لغيرهم من الذين أتوا للمنطقة بغرض التجارة والتبشير والتنقيب عن الذهب، والذين قاموا بتأسيس مدن ومشروعات زراعية. وفي هذه المدن والمشاريع تعلم البجا اللغة العربية وتبنوا ثقافتها، و"تسودن" بعضهم تماما واستوعبوا ثقافة الدولة الغالبة. وقام من رفضوا ذلك ممن كانوا ينادون بهوية بجاوية مستقلة بتأسيس حزب "مؤتمر البجا" في عام ١٩٥٨م أي بعد عامين فقط من استقلال السودان. وقام انقلاب عام ١٩٨٩م بإلغاء حزب "مؤتمر البجا" مع غيره من الأحزاب السياسية الأخرى، فانخرط ذلك الحزب، ومنذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، في حركة مقاومة مسلحة.

وفي الفترة التي عملت فيها في مجال الإغاثة في تلك المنطقة نشب خلاف بين شيخ سليمان بيتاي وبين قادة "مؤتمر البجا"، ولعلي كنت، وبصورة من الصور، "متورطا" في ذلك الخلاف. ولتفسير ذلك الخلاف ينبغي أن نذكر بعض المعلومات عن ذلك الشيخ وعائلته. إنه شيخ موقر ومحبوب عند سكان منطقته وخارجها. ويؤمن مريدوه بأن والده الشيخ على بيتاي كان قد رأى في المنام أن الرسول يوصيه بأن يجمع الرعاة الرحل في مكان واحد وأن يبني لهم مساجد للصلاة حيث يقيمون. وكان كل هؤلاء البجا يدينون بالإسلام، غير أن معرفتهم بأمور دينهم كانت محدودة جدا، وكانوا لا يودون التقيد والالتزام الصارم بما يرد في التعاليم الدينية،

خاصة إن أتتهم من رجل من غير البجا. وكانت رسالة الشيخ علي بيتاي لشعبه بسيطة وواضحة وهي: "اعبد ربك بانتظام و تعاون مع جيرانك". واستجاب الناس لدعوة الشيخ بحماس شديد، غير أن الحكومة الاستعمارية وما أعقبها من حكومات وطنية كانت، وفي فترات معينة، تحس بالشك والريبة في نوايا الشيخ وشعبه، ولا عجب فهؤلاء هم القوم المحاربون الذين خلدهم الشاعر البريطاني كبيلنيج في قصيدته الشهيرة "فيزي ويزي" وذكر استبسالهم في معاركهم مع جيش المهدي ضد قوى الامبريالية والحداثة قبل جيلين أو أكثر.

وأنشأ الشيخ على بيتاي مدينة همشكوريب الصغيرة لتغدو مركزا لشبكته الدينية، فأقامها حول الخلوة والتي استقطبت فيما ما أقبل من أيام عددا كبيرا من التلاميذ من منطقته ومن المناطق السودانية الأخرى القريبة والبعيدة، بل ومن الدول الأجنبية كذلك. وكان "الحيران" يجلبون معهم أحيانا بعض العطايا للخلوة، إلا أنه من الثابت أن الشيخ كان يدبر أمر تعليم وإعاشة هؤلاء "الحيران" من موارد الزكاة التي كان يتلقاها ممن يرتاد المساجد التي كان قد شيدها في المنطقة.

وفي عام ١٩٧٨م خلف شيخ سليمان أباه، ومع مرور الأعوام قام الشيخ الجديد بالدخول في عمليات تجارية كثيرة جنبا إلى جنب عمله الرئيس كشيخ ديني، وقيل أنه أفلح في الحصول على دعم مالي وعيني مقدر من مانحين أثرياء كثر في الخليج العربي.

ولكن بدأت أعمال الشيخ في المجال الديني وغيره تتأثر مع بدء التمرد في المنطقة. فقد استولت المعارضة على همشكوريب في المرة الأولى في عام ٢٠٠٠م وبقيت في قبضتها لخمسة شهور كاملة. وقرر الشيخ البقاء في مدينته الصغيرة وأعلن عن تأييده للتحالف الوطني الديمقراطي. وسر بالطبع ذلك التحالف المعارض للحكومة بتأييد الشيخ له نظرا لثقله الديني والشعبي والاجتماعي

فدعاه ليكون عضوا في مكتب قيادته والذي كان يضم نخبة من شخصيات سياسية مؤثرة مثل محمد عثمان الميرغني (زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي) وجون قرنق (زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان). غير أن ممثلي "مؤتمر البجا" في "التحالف الوطني الديمقراطي" كانوا من أقل أعضاء التحالف سعادة بذلك التعيين، فقد كانت إدارة شؤون شرقهم وشعبهم متروكة لهم وحدهم دون تدخل من الجنود الآتين من المناطق الأخرى. وبقيت الأحوال هكذا - على الأقل من ناحية نظرية- حتى بعد دخول شيخ سليمان بيتاي إلى المكتب القيادي للتحالف. بيد أن دخول ذلك الشيخ، وبكل ما كان يحمله من ثقل معنوي وديني، استوجب من "مؤتمر البجا" القيام بحركة تكتيكية كان وراءها ما وراءها. تلخصت تلك الحركة في انتخاب ابن الشيخ سليمان الأكبر (واسمه محمد الطاهر) لمنصب محافظ همشكوريب، ليكون مسؤولا عن الشؤون الإدارية في المنطقة وذلك تحت إشراف فضفاض من قبل "مؤتمر البجا".

ولم أكن ملما تماما بتفاصيل خلفيات العلاقة بين الشيخ سليمان و"مؤتمر البجا" عندما وصلت للمنطقة لإقامة برنامج عون إنساني لإحدى المنظمات الأمريكية غير الحكومية. وتوطدت علاقتي بمحمد الطاهر، إذ أن أحد أهدافنا الرئيسة لم يكن يقتصر على تقديم العون الإنساني والخدمات الاجتماعية فحسب، بل العمل أيضا على إنجاز تلك المهمة عن طريق الإدارة المحلية وبطريقة تشجع على المسائلة والمحاسبة الديمقراطية. وطلبت من محمد الطاهر أن يسمح لي بأن أشهد اجتماعات لكبراء قبيلته الذين يمثلون كل القرى في المنطقة كان يعقدها بانتظام مرة كل شهرين. وفي تلك الاجتماعات كنت وزميل لي نقدم قوائم مفصلة بكل ما جلبنا للمنطقة من مواد غذائية وغيرها، ونطلب مشورتهم في وضع خطط لتوزيعها. وكانوا يعبرون لنا عن جزيل شكرهم لما كنا نقدمه لهم، ويطالبونا بتقديم مواد بعينها لمناطق يحددونها هم بأنفسهم. وكانت غالب طلباتهم تدور حول حفر مزيد من

آبار مياه الشرب، وإمدادات الأدوية البشرية والبيطرية، ومبيدات الهوام القوية (مثل الدي دي تي) لقتل الحشرات والقراد في بهائمهم. ومما أذكره أن اثنين من ممثلي إحدى القرى والذين كانوا يشهدون تلك الاجتماعات المنتظمة أصيبا في مقتل بسبب انفجار لغم أرضي كان مزروعا في المنطقة، وأذكر أيضا أن شيوخ القرى ناشدونا أن لا تفت تلك الحادثة المروعة في عزمنا ورغبتنا الأكيدة في حضور تلك الاجتماعات الدورية.

وكان محمد طاهر يستقبل بنفسه شحنات البضائع والإمدادات التي كنا نجلبها للمنطقة ويقوم على أمر توزيعها مستخدما اللواري (التقليدية) التي يملكها والده.

وكان أكبر مشروع شاركت فيه وأشعرني بالفخر هو عندما وصلت وبصورة مفاجئة بضع مئات من العائلات التي نزحت من المناطق التي كانت تسيطر عليها القوات الحكومية بسبب فيضان مفاجئ، وأيضا بسبب مضايقات مستمرة من رجال الشرطة الحكومية. ذهبت إلى مقر المحافظ وأعطيته كمية من المال تكفي لنسج خيام محلية تقليدية. وما هي إلا أيام قليلة حتى تحول ذلك المعسكر البائس إلى معسكر خيام جميلة المنظر تحاكي في الشكل الخارجي مبنى أوبرا سيدني الشهير! وحرصت على تسجيل أسماء كل المقيمين في ذلك المعسكر وأخذ بصمات أيديهم كذلك. وحاولت ذات مرة أن أستوثق من بعض الأسماء في المعسكر، ولكن لم يتيسر لي ذلك، فالرجال لا يبقون أبدا في بيوتهم في غضون ساعات النهار، وكان من المستحيل رؤية النساء في المعسكر دعك من الحديث معهم.

وكان من ضمن المشاريع الأخرى التي كنت مسؤولا عنها هي إدخال جهازي تلفزيون وفيديو ومولد كهرباء صغير. وكان مقررا أن نطوف على القرى المختلفة بالجهازين كي نعرض أفلاما تعليمية وتوعوية وإرشادية قصيرة عن أمور أولية تتعلق بالصحة العامة والتغذية. وأردنا أيضا أن نقنع مشاهدي تلك البرامج بأنه

يمكن للمرأة في مختلف أرجاء العالم أن تحيا حياة محترمة وأن تشارك بنشاط وفعالية في ذات الوقت في الحياة العامة. وكان الشريط الأول الذي تلقيناه لنعرضه على سكان قرى المنطقة عن عادة ختان الإناث، وكنت متخوفا في البدء من ردة فعل المواطنين، إلا أن شيخ سليمان وولده طمأنني بأنهما يؤيدان رسالة ذلك الشريط ويعملان على نشرها بين السكان.

وفي نوفمبر من عام ٢٠٠١م أتاني مسؤول كبير في "جبهة البجا" وأخطرني بأن محمد طاهر قد أعفي من منصبه كمحافظ لهمشكوريب، فرددت عليه بما يفيد أن كنت أظنه منتخبا من عامة السكان ولا يمكن فصله بقرار فوقي كهذا. أجابني بأن ذلك صحيح، ولكن دورة الرجل قد شارفت على الانتهاء وأن انتخابات جديدة ستجرى عما قريب... هذا إضافة لأنه كان يسيء استغلال منصبه للحصول على إعانات ومواد يقوم بتوزيعها حصريا على من يؤيدون والده!

وكنت أشعر ومنذ أغسطس بأن شيخ سليمان لم يكن يتبع الخط الذي تنتهجه "جبهة البجا"، فقد كان قد قدم اقترحا بوقف إطلاق النار وإنشاء منطقة (عازلة) منزوعة السلاح في كل مناطق البجا شريطة أن يشرف عليها هو بنفسه دون تدخل من الحكومة السودانية أو "جبهة البجا". وأشيع أنه عقد اجتماعات خاصة لمناقشة هذا الأمر مع ممثلين للحكومة السودانية، ولذا اتهمته "جبهة البجا" بالعمل منفردا وخدمة لمصلحته الخاصة فقط. وأنكر الشيخ ذلك الاتهام مؤكدا أنه لا يعمل إلا لمصلحة شعبه. وكان حدسي – ولا يزال- أن الرجل يتمتع بتأييد غالب السكان، ولكني قد أكون مخطئا أو متحيزا في هذا التقييم، إذ أنني كنت أقضي غالب وقتي في دائرة ولده محمد طاهر، ولم أكن لصيقا بمن هم من غير مؤيديه. وسرت إشاعة مفادها بأن شيخ سليمان سعى لتدبير انقلاب في داخل "مؤتمر البجا" بتأليب الجنود الموالين له في ذلك الحزب. غير أن "جبهة البجا" ظلت عصية على الاختراق، ولم

يجد الشيخ في نهاية المطاف غير اللجوء للمناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وسرعان ما لحق به صديقي محمد طاهر.

وبهذا إنهار النموذج الصغير للديمقراطية الليبرالية الذي حاولنا إقامته في همشكوريب. ونصحنا المسؤولون في "جبهة البجا" بأنه من الأفضل في المستقبل أن نقوم نحن رجال منظمات الإغاثة الأجنبية بتحديد المناطق التي ستوزع عليها المساعدات وتنظيم الآليات اللازمة لذلك، إذ أن إشراك مجموعات كبيرة من المستفيدين في عملية اتخاذ القرار تجلب معها كثيرا من العداوات والمشاكل.

وكانت هنالك مشاكل من نوع آخر في عمل منظمتنا (والمنظمات الأخرى) التي كانت تنشط في المناطق الأخرى من السودان التي كانت تحت سيطرة الحكومة. وكان مكتبنا بالخرطوم يشكو دوما من ضغوط وإشارات (ظاهرة وخفية) من الحكومة لنا بأن هنالك عقوبات ستفرض علينا إن لم نغلق أو نخفض لأقصى درجة من أعمالنا في المناطق التي يسيطر عليها المعارضون، إذ أنها كانت ترى في تدريبنا لهؤلاء لإدارة الخدمات في مناطقهم تقوية ودعم لهم ضد الدولة. وهنا يجب أن أذكر أنني عندما كنت في الخرطوم في مايو من عام ٢٠٠٠م وجدت أن منظمتنا كانت تدفع لبعض العاملين في وزارة الصحة السودانية مبالغ نظير عملهم كمستشارين بها بمعدل يفوق ما كانوا يتلقونه كمرتبات من الدولة!

غير أن أكثر ما كان يحزنني أن المنظمة لم يكن لديها من الأموال ما يكفي لغوث المحتاجين، إذ أن ثلاثة أرباع ميزانيتها كانت تصرف على مرتبات العاملين بها وعلى الأدوات والأجهزة والمصاريف اليومية الجارية.

ومن فرط الإحباط تركت العمل في المنظمة وودعت شيخ سليمان ومحمد طاهر وغادرت المنطقة.

وعندما عدت مرة أخرى للمنطقة بعد عامين (وكانت تحت سيطرة التحالف

الـوطني الـديمقراطي) رحـب بي هـذه المـرة "مـؤتمر البجـا"، ووجـدت أن هنالـك منظمة أمريكية (كنسية) أغنى من المنظمة التي كنت أعمل فيها قبـل عـامين، اسـمها Samaritan's Purse International كانت تتولي الإنفاق على همشكوريب وخلوتها. ووجدت في الأمر بعض الغرابة، إذ أن رئيس تلـك المنظمـة هـو فـرانكلين جراهام (ابن القسيس اليميني المتطرف بـيلي جراهـام). غـير أنـه يجـب القـول بـأني لم أشـاهد أي دليـل عـلى أن تلـك المنظمـة كانـت تقـوم بـأي أعـمال تبـشيرية في شرق السودان، ولكنني أعتقد بأن جراهـام كـان يـشارك التحـالف الـوطني الـديمقراطي رغبته (أو أمنيته) في زوال الحكم القائم في الخرطوم. ورغم أني أجد في نفسي موافقة خجولة على هذا الموقف، إلا أنني أعـد نفـسي مـن أنـصار المؤسـسات الديمقراطيـة، وعلى الأقل المساواة (التقريبية) بين الجنسين.

وعلى المستوى الشخـصي وجـدت سـعادة غـامرة في سـعيي للمـزج بـين مبـادئ أخلاقية عالية وإستراتيجيات كبرى مع صداقة شعب عظيم كـشعب البجـا. وهـذا بالطبع معاكس تماما للروح التي سـادت قبـل نحـو قـرن مـن الزمـان عنـدما حـارب البريطـانيون الأصـولية الإسـلامية، وخلـدها شـعرا كبيلنـيج في قـصيدته الـشهيرة "فيزي ويزي".

مذكرات حول فلاتة ميلى فى كسلا

Notes on the Fellata Melle of Kassala

جي أي دي سي إتش .J. A. De C. H

هذه سطور قليلة سجلها من كسلا رجل بريطاني (لعله من الإداريين الذين عملوا بتلك المدينة في عشرينيات القرن الماضي عن الفلاتة في تلك المدينة)، ونشرت في عام ١٩٢٦م بمجلة "السودان في مدونات ومذكرات Sudan Notes and Records" في عددها التاسع.

المترجم

***

توجد في الوقت الحاضر في كسلا وما حولها خمس أحياء (فرقان) يقنطها مهاجرون من غرب أفريقيا. ولمجيء هؤلاء الناس للسودان، واستقرارهم فيه تاريخ مثير للانتباه.

لقد أتى هؤلاء المهاجرون، وبأعداد كبيرة، من منطقة تامبكتو قبل نحو ربع قرن من الزمان تحت قيادة الفقير/ محمد هاشم. وقاموا بأداء فريضة الحج، حيث بقى الفقير في المدينة بينما آب بقيتهم إلى السودان، وآثروا الاستقرار في مدينة كسلا. وكانوا في سنواتهم الأولى بالمدينة يعانون من شظف العيش والفقر المقذع، حيث كانوا يشتغلون بالأعمال اليدوية اليومية وبالرعي. وقليلا قليلا تحسنت أحوالهم فامتلكوا بعض أنواع البهائم (غالبا المعز والغنم)، وازدادت مع مرور السنوات أعداد أنعامهم، وقام كل واحد منهم بضم ما يملك لأفراد قبيلته، وصاروا من الرعاة الرحل، ينتقلون من مكان لآخر طلبا للماء والكلأ.

وكانت علاقة هؤلاء المهاجرين بالقبائل الموجودة قبلهم في المنطقة علاقة حسنة، رغم أنهم كانوا يعدون من "الأغراب" عندما تثار قضية تملك من نوع ما. غير أنهم، وعلى وجه العموم، لم يواجهوا أي صعوبة أو مضايقة في الحصول على الماء والكلأ لبهائمهم.

ومما يجدر ذكره أنهم تطبعوا ببعض مظاهر وطباع وعادات القبائل التي وجدوها قبلهم في المنطقة، فبنوا بيوتهم على نمط يشابه ما كان سائدا عندهم في غرب أفريقيا، ولكن على نسق ما كان معتادا عند الهدندوة (مثل مد قطع طويلة من "برش" حول البيت المبني على هيكل من سيقان الأشجار). وتشبهوا بالهدندوة في ترك شعرهم ينمو على شكل "تفة" (Fuzzy head)، ويحمل الشاب منهم دوما الخنجر المعروف عند الهدندوة. ومن المثير أنهم أجادوا، وبسرعة ملحوظة، اللغتين المستخدمتين في المنطقة (العربية ولغة البجا) إضافة بالطبع للغتهم الأصلية.

وكانوا بالنسبة للإداريين شعبا مثاليا، فقد كانوا يتحاشون المشاكل، ويقومون بدفع ما عليهم من ضرائب في موعدها المحدد، ولا اذكر شخصيا أبدا أي حادثة أو جرم قام بارتكابه أي فرد من هؤلاء الفلاتة بكسلا في السنوات الأخيرة.

ويتزعم فلاتة كسلا حاليا الشيخ محمد أحمد بلو، وهو رجل متدين وله عظيم الأثر في حياة جماعته في المدينة، وما زال يحتفظ بعلاقات ود واحترام مع الفقير/ محمد هاشم بالحجاز.

وقد علمت من الشيخ بلو أنهم كانوا في بلادهم الأصلية قبيلة شبه مستقرة (أو شبه رحل)، وغدوا في كسلا بالتأكيد من الرحل، ولكن في منطقة محددة وصغيرة نسبيا.

إن ارتداد هؤلاء الناس لحياة الرحل أمر يستحق الدراسة لسببين. ويتعلق الأول منهما بمستقبل القبائل الرحل في السودان بصورة عامة، والثاني بمستقبل الرحل في مديرية كسلا على وجه الخصوص.

ومعلوم أن الأمر المعتاد هو أن يتحول الرحل إلى جماعة مستقرة، وذلك عن طريق التطور الطبيعي تحت ظروف أمنية مستقرة ومسالمة، وأيضا عن طريق النمو الزراعي المكثف في منطقة القاش في غضون السنوات القليلة الماضية.

ولكن أتى فلاتة ميلي بشيء مخالف للتيار العام، وتأقلموا بصورة سريعة ومذهلة مع طريقة عيش القبائل الحامية في المنطقة، وفي ظني أنه لن تنقضي إلا سنوات قليلة نسبيا وسيصعب بعدها التفريق بين فلاتة ميلي وغيرهم من سكان المنطقة.

ويبدو أن مد "الاستقرار" عند الرحل ليس قويا كما كان يظن البعض، وليس من المحتمل (كما يؤمل البعض) أن يسود الاستقرار في القرى والحضر في المستقبل القريب (أو البعيد!). ومن المرجح جدا (وحالة فلاتة ميلي تؤيد هذا الزعم) وبالنظر إلى الأحوال الطبيعية في شمال السودان، ومزايا حياة الترحال الطليقة الخالية من تكاليف حياة الزراعة والاستقرار، أن تظل حياة الرعاة الرحل كما هي، وألا تندثر في وقت قريب. ولا بد من وضع هذا في الاعتبار، وأن يعد الرعاة الرحل جزءًا أصيلا لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية في السودان.

من أرقو... إلى "ليستر ايسكوير" في لندن

بقلم: إيان مارشال

◇◇◇◇◇◇

تقديم: هذه ترجمة مقال قصير لأستاذ اسكتلندي هو إيان مارشال، نشر في العدد السابع من المجلة البريطانية "دراسات السودان Sudan Studies"، والصادر في شهر يناير من عام ١٩٩٠م. وعمل السيد مارشال مدرسا في مدارس عديدة في شمال السودان، ثم عمل من بعد ذلك في مركز فيتنامي بمنطقة سري (من أعمال لندن). وكتب ونشر بعض حكاياته عن الفترة التي قضاها بشمال السودان في بعض المجلات المتخصصة في السفر والرحلات.

المترجم

***

كانت عقارب الساعة تشير إلى الثالثة والنصف عصرا في يوم عمل قائظ الحرارة، كثيف الغبار، في قرية في شمال السودان اسمها "أرقو". وحينها كان على الدور لأصنع لرفاقي الشاي. طفق "محمد عثمان" يهجوني بصوت عال – كما هي عادته- بعد مغادرتنا معا للمدرسة التي نعمل فيها سويا، ويرثى لحالي كاسكتلندي ملحد ليس له بعد الموت – كما يعتقد جازما- غير نار جهنم خالدا مخلدا فيها. وكان بعض من أصدقائي البريطانيين المتشككين في سلامة عقلي يؤمنون أيضا أنني في طريقي فعلا للنار بعد أن قررت هجر برد "ادنبرة" وسلامها، ومشروباتها الباردة في ليالي السبت، والرحيل إلى لظى صحراء السودان القاحلة!

لقد كان السودان بالفعل – ومنذ آلاف السنين- مكانا للانتقاد. فلقد وصف المصريون القدماء المناطق الواقعة جنوب "وادي حلفا" الحالية بأنها "أرض الأموات". وبعد قرون طويلة من ذلك الزمان، وصف الرحالة المستكشف "إيوارت اسكوت جروجان (هو رحالة وسياسي بريطاني عاش بين عامي ١٨٧٤ – ١٩٦٧م، وكان أول من عبر أفريقيا بكاملها من كيب تاون إلى القاهرة راجلا في رحلة استغرقت عامين ونصف، وكان حينها في الرابعة والعشرين من عمره. المترجم) جنوب السودان بأنها "أرض تخلى عنها الرب" وأنها "الأرض اليباب". وكتب يقول إنه أحس أن رحلته في تلك الديار كانت بمثابة تمهيد أو "بروفة" للحياة الأخرى. وكتب يقول معزيا نفسه: "أما وقد جبت "جنوب السودان" الآن، فقد زال عني كل شعور بالخوف والرهبة من الآخرة". وكتب الصحفي المرموق ج. دبليو. ستيفنس في بداية القرن الماضي يهجو شمال السودان بالقول إنها "أرض خراب خاوية، ملعونة من الرب، يخلد فيها العذاب". وفشل كل المعلقين والكتاب في رصد أي صورة زاهية لذلك المليون ميلا مربعا الذي يكون أكبر قطر في أفريقيا. ووصف الجنرال غوردون أرض السودان بأنها "ممتلكات عديمة القيمة". بل وتجد حتى عند السودانيين (الذين لا يرضون بالكلام المسيء لبلادهم) مثلا عاميا يفيد بأن "الله قد ضحك عندما خلق السودان" (هذا بالطبع ليس مثلا سودانيا، ولكنه شائع الاستخدام عند الغربيين، وهو أيضا عنوان لكتاب ألفه بريطاني كان يعمل في السودان اسمه أنتوني مان، ونشر في عام ١٩٥٤م. المترجم).

وتعكر صفوي (أكثر مما هو عليه) عندما نبئت أن قرارا قد صدر بنقلي من مدرستي في أرقو إلى مدرسة أخرى في قرية نوبية بعيدة هي "عبري".

وبدأت رحلتي في برد صباح أحد الأيام، بعد نحو ساعتين من دخول المتقين من المسلمين مساجدهم لأداء صلاة الفجر. وكان على أن أركب "بوكسي" من وسط قرية "كرمة" (وهي – وخلافا للعادة – قرية جميلة) في "يوم السوق" لألحق

بأحد الحافلات (البصات) المتجهة لحلفا. كان "البوكسي" سيارة تايوتا نصف نقل، بها كنبتين للركاب في الخلف، وسقف مصنوع (محليا) يحمي الركاب من لهب الشمس، ويوفر أيضا سطحا إضافيا كبيرا لمزيد من متاع الركاب. تقتصر فكرة السفر في السودان على التنقل من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) دون كبير اعتبار لمفهوم الراحة والفخامة. ولم امتعض (كثيرا) عندما وجدت نفسي عاجزا تقريبا عن التنفس وأنا مسمر على مقعدي ومحشور بين سيدتين سودانيتين بالغتي الضخامة. وعادة ما يتغلب الناس على مشاق والآم الترحال في تلك الظروف القاسية بقدر كبير من التجاهل والعزيمة والإصرار يبعث على الإعجاب.

وطاف "البوكسي" على كثير من شوارع أرقو بمبانيها المبنية على الطراز العربي بالطين والطوب، والتي كثيرا ما تترك دون طلاء خارجي، معطية الإحساس بأنها نبتت طبيعيا من التربة الرملية التي تقوم عليها. ولا وجود للشوارع المسفلتة إلا على بعد ٣٠٠ ميل جنوبا إلى الخرطوم. ويمتاز السائقون هنا بمهارة فائقة تتيح لهم معالجة السير في تلك الطرق الرملية الوعرة. ولم يكن من الغريب رؤية بعض اللواري المقلوبة على جانبي الطريق، أو السيارات الغارقة في "وحل" الرمال. ومع سيرنا كـ "الوجي الوحل!" في شوارع تلك القرية، كان الصبية يتقافزون على مؤخرة "البوكسي" واضعين – دون وجل- قدما واحدة على السلم ويدا وحيدة على أحد قضبان سطح المركبة. ومبلغ علمي لم يحدث طوال السنين الأربع التي قضيتها في ذلك الصقع أن أصاب مكروه أحد أولئك الصبية المغامرين! ولم نكد نصل "كرمة" حتى كان رفاقي في "البوكسي" قد انغمسوا في "ونسات" صاخبة مع بعضهم البعض أنستهم وعثاء السفر وكآبة المنظر وطول المسافة، وهم يقبضون على ما أمامهم من مقاعد ومقابض وبشر، بينما كانت المركبة تعالج بصعوبة كبيرة السير في طريق بالغة الوعورة، وتنذر برميهم خارجها، أو بضرب رؤوسهم بالسقف القريب، وهو مليء بالمسامير الصدئة وزوايا الحديد العارية.

تعد "كرمة" هي المدخل الشمالي لمنطقة المحس. ويتحدث الناس من "الغابة" جنوب دنقلا إلى البرقيق (التي تقع بين "كرمة" و"أرقو" على الشاطئ الشرقي للنيل، لغتهم الدنقلاوية الخاصة، بينما يتحدث الناس في جزيرة "بدين" (الواقعة في محاذاة كرمة) اللغة الدنقلاوية والمحسية. وتعد اللغة المحسية هي اللغة الأساس في المناطق الواقعة بين "كرمة" و"عكاشة" شمالا، حيث تتغير اللغة هنالك إلى "الحلفاوية". معروف أن كل هذه القبائل واللغات مستمدة من مصدر واحد هو اللغة والثقافة النوبية، والتي سبقت دخول العرب للمنطقة بكثير، بيد أن هذه الثقافة واللغة في طريقها للاضمحلال والاندثار، تماما مثل ما اندثرت الثقافة السلتية واللغة الغيلية في اسكتلندا.

وعثرت (أخيرا) على المكان الذي تبدأ منه اللواري رحلتها من "كرمة" على ضفاف النهر. في تلك اللحظات كانت الشمس ترسل علينا بلا رحمة شواظا من لهب، بيد أن وجود صف من أشجار النيم على ضفاف النيل خفف من غلواء حر ذلك المكان للقادمين للسوق وسائقي اللواري والمتسكعين كذلك. وخلف تلك الأشجار شاهدت من على البعد عددا من المراكب الكبيرة المحلية الصنع تحمل مجموعات من النساء تعبر بهن من وإلى جزيرة بدين، وأشرعتها البيضاء ساكنة تماما وهي تمخر في صمت وجلال عباب النهر وكأنها بجعة تتمايل فوق سطح الماء! سمعت أيضا ضجيجا عاليا آتيا من صف من العشش الصغيرة يعمل تحت ظلها الشحيح حدادون يكابدون حر أدوات عملهم الشاق إضافة لحرارة الشمس اللاسعة، والعرق يتساقط من أجسادهم، وصغارهم ينفخون كيرهم بالقرب منهم. ثم جدت – وبصعوبة بالغة – لوريا متجها إلى وادي حلفا قبل سائقه أن يأخذني إلى "عبري". ومن سوء الحظ فقد كان السائق على وشك بدء رحلته الطويلة الشاقة، فلم أعثر في كامل اللوري إلا على مكان صغير جدا في الخلف فوق أبوب حديدية مرصوصة كان سطحها (وهي في الظل) يشبه سطح مقلاة حامية. صعدت إلى أعلى

اللوري واستقريت على ذلك السطح العالي، ومنه بدأت استكشف الجموع البشرية الحاشدة المكتظة في ذلك اللوري، والذين سيكونون "رفقاء السفر" للستة وعشرين ساعة القادمة. وبدأنا في التحرك من "كرمة" وسرعان ما بدا لنا ذلك الفراغ الصحراوي العريض الخالي من أي أثر للحياة قبل أن يحاذي الطريق نهر النيل في قرية "الفريج". مع هبوط وصعود اللوري في الطريق المتعرج، قفزت في الهواء من أعلى اللوري ووقعت – وأنا في غاية الألم- على ذلك السطح الحديدي اللعين مرات عديدة. وطافت بخيالي في تلك اللحظات ذكرى عابرة لعالم تركته، فيه قطارات سريعة وسيارات لامعة ذات مقاعد مريحة. لقد هيأت نفسي وأعددتها للعيش في بلد يرزح تحت نير نظام عسكري ديكتاتوري ومجاعات وحروب أهلية، بيد أني كنت عاجزا عن الصمود أمام كل هذا العذاب، الذي كان يعده الناس هنا أمرا يوميا عاديا لا يؤبه له، ويعالجونه بالصمت والصبر الجميل، إذ ليس لهم من بديل. عاملني رفقاء الرحلة تلك معاملة "ملكية"، فلقد أخرج كل واحد منهم حفنة تمر وأهداها لي، وقدم رجل نوبي لنا جميعا (وعددنا يفوق الأربعين) في منزله الصغير أكوابا من الشاي، وعرض علينا كل من قابلناه شيئا...أكوابا من الماء، أو بعض الطعام، واستضافونا جميعا في المساجد الصغيرة (وهي المكان التقليدي لضيافة الغرباء). لم تكن تلك الضيافة في ظني أمرا استثنائيا بسبب وجودي كبريطاني أجنبي بين ركاب اللوري، بل كان أمرا عاديا جبل الناس هنا عليه. وساد بين كل الركاب اتفاق غير مكتوب أو منطوق مفاده أن يعامل كل واحد الآخر بما يجب أن يعامل به. لقد ظل المثل السوداني القائل بأن "الرفيق قبل الطريق" يرن في أذني ويصدق أمام ناظري في كل رحلة قمت بها في أرجاء السودان. وأثارت شجوني رحلة عودتي من أكثر مناطق العالم حرارة – على متن طائرة الخطوط الجوية السودانية- إلى دياري. وصلت لندن وابتلعتني لجة من البشر في مطار "هيثرو" حيث رجعت إلى الأوجه ذات التعبير الثابت والبارد والصامت

دوما، وحيث تعد أي محاولة للعطف، أو التواصل الإنساني مع شخص غريب بمثابة محاولة للتعدي أو الهجوم. ودلفت إلى بوابة محطة لقطارات الأنفاق وكأني أدخل بوابة لجهنم. وصدمني راكب دون أن يعير أدنى انتباه لما تمتمت به من عبارات الاعتذار، وشعرت بأن حراس القطارات تلك هم سدنة تلك النار. ولفحتني رائحة كبريتية كريهة وأنا أخرج من قطار الأنفاق في محطة ما لأستقل القطار المتجه إلى "ليستر ايسكوير".

رحلة القطار The Train Journey

بول آدمز Paul Adams

◇◇◇◇◇◇

تقديم: هذا مقال صغير لبول آدمز، البريطاني الذي عمل مدرسا للغة الإنجليزية في مدرسة سنار للبنين في عام ١٩٨٧م عن رحلة بالقطار قام بها في الخامس عشر من سبتمبر عام ١٩٨٧م. ونشر هذا المقال في المجلة البريطانية "دراسات سودانية Sudan Studies" في عددها الحادي عشر والصادر في عام ١٩٩٢م. وقد سبق للرجل أن نشر في ذات المجلة مقالين طريفين سجل في الأول منهما شيئا عن زيارة والده له في سنار، وحكى في الآخر عن "مظاهرة طلابية دموية في سنار".

المترجم

***

قررت – مع زميلين بريطانيين آخرين – أن نقوم بزيارة إلى الدمازين (على بعد ١٢٠ ميلا جنوب سنار) بعد أن أغلقت مدرستنا في سنار أبوابها لأجل غير مسمى بسبب مظاهرات طلابية عنيفة. وكان خيارنا الأول هو القيام بتلك الرحلة بالسيارات، إلا أن الطريق الأسفلتي لم يكن ممتدا للدمازين بل كان يبلغ فقط حتى سنجة، والتي لم تكن تبعد عن سنار بأكثر من ثلاثين ميلا، وتكفلت أمطار ذلك الموسم الغزيرة بإزالة آثار ما كان موجودا من طريق ترابي يؤدي للدمازين. ولكن كان هنالك قطار ما زال يسير رحلتين أسبوعيا من سنار للدمازين دون توقف سوى في محطة سنجة. واقترح أحدنا أن نكسب بعض الساعات ونسافر أولا

لسنجة بسيارة أو حافلة سريعة ونركب منها القطار للدمازين. ولكنا آثرنا بعد نقاش قصير أن نستقل القطار من سنار حتى نضمن لأنفسنا مقاعد جيدة، وأن نحتمل تلك الساعات الإضافية في القطار.

وكان من المقرر أن يبدأ قطارنا رحلته في تمام التاسعة صباحا، لذا حرصنا أن نكون في أحد عربات ذلك القطار قبل الموعد بنصف ساعة كاملة، وكنا على أتم الاستعداد لرحلة تستغرق عددا غير محدد من الساعات، ولكنه يتراوح عادة بين ١٠ و٢٠ ساعة!

وخلافا لما سمعناه عن أهوال الركوب في ذلك القطار فقد وجدناه في حالة معقولة بالنظر إلى طول تاريخ خدمته. وكانت عربتنا ذات ممر في الوسط على كل من جانبيه أربعة مقاعد خشبية، أكثرها عار من أي غطاء، وقليل منها ما زال يحتفظ بغطاء من الفينيل المعروف بسرعة وشدة امتصاصه لحرارة الشمس، والتي كان عبء منع دخول أشعتها الحارقة يقع على مصاريع نوافذ لم تعد موجودة الآن. وكانت أرضية العربة ممسوحة ونظيفة، غير أن الحرارة كانت عالية لا تكاد تطاق، ومراوح السقف ساكنة لا تعمل. غير أن هذا كان مما كنا نتوقعه دوما في كل مكان هنا. وعندما حلت الساعة التاسعة (الموعد الرسمي المقرر لبدء التحرك) لم يتحرك القطار، ولكن لم يثر ذلك استغرابنا (أو استغراب أي من الركاب كما بدا لنا). ابتسمنا في سرنا (إن صح التعبير) لصدق حدسنا ولمعرفتنا بما يجب توقعه في السودان. وبدأت أعداد الركاب تتزايد تدريجيا، وازدادت بالتالي أنواع الأطعمة التي بدأت في المرور على ركاب العربة (ونحن من بينهم) فأتانا البيض المسلوق، وسنابل الذرة الشامية المشوية، والفول السوداني، والموز والبسكويت وأكواب الشاي والقهوة. وبعد التهام كل تلك الأصناف جاء دور بذور "التسالي"... وما هي إلا دقائق معدودة حتى كانت أرضية عربة القطار النظيفة مغطاة بطبقة من

قشور "التسالي" بسبب اتباع الركاب للممارسة المعتادة القاضية بلفظ تلك القشور كيفما وأينما تقف.

ومضت ساعة وأقبلت الساعة العاشرة ومرت بعدها دقائق ولم يتحرك قطارنا، ولكن كان كل ذلك ضمن حدود ما كنا نتوقعه. ولقطع الوقت (والذي كان يمر بسلحفائية مقيتة) بدأت أقص على رفاقي ما سمعته من يونس (السوداني مالك البيت الذي كنا نستأجره) في الليلة الماضية حين لقيته وجلبابه مغطى بالدماء. قال إنه كان يتناول عشاءه المعتاد (الفول) في دكان عثمان عندما أقبل عليهم أحد السكارى وطلب صحنا من الفول، غير أن صاحب المحل رفض خدمته. فكرر الرجل المخمور الطلب وألح فيه مما أثار غيظ عثمان فعاجله بضربة من "كمشة" الفول الحديدة في رأسه فشجها وسالت دمائه غزيرة. وهنا هب يونس لنجدة الرجل الجريح وأجلسه على كرسي قريب قبل أن يتوجه الجميع لمركز الشرطة. ثم آب صاحبنا من بعد ذلك لبيته وهو غير مدرك لكمية الدماء التي لونت (ولوثت) جلبابه الناصع البياض. ضحكنا من قصة يونس وما يمكن أن يكتب من مانشتات على صفحات الجرائد في اليوم التالي: "صاحب سلسلة مطاعم فول في هجوم بالكمشة على زبون"!

وما أن أقبلت الساعة الحادية عشر حتى بدأ حسنا الفكاهي في تناقص متسارع، وعند منتصف النهار كان القطار قد تأخر لثلاث ساعات كاملة! ثم أقبلت بعد طول انتظار الساعة الواحدة ظهرا فغمر الحر والملل روحي وجسدي. ومضيت أراقب الصبية في خارج القطار يحاولون بيع بضائعهم للركاب... بعض البيض المسلوق و أكواب من الشاي. مضيت أفكر في ما يعنيه ما يجري أمامي بالنسبة للنمو الاقتصادي في السودان. لقد عجبت لكل ذلك القدر من قلة (أو عدم) الكفاءة عند (وفي) كل ما حولي. عدد من الأفراد يحاولون بيع ذات المنتج في نفس المكان، وكل

الجهد (على قلته) يذهب في محاولة بيع المنتج وليس إنتاجه. ومضيت أتفكر في نتائج كل تلك المنافسة على الأسعار... ومضيت أقلب الأفكار في رأسي، والقطار مصر على عدم بدء رحلته السحلفائية. وفجأة، وعند تمام الثانية (أي بعد قرابة ست ساعات من التأخير) بدأ زحف ذلك القطار نحو الدمازين.

وكانت رحلة بطيئة تخللتها وقفات كثيرة، كان سبب معظمها أعطال في "الوابور"، وكان بعضها لأداء الصلاة، وقليل منها لتناول المرطبات. وبما إن مراحيض القطار كانت لا تعمل، فقد استغل الركاب دقائق كل توقف للعدو نحو "الخلاء" والجلوس القرفصاء حيث لا يراهم أحد. وكان من حسن حظي أن داء "الجيارديا" اللعين الذي أصابني في سنار ظل ساكنا في ساعات تلك الرحلة وإلا لحدث لي ما ألم بأصدقاء تعساء لنا في رحلة مشابهة. وبعد أن أرخى الليل سدوله وصلنا لسنجة، أي أننا قطعنا في ذلك القطار مسافة لا تتجاوز ثلاثين ميلا في نصف يوم كامل! وشاع بين الركاب (وأقول "شاع" لأن أحدا لا يعلم الحقيقة) أننا سنقضي الليل في محطة سنجة، إذ أن عطلا ميكانيكيا أصاب "الوابور" وأن سائق القطار سيرجع به إلى سنار، ويعود بوابور غير معطوب يكمل به الرحلة الطويلة للدمازين. وبدا أن غالب الركاب صدقوا تلك الشائعة وتيقنوا بأن القطار لن يغادر المحطة فأخذوا في تحضير أماكن نومهم أرضا على الفلاة المحيطة بالقطار. وعزمت على أن أحذو حذوهم وتمددت على الرمل و خلدت في نومة هانئة (وغير معتادة) لم يفسدها عند الفجر غير هبوب إعصار أعقبه مطر جَود أجبرنا جميعا على الرجوع للقطار. وبدأنا رحلة انتظار ممل آخر. وابتلت ملابسي بالعرق الغزير وأنا أكابد طنين البعوض حول أذني، والساعات تمر وكأنها أيام طويلة.

ثم أصبح الصبح، فأقبل الركاب يحيون بعضهم بعضا في بشر وحبور وكأنهم قضوا ليلتهم على سُرَر وثيرة في غرف نوم مكيفة، ولم يبد على أي واحد منهم أي

شعور بالقنوط أو التَّبَرُّم من قضاء أربعة وعشرين ساعة في قطار بطيء وغير مريح لم يقطع غير ثلاثين ميلا فقط. وأحالت أمطار الليلة السابقة كامل المكان إلى مستنقع طيني كان الصبية يخوضون حفاة في وحله وهم يبيعون للركاب قوارير الشاي الأحمر الشديد الحلاوة.

ولم نسمع ولساعات عديدة أي خبر عن الوابور الذي عاد به سائقه لسنار في الليلة الماضية. وظللنا مسمرين في أماكننا في عربة القطار والتي ارتفعت في أرضيتها طبقة قشور "التسالي" والموز. وطال انتظارنا، وفجأة بدأت مجموعة من الركاب في الغناء، ومجموعة أخرى في لعب الورق، بينما قبعت الغالبية من الركاب في مقاعدهم في انتظار الفرج. وقام جندي كان يجلس بجانبنا بفتح كيس ضخم مملوء بالموز، ودعانا في كرم معتاد لتناول بعض منه.

ومرت ساعات...الساعة التاسعة ثم العاشرة ثم الحادية عشر. ثم انتصف النهار وليس من أثر للوابور الذي ذهب ولم يعد. وبدأ الإحباط يدب في نفوس الركاب. وفي مثل تلك الظروف يصعب قبول فكرة أن مثل تلك الحالة من "عدم الكفاءة" كانت ضرورية. وفي الوقت الذي لا أخفي فيه إعجابي بصدق وإخلاص وجلد السودانيين وصبرهم على المكاره (وما أكثرها)، فإني أعتقد أن طبيعتهم الهادئة المتمهلة دوما، ونظرتهم "القدرية" للأشياء وإرجاء كل عمل لـ "إن شاء الله" هو ما ساهم في قبولهم بمثل تلك الخدمات المروعة والبالغة الرداءة التي تقدم لهم.

وفي حالة رحلتنا تلك فقد تكون هنالك أسبابا قوية لذلك التأخير، غير أنني وبعد قضاء ثلاثين ساعة في تلك العربة المتسخة لم أكن في حالة مزاجية تسمح لي بقبول تلك الأسباب.

وأخيرا رفعنا الراية البيضاء، وعدنا لسنار في حافلة لم تستغرق أكثر من ٤٥ دقيقة لتصل إلى دارنا. وتعجبنا من أننا في ثلاثين ساعة في ذلك القطار لم نقطع سوى

ثلاثين ميلا. وبذلك المعدل كان يمكن لنا أن نصل على أقدامنا – نظريا على الأقل– للدمازين.

ومن الطريف أن نذكر أن الجندي جارنا في القطار سألنا في استغراب عندما قررنا العودة إلى سنار بالحافلة عن أين سنذهب؟ أجبناه بأننا سنعود لسنار حيث بيتنا، فلقد طال انتظارنا هنا دون فائدة. لم يصدق رجل من الركاب ما قلناه وقال لنا مندهشا: "لا تذهبوا. فالوابور سيصل هنا – إن شاء الله– عند الواحدة بعد الظهر". نظر صديقي جون إلى ساعته ورد عليه في برود: "ولكنها الآن الثانية بعد الظهر!"

عندما زارني أبي في سنار

My Father's visit

Paul Adams بول آدمز

◇◇◇◇◇◇

مقدمة: هذا مقال لأستاذ إنجليزي كان يعمل مدرسا للغة الإنجليزية في مدرسة سنار للبنين في عام ١٩٨٧م. ونشر المقال (الذي لا يخلو من سخرية مرة، ونقد لاذع للحياة في السودان آنذاك) في العدد الثاني عشر من المجلة البريطانية "دراسات سودانية Sudan Studies" في عام ١٩٩٢م.

ولعل من فوائد الاطلاع على مثل هذه الكتابات التعرف على آراء "الآخرين" عنا، وكيف ينظرون إلى كثير مما نغفل نحن عنه، بحكم الألفة والتعود، رغم أن البعض منا تضيق صدورهم بالنقد أنى كان مصدره وتبغض نفوسهم أن توجه إليهم سياط النقد من غير أهل البلاد، خاصة ممن حكمونا في العهد الاستعماري. وصدق من قال إن المعاشرة حجاب.

المترجم

***

غادرت سنار ذات صباح باكر متوجها للخرطوم لأكون في المطار في استقبال والدي القادم من بريطانيا لزيارتي. ومرت رحلتنا بالباص (الحافلة) من سنار إلى الخرطوم، والتي استغرقت ست ساعات بسلام، بيد أن الباص الذي أقلنا من "السوق الشعبي" لوسط البلد توقف بنا قبل أميال من هدفه النهائي لنفاذ الوقود، مما دعا الركاب لإكمال الرحلة مشيا على الأقدام.

ولسبب ما، لا تجد عادة في الفنادق الرخيصة غرفة شاغرة! بيد أن الحظ حالفني (هذه المرة) فوجدت غرفة تناسب دخلي (المحدود). لطالما عرفت الخرطوم مدينة باعثة على الاكتئاب. تجد هنالك أطفالا صغارا يغطيهم التراب والغبار يلتحفون الثرى وينامون على جوانب الطرقات (وفي داخل المجاري)...لا يكاد الحال في المدينة يتحسن رغم استمرار عمليات البناء. حتى الناس في الخرطوم تجدهم أقل ودا ولطفا من غيرهم في أماكن أخرى.

قضيت بقية عصر ذلك اليوم في مكتبة جامعة الخرطوم بحثا عن كتب تتحدث عن السودان والتنمية والتطور فيه، ولكني لم أجد ضالتي. رغم كل ذلك لاحظت أن القوانين المقيدة لأزياء النساء في الجامعة أقل صرامة من تلك المطبقة على بقية النساء في البلاد، فالفتيات – على وجه العموم في الجامعة- يلبسن ملابس غربية الطراز تبدي أذرعهن والأجزاء السفلى من سيقانهن. كذلك رأيت بعض النسوة يقدن السيارات، وهذا أمر لن تراه في سنار. جلست في غرفتي بالفندق مساء ذلك اليوم أقرأ كتابا حين فوجئت بضجيج عالي النبرة يأتي من الخارج، ويختلط هدير الأصوات بأبواق السيارات العالية الصخب. فكرت في أن الأمر لا يعدو أن يكون واحدا من اثنين: إما انقلاب عسكري ظل الناس يتوقعون وقوعه، أو مباراة كرة قدم. دلفت إلى المطعم الخانق الجو الملحق بالفندق حيث علمت أن الهلال قد انتصر في المباراة وتأهل لنهائي كأس إفريقيا.

استيقظت مبكرا صباح اليوم التالي وأخذت عربة أجرة (تاكسي) إلى المطار . هنالك انتظرت في قاعة المطار الأنيقة في مقهى يسمي "داون تاون" فيه طاولات بيضاء ناصعة البياض وكراسي خضراء تشابه في لونها نباتات الزينة المبثوثة في أرجاء المحل. وتتوسط المكان نافورة صغيرة لامعة ذات ألوان تتغير مع كل نفثة ماء. وعجبت كيف يمكن أن يكون مثل هذا المكان العصري الفسيح والمكيف الهواء هو

أحد مشاريع "التنمية والتقدم" التي لا تفيد أحدا من فقراء السودان؟! وتجولت في المطار قليلا، ثم ذهبت إلى غرفة الاستعلامات لأسأل عن طائرة والدي القادمة إلا أنني فوجئت بمن يخبرني أن المطار "مغلق بسبب أعمال الصيانة"! لم أصدق أذني فأعدت السؤال لأتلقى ذات الإجابة. سألت مرة أخرى عن رحلة الخطوط الجوية السودانية رقم ١١٣ القادمة من لندن، فأجابني الموظف بأن هنالك رحلة للخطوط الجوية البريطانية يتوقع وصولها في نهاية الأسبوع. سألته: "وماذا عن رحلة الخطوط السودانية؟". رد على الموظف (في غير اكتراث): "ربما بعد يومين، وربما بعد أسبوع". منعتني الصدمة من الكلام، فقفلت راجعا إلى سنار وأنا أكاد لا أصدق ما يحدث أمامي من فوضى. لم أكن لأعجب إن حدث هذا في أي منطقة في السودان...ولكن في مطار البلاد الدولي؟! تصورت (لغفلتي) أن المطار الدولي سيكون بمنجى من ما يحدث في البلاد، بيد أنني أدركت مقدار خطأ تقديراتي.

وبعد وصولي لسنار قضيت ساعتين كاملتين في مكتب البريد في محاولات محمومة للاتصال الهاتفي بوالدي في انجلترا، حيث أخبرني والدي بأنه قرر أن يغير حجزه للخطوط البريطانية في الأسبوع التالي، وأنه سوف يجد طريقه بنفسه لمدينة سنار.

ومرت أيام قليلة على تلك المحادثة لأسمع ذات يوم صوت رجل آت من خارج الدار التي كنت أقيم فيها مع اثنين من المدرسين البريطانيين ويونس صاحب المنزل السوداني. كان ذلك الصوت هو صوت سائق عربة الأجرة التي أقلت والدي لبيتنا، بعد أن طاف به على كل بيوت مدينة سنار، بل وذهب به – خطأ- إلى منازل يقيم بها رجال من شرق أوروبا، كل ذلك وهو يزعم أنه يعرف مقصد الراكب! طالب السائق بمبلغ كبير أثار احتجاجي، بيد أن والدي بدا سعيدا بوصوله سالما لدارنا .ورغم الصدمة الأولي التي واجهته، فقد أصر على أن يدفع للسائق ما طلبه

وزيادة وهو في تمام الرضاء، ولم يلق بالا لاحتجاجي. كيف لا وهو لا يكاد يصدق أنه وصل أخيرا لمقصده النهائي... بيتنا في سنار.

ويبدو أن أبي – ولعدم رؤيته لبيوت سنار الأخرى- لم يقدر مقدار النعيم الذي كنت أعيش فيه، إذ كان البيت مبنيا من الطوب الأحمر وبه ثلاجة عتيقة ومروحة سقف تعمل. بلغت به السذاجة أنه سألني إن كنت قد أبلغت السلطات المختصة عندما أخبرته بأن الماء مقطوع عنا ذلك اليوم! اختفت في بطوننا في أقل من نصف ساعة الكيكة الطرية التي جلبها معه والدي، وفرحنا بالكتب والمجلات والصحف والرسائل التي أحضرها أيما فرح . وقضيت بقية يومي معه في فناء الدار وهو جالس على كرسي، يسب الحر ويشرب قوارير لا حصر لها من البيبسي كولا. ثم بدأ اليوم الثاني للزيارة بما انتهي عليه اليوم الأول من تذكير والدي لي، وهو يهجم على الثلاجة العتيقة، بأن الحرارة لا تطاق. ذهبنا جميعا نطوف السوق، وجلسنا في أحد المطاعم لتناول وجبة الإفطار. التهمنا جميعا أطباقا من العدس والكبد، إلا أن والدي، والذي اكتفى بقليل من حبات الفول السوداني، واجهته عقبة أخرى لم يستطع التغلب عليها، ألا وهي استعمال "بيت الأدب" السوداني، وقد يفسر ذلك عزوفه عن تناول الطعام. ولم ننقطع عن العجب والتعجب، والضحك أيضا من أسئلته وتعليقاته عن كثير مما يمر أمامه من الناس والأشياء والأحداث، والتي كشفت عن توقعاته التي كثيرا ما كانت بعيدة كل البعد عن الحقيقة. فلقد سألني مثلا وأنا أستعد للذهاب لممارسة هوايتي المعتادة في لعب كرة القدم إن كنت سأتناول دشا في حمامات معلب الكرة! بدا وكأنه لا يصدق فقر ذلك المكان.

وبعد يوم أو يومين بدأ والدي يلين قليلا ويتواءم مع الواقع. اعترف أخيرا بأن البقاء في المنزل الهادئ هو الخيار الأفضل، فصنع لنفسه كوبا من الشاي بالليمون

وتناول كتابا ليقرأه. ذهب بعد ذلك مع يونس (مالك البيت) لزيارة محطة تنقية المياه، وبدا رويدا رويدا في التعرف على الشخصية السودانية، وبدا أنه يقدر حميميتها ودفئها. وقرر أن يطبخ طعامه بنفسه، إذ أنه كان يحب ما يصنعه بنفسه، وتخلص أخيرا من عقدة استعمال المرحاض السوداني. وتنامت شجاعته أكثر فقبل دعوة الأساتذة في المدرسة لتناول طعام الإفطار.

وكان الإفطار في المدرسة مناسبة تستحق التوقف عندها والتأمل، خاصة عند ذكر سلوك "الخير" مدرس الجغرافيا. كان المدرسون يتحلقون جميعا حول "صينيتين "كبيرتين توضعان في منتصف طاولتين منفصلتين. كان "الإتكيت" السوداني يستوجب أن يأكل المرء بسرعة وتواتر معقول من ذلك الطعام الجماعي بحيث يراعي حاجة زملاء المائدة للأكل. وكان معظم المدرسين في غاية التهذيب والمراعاة الدقيقة لذلك "الإتكيت". وكان الاستثناء الوحيد لتلك القاعدة هو أستاذ "الخير" وليس غيره. كان "الخير" رجلا ضخم الجثة، شديد الشهوة للطعام، وصاحب أسلوب خاص (وفعال) في التنقيب عن "المطايب" وتناول لقم ضخمة من الطعام.يلفها بالخبز بيده المضمومة بمهارة لا نظير لها. وكان يقبل دوما على الطعام بدافع نهم شديد وعيناه تنتفخان ببهجة عظيمة وهو يعبئ اللقمة الضخمة في فمه. وعندما تحين ساعة الإفطار، كان المدرسون يتسابقون للجلوس حول الطاولة التي لا يجلس عليها "الخير". وكان عزاء تعساء الحظ ممن يجلسون معه حول تلك الطاولة أنه – وبذلك الحجم الضخم– كان يستغرق بضع دقائق حتى يهب من السرير الموضوع قرب الطاولة. والغريب أن "الخير" لم يكن يأبه لسخرية المدرسين من عاداته في تناول الطعام. ولمثلي من البسطاء الذين لا يجيدون الأكل بيد واحدة، فإن أفضل شيء يمكن فعله هو الأكل جيدا في المنزل !وفي يوم احتفال المدرسين بزيارة أبي، أضيف لصحن العدس طبق ساخن من الشعيرية يتصاعد

بوخه. لم يكن "الخير" – خلافا لزملائه – ممن يأبهون للحرارة في الطعام، مما جعل الحيرة تملأنا: إن توقفنا عن الأكل حتى ندعه يبرد، فسوف يقضي عليه صاحبنا بلا ريب، وإن أدخلنا أيدينا فيه احترقت أصابعنا وأفواهنا به. ولمعالجة الوضع رفع البعض طبق الشعيرية عاليا حتى يبرد، بينما اكتفى البعض الآخر بأقل القليل من ذلك الطبق الحار. وعلى كل حال، لم يلحظ أحد أن والدي لم يكن شديد الحماس لكل ما كان يحدث ولم يأكل إلا القليل مما كان يليه.

وفي اليوم الأخير لوالدي في سنار قمنا بزيارتين أوضحتا له بجلاء الفرق في مستوى الحياة بين السودان وأوروبا. كانت زيارتنا الأولي هي لبيت زميل لنا اسمه يحى. كان يحيى رجلا عزبا يعيش مع أخت له. جلسنا في غرفته نحتسي شراب عصير الليمون ونتفرج على صور الرجل أيام الطلب. كانت غرفته غاية في التواضع ليس فيها غير سرير واحد ودولاب ملابس وطاولة صغيرة، إضافة إلى صندوق كرتوني به كتب وصور فوتوغرافية. صدم والدي لتلك الدرجة من الفقر المدقع لرجل في مثل تعليم ووظيفة ذلك الأستاذ في بلد كالسودان. وعلى النقيض من تلك الزيارة أتت زيارتنا الثانية لرجل ألماني وزوجته يعملان في مركز تدريب للشباب. كانت دارهما ذات الغرف الأربع باهية التأثيث، مكيفة الهواء، وبها وسائل عصرية غربية الطابع في المطبخ (مثل فرن الغاز وخلاطات كهربائية) ولديهما جهاز ستيريو. بدا والدي – ولا عجب – أكثر ارتياحا في ذلك البيت، وصرح (وهو يتأهب للمغادرة لبلاده) بأنه يجد نفسه في مثل تلك "الأجواء السودانية المريحة"، بيد أنه كان لا يزال يعد غياب حمام "مناسب / صحيح proper" وحانة قريبة أمرا منغصا للغاية. وأسر إلينا الزوجان الألمانيان بأنهما تغلبا على مشكلة غياب الحانة بجلبهما عددًا من أدوات التخمير اللازمة لصنع المشروبات الكحولية على أساس أنها خضروات أوروبية معلبة، لا سيما وأن الطقس في السودان يساعد على التخمر!

كذلك تغلبا على مشكلة "المرحاض السوداني" بتركيبهما لحمام أوربي الطراز في أول يوم لوصولهم لسنار.

وعندما غادرنا والدي صباح اليوم التالي متجها لإنجلترا أخذ معه ذكريات لا تمحي عن السودانيين كشعب دافئ وودود وكريم، وذكريات أخرى مغايرة عن صور لحياة صعبة التصديق، وقصص مثيرة، لا شك أنه سيرويها لأصدقائه الذين سيتحلقون حوله في حانته المفضلة.

محطات الاستراحة على "درب الأربعين" في غرب السودان

Roadside Comforts: Truck Stops on the Forty Days Toad in Western Sudan

بروفيسور كيرت بيك Prof Kurt Beck

◇◇◇◇◇◇

تقديم: هذه ترجمة مختصرة لمقتطفات من بعض ما جاء في مقال عن محطات الاستراحة على طريق (درب) الأربعين في غرب السودان نشره بروفيسور كيرت بيك أستاذ علم الأنثروبولوجيا في جامعة بايروث Bayreuth الألمانية في المجلة الأكاديمية العريقة "أفريقيا" في عددها رقم ٨٣ الصادر في عام ٢٠١٣م. وتدور اهتمامات بروفيسور بيك البحثية حول البنية الاجتماعية للمجتمعات غير الصناعية، والمجتمعات الإسلامية في أفريقيا والشرق الأوسط والسودان. وكانت هذه الورقة البحثية نتاج زيارات ميدانية عديدة لغرب السودان في بداية ومنتصف الثمانينات والتسعينيات، وزيارتين أخيرتين في بدايات عامي ٢٠١١ و٢٠١٢م. وزود الكاتب مقاله بصور للمركبات (اللواري) السفرية المتجهة من شمال كردفان صوب دارفور، وأخرى لمحطات التوقف في "أم بادر"، وصورة لسيدة تبيع الشاي والقهوة في قهوتها الصغيرة في إحدى محطات التوقف على جانبي ذلك الدرب الطويل

المترجم

***

يتناول هذا المقال العلاقات بين الطرق وما يدور على جوانبها (road to roadside relations) في ما يطلق عليه "درب الأربعين"، والذي يربط العاصمة السودانية بدارفور وما وراءها من الدول (تعرف موسوعة الويكيبيديا درب الأربعين بأنه: "...حاليًا يبدأ من أسيوط في صعيد مصر ويمتد حتى الواحات الخارجة ثم يسير جنوبًا مارًا بواحة سليمة وبئر النطرون، ويستمر حتى يصل إلى الفاشر في غرب السودان وتقطعه القوافل في أربعين يومًا. وقد ذكر المؤرخون درب الأربعين في معظم ما كتب عن مصر، فقال ابن بطوطه من حد الجنوب عند أسوان كان يمتد الطريق إلى مالي ثم سلجماسة مارًا بدنقلة وهي من البلاد الكبيرة في السودان ومنها إلى سول وهي آخر بلاد مالي ثم على قاعدة كوكو في بلاد البرتو وتمبكتو في مالي، ثم ولاته ومنها إلى كلباسة . ومن أسيوط كان يخرج إلى السودان الغربي مارًا بالواحات الداخلة والكفرة ويتجه إلى السودان ومنها إلى غانا". المترجم). ويعد هذا الطريق محورا أساسيا للنقل، ويشكل القناة الرئيسة لنقل المواد المختلفة للأراضي الريفية الداخلية ونقل ما تصدره للخارج.

ويتناول هذا المقال تحديدا حركة المرور وتدفقات السير في درب الأربعين، . ويصف محطات التوقف المؤقت على جانبيه، والنقل الآمن للبضائع والركاب من الطريق إلى تلك المحطات على جانبيه. ويقدم المقال مناقشة لهذه المواضيع تقود إلى أن محطات الاستراحة على جانبي درب الأربعين تشكل "مؤسسات رئيسة" لتنظيم التبادل والسلوك الاجتماعي (sociality)، ويمكن النظر إليها – كغيرها من المجتمعات الواقعة على الطرق - كعوالم مصغرة (microcosms) للحياة الاجتماعية.

وتوفر المحطات التي تتوقف فيها الشاحنات والمركبات البنية التحتية (القاعدية) لحركة تدفق البضائع والركاب. فمن ناحية تعد هذه المحطات مداخل

للمدن وللريف السوداني. وهي من ناحية أخرى توفر خدمات عديدة للمسافرين العابرين ومركباتهم. وهي تهيئ بذلك أمكنة مناسبة لعلاقات آمنة بين الركاب العابرين ومن يعيشون على جانبي الطريق، وتعمل كوسيط بين المقيمين والغرباء. وهذه الأمكنة هي ما يعتمد عليه المسافرون وسائقو المركبات مع مساعديهم في توفير الطعام والمأوي وبضع ساعات من الاسترخاء، خاصة وأنهم يصرمون أياما، بل أسابيع وهم على سفر شاق في ذلك الطريق الطويل.

ويقوم السلوك الاجتماعي بين "الطريق" و"جانبي الطريق" على أساس بنية تحتية قوامها الضيافة وكرم المعاملة. غير أن هذه "الضيافة" لا تأتي بغير شروط، بل لها جوانب وأغراض فيها جوانب من تكامل (integration) وجوانب أخرى فيها فصل / عزل (segregation). إذ أن مواقف الشاحنات والمركبات تلك تعمل كمؤسسات يقوم من خلالها مجتمع جانبي الطريق بالانفتاح مرحبا بالمسافرين الغرباء العابرين للطريق، ويقوم أيضا بحماية هؤلاء المسافرين (الغرباء) من المقيمين على جانبي الطريق (والعكس صحيح أيضا). وهذا يتماشى مع النظرية الحديثة في علم الاجتماع والتي لا ترى في الضيافة مجرد توفير المضيف الطعام والمأوي للضيف، بل تراها امتدادا متزامنا لأبعاد السيطرة الاجتماعية والانتماء وإدارة الاختلافات. ويمكن النظر للضيافة على أنها تشمل التبادل الاجتماعي والتقاسم وإنشاء أرضية مشتركة. وهي تتضمن أيضا السيطرة على الحدود، وتحديد الفروقات، وتأكيد الملكية. فالطعام يقدم إلى الضيف (عادة في "الديوان") دون أن يسمح له مثلا بدخول مكان إعداد الطعام (التكل / المطبخ) أو الخروج من "الديوان" وفي ذلك تأكيد على حدود كل من "الضيف" و"المضيف".

ويعد "درب الأربعين" أو ببساطة "الخط" كما يطلق عليه من يعيشون على جانبيه، من أهم الطرق المؤدية من أم درمان (على النيل) إلى الفاشر حاضرة دارفور

في غرب السودان. ويعد فرعا من الطرق المتقاطعة والتي تربط بورتسودان (على البحر الأحمر) بالمناطق الزراعية في كسلا والقضارف والنهر مع دارفور، ومن هنالك إلى ليبيا وتشاد والدول الأخرى في غرب أفريقيا. ويبلغ طول "درب الأربعين" ٨٠٠ كيلومتر تقريبا، ويتميز بوعورته وكثرة التلال الرملية على جانبيه وقلة الرقابة الحكومية على امتداده (مقارنة بطرق السودان الأخرى). ويمر الطريق بمناطق شبه صحراوية تصلح للرعي وقليل من الزراعة في شمال كردفان (حيث يعيش الكبابيش والهواوير والكواهلة وبعض مجموعات من الزغاوة والنوبة والكاجا) وشمال دارفور (حيث يعيش البرتي والزيادية والميدوب). وقامت في تلك المناطق تجمعات سكانية حول الآبار، وازداد عدد سكانها فغدت مدنا صغيرة وذلك منذ عشرينيات القرن الماضي، حين اختيرت لتصبح مراكز إدارية. ورغم قلة التدخل الحكومي في إدارة شؤون تلك المنطقة إلا أنها نعمت ولأوقات متفاوتة بأمن وسلام أغرى التجار (الجلابة) والمسترقين المحررين بالاستقرار بها. وشكل أولئك الجلابة مغتربين في حالة شتات وتنقل وحركة دائمة (mobile diaspora)، وامتهنوا التجارة منذ القرن التاسع عشر. ورافق أولئك الجلابة قبائل الرحل في حلهم وترحالهم مع بهائمهم، وذلك بغرض بيعهم لهم البضائع المستوردة التي يجلبونها، وأهم من ذلك طلبا لحماية تلك القبائل الرحل. ومع توفر الأمن وتكوين مراكز إدارية استقر أولئك الجلابة في أسواق ريفية نامية. ثم أقيمت فيها المدارس بعد الحرب العالمية الثانية، وأنشئت بعض المستشفيات بعد عام ١٩٧٠م، وتوسعت تلك المدن الصغيرة، وصارت خدماتها قريبة ومتاحة للرحل أيضا.

ومنذ الثمانينات وما بعدها صار مجتمع "السوق- المدينة" مقسما – وبصورة واضحة ومحددة وجلية- بحسب الهوية والمهنة. وكان على رأس ذلك المجتمع أبناء الجلابة، والذين كانوا يدافعون عن احتكارهم للتجارة، وهوية "الاغتراب/

الشتات" النيلية، والتي كانوا يحملونها مع الإداريين والمدرسين وغيرهم من الذين كانوا يشاركونهم في الأصل والذائقة و القناعات. وفي ذيل القائمة يقبع فقراء الرحل والمستقرين وحفدة المحررين من الرقيق السابقين.

وتعيش وتنتعش كل تلك المدن الصغيرة اليوم بسبب اتصالها بطريق الأربعين وبالنهر، إما مباشرة، أو بواسطة طرق صغيرة فرعية. وهي تكون بذلك جُزْءً من تكوين مجتمعي سوداني أكبر. ويلعب طريق الأربعين في هذا التكوين المجتمعي، وبعالمه القائم على جانبيه، دور الشريان المغذي لنقل التقنية، وتغذية العاصمة على النيل والأراضي الداخلية في الغرب معا. وبما أن تجارة القوافل قد غربت شمسها ومنذ سنوات، فإن اقتصاد المدن الصغيرة التي ورد ذكرها أعلاه يعتمد الآن كلية على النقل البري بالشاحنات والمركبات. وكثرت الطرق الفرعية والبديلة المؤدية للغرب، وكان سائقو الشاحنات والمركبات يفاضلون بين تلك الطرق بناء على عدد ونوعية محطات الاستراحة المتوفرة في كل طريق.

إن طريق الأربعين هو في الواقع مسار ترابي غير معبد، يمر عبر امتدادات طويلة متتالية من الطين والرمل والحصى. وهو أيضا ليس مسارا واحدا، بل يتكون من عدة مسارات تربط عددا من أسواق المدن الصغيرة، ومن تلك المدن تتفرع تلك المسارات بحسب مقصد الركاب. وهو أيضا طريق موسمي، فقد تتوقف فيه الحركة لأسابيع عقب هطول أمطار غزيرة.

وهنالك مسارات مختلفة في ذلك الطريق لمن يرغبون في تفادي نقاط التفتيش الحكومية وتحاشي المراكز الإدارية. وكانت تلك المسارات مرغوبة جدا خاصة في سنوات الثمانينيات والتسعينيات حين فشا تهريب السكر والبترول والدقيق، وعرفت حينها تلك المسارات بـ "درب السكر". وبعد بدء التمرد في دارفور في ٢٠٠٣م جعلت عمليات السلب والنهب بعض مسارات الطريق غير آمنة رغم

تخصيص القوات السودانية لفرق مسلحة (من حرس الحدود الذين يتم تعيينهم من قبائل الرحل الموالية للحكومة) لمرافقة الشاحنات والمركبات.

وكان الترحال في السودان، ومن قديم، مغامرة تصاحبها كثير من المخاطر الطفيفة والكبيرة، خاصة في طريق مثل طريق الأربعين. فبالإضافة إلى ما هو متوقع في تلك البيئة القاسية المعادية، خاصة في موسم الجفاف، فإن في طبيعة الطريق نفسها العديد من المخاطر مثل الأعطال الميكانيكية، وغرز إطارات السيارات في الرمال، والنهب المسلح، وانقلاب السيارات والشاحنات، والموت. فعادة ما يقوم صاحب المركبة (اللوري) وقبل أن يبدأ في تشغيلها في طريق الأربعين، بتحويلها إلى "لوري سوداني" بعمل تعديلات وتبديلات في هيكلها (الشاسية) وغير ذلك، وحمل كثير من قطع الغيار وآلات التصليح، مع كمية كبيرة من الماء والأطعمة الجافة. وبالتالي يغدو "اللوري السوداني" كسفينة في عرض البحر بحارتها وركابها مكتفين ذاتيا، ومحطات توقفها هي موانئ يمكن التزود منها بالطعام والشراب وبعض ساعات من الراحة في الظل.

ويكتظ "اللوري السوداني" في رحلته غير الممتعة بالركاب المتلاصقين فوق (أو بين) أكوام البضائع المختلفة، والتي قد تكون قطيعا من الضأن، أو تمباكا دارفوريا قوي الرائحة، أو جوالات من الدقيق أو السكر (وهذه تتيح قدرا من الراحة للجالسين فوقها). ولا عجب إذا أن وصف الناس هنا السفر بأنه "قطعة من النار". وهم في تلك الحالة من "العذاب" في أمس الحاجة بلا ريب إلى كل مساعدة وضيافة وحماية يلقونها على جانبي الطريق.

ويطلق السودانيون عدة أسماء على محطات التوقف على جانبي طريق الأربعين، فهي "الموقف" أو "المحطة" أو "القهوة". وهذه التسمية الأخيرة تشير إلى المقهى في محطة التوقف والذي يقدم الأطعمة والشاي والقهوة. وتختلف محطات التوقف كما

ونوعا وأهمية. فأكبر هذه المحطات تقع في أم درمان في "سوق ليبيا" و"السوق الشعبي" بالقرب من استاد الهلال. وفي تلك المحطات سماسرة "يساعدون" في عملية التفاوض بين الركاب والسائق. ويقوم السائقون ومساعدوهم باستخدام مرافق السوق العادية (مثل المحلات والقهاوي والمطاعم والمغاسل والحمامات والمسجد) كأي فرد من مرتادي السوق. وقد يأخذون قيلولة قصيرة في ظل أحد المحلات، غير أنه لا ينامون في السوق، ولا يعتمدون على ضيافة أحد من مرتادي السوق أو العاملين فيه.

أما محطات التوقف المنعزلة في الصحراء فإنها تختلف عن ما وصفناه أعلاه، فهي محطات صغيرة لا يغشاها غير الركاب العابرين للطريق. وهي تتكون في العادة من كشك / عشة صغيرة قرب مسار المركبات في الصحراء. وتباع فيها البسكويت والسجائر، وبها ماء يتم الحصول عليه من بئر مجاورة يستخدمها الرحل. ويقدم صاحب المحل الشاي والقهوة للركاب، غير أنه لا يعد و لا يقدم لهم أي طعام، ولكنه قد يتح لهم صنعه بأنفسهم (ويقوم بتلك المهمة "مساعد اللوري" في غالب الحالات). ومن العادة أن يقدم صاحب المحل الشاي والقهوة مجانا للسائقين، ويعدهم ضيوفا عليه وليسوا مجرد زبائن. وكرد للجميل يترك له السائقون جركن "وعاء" ماء حلو من النيل.

أما محطات التوقف في المدن الصغيرة فهي أكثر "اجتماعية" للمسافرين من محطات التوقف التي تكون على جانبي الطريق السريع، وهي تعد مداخل لتلك المدن الصغيرة. وهي أيضا تقدم البنية التحتية لتبادل تجاري آمن بين السكان والعابرين، وتمثل موقعا للممارسات المؤسسية للاتصال والنقل بين المتحركين (المسافرين) والمستقرين (سكان المدن الصغيرة)، وبين العابر المؤقت والمحلي فيها. وهي بذلك تعد "مساحات حدودية" تؤمن سلامة الجانبين.

وكما تقوم محطات التوقف بوظيفة الأمكنة التي يودع الناس فيها المسافرين ويستقبلون القادمين، والأمكنة التي يسلمون فيها ويستلمون البضائع، ويسمعون فيها الأخبار الواردة مع القادمين، فإنها تعد أيضا أمكنة لصنع الأخبار والتعليقات الاجتماعية. فهنالك من الناس من يرصد كل التحركات الهامة للمسؤولين وعربات الجيش وشاحنات العون الغذائي، ومرور الشاحنات التي تحمل فوقها معدات حفر الآبار، وتحركات الفريق الطبي البيطري وكبار التجار والأعيان. ومن فرط الملل يجد البعض متعة ما في معرفة من قدم للمدينة في تلك الشاحنة أو المركبة وسبب مجيئهم. وليس لأحد قادم أو مسافر أي أمل في أن يظل تحركه بعيدا عن أعين الرقباء الكثر. وعند من يعملون في محطات التوقف في تلك المدن الصغيرة يأتيك بالأخبار من لم تزود، فتجد عندهم الأنباء المثيرة والشائعات والقيل والقال (القطيعة)، وكل ما دار أو يدور أو سيدور في المنطقة من حولهم.

ويلاحظ المرء كثيرا من مظاهر الكرم والضيافة عند من يلتقون في قهاوي أو مطاعم محطات التوقف على الطريق. فتسمع عبارات من شاكلة "اتفضل استريح" أو "مد إيدك"، وعند رفض العرض تسمع من يقول "والله أكلت قبل شوية"، وقد يرفض الرجل ذلك العذر فتسمع:" على الطلاق تاكل". وهذا "التهديد" ليس جادا دائما أو مقصودا حرفيا، غير أنه من غير اللياقة أو الذوق رفض عرض من يحلف بالطلاق.

وباستثناء السيدات اللواتي يعملن في بيع القهوة والشاي، فإن محطات التوقف على الطريق هي عوالم ذكورية خالصة، إذ لا ينبغي لـ"سيدات محترمات" أن يظهرن فيها. فإن أرادت سيدة أو عدد من السيدات السفر على هذه المركبات، فسيقوم "الكموسنجي" أو السمسار بترتب الأمر مع السائق للمرور على بيوتهن (أو بيوت قريبة من المحطة) وأخذهن منها. ويحتفظ لهن عادة بمقاعد بقرب السائق. ويختفين عن الأنظار في الأماكن التي تباع فيها القهوة والشاي عند التوقف في المحطات الواقعة على الطريق، ويبذلن جهدا في سبيل عدم لفت النظر إليهن.

محتويات الكتاب